

# أقسام الكلام العربي

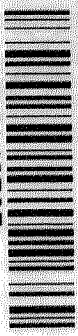
من حيث الشكل والوظيفة

ساعدت جامعة بغداد على نشره

تأليف: دكتور فاضل مصطفى السائق

تقديم: الأستاذ الدكتور تمام هسان

0149527



Bibliotheca Alexandrina

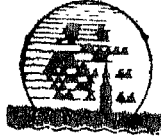
المركز

الناشر مكتبة الناجي بالقاهرة



# أقسام الكلام العربي

من حيث الشكل والوظيفة



ألف:

General Organization of the Alexandria University  
دكتور فاضل مصطفى السيد

ليسانس امتياز من جامعة بغداد  
ماجستير امتياز من كلية دار العلوم - (جامعة القاهرة)  
دكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى  
من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

تقديم  
الأستاذ الدكتور تمام حسان

ساعدت جامعة بغداد على نشره

١٣٩٧ - ١٩٧٧

الناشر

مكتبة الخانجي بالقاهرة

---

المطبعة العالمية ١٧٠١٦ شارع فرج سعد القاهرة



## الإهداء

إلى الذين يؤمنون بأن النحو والعَرَبِيّ  
لم ينضج ولم يحترق والذين لا يؤمنون.  
إلى الذين يحرصون على اللغة العربية  
حرصهم على وجود الأمة وبقائها،  
رسل حضارة أسهمت وتسهم في  
خدمة الإنسان ..



## كلمة

خلق سام ، وهمة عالية ، وحب للخير لا تحده حدود ، ونفس علمي  
يهبه الله من يشاء ، وشعور بالمسئولية يترجم عطاء علميا لا ينضب ،  
ويجسد رعاية لطلاب العلم لا تعرف للملل طعما ، ولا تحد من آفاقها كثرة  
التبعات ، تلك هي سمات بارزة في شخصية الأستاذ تمام ، عرفتها فيه  
مشرفا وأستاذا ، ورائدا ، فاليه والى الأستاذ الدكتور محمد عيد الذي  
أسهم بشكل جاد ونافع في الإشراف على هذه الرسالة وغمرني بعلمه  
وخلقه وتوجيهاته ، اليهما أزجي خالص شكري وتقديري ، وجزاها الله  
عنى وعن العلم خير الجزاء ..

المؤلف



## تقديم

يعترف العلم بالتفريق بين « الثوابت » و « المتغيرات » من الأفكار . ولا يختلف في هذا الاعتراف فرع من فروع المعرفة عن غيره . ولكن الرياضة والمنطق الصورى الحديث من أكثر الفروع احتفاء بهذا التفريق ، واستعمالاً له فى القواعد وعبارات النصوص . فإذا نظرنا إلى معادلة رياضية بسيطة مثل  $(3 + 3 = 6)$  أو  $(3 - 2 = 1)$  أو  $(3 \times 3 = 9)$  أو  $(9 \div 3 = 3)$  وجدنا أن الأعداد التى تعبر عنها الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٩ متغيرات يمكن أن يحل محلها فتتغير تفاصيل المعادلة ، ولكن يبقى طابعها العام من حيث كونها جمماً أو طرحاً أو ضرباً أو قسمة . أما الثوابت التى إذا تغيرت ذهبت الطابع العام للمعادلة ذهاباً تاماً فهى الروابط التى تعبر عنها العلامات  $(+ , - , \times , \div , =)$  . وفى حساب القضايا من المنطق الصورى الحديث نجد الثوابت هى الروابط المنطقية ، وهى : السلب ورمزه  $(-)$  ، والوصل ورمزه  $(\cup)$  ، والفصل ورمزه  $(\cap)$  ، والتضمن ورمزه  $(\supset)$  . وهذه الروابط تربط بين القضايا كما تربط ثوابت الرياضة بين الأعداد . أما القضايا نفسها ( ويرمز لكل منها بحرف هجائى مفرد ) فهى متغيرات تعد من تفاصيل المعادلة وليست من خواص تركيبها . وهناك ثوابت منطقية غير هذه التى سبقت تنتهى إلى أنواع الحساب المنطقى الأخرى كثوابت حساب المحمولات وحساب الأصناف وحساب الملاقات .

وللغة أيضاً ثوابتها و متغيراتها . فأما متغيرات اللغة فهى مفردات المعجم ، فإذا أردنا أن نأتى للتلاميذ فى قاعة الدرس بمثال لجملة مكونة من فعل ماض

وفاعل ومفعول به ، صحيح لكل مفرد من مفردات الأفعال أن يقع موقع الفعل ، كضرب وقرأ وسأل وزار وأكرم وأهان الخ ، ولكل مفرد من مفردات الأسماء المرفوعة أن يقع موقع الفاعل ، كزيد وعمرو وبكر وخالد وعلي الخ ، ولكل مفرد من مفردات الأسماء المنصوبة أن يقع موقع المفعول به . لهذا لم يبن النحاة قواعدهم على المفردات المتغيرة ، بل تركوها لفقهاء اللغة ليتناولها بالملاحظة والتأمل دون نية التعميد ، وذلك على مستويات ثلاثة :

(أ) علاقة اللفظ باللفظ ، فيقارن فقهاء اللغة ألفاظ العربية بألفاظ أخواتها الساميات ، أو ألفاظ لهجة عربية بألفاظ لهجة عربية أخرى ، مع رصد ما يبدو لهم في هذا المجال من ظواهر لهجية كالشكسكة والعنمنة والطمطمانية الخ .

(ب) علاقة اللفظ بالمعنى ، ويتم لهم ذلك بوحدة من الطرق الآتية :

١ - التأملات الصوتية كدراسة المحاكاة ( دلالة أصوات الكلمة على معناها ) والتأليف ( تألف حروف الكلمة وعدم تنافرها ) ، والمحسنات الصوتية .

٢ - كتابة المعاجم الخاصة في موضوعات مثل :

\* رسائل الموضوعات كالخيول والإبل والسلاح والرجل لابن قتيبة والأصمعي .

\* رسائل الترادف كأسماء الأسد وأسماء الحية لابن خالوية ، والروض المؤلف لفيروزبادهي .

\* رسائل المشترك اللفظي لأبي عبيدة والأصمعي وأبو زيد .

\* ما كتب في التضاد قطرب وابن السكيت ، والأنباريين والتوزي  
وابن درستويه وابن الدهان .

\* معاجم المصطلحات العلمية للتهانوي ، والجرجاني وأبي البقاء  
والبكري الأندلسي .

٣ - كتابة معاجم المعاني كالألفاظ لابن السكيت والألفاظ الـكتـابـية  
للمذاني ومبادئ اللغة للاسكافي وفقه اللغة للثعالبي والمخصص لابن سيده .

٤ - كتابة معاجم الألفاظ كالعين والعياب والجمهرة والصحاح والأساس  
واللسان والقاموس .

( ج ) علاقة اللفظ بالاستعمال كدراسات غريب اللغة لاسدوسي والسجستاني  
والنضربن شميل وأبي عبيدة والأصمعي والحربني والمبرد وثلث وقطرب وابن الأثير  
وابن الخراط والمهروي والمديني وابن سلام وابن قتيبة والزنجشري والراغب .  
يستخرجون ذلك من اللغة أو القرآن أو الحديث . وكدراسة الدخيل بالتوليد  
أو التقريب لابن سلام والدمشقي والبدرأوى وابن كمال باشا والجواليقي .  
وكدراسة المجاز كالذي كتبه أبو عبيدة والفراء والجرجاني .

أما ثوابت اللغة فهى مناط التبويب والتقسيم والتجريد والتعميد ،  
أو بمباراة أخرى : هى مكونات ما يعرف باسم « نظام اللغة » ، وهى أيضاً  
موضوع « اللفظ » الذى تكلم عنه عبد القاهر فى دلائل الإعجاز . ولبيان  
الفرق بين المتغيرات والثوابت فى اللغة يمكن أن نضرب المثل من خلال  
التعميل الإعرابى للجمله العربيه « ضرب زيد عمراً » على النحو التالى :

## المتغيرات :

عمرأ	زيد	ضرب	المعنى } الثوابت المبنى
مفعول به	فاعل	فعل ماض	
منصوب	مرفوع	مبنى على الفتح	

فالتحليل اللغوي كله وصول إلى الثوابت من خلال المتغيرات . نحن نسمع الجملة ساسلة من المفردات المعجمية ( المتغيرات ) المرصوفة على نمط معين من أنماط التركيب اللغوي . وليس يكفي لفهمها ( أى فهم الجملة ) وتحليلها أن نقتنع بهذه المتغيرات وما نعرفه من معانيها المعجمية المفردة ، أى ما ينسبه المعجم للفظ « ضرب » و « زيد » و « عمرو » من معنى ، وإنما يتحتم علينا في التحليل أن نرد هذه المتغيرات إلى ثوابتها من النظام اللغوي ، فنرد كل مفرد منها إلى قبيله من المبنى وإلى وظيفته من حيث المعنى ، لأن ترابط السياق لا يتم بواسطة المفردات ، بل يتم بواسطة النظر إلى الأبواب التي تعبر عنها هذه المفردات . وبفهم العلاقات بين الأبواب يتضح المعنى النحوي ، وهو أول بضمة من المعنى ، وأقصد بالمعنى النحوي معنى الفعل الماضي والفاعل والمفعول به والجملة الفعلية الخبرية التي ترابطت أجزاءها بملاقى الإسناد والتعدية ، وتحصن معناها بطائفة من القرائن اللفظية كصيغة الفعل وإسمية الفاعل والمفعول والرتبة بين هذه الأبواب ورفع الفاعل ونصب المفعول وما يقوم بين الفعل والفاعل من تضام ( أى تلازم ) وهم جرا . فكل هذه العناصر الداخلة في تحديد المعنى النحوي من الثوابت .

وإذا نظرنا إلى الثوابت في لغتنا العربية وجدناها تقع في نوعين يسمى كل

منهما باسم « الأصول » .



(١) الأصول المنهجية كما تبدو مثلاً في كتاب الافتراح للسيوطي بما يشتمل عليه من كلام في السماع والقياس والتعليل والتأويل . ويمكن أن نطلق على هذا النوع : « أصول النحاة » ، وهي ليست موضوع كلامنا هنا .

(ب) وثانيهما ما عرف عن النحاة باسم « الأصول الثابتة » كما تبدو مثلاً في كتاب « الأصول » لابن السراج . وتفهم من كلام ابن مالك في قوله :

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن يفصلا  
وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل

مشيراً بذلك إلى تضام الفعل والفاعل وعدم وجود علاقة التضام بين الفعل والمفعول ، ثم إمكان الفصل بين المتضامين ، وإمكان تشويش الرتبة بين الفعل والمفعول . فالكلام هنا عن ثابتين هما التضام والرتبة . ويمكن أن نطلق على هذا النوع من الأصول « أصول النحو » . وبهذا التفريق بين أصول النحو وأصول النحاة يمكننا أن نضيف أن أصول النحو أو الأصول الثابتة هي ما يعرفه التحويليون الأمريكيون في منهجهم النحوي تحت اسم idealization أي الاعتماد على أصل مجرد ثابت ترد إليه الأمثلة المختلفة . فالأصل في الجملة أن يذكر كل أجزائها ، فإن غاب جزء منها اعتبر محذوفاً أو مستتراً لترد الجملة إلى أصلها ، والأصل في الصيغة الصحيحة فإذا لحقها الإعلال أو الإبدال ردت إلى أصلها الصحيح ، ( أي أن قال أصلها « قول » ، وهذا من أصول النحو لا من استعمال العرب ) . والأصل في الحروف المتواليية أن يستقل كل بمخرجه في الكلام ، فإذا تجاوز المثان أو المتقاربان فأدغم أحدهما في الآخر فهذا الإدغام عارض وخارج على الأصل ، ومن ثم يحسن أن تلتبس له حلة . أما ما جاء على أصله فلا يسأل عن عاقته .

ومما له مغزى أن النحاة سموا هذه التجريدات النحوية : « الأصول الثابتة » ، فوصفها بالثابت ليس بعيداً عما يقصده المحدثون بلغظ. « الثوابت » التي هي عكس المتغيرات . وللثوابت النحوية ارتباط بحقائق التحليل اللغوي حتى ليصح أن نجعل كلمة « ثابت » مضافاً واسم الحقيقة التحليلية مضافاً إليه ، فنقول مثلاً : « ثابت المخرج » أى الأصل الثابت المخرج ؛ أو نقول : « أصل المخرج » ونحن نعني ثابت المخرج . والحقائق التحليلية التي تنسب إليها الأصول الثابتة كثيرة مشهورة تستعمل عناوين أبواب في علوم الأصوات والصرف والنحو ، ويمكن لنا أن نورد طائفة منها فيما يلي :

١ - المخرج .

٢ - طريقة النطق ( الشدة والرخاوة الخ ) .

٣ - الجهر والهمس .

٤ - التنخيم والترقيق .

وللحرف بالنسبة لهذه الاعتمارات أصل لا يخرج عنه إلا بالإدغام أو الإخفاء أو الانقلاب الخ .

٥ - الطول والقصر ( والمقصود المد والحركة ، أو التشديد والإفراد ) .

٦ - الصحة والملة ( والمخرج عن هذا الأصل إنما يكون بالإعلال

أو الإبدال ) .

٧ - المقطع ( ويرد المقطع الصوتي المنطوق إلى أصل المقطع في نظام الامة ) .

٨ - النبر .

٩ - الذمة في الكلام المنطوق .

- ١٠ — أقسام الكلم (الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء ،  
وهلم جرا) فشكل قسم أصل بذاته .
- ١١ — الاشتقاق والجمود .
- ١٢ — المادة الاشتقاقية (لاحظ عبارة « أصل الاشتقاق ») .
- ١٣ — الأصول والزوائد (الأصل في الكلمة المشتقة أن تكون ثلاثية .. الخ) .
- ١٤ — الصيغة (قد يرد الميزان إلى أصل الصيغة فيقال في «ع» من وعى  
أن أصلها آ فعل) .
- ١٥ — الشخص والمدد والنوع والتمييز .
- ١٦ — الإعراب والبناء (الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة ، وفي  
البناء أن يكون على السكون) .
- ١٧ — العلاقة السياقية والباب الدعوى (الباب أصل تحدده القرائن كما  
رأينا في قول ابن مالك منذ قليل) .
- ١٨ — الربط (بالضمير أو إعادة الذكر أو الحرف أو المطابقة ، والسكك  
من هذه أصل : فالأصل في الضمير أن يعود على متأخر لفظه ورتبة .. الخ) .
- ١٩ — الرتبة (الأصل فيها أن تسكون محفوظة) .
- ٢٠ — التضام (الخروج عن أصله إنما يكون بالحذف أو الزيادة أو الفصل) .
- ٢١ — الزمن والجهة (الأصل هو الزمن العرفي ، أى معنى الصيغة ،  
والخروج عنه إنما يكون بالزمن النحوى الذى يحدده اقتران الزمن بالجهة  
في السياق)

٢٣ — النمط التركيبي للجملة ( أى هيكلها الذى حدده للنحاة بقواعدهم وربطوه بمعنى خاص والخروج عن هذا الأصل هو إعطاء النمط معنى آخر كالإهداء بالنمط الخبرى : « بارك الله فيك » ، والإيثار بالنمط الاستفهامى ، وهلم جرا ) .

٢٣ — المعنى المعجمى ( والمقصود أن المفردات التى تشتمل عليها الجملة الأصل فيها أن تكون من مفردات اللغة ، وليست كلاماً فارغاً ، ومع ذلك يمكن للأعراب أن يتم مع الخروج على الأصل إذا تحققت فى الجملة الثوابت (٢٢-١) كما فى : « حنكف الحنكف بسقا حقه فى الكحظ » حيث لا يتحقق المعنى المعجمى ) .

٢٤ — الأسلوب ( وهو ثابت من ثوابت النص المتصل ، فلا يعد فى ثوابت النحو ولم يتناوله النحاة وإنما تناوله البلاغيون ، أى أنه من ثوابت البلاغة . والدليل على أنه من الأصول الموضوعية لا المنهجية أنه يمكن عزله عن المضمون فيكون لنا شعر جميل الأسلوب بلا مضمون ، أو نثر فائق التركيب الأسلوبى بلا مضمون أيضاً .

فالشعر كقول الجنون بن جندب :

محكوكة العيين معطاء القفا      كأنما قدت على متن الصفا  
ترنو إلى متن شرك أعجفا      كأنما ينشر فيه مصحفا

فلا مضمون لهذا الشعر ، شهد بذلك أبو زيد وقال : لا يفهم كلام المجانين إلا مجنون .

وأما النثر فإننى أسوق له النموذج التالى ، وأرجو ألا أتهم بالجنون !  
« إن الذى يرى نبض التاريخ المعاصر ، وما تنطوى عليه تهاويل المنهجية

العميقة ، لا بد أن تبهره أحلام الواقعية التي تمتد على روافد التاريخ . ولقد كان الإنسان في كل لون من ألوان الوشائج الفارحة في التطور الفيزيائي لمورفولوجيا الحياة الأسرية قائماً بالقسط بين الذية والإرادة في تعامله مع الآخرين ، وحيال مفردات الظواهر . ولئن كان المد السكوني للمتاج للانسان ، منظوراً إليه في ضوء الجزر الحركي "لأنواع الجداد ، لم يأت بجديد في حقل الملاحظة والتجربة ، فإن ما نسمع عنه من استقامة المحيط وحلزونية القطر ربما أفضى في النهاية إلى حدس زمكاني أرجواني الطابع . تلك هي هيمتات التاريخ المعاصر في مقابل إجماعات العلم ، وهذا هو الحدس المنهجي الذي دفع المؤرخين والعلماء إلى كلمة سواء وقفت بهؤلاء وأولئك على فترق الطريق بين تاريخ العلم وعلم التاريخ . وتلك لعمرك ومضة من الومضات الصاخبة في أفانين الفكر ، لا يعقلها إلا ذوو الضمائر المستوفزة ، وأصحاب المقامرات التطاعمية في مسالك الوعي الثقافي . أفئن صاح العلماء في نجواهم بالحد لظواهر الطبيعة أن أفاءت عليهم من شأيب رفدها ، أفيسكر منسكر بعد هذا أن التأمل من أقرب الطرق إلى القاعدة ؟ كلا وألف كلا ! » .

انتهى النص ، فهل فهمت شيئاً ؟ بالطبع لا ! ولكن النص على رغم ذلك ذو أسلوب طلي « رصين العبارة جزيل اللفظ . . . له ماء ورونق » . ومعنى هذا أن بيتي المجنون السابقين والنص العايب الذي تلاهما قد تحقق فيهما من الثوابت من (١) إلى (٢٤) ولم يتحقق فيهما ثابت المعنى الدلالي ، وهو الذي ينبغي أن يكون تحت رقم (٢٥) .

لقد طوفنا بك أيها القارئ الكريم في فجاج أصول النحو حتى وصلنا ، وأرجو ألا نكون أنضاء سفر ، إلى ما نريده من تقديم موضوع هذا الكتاب . فالذي يبدو لنا من كل ما سبق أن الأصول الثابتة هي مناط القواعد

المطرودة ، ولولاها لأصبح الوصول إلى الاطراد أمراً عسيراً . ولقد رأينا أن أقسام الكلم من هذه الأصول الثابتة ، ومن ثم لا يمكن لنحو ولا لكتاب في القواعد أن يستغنى عن تقسيم الكلم ، حتى النحو التحويلى ( الذى يعتبر بدعة العصر فى أمريكا وأوربا وفى جامعات العالم الثالث أيضاً ) لا يستغنى عن أقسام الكلم ، ويسمىها terminal strings ، على الرغم من أنه يعتمد فى التحويل النحوى على المكونات المباشرة immediate constituents لاجملة وهى ما يسمى فى نحو اللغة الإنجليزية phrases . والسؤال الذى يلح علينا بطلب الإجابة الآن هو : لماذا نقسم الكلم ؟ والجواب على ذلك : لأسباب متعددة ، نذكرها فيما يلى :

١ - الأصول الثابتة ( ١٠ - ١٤ ) فيما سبق تمثل قرينة من قرائن النحو تسمى قرينة البنية ، والموقع النحوى مطالب خاصة مما يتصل بهذه القرينة . فن أبواب النحو ما يتطلب إسماً يعبر عنه ، كالفاعل والمفعول ، ومنه ما يعبر عنه الوصف ، كالنعت والحال ، ومنه ما يعبر عنه الفعل أو الضمير أو الأداة الخ . ثم إن من أبواب النحو ما يتطلب الاشتقاق كالحال ، ومنه ما يتطلب الجود كالتمييز ( الأصل ١١ ) . ومنه ما يرتبط بملاقة اشتقاقية مع عنصر آخر من عناصر الجملة إيجاباً أو سلباً ، فالمفعول المطلق مصدر من مادة الفعل ، والمفعول لأجله مصدر من غير مادة الفعل ( الأصل ١٢ ) . ثم منه ما يرتبط بفكرة الأصلية والزائدة ( رقم ١٣ ) كارتباط التمعية بالهمز والتضعيف ، وارتباط اللزوم بزيادة التاء فى « تفعل » . ومنه ما يتوقف حكمه ومعناه على الصيغة ( ١٤ ) كالفرق بين وصف « فاعل » والصفة المشبهة وصيغة المبالغة والتفضيل الخ . كل ذلك من قبيل قرينة البنية ، ومعناه أن جزءاً من المعنى النحوى يتوقف على البنية الصرفية . فهذا مما يدعو إلى تقسيم الكلم .

٢ - هناك معانٍ صرفية هامة لا يمكن استخراجها من السياق اللغوى

ولا إدراك الفروق بينها إلا مع تقسيم الكلام ، كالمسمى ، والموصوف بالحدث ، واجتماع الزمن والحدث ، ومطلق الغائب والحاضر ، والإفصاح ، واقتران الحدثين في ظرف ما ومطلق الربط . فلكل قسم من أقسام الكلام التي يراها القارىء في هذا الكتاب معناه الذى يميزه ويمتاز به بحكم ما بين المبني والمعنى من رابطة لغوية عرفية واعتباطية .

٣ - لولا الفصل بين أقسام الكلام لسكانت اللغة فريسة اللبس ، من جهة أن الأقسام قد ينقل بعضها إلى استعمال بعض . فقد ينقل الفعل والوصف إلى العامية ، وقد ينقل الاسم إلى الظرفية ( وهو الذى يسميه النحاة الظرف المتصرف ) ، وقد تستعمل المصادر كما تستعمل الأفعال كما في « ضرباً زيداً » ، وهلم جرا ، فيصبح من المهم مع هذا النقل أن نضع في الاعتبار هذه الظاهرة ، ليتضح لنا المعنى ، ولا تختلط طوائف الكلام في الفهم .

٤ - قد نرى أنه في حدود القسم الواحد من أقسام الكلام تتعدد المباني ، وهذا التعدد واضح في كثرة صيغ الاسم ، وصيغ الوصف ، وصيغ الفعل ، وتعدد صور الضمير ، والظرف ، والأداة . وكل مبنى من هذه المباني المتعددة الكثيرة يعتمد معناه الوظيفي ويظل احتمالياً ما دام المبني مفرداً ، وهذا ما يعرف تحت عنوان : « تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد » . ولكن إذا أخذ هذا المبني مكانه من بيئة الجملة وسياقها المتصل تعين له واحد من معانيه المتعددة المحتملة . فصيغة « فعيل » مثلاً تشمل عند إفرادها معنى المصدر كصهول وخزير وفخيج ، ومعنى فاعل كقدير وعليم ، ومعنى مفعول كجريح وقتيل ، ولكن عندما ترد هذه الصيغة في صورة مثالها في نطاق الجملة يعلم السامع ما إذا كان معناها هذا أو ذلك من بين هذه المعاني . ولفظ « هنا » باعتباره مبنى تاماً مجرداً هو صالح لمعنى الإشارة ولمعنى الظرفية المسكانية ما دام مفرداً ، (٢) أقسام الكلام العربي

ويتمين له أحد المعنيين في السياق . ولفظ « إذا » صالح للظرفية الزمانية وللشرطية والمفاجأة عند الأفراد ، ولفظ « ما » صالح في الأفراد الموصولة والنفي والتعجب والمصدرية والاستفهام والزيادة الخ . وهذه الظاهرة تتضح عند تقسيم السكلم لمعرفة المقصود بعبارة « المبني الواحد » .

• — الإعراب قرينة نحوية هامة تكشف عن قسط من المعنى ، ولا يمكن لنا أن نصل إلى الانتفاع بهذه القرينة في النحو إلا إذا عرفنا الفارق العرفي بين المعرب والمبني ، ولا يتأتى لنا ذلك إلا عند تقسيم السكلم ونسبة بوضه إلى الإعراب والبعض الآخر إلى البناء .

٦ — حتى في القرآن اللفظية التي لا تعتبر فروعاً مباشرة للتقسيم المذكور ، لا يمكن لنا أن نفهم القرينة إلا في ضوء هذا التقسيم . فهناك عدد من القرائن يتفرع عن الأصل رقم ٢٢ مما سبق ، أي عن النمط التركيبي للجملة ، وتتطلب مبنين صرفيين لسكلم منها على الأقل . فن ذلك قرينة الربط : فقد يكون الربط يعود الضمير فيتطلب مبنين هما الضمير والمرجع ، وقد يكون الربط بالمطابقة فيتطلب مبنين متطابقين أو أكثر ، وقد يكون الربط بالحرف فيربط الحرف بين مبنين هما الجواب وما تقدمه من شرط أو قسم الخ ، أو بين متعاطفين أو أكثر ، أو بين المتعلق والمتعلق ، أو بين المستثنى والمستثنى صته الخ . ومن ذلك الرتبة وهي تتطلب متقدماً ومتأخراً ، ومن ذلك التضام وهو يتطلب متلازمين أو متنافيين . والقرينة في كل ذلك تقوم على أساس من تمدد المبني ، ومع ذلك تستلزم تقسيم السكلم حتى نعرف المباني التي تعددت في هذه القرينة المركبة .

واقدم قسم العناية القدماء السكلم إلى ثلاثة أقسام معتمدين في تقسيمهم على



المعنى حيناً وعلى المبنى حيناً آخر ، ولكنهم لم يستطيعوا بهذا التقسيم أن يفسروا بعض الظواهر اللغوية الهامة . فمثلاً :

١ - اعترف النحاة بظاهرة النقل في باب اسم العلم فقط ، ولكن طبيعة تقسيمهم للكلم حلات بينهم وبين فهم هذه الظاهرة الكبرى في نظام اللغة العربية .

٢ - وفيما عدا ما قام به المألوف في رصف المباني ، والمرادى في الجنى الداني ، وابن هشام في المعنى ( والثلاثة من عصر واحد متأخر ) لا نجد لدى النحاة اهتماماً بظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد . وحتى هؤلاء الثلاثة الأعلام نظروا إلى المعنى من الزاوية الدلالية العامة لا الزاوية الوظيفية ( من وجهة نظر دراسة القواعد) . ولو أنهم قسموا الكلم بالتفصيل فلم يضعوا أقساماً متعددة تحت عنوان الاسم ، وقسمين على الأقل تحت عنوان الفعل لكان لهم من هذه الظاهرة موقف آخر .

٣ - لم يفرق النحاة بين أسلوبى التعامل والإفصاح ، وسرد ذلك إلى أنهم لم يستطيعوا أن يلمحوا أوجه الشبه المعنوى والمبنى بين الخوالب ، فوزعوها بين الأفعال وأسماء الأفعال والأصوات .

٤ - ولم يفرق النحاة بين معاني الزمن الصرفي والزمن النحوي ومن ثم لم يتضح في أذهانهم أن الزمن النحوي وظيفية السياق ومن ثم يمكن أن ينسب إلى الأوصاف والمصادر في السياق ، وأن بعض ما نسبوه من الكلمات إلى الأفعال كليس وعسى خنو من معنى الزمن ، ومن ثم لا يكون فعلاً بحكم التعريف .

وهكذا أصبح على المخدئين أن يحاولوا إعادة تقسيم الكلم بفهم جديد

يهيء الفرصة للكشف عن هذه الظواهر وفهمها على وجهها ، ومن هنا جاء التقسيم الذي يشتمل عليه هذا الكتاب ، وأقترن تاريخه ( فإن له تاريخاً ) بالصلة الكريمة التي تربط بين الأخ والصديق الدكتور فاضل الساقى ويبنى .  
ولقد كان مجرى هذا التاريخ على النحو التالي : لقد حصل الطالب فاضل مصطفى الساقى في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة على درجة الماجستير ببحث موضوعه : « اسم الفاعل بين الاسمية والفعالية » تحت إشراف الدكتور تمام حسان رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية ( وقد نشر هذا البحث بعد ذلك في كتاب ) . ولقد فتح هذا الموضوع باباً واسعاً للطالب والمُشرف على حد سواء في مجال نقد فهم الفحاة القدماء لأقسام الكلام . وبدأ واضحاً بعد النتائج التي وصل إليها الطالب أن اسم الفاعل محل محلا قلةً بين الأسماء شبه بينه وبين الأفعال ، ولكنه يبدو قريباً بين الأفعال لقيه به بعض علامات الأسماء . وكان هذا التهم الجديد هو الخطوة الأولى في مسيرة هذا التقسيم الجديد . وبعد حصول الطالب على الماجستير عاد إلى المشرف السابق على بحثه يطالب التسجيل لرسالة الدكتوراه ، ويستشير المشرف في أمر موضوع جديد للبحث . واستقر رأى الطالب والمشرف على اختيار موضوع أقسام الكلام ، لأنه وثيق الصلة بالموضوع الأول فيمتبر استمراراً للنوع الاجتهاد ، واستتصاء لموضوع ما زال حقلًا بكرًا ، ولأن المشرف ( وقد أمارت نتائج البحث الأول حب الاستطلاع عنده ) لم يجد أولى من صاحب هذا البحث بالاستمرار في استكشاف هذا الحقل .

وما كاد الطالب يتم تسجيل الموضوع بالكلية حتى تغيب عنها زمناً طويلاً ، إذ عاد إلى العراق وانقطعت أخباره عن المشرف زمناً حتى يئس المشرف من عودة الطالب أو كاد . وكان المشرف في ذلك الوقت يقوم بدور جمع المادة

الكتاب «اللغة العربية: معناها ومبناها»، فكشفت له تفتيح كبير في موضوع الكتاب أن تقسيم الكلام جزء لا يمكن لموضوع الكتاب أن يتم بدونه ، وفي غمرة اليأس من عودة الطالب عكف المشرف على الموضوع بالدرس حتى خرج فيه بفهم معين، استغرق عرضه في الكتاب المذكور سبعة وأربعين صفحة. وهكذا جاء الموضوع في هذا الحيز الضيق شديد التركيز موجز العبارة يعرض النتائج ولا يعرض تفاصيل الاستقراء، ويحدد الفكرة ولا يجدد الحيز للشاهد. ثم عاد الطالب إلى السكينة بعد الغيبة مستعداً لمواصلة العمل، وأجرى مع المشرف حواراً حول الموقف الذي تغير بظهور موضوعه ضمن مواضيع الكتاب، مبدياً أنه لم يضع وقته هباء أيام غيبته، وأنه قد جمع من مادة الموضوع ما يكفي لولا الظروف المتغيرة من إتمامه. فكان رأى المشرف الذي ظهر في كتابه إنما هو رأيه في الموضوع، ولا ينبغي بالضرورة أن يكون رأى أى باحث آخر، وما كان للمشرف ولا غيره أن يدعى الوصول إلى الكلمة الأخيرة في مسألة ما. ونصح المشرف الطالب بمواصلة بحث الموضوع معترفاً له أن الوضع الجديد إن لم يمنع من البحث فإنه يزيد في العمق، وأن على الطالب أن يكون على مستوى العمل المطلوب. وكان هناك اعتبار آخر ربما شجع الطالب والمشرف معاً على التمسك بهذا الموضوع، وهو اختلاف تكوين كتاب لا بد أن يتسم بالشمول والتوسع عن تكوين رسالة لا بد أن يطبعها طابع التخصص والتعمق. وأن سبعة وأربعين صفحة من كتاب قد تصلح مرجعاً من مراجع بحث مستقل للحصول على درجة علمية، ولكنها بالتأكيـد لا يمكن أن تغني عنه مهما كانت قيمتها.

واقترح الطالب بفحوى هذا الحوار، واستخار الله وبدأ العمل، فوصل إلى النتائج التي يتضمنها هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم. دخل الطالب إلى موضوعه كما ينبغي له أن يدخل متخلياً عن كل فكرة

سابقة ، ولا سيما هذا الجزء الجمل من أفكار كتاب اللغة العربية المذكور .  
وكان للطالب إطلاعه الواسع ومراجعته الكثيرة ، وقدرته العلمية باعتباره باحثاً  
يتصدى لموضوع صعب . وله فوق كل ذلك صبر على العمل ، وإخلاص  
للنية ، وشرف في القصد والمهنة . فلما انتهى من بحثه كان بين آرائه وآراء  
المشرف في كتابه ما يكون بين الرجلين من اتفاق حيناً واختلاف حيناً آخر .  
فالقد ارتضى الهيكل العام لتقسيم المشرف ، ولكنه خالفه في أمور كثيرة ،  
وعقب بالنقد على بعض آرائه واختياراته ، وله الحرية المطلقة في أن يعقب  
ما شاء وينقد ما شاء . ولكن الأمر الذي يحسب للطالب أنه حين بسط الموضوع  
وما يشتمل عليه من تسلسل الفكرة وتتابع الاستقراء وإيراد الشواهد قد أعطى  
الموضوع أبعاداً جديدة لم تكن له من قبل .

والآن أصبح الموضوع كتاباً يتخذ لنفسه مكاناً مستحقاً في المكتبة  
العربية ، ويقف الأخ والصديق الدكتور فاضل الساقى مرة أخرى بين طائفة  
المؤلفين الذين يأبون لأنفسهم نعمة الحال المستورة ويعرضون أنفسهم لفضول  
النقاد . وأشهد لقد أكننت دائماً للدكتور الساقى من الإعجاب قدر  
ما أكننته له من الثقة في كفاءته والمودة لشخصه والاطمئنان لخلقه وماتنطوى  
عليه نفسه من إخلاص مخلص وفضل فاضل . وإننى بمد كل هذا وقبله يسمدني  
أن أقدم هذا العمل الجاد إلى القارئ العربي ، عملاً أنا أعرف بقيمته ، لأننى  
سمعت بالاتصال به عن قرب في مختلف مراحل إعداده .

وأرجو الأخ والصديق الدكتور فاضل الساقى أن تتصل الأسباب دائماً  
بينه وبين العمل الجاد ، وأن ينفخ الله بجهد وعلمه ، والسلام .

الرباط

تمام مسان

## مُقَدِّمَةٌ

حين درست ( اسم الفاعل ) في رسالة الماجستير تطلب الأمر مني أن أخوض في تحديد كل من الاسم والفعل لأستطيع - بعد أن أتعرف على طبيعة كل منهما - أن أنظر في حقيقة هذه المادة اللغوية : أسم هي أم فعل ، أم ليست إسمًا ولا فعلًا ؟

ولقد استطعت من خلال النظر فيما قاله النحاة القدماء في الاسم والفعل ، أن أقرر أن ما يسمى عندهم بـ ( اسم الفاعل ) هو في الحقيقة ليس من الأسماء ولا من الأفعال ، وأنه قسم قائم بذاته ، وذكرت أن ما قررته بشأن هذه المادة ينطبق على ما يسمى عند النحاة بـ ( إسم المفعول ، وصيغ المبالغة ) ، وإن اتضح لي فيما بعد - وعلى نحو ما ورد في هذه الرسالة - أن هذه المواد اللغوية ، وأنزل التفضيل ، والصفة المشبهة - هي جميعاً تشترك في سمات شكلية ووظيفية تبرز أفرادها في قسم خاص من أقسام الكلم هو قسم الصفة .

لقد تكشف لي من خلال النظر في مقومات البحث السابق أمران مهمان :

الأول : اضطراب النحاة القدماء في وضع مفهوم محدد للاسم والفعل ، فلقد رأيت أن تعريفهم للإسم أو الفعل يخرج كثيرًا من الكلمات التي اعتبروها أسماء من قسم الاسم ، وكذلك الأمر بالنسبة لجملة من الكلمات التي اعتبروها من الأفعال .

الثاني : ما قرره النحاة بشأن عدد من المسائل التي تناولوها في دراساتهم

التقسيم الكلام ينبغي ألا يؤخذ من وجهة نظر الدراسات الحديثة على أنه من الأمور المسلم بها . بل ينبغي أن يعاد النظر فيه ، ويخضع لدراسة جادة فاحصة في إطار وصف الظواهر اللغوية ، بعيداً عن التأويل والتمايل ، بعيداً عن كل ما من شأنه أن يفسد القضايا النحوية ويضعها في غير إطارها الصحيح .

لهذا وذلك دعته لجنة مناقشة رسالة الماجستير إلى دراسة موضوع هذه الرسالة ، وقد رحبت بهذه الدعوة والتزمت بضرورة إنجاز مهمتها للأسباب الآتية :

١ — إن هذه الدعوة كانت متفقة مع رغبتى في دراسة موضوع التقسيم من أساسه لأن ما توصلت إليه من نتائج البحث السابق كان يتعلق بجزء من موضوع أعم وأشمل ، فشعرت أن الحصيلة الأولى لجهودى العلمية لم تسكن لتغضى أبعاد التأمل فيما اطلمت عليه ، أو لتنهى إرادة البحث في مسألة اعتبرها من أهم مسائل اللغة العربية .

٢ — إن الكلام العربى وما يتألف منه أول موضوع تناوله كتب النحو . وهو أساس الدراسات النحوية والصرفية . وبمعرفة على الوجه الصحيح ، يستطيع الباحث فى اللغة ونحوها أن يتلمس طريق الإلمام بها ، واستيعاب قضاياها .

٣ — مع تقديرى البالغ لما بذله أسلافنا فى دراساتهم اللغوية ، وعلى مدى أزمنة طويلة ، فقد شعرت أن بعضاً من آرائهم فى مسائل عديدة - ومنها مسألة تقسيم الكلام - قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العام للغة ، وكان من نتائج ذلك أن تسكفوا أساليب لغوية جاء قسم منها على صورة لم تعدها العربية ، ولم ينطق بها لسان العرب ، فابتعد النحو عن معانيه الحقيقية ، وأصبح

أسيراً لمنطق لا يقهره منطق اللغة وثار بين النجاة جدل عقلي لا يمت للحقيقة اللغة بأية صلة ، ذلك « أن اللغة - كما يقول فندريس - ظاهرة اجتماعية لم يضمها الأفراد ، ولما كن خلقتها طبيعة الاجتماع ، ولم ينظمها العقل الفردى ، بل أشرف عليها عقل الجماعة التي لا تدرك الأدلة المنطقية بحال ، بل التي يصح فيها القول بأنها لا تعقل ولا تتأثر بالمعقول ، والدرس اللغوي يطمئن إلى أن التغييرات اللغوية تتم بطريقة آلية مستقلة عن إرادة المتكلم بها بل بغير شعور منه ، وأن تطور اللغات يتم بفعل تيارات اجتماعية مهيمنة »<sup>(١)</sup> .

٤ - إن دوران النجاة القديما في فلك التقسيم الثلاثي لأقسام الكلام بدون مسوغ عرض الدراسات اللغوية الكثير من المتاعب المنهجية وبدلا من تيسير المسائل وتذليل صعوباتها ، سار النجاة في طريق التعميد ، وإثارة الخلاف في مسائل عديدة ، كان من نتيجتها أن ضجر المتعلمون والدارسون ، فضاع القصد ، وتفتت الجهد وتشوه الجوهر .

٥ - إن قبول الدعوة للخوض في هذه المسألة المهمة يساعد على تطبيق النظرة الوصفية في علاج المسائل اللغوية ، وهو أمر أرجو أن تتسع قاعدة النهوض به لتشمل كل المعنيين بالدراسات اللغوية في وطننا العربي ، ولا تخفى أهمية ذلك فكراً ومنهجاً .

٦ - إن إعادة النظر في تقسيم الكلام على أسس شكلية ووظيفية سليمة مستضع جداً لاضطراب التقسيم القديم وتساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامي ، وهذا لعمري غاية ما تتوخاه كل لغة من لغات العالم .

٧ - وفي ضوء ما تقدم حاولت أن أضع نفسي في صفوف الذين نذروا

أنفسهم لخدمة اللغة العربية ، إيماناً مني بأنها رمز لحياة أمة كريمة وضعها القدر لتحتل مكانة إنسانية وحضارية على مدى التاريخ ، تنهض برسالتها وهي تستشعر نقاء الخلق العربي الأصيل حين يجسد معاني الحق والحرية والتحرير والمحبة ويتوق لتحقيق أنبل الغايات وأقدسها من أجل الإنسان في كل مكان وزمان .

لقد كان من حسن الحظ أن تولى الإشراف على هذه الرسالة أستاذنا الدكتور تمام حسان ، بعد أن تم تسجيل موضوعها وإكمال إجراءاته الرسمية في كلية دار العلوم بالقاهرة منذ سنوات وقد سبق هذه الإجراءات الاتصال بالأستاذ المشرف ، والتباحث معه في كل ما خرجنا به من تصورات ، وأفكار ، وقضايا تخص الموضوع والمنهج ، ومضيت في طريق البحث شوطاً بعيداً ، ثم رأى الأستاذ المشرف أن يصدر كتاباً بعنوان ( اللغة العربية : معناها ومبناها ) ، تناول في جزء يسير منه أقسام الكلم حرصاً منه على أن يحوى إنتاجه العلمي الجديد موضوعاً طالما تحسس ضرورة معالجته ، فرأى أن يثبت الإطار العام لما كنا نتداوله من أفكار في هذا الكتاب . ولقد كان من نتائج البحث في هذه الرسالة أن توصلت إلى أن أقسام الكلم في اللغة العربية سبعة هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة ، كما قررها الأستاذ المشرف في كتابه مع اختلاف واضح في طريقة التوصل إلى هذه النتيجة ، واختلاف ملموس في المسائل الفرعية على نحو ما قرره هذا البحث ، وإزاء هذا الموقف أرى من واجبي إبتداءً أن أوضح الحقائق الآتية :

١ — في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة مدرسة لنوية ، إن كان رائدها هو المشرف على هذه الرسالة ، فقد أصبحت أفكارها ملكاً مشاعاً بين طلابه ، فهم رجالها ، ودعامة مستقبلها . وهنا لا بد من الإشارة إلى ما جاء في



تقديم كتابه (اللغة العربية : معناها ومبناها) . إذ أوضح أن أفكار الكتاب العامة الموجزة وردت مع بعض الرسائل العلمية التي أشرف عليها فذكر منها سبع رسائل ، كان نصيبي منها رسالتين : إحداهما رسالة الماجستير ، والثانية رسالة الدكتوراه هذه .

٢ — إن طلاب هذه المدرسة اللغوية يلتزمون المنهج العلمي لأستاذهم ولسكنهم في الوقت نفسه يصنعون أبحاثهم صنفاً جديداً ويعطون مادتها كياناً متمكماً لا تبرز من خلاله شخصيتهم العلمية ، ويسعون بجهدهم الخاص في تشكيل المادة العلمية الجديدة ، ويرسمون بعمق وتركيز أبعاد عنوان جديد ، وقد يقتضى ذلك معارضة الأستاذ في عدد من الفروع كما بدأ على صفحات هذه الرسالة .

٣ — إن هذه الرسالة - مع التزامها بإطار منهجي معين - جريئة في نقدها الموضوعي ، مخلصه للخلق العلمي فيما أقرت وفيما رفضت من آراء ، لم تستثن آراء المشرف نفسه .

٤ — إن إقرار هذه الرسالة للتقسيم الذي جاء به المشرف من حيث إطاره العام ، لم يكن بدافع التقليد ، وإنما جاء وليد نقد استنفذ جملة هذه الرسالة ، وقد جاء اختيارها لهذا التقسيم نتيجة لذلك النقد .

٥ — استطاعت هذه الرسالة أن تتناول موضوعاً ربما رآه البعض ضيقاً ببساطته تفكيراً ، وأحكامه بناء ، وأوسعته نقداً وبينت حدوده على نحو لم يسبق له مثيل في دراسة العربية .

وكان لابد من أن أضع منهجاً للبحث في موضوع الرسالة يتضمن المنطلقات التي يمكنني الركون إليها فيما أنا قادم عليه ، فجعلت الرسالة من باين رئيسين تضمننا خمسة فصول وجعلت لها خاتمة أوضحت فيها نتائج البحث .

أما الباب الأول فقد قسمته إلى فصلين : عرضت في الفصل الأول منهما

لآراء أشهر النحاة القدماء في تقسيم الكلام ، قدمت دراسة نقدية لتلك الآراء عن الاضطراب الذي وقعوا فيه ، وجعلت عنوان الفصل : ( اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلم ) ، واستخلصت من آراء النحاة وأقوالهم ما يفيد بأن أقسام الكلم أكثر من تلك الثلاثة التي داروا في فلسكتها زمناً طويلاً فجعلتها سبعة أقسام هي ( الاسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة ) .

ولتميز اتجاه التقسيم الجديد وأفكاره أفردت للعلامة عبد القاهر الجرجاني عنواناً خاصاً في نهاية الفصل الأول أوضحت فيه المعانى الحقيقية لأوجه الكلام العربي ، وكيف يجب أن تفهم من خلال المعانى النحوية التي تحدث عنها بإسهاب .

ثم خصصت الفصل الثاني من الباب الأول لعرض ونقد آراء بعض الباحثين العرب المحدثين في مسألة تقسيم الكلام العربي فوضحت هذه الآراء ، ونقدتها في ضوء الفلسفة العلمية التي كانت وراء ما قدموه في التقسيم . وأشهد أن محاولاتهم كانت علامة مضيئة في طريق البحث ، دفعته بإصرار إلى تثبيت التقسيم الجديد .

أما الباب الثاني فقد قسمته إلى تمهيد وثلاثة فصول ، ذكرت في التمهيد الأسس التي استندت إليها أفكار البحث .

ثم درست في الفصل الأول معنى الشكل ومعنى الوظيفة ، وأى القيم يعتبر شكلياً ، وأيها يعتبر وظيفياً ، وأجريت تطبيقاً للمفاهيم الشكلية والوظيفية في عملية التفريق بين أقسام الكلم الجديدة .

ثم وضعت في الفصل الثاني أقسام الكلام السبعة وطوائف الكلمات التي تندرج تحت كل منها وتحدثت عنها بشكل يتحدث فيه مفهوم كل منها

معتمداً على الشكل والوظيفة وذكرت في آخر كل قسم المميزات التي يمتاز بها عن غيره من الأقسام لتجسيد الفروق بين كل منها ليسهل تعيينها وتحديدتها في الكلام .

ثم رأيت أن لا بد من التحدث عن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى التسميى " الواحد ، لأن " من الواضح أن "تحديد كل قسم من الأقسام لا يتم ولا يؤدي الغرض منه إلا باستقراء المعانى الوظيفية التي يمكن أن يؤديها كل مبنى تسميى في السياق وإلا فقد أبقينا على الاضطراب وآتيننا بتقسيم مشوه ، ولهذا فقد ذكرت في الفصل الثالث من الباب الثانى جميع المعانى الوظيفية التي يمكن أن يؤديها المبنى التسميى " الواحد وهو فى السياق ، دون أن يتأثر التقسيم الجديد بعملية التعداد باعتبارها صورة حية لتشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية .

أما الخاتمة فقد أوضحت فيها تلخيصاً لأهم ما توصلت إليه من نتائج .  
وبعد فإن "فكرة البحث تنقلت بين مستويات متعددة وناقشت كثيراً من الاتجاهات والآراء القديمة والحديثة للوصول إلى الرأى الذى تضمنته الرسالة فى تقسيم الكلام العربى ، فهى فكرة واحدة أتجه اليها فى نحو العمق بتحديد المشكلة ومناقشة ما قيل عنها ووضع الحل لها وقد اقتضى هذا جهداً يتحدث عنه هذا العمل العلمى فهو ثمرة رحلة علمية بذلت فيها كل ما استطعت لا أذعى العصمة فيه ، فإن كنت قد وقعت فذلك ما كنت أصبو إليه بكل إخلاص وإلا فهو عمل مجتهد قد ينحطىء ويصيب .

والله من وراء القصد وهو ولى العرفيق



## البَابُ الْأَوَّلُ

### الفصل الأول

اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلم



# الفصل الأول

## اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلام

إنه لمن المفيد هنا ونحن نقدم على البحث في تقسيم الكلام في اللغة العربية — وهو بحث لا تخفى أهميته العلمية في مجال الدراسات اللغوية والنحوية المعاصرة — أن نتطرق بإيجاز إلى ما قاله النحاة الأقدمون في هذا التقسيم ، وما أبدوه من آراء في تحديد كل قسم من أقسام الكلام . وما ذكروه من علامات يتميز بها ، لتعرف على وجهات النظر المختلفة في هذا الصدد ، ثم نستخلص من تلك الآراء ما قد يفيدنا من أفكار وأحكام نخدم البحث ، وتساعد على إغنائه بالنتائج المتوخاة ، آخذين بالاعتبار أن آراء النحاة وأفكارهم في مجال التقسيم ستخضع لدراسة فاجصة منصفة وبفطرة موضوعية تبغى التوصل إلى الحقائق السليمة ولا تريد النيل من تلك الأفكار أو الانقاص من شأنها ، وتهدف إلى النقد السليم ، ولا ترى إلى طمس آثار المعاناة العلمية الرائدة التي نهضوا بها خلفوا لنا تراثاً لغوياً ونحوياً يقف بكبرياء على مر الزمان ويعد بحق أسطورة الأجيال المتعاقبة وبلممها الخالد . مشيرين إلى الأمور الآتية :

أولاً : يكاد يجمع النحاة القدماء — يهريرين وكوفيين — على أن الكلام في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، جاء ذلك على لسان سيبويه ، وانكسائي ، والقراء ، والمبرد ، والزرجاج ، وابن السراج ، والزرجاني ، والفارسي ، والرماني ، وابن فارس ، والبطليني ، والزيخشي ، وابن ( ٣ ) أقسام الكلام العربي

الأنباري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ،  
وابن هشام ، وابن الصانع ، والسيوطي ، وغيرهم ممن ذكره في أثناء  
استعراضنا لأقوال النحاة .

ثانياً : ورد في النصوص أن بعض النحاة جعل أقسام الكلم أربعة  
فأضاف إلى الإسم والفعل ، والحرف قسماً رابعاً هو إسم الفعل سماه « الخالفة »  
وبذلك كسر الطوق الذي فرضه النحاة القدماء على تقسيم الكلم واضعاً هذا  
البعض إشارة الدعوة إلى إعادة النظر في التقسيم وهو ما نحن بصدده في هذا  
البحث ، فقد لاحظنا حيرة النحاة في تقسيم الكلم واضحة أيضاً حين يتعرضون  
لما سموه بأسماء الأفعال فمنهم من اعتبرها أسماء حقيقية<sup>(١)</sup> ، وأعطى الدليل على  
ذلك قبول أفعالها للعلامات الاسم ، وأبرزها التنوين ، وأنها لا تقبل علامات  
الفعل ، ومنهم من اعتبرها أفعالاً حقيقية<sup>(٢)</sup> ونسب بعضهم هذا الرأي إلى  
السكوفيين ، محتجين بأنها إنما كانت أفعالاً ، لدلائلها على الحدث والزمن ،  
ولرفعها الفاعل ، ونصبها المفعول ولتأديتها معاني الفعل من أمر ، ونهي .  
ومنهم من يقول إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، ومنهم من  
يقول إنها منزلة بين الأسماء والأفعال<sup>(٣)</sup> . ومنهم من يقول إنها قسم  
رابع من أقسام الكلم ، قسم للاسم والفعل والحرف<sup>(٤)</sup> ، ومنهم من فصل  
بين مفرداتها فاعتبر ما استعمل منها ظرفاً ، أو مصدرأً باقياً على اسميته ، واعتبر

(١) أنظر الأزهرى ، شرح التصريح ١٩٦/٢ ، والأشموني ، شرح الألفية ١٩٥/٣ ،  
وسيبويه الكتاب ١٢٣/١ ، والبرد / المقتضب ٢٠٢/٣ / وابن جني / الخصائص  
٤٤/٣ ، ٤٥ ، وابن يعيش / شرح المفصل ٥٢/٤

(٢) أنظر السيوطي / همم الهوامع ١٠٥/٢ ، والأشموني / شرح الألفية ١٩٥/٣ ،  
وابراهيم السمرائي / الفعل زمانه وأبنيته ١٢١ ، والخزومي في النحو العربي / نقد وتوجيه  
ص ٢٢٣

(٣) الخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ص ٢٠٢

(٤) أنظر السيوطي ، همم الهوامع ١٠٥/٢ ، وبغية الوعاة ١٢٧ والأشباه والنظائر  
٢/٣ وحاشية الصبان ١٩٦/٣



قسماً منها أسماء أصوات كآف وأوه ، والقسم الآخر مصادر ، كقفرطك ،  
وحذرِك ، وقسماً ثالثاً أسماء أفعال كعنه<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : اختلاف النحاة في مجال تقسيم السكلم ، فذهب من رأى  
لأسس الشكلية في التقسيم ومنهم من رأى الأسس الوظيفية ، أو ما يبر عنه  
النحاة المحدثون بالمعنى الوظيفية ، ومنهم من جمع بين هذه وتلك .

### ( ١ ) اختلاف النحاة في تحديد الاسم وعلاماته :

اختلف النحاة في مجال تحديد الاسم وبيان علاماته ، فقد نقلت إلينا  
كتبهم وأبحاثهم هذا الاختلاف مجسدة حيرتهم واضطرابهم في إعطاء مفهوم  
محدد وواضح للاسم وهذا بيان بذلك :

١ — لم يحد سيبويه الإسم بل اكتفى بالتمثيل له ، والتمثيل غير التحديد  
فقال : « فالسكلم إسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى إيس باسم ولا فعل ، فالاسم :  
رجل ، وفرس ، وحائط »<sup>(٢)</sup> . ولقد كان تمثيله الاسم بالرجل والفرس والحائط  
مستنداً على أساس شكلى وذكر عن سيبويه أنه قال : « الإسم هو المحدث  
عنه »<sup>(٣)</sup> ، مراعيًا بذلك المعنى الوظيفي له ، واعترض عليه بأن ( كيف )  
التي اعتبرها إسمًا لا يجوز أن يحدث عنها ، وإذن لا بد أن تندرج هي وأمثالها  
تحت قسم آخر من أقسام السكلم ليصبح ما قاله سيبويه .

٢ — ذكر المبريد أن السكلام كله إسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وأنه

(١) أنظر الأشموني — شرح الألفية ٣/١٩٥

(٢) السكتاب ١/١٢ ( تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ) .

(٣) أنظر أحمد بن فارس — الصحاحي ٨٢

لا يتخلو من هذه الثلاثة سواء أكان عربياً أو أعجمياً<sup>(١)</sup>. وأن الإسم ما كان واقعاً على معنى نحو رجل ، و فرس ، و زيد ، و عمرو ، وما أشبه ذلك ، وأن أشهر علامة يتميز بها الإسم عنده هي دخول حرف الجر عليه وإلا فهو ليس باسم ، مراعيًا بذلك الجانب الشكلى فى التقسيم وإن أوحى بالمعنى الوظيفى ، كما نقل عنه أن الإسم ما صلح أن يكون فاعلاً أى يؤدى وظيفة الفاعلية ، و يمتدّ على أفواله بأن بعض الكلمات التى اعتبرها هو وأمثاله من النجاة أسماء لا يصح دخول حرف الجر عليها ، كإذا ، وكيف ، ومهما ، وأن (كيف) و (عند) ، و (حيث) و (أين) مثلاً هي أسماء عند النجاة وهي لا تصلح أن تكون فاعلة ، ولا تؤدى وظيفة الفاعل ، فلا يصلح لها الفعل ، فلا يجوز أن تقول (جاء كيف) و (ذهب عند) و (رجع أين) وإذن فلا بد أن تخرج هذه الكلمات وأمثالها عن حد الاسم ليستقيم قول المبرد ويركن إلى رأيه .

٣ — ذكر الفراء حين تعرض لقوله تعالى من سورة الزمر : « هل هن كاشفات ضره وممسكات رحمته »<sup>(٢)</sup> « فون فيهما عاصم والحسن وشيبة المدنى ، وأضاف يحيى بن وثاب ، وكل صواب ، ومثله (إن الله بالغ أمره) ، و (بالغ أمره) ، و (موهن مكيد الكافرين) ، و (موهن مكيد الكافرين) ، واللاضافة معنى مضى من الفعل فاذا رأيت الفعل قد مضى فى المعنى فآثر الإضافة فيه ، تقول : (أخوك أخذ حقه) ، فنقول ههنا (أخوك أخذ حقه) ويقبح أن تقول (أخذ حقه) ، فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد قلت : (أخوك أخذ حقه) ، ألا ترى أنك لا تقول : هذا قاتل حمزة ، لأن معناه ماضى ، فقبح الثبوتين لأنه لإسم<sup>(٣)</sup> . وقال الفراء

(١) أنظر المقتضب ، ٣/١ (تحقيق محمد عبد الخالق عضية) .

(٢) أنظر الآية ٣٨ ، والتعبير أجزاء منها .

(٣) معانى القرآن ج ٢ ص ٤٢٠ (تحقيق ومراجعة النجاشي) .

في تفسير قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت » : « ولو نوتت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صواباً ، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل ، فاذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة »<sup>(١)</sup> ، فقد جعل الفراء (إسم الفاعل) غير للعامل إسماً . أما للعامل فقد جملة فعلا قسيماً الماضي والمضارع سماه الكوفيون (الدائم)<sup>(٢)</sup> يؤيد ذلك ما ذكره الفراء نفسه حين عرض لتفسير قوله تعالى : (ولا تكونوا أول كافر به)<sup>(٣)</sup> ، وما ذهب إليه أبو العباس ثعلب ، فقد كان يأتي بإسم الفاعل في الكلام فيسميه (فعلاً) حيناً و (دائماً) أى فعلاً دائماً — حيناً آخر ، فقد ذكر في مجالسه حين عرض لمباحية اسم الإشارة (هذا) فقال : « وإذا جاءوا مع (هذا) بالألف واللام كانت الألف واللام نعتاً (لهذا) فقالوا : (هذا الرجل قائم) ، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان مهوداً أن ينصب الفعل وقد أجاز بعض النحويين والفراء بأباه »<sup>(٤)</sup> ، فقد سمي ثعلب كلمة (قائم) فعلاً كما يبدو من قوله ، وهذه التسمية قد سار عليها الكوفيون كما ذكرت .

وبالإضافة إلى ذلك فقد أحس الفراء بوجه التشبه بين الإشارات والموصولات ، فأجاز أن تكون الإشارة موصولاً<sup>(٥)</sup> فقال « العرب قد تذهب بـ (هذا) و (ذا) ، إلى معنى الذي فيقولون ومن ذا يقول ذلك . في معنى من الذي يقول ذلك ؟ وأنشدوا :

عدس ما لعباد عليك أمانة      أمنت وهذا تجميلين طليق

- 
- (١) معاني القرآن ٢٠٢/٢ (تحقيق محمد علي النجار) .  
 (٢) المصدر السابق ١/١٦٥ ، وإسم الفاعل للمؤلف ص ٧٧ — ٧٩  
 (٣) المصدر السابق ١/٣٢ — ٣٣ (طبعة دار الكتب ، تحقيق نجاتي والنجار) .  
 (٤) مجالس ثعلب ١/٥٤ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون) .  
 (٥) أنظر معاني القرآن ج ١ ص ١٣٨ ، ١٣٩

كأنه قال : والذي تَحْمَلِين طَلِيقٌ»<sup>(١)</sup> .

مما تقدم نستطيع أن نستخلص الأمور التالية :

( أ ) إن آراء الفراء في اسم الفاعل وهو الرمز العام لطائفة الصفات تحمل إشارة الدعوة إلى دراسة هذه الطائفة وملاحظة دورها الوظيفي في سياق الكلام وهو بلا شك دور يختلف عن دور الاسم والفعل لأننا لا نتفق مع الفراء في جعلها في طائفة الأفعال لما تتميز به من معانٍ وظيفية وظواهر شكلية تختلف عما يتميز به كل منهما .

( ب ) أن تنوين « اسم الفاعل » في اعتقادنا ظاهرة شكلية تختلف عن تنوين الأسماء فهي ذات طابع متميز يميز الاسم الفاعل وبقية الصفات القيام بدور وظيفي يختلف عن دور الاسم في سياق الكلام .

( ح ) إن إحساس الفراء بوجه الشبه بين الإشارات والموصولات أمر يستحق الاهتمام لأنَّ صفة الاستغناء عن تكرار الاسم الظاهر التي يتصف بها كل منها مع الضمائر جعلها ذات معانٍ وظيفية واحدة لها ظواهرها الشكلية المتميزة ، كل ذلك مبرر لإفرادها في قسم خاص من أقسام الكلام هو قسم الضمير .

٤ — نقل عن السكسائي أنه قال : « الاسم ما وصف »<sup>(٢)</sup> ، مستنداً في التحديد على أساس وظيفي هو الوصفية ، وقد عورض قوله بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ولا يجوز وصفها مثل ( كيف وأين ) فلا بد من إخراج مثل هذه الكلمات من قائمة الأسماء ليصح قوله .

(١) المصدر نفسه .

(٢) أنظر أحمد بن فارس — الصحاح ٤٩ .

٥ - ذكر ابن السراج أن الكلام يتألف من ثلاثة أشياء : إسم ، وفعل ، وحرف<sup>(١)</sup> ، وبين أن الاسم مادل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً ، وغير شخصى . وقد راعى في ذلك المعنى الوظيفى للتقسيم وهو دلالة الإسم على مسمى مجرد عن الزمن ولم يراع في حده الجانب الشكلى وهو بجانب المبنى ، وقد أدرج في الحد المصادر والظروف حيث قال : « وأما ما كان غير شخصى فنحو : الضرب ، والأكل ، والظن ، والعلم ، واليوم ، والليلة ، والساعة »<sup>(٢)</sup> .

وذكر ابن السراج أيضاً أن الإسم ماجاز أن يخبر عنه نحو قولك : عمرو منطلق ، وقام بكر ، والفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك : أخوك يقوم ، وقام أخوك ، فيكون حديثاً عن الأخ ، ولا يجوز أن تقول ذهب يقوم ولا يقوم يجلس<sup>(٣)</sup> .

وبهذا أكد ابن السراج المعنى الوظيفى فى تحديد الاسم ، إلا أنه استدرك فذكر أيضاً علامات شكلية يميز بها الاسم عن غيره من أقسام الكلام ، وكأنه أحس بأن المعانى الوظيفية للاسم غير كافية لتحديده ، فقال : « والاسم قد يعرف أيضاً بأشياء كثيرة منها :

دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو الرجل والحمار ، والضرب والحد ، فهذا لا يكون فى الفعل ، ولا تقول : اليعقوم ، ولا اليزهوب ويعرف أيضاً بامتناع قد وسوف من الدخول عليه ، ألا ترى أنك لا تقول قد الرجل ،

(١) الأصول ١/١ ( تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى ) رسالة دكتوراه - مطبوعة بالرونيو .

(٢) المصدر السابق ص ١ ، ٢

(٣) أنظر المصدر السابق ص ٢

ولا سوف العلام» ، وذكر بعد ذلك أن قد وسوف لا يمتنعان من الدخول على الإسم فقط بل يمتنعان أيضاً من الدخول على الحرف وعلى فعل الأمر . ثم عاد ابن السراج فذكر قوماً خلافاً بين الإسم والفعل ما يخصها أن الإسم ينعت ، والفعل لا ينعت تقول : مررت برجل عاقل ، ولا تقول : يضرب عاقل ، فيكون (العاقل) صفة ليضرب . والإسم يضم ويكنى عنه . تقول : زيد ضربته . والرجل لقيته والفعل لا يكنى عنه فتضمره ، لا تقول : يقوم ضربته ، ولا أقوم تركيته ، إلا أن هذه الأشياء ليس يعرف بها كل إسم وإنما يعرف بها الأكثر ، ألا ترى أن المضمرات والمكنيات أسماء ، ومن الأسماء ما لا يكنى عنه<sup>(١)</sup> .

وإذا كان ابن السراج قد ذكر في العبارات السابقة أن ما يميز الإسم من الفعل هو صلاحية الإسم لأن يكون موصوفاً في الكلام وعدم صلاحية الفعل لذلك — وعو تحديد واضح للدور الوظيفي الذي يتميز به الإسم في التركيب الكلامي — وأن الإسم يضم والفعل لا يضم — وهو ظاهرة شكلية متميزة في كل منهما — فإن ابن السراج قد ألمح إلى أن المضمرات — وقد عدّها هو وغيره من الأسماء — لا تنطبق عليها علامات الأسماء لأنها لا تضم ولا يكنى عنها ، ولا توصف ، وهذا القول محفز لإفراد الضمائر في قسم خاص من أقسام الكلم .

٦ — استند الزجاجي في تحديد الإسم على أسس شكلية حيناً ووظيفية حيناً آخر ومزج بين الأسس الشكلية والوظيفية في بعض الأحيان ، فالإسم عنده : ما جاز أن يكون فاعلاً ، أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، وميز الإسم بانفراده بقبول الجر ، والتنوين ، ودخول الألف واللام عليه ، وصلاحيته لأن يكون موصوفاً ، ومضمرأ ، ومنادى<sup>(٢)</sup> ، وقد عورض بأن

(١) المصدر السابق

(٢) أنظر الجمل ص ١٧ ، ١٨

من الأسماء مالا يكونون فاعلا، ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف من حروف الجر، وهي الأسماء التي ذكرها الزجاجي نفسه في باب « مالا يقع إلا في النداء خاصة » ولا يستعمل في غيره مثل قول العرب : يا هناء أقبل ، لا يستعمل إلا في النداء خاصة ، لا يقال : جاءني هناه ، ولا رأيت هناه ، ولا مررت بهناه ، لأنه للنداء خاصة .

ثم إن هناك مما اعتبره الزجاجي وغيره أسماء مالا يصلح أن تكون فاعلا كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، و ( لعمري ) و ( أيمن الله ) ونحو ذلك . أما قوله بأن الإسم ينفرد بقبول الجر ، والتنوين . ودخول الألف واللام عليه ، وبصلاحيته لأن يكون موصوفاً ، ومصغراً ، ومنادى — وهذه علامات شكلية في غالبها — فقد عورض بها أيضاً ، ذلك أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وهي لا تصغر ، ولا تنون ، ولا توصف نحو ( من ، وما ، وجبر ، وأيمن الله ) ، وأن هناك مما اعتبرت أسماء لا تدخلها الألف واللام ولا توصف كأسماء الإشارة ، والمضمرات ، وأسماء الأفعال ، فلا بد إذن من إخراجها عن طائفة الأسماء ليصح قول الزجاجي وغيره ممن شاركوه هذا الرأي .

لقد سمي الزجاجي كان وأخواتها حروفاً قال ذلك في حديثه عنها تحت عنوان « باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر »<sup>(١)</sup> ، وفي حديثه عن حروف الخفض قال : « اعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة وهو خاص للأسماء ، والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء : حروف ، وظروف ، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف »<sup>(٢)</sup> فلم يعتبر الظروف من الأسماء وأورد لها أمثلة هي : خلف ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، ووسط وبين ، وأعلى ،

(١) أنظر المصدر السابق ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) المصدر السابق ٧٢ .

وحذاء ، وتلقاء ، وإزاء ، وعند ، ومع ، وما أشبه ذلك»<sup>(١)</sup> . وقد أشار إلى أن بعض الحروف ما يقوم بوظيفة الإسم نحو « عن » و « على » .

وسمى الزجاجي كل الكلمات التي تستعمل في الشرط حروفاً فقال « حروف الجزاء : إن ، ومهما ، وإذ ما ، وحيثما ، وكيف وكيفما وأين ، وأينما ، وأنى ، وإيان ، ومن ، وما »<sup>(٢)</sup> ، فلم يفرق بين ما اعتبره النحاة حروفاً وما اعتبروه أسماء . وفي تصوري أن دورها الوظيفي الواحد في التركيب الكلامي هو الذي دفعه إلى جمعها في قسم سفذكه في التقسيم الجديد بإذن الله يؤيد ذلك أيضاً إصرار الزجاجي في مجال آخر على الجمع بين ما اعتبره النحاة حروفاً ، وما اعتبروه أسماء ، وسماها جميعاً حروفاً فقال في باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالإبتداء والخبر وتسمى حروف الرفع : وهي : إنما ، وكأنما ، ولعلما ، وبيننا ، وأين ، وكيف ، وهل ، ويل ، ومتى »<sup>(٣)</sup> ، وذكر الزجاجي خصائص ما سماه أسماء موصولا فقال : « واعلم أن الاسم الموصول لا ينعى ، ولا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يستثنى منه إلا بعد تمام صلته ، لأنه بعد صلته بمنزلة اسم واحد ، ولا يصح معناه إلا بالمائد عليه . من صلته »<sup>(٤)</sup> . وفي رأيي أن الخصائص التي ذكرها الزجاجي لما سماه النحاة أسماء موصولا --- كافية لإخراجه من عداد الأسماء ذلك أن الاسم ينعى ، والموصول لا ينعى وأن الاسم يؤكد ، والموصول لا يؤكد ، والاسم يعطف عليه والموصول لا يعطف عليه ، والاسم يستثنى منه ، وليس كذلك الموصول .

(١) المصدر السابق ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٩٣ .

(٤) المصدر نفسه ص ٣٣٨ .



إلا بعد تمام صلته ، فالاختلاف بينهما واضح من الناحيتين الشكلية والوظيفية ، وهذا مبرر لإخراج الموصول من طائفة الأسماء .  
وبعد فليس أدل على إخراج كثير من الكلمات التي اعتبرها النحاة أسماء من حيز الإسم — من قول الزجاجي في إيضاحه : « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً ، أو واقفاً في حيز الفاعل والمفعول ، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ليس يخرج عنه اسم البتة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم »<sup>(١)</sup> .

٧ -- ذكر الفارسي أن " ما جاز الإخبار عنه من الكلم فهو اسم ، مراعيًا بذلك المعنى الوظيفي في التحدد ، وأدرج المصادر في طائفة الأسماء فقال : والاسم الدال على معنى غير عين نحو العلم والجهل في هذا الاعتبار كالاسم الدال على عين ، وذلك بعد أن ذكر أن الكلام يتألف من ثلاثة أشياء اسم ، وفعل ، وحرف .

إلا أن الفارسي لم يهمل الجانب الشكلى في تحديد الاسم فذكر له علامات يعرف بها هي : جواز دخول الألف واللام عليه ولحاق التنوين له ، فكل كلمة قبلت هاتين العلامتين فهي عنده في عداد الأسماء . والملاحظ أن المقصود بالألف واللام عنده هو (أل) المعرفة . وليست الموصولة كما جاء في تمثيله بالغلام والفرس كما أن المقصود بالتنوين عنده هو تنوين التمسكين<sup>(٢)</sup> .

فالفارسي من أشهر أئمة النحو يحصر تعريف الاسم بما جاز الإخبار عنه كما يرى أن علاماته الشكلية تنحصر في قبوله (أل) المعرفة ولحاق التنوين له .

(١) الإيضاح في علل النحوس ٤٨ (تحقيق مازن المبارك) .

(٢) أنظر الإيضاح ص ١ (تحقيق حسن شاذلى) .

وفي مجال النظر إلى التركيب الكلامي وتشخيص أقسام الكلام من خلال التركيب ذكر الفارسي<sup>(١)</sup> أن الاسم يتألف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا عمرو أخوك وبشر صاحبك، ويتألف الفعل مع الاسم فيكون كذلك. كقولنا كتب عبد الله، وسر بكر، ومن ذلك زيد في الدار، ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا: إن عمراً أخوك، وما بشر صاحبك، وهل كتب عبد الله؟ وما سر بكر، وعلن زيداً في الدار، وما عدا ما ذكر مما يمكن اثتلافه من هذه الكلام فمطرح إلا الحرف مع الإسم في النداء نحو يا زيد، ويا عبد الله فإن الحرف والإسم قد اثتلف منهما كلام مفيد في النداء<sup>(٢)</sup>.

٨ — ذكر الرماني<sup>(٣)</sup> أن الاسم كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان<sup>(٤)</sup> مراعيًا بذلك المعنى الوظيفي في التحديد وهو دلالة الاسم على المسمى، دون أن يدل على شيء من الزمان.

٩ — ذكر ابن فارس ما قاله أشهر النحاة في حد الاسم وعلاماته وسرد آراءهم ثم أورد مناقشة جادة ونافعة لها أثرها في توجيه البحث<sup>(٥)</sup>. إن أهم ما تضمنته مقالة ابن فارس في تقسيم الكلام وبيان مفهوم الاسم:

- (أ) إجماع أهل العلم أن أقسام الكلام ثلاثة: إسم، وفعل وحرف.
- (ب) نقل ابن فارس آراء سيديويه في تحديد الإسم، فالإسم عند سيديويه، رجل، وفرس، والإسم عنده هو أيضاً الخلد عنه، والإسم عنده ما صالح أن يكون فاعلاً وقد عورض سيديويه بأن رأيه الأول مجرد تمثيل للإسم وليس

(١) المصدر السابق.

(٢) رسائل في النحو واللغة ص ٣٨ — تحقيق مصطفى جواد ويعتوب مكوف.

(٣) الصاحبي ص ٤٩ — ٥١

تحدد له ، وبأن ( كيف ، وعند ، وحيث ، وأين ) اعتبرها أسماء ولكنها لا يتحدث عنها ولا يصلح لها الفعل - أى لا تصلح أن تكون فاعلا ، كما أورد في رأيه الثانى والثالث .

( ج ) نقل ابن فارس عن الكسائى قوله إن الاسم ما وصف مراعياً بذلك المعنى الوظيفى فى التحديد وقد عورض قوله هذا بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ولكنها لا توصف مثل : ( كيف ، وأين ) فلا بد من إخراج هذه الكلمات من طائفة الأسماء ليصح قول الكسائى .

( د ) نقل ابن فارس عن الفراء قوله : الاسم ما احتمل التنوين ، أو الإضافة أو الألف واللام معتمداً أسساً شكلية محضة فى تحديد الاسم .

وقد عورض قوله بأن " هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ، ولكنها لا تنون ، ولا تضاف ولا يضاف إليها ، ولا يدخلها الألف واللام مثل ( كيف ، وأين ) وتحديد الفراء الاسم بهذه العلامات أمر يسوغ إخراج ما لم تنطبق عليه من حيز الأسماء إلى أقسام آخر .

( هـ ) نقل ابن فارس عن الأخفش أن " الكلمة تكون اسماً إذا صلح لها الفعل والصفة ، وقيل "التثنية والجمع وامتنعت عن التصريف ، معتمداً أسساً شكلية ووظيفية فى التحديد وقد عورض قوله هذا بأن ( كيف ، وأين ، وإذا ) - وقد اعتبرها النحاة أسماء - لا ينطبق عليها هذا التحديد ، فلا بد إذن من إخراجها من طائفة الأسماء ليصح قول الأخفش .

( و ) نقل ابن فارس أن الزجاج قد سئل عن حد الاسم فقال : بصوت مقطوع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان أو مكان ، مستقداً بذلك على

أساس من الوظيفة التي يؤديها الاسم وهي الدلالة على المسمى دون الزمان ، وقد عورض قوله هذا بأن الحرف مثل ( هل وبل ) صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان . فلا يصح إذن قول الزجاج في تحديد الاسم لأنه يدخل الحروف في هذا التحديد .

( ز ) ذكر ابن فارس أن " بعض النحاة قالوا ، إن الاسم هو ما صالح أن ينادى فقال ، إن هذا القول خطأ أيضاً ، لأن كيف وأين ، وإذا لا يصح أن يقع عليها نداء ، وقد اعتبرها النحاة أسماء ، وفي تصوري - كما ذكرت - أن مثل هذه الكلمات ينبغي أن تخرج من طائفة الأسماء ليصح قول النحاة في صلاحية الاسم لأن يكون منادى .

وبعد هذه الجولة العلمية مع ما ذكره ابن فارس بشأن الاسم وبيان علاماته يحق لي القول إنه بذلك جسد اضطراب النحاة وحاول بنقده الشخصي تشخيص الشكل لكنه لم يحاول إعطاء الحلول فأبقى على اضطرابهم في تحديد الاسم وعلاماته وصرح أحياناً بمعارضة مبتورة .

١٠ -- قد يكون من المفيد هنا أيضاً أن نذكر مناقشة البطلينيوسي لآراء الزجاجي وغيره من أئمة النحوي في تقسيم الكلم التي وردت في كتابه المسمى بـ ( الحلال في إصلاح الخلال من كتاب الجمل ) ، هذه المناقشة ستسهم إلى حد كبير في اكتشاف حيرة النحاة وقلقهم في تقسيم الكلم ، ولعلها تسكون علامة مضيئة لما نهدف إليه من تحديد واضح لأقسامه ، فقد ذكر أن تقسيم الزجاجي للكلم ثلاثة أقسام صحيح لا اعتراض فيه لمعارض ، إلا أنه اعترض عليه بقوله : « وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو دخل عليه بحرف من نحروف الخفض ، فإنه لا يصح على الإطلاق ، لأننا نجد من الأسماء

مالا يكون فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا يدخل عليه حرف خافض وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في باب مالا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره ، فمن ذلك قول العرب : يا هناه أقبل ، لا يستعمل إلا في النداء خاصة . لا يقال : جاءني هناه ولا رأيت هناه ، ولا مررت بهناه ، لأنه للنداء خاصة هذا نص كلامه ، وهو يناقض ما صدر به كتابه ، وكذلك تجد في الأسماء ما لا يكون فاعلا وذلك نحو أسماء الاستفهام والأسماء التي يجازى بها ، وكذلك (جير) و (عوض) و (اعمري) و (أعين الله) ونحو ذلك ، وكلها خارجة عن هذا التحديد ، ومثل هذا لا يسمى حداً ، وإنما يسمى رسماً ، لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود ، ويحيط به ولذلك سماه المتكلمون الجامع المانع<sup>(١)</sup> .

ولم يكتب البطليوسى بمناقشة الزجاجى — كما أشرنا — بل ذكر آراء أئمة النحو في هذه المسألة ثم ناقشها فقال : « فأما أبو العباس المبرد فإنه قال في مقتضبه : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، فان امتنع من ذلك فليس باسم ، وحكى عنه على بن سليمان الأخفش أنه قال : الاسم ما أخبر عنه ، وهو قول أبي على في الإيضاح ، وأما أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة فقال : إذا وجدته يحسن له الفعل والصفة نحو قولك ( زيد منطلق ) ثم وجدته أيضاً يثنى ويجمع نحو زيد ، وزيدان وزيدون ، ثم وجدته أيضاً يمتنع من التصرف ، علمت أنه اسم ، وقال أيضاً ما يحسن فيه يثقلنى ويضرنى فهو اسم<sup>(٢)</sup> ، ويرى الرياشى<sup>٣</sup> — فيما أورده البطليوسى — أن الاسم ما يضمير فيه أى ما يكون خبراً ، وقد فسر قوله هذا بأنه أراد أن الاسم ما يتحمل ضميراً ويكون خبراً ، فإن كان أراد ذلك فهو خطأ ،

(١) الملل في إصلاح الملل من كتاب الملل ص ٥٦ ، ٥٧ ( تحقيق سعيد عبد الكريم

من نسخة مطبوعة بالرونيو ) .

(٢) المصدر السابق ص ٥٨ ، ٥٩ .

لأن الأسماء والأعلام نحو زيد وعمرو تكون أخباراً ولا تضمير فيها ، وينبغي على هذا التفسير أن تكون الأفعال أسماء ، لأنها تكون أخباراً ويضمير فيها ، وإن كان أراد أن الاسم ما يجوز أن يوضع مكانه ضمير ، وما يعود عليه ضمير فهو خطأ أيضاً ، لأن من الأسماء ما لا يضمير مثل ( صه ، ومه ) ، ولا يعود عليه ضمير ، ومن خلال مناقشة رأي الرياشي ينبغي أن نخرج أمثال ( صه ، ومه ) من حيز الأسماء وأن ندرجها في قسم آخر ليصح رأيه <sup>(١)</sup> .

ويرى أبو عبد الله الطوال - فيما أورده البطلانيوسي - أن الاسم ما اعتوره المعاني ، وانتسبت إليه الأوصاف <sup>(٢)</sup> ، مستنداً في التحديد على أساس وظيقي ، وقد عورض قوله بأن الأفعال أيضاً تعتورها المعاني ، وأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ولكنها لا توصف . وقد سبق القول في ذلك .

ويرى بعض النحاة - فيما أورده البطلانيوسي أيضاً - أن الإسم ما جاز أن ينادى ، وما جاز أن يمدح ويذم ، وهذا خطأ لأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء لا يصح فيها النداء والمدح والذم مثل : كيف ، وأين ، وإذا ، وأمثالها ، فلا بد من إخراج هذه الكلمات من حيز الأسماء ليصح رأيهم في تحديد الاسم <sup>(٣)</sup> .

وبعد فلقد أحسّ البطلانيوسي - كما نحسّ - أن من واجبه كباحث في اللغة ودارس مسائلها أن يتصدى لآراء علماء النحو يستفيد منها ويفيد مؤكداً أن النقد عملية مشروعة وأن محاولة الوصول إلى الحقيقة ينبغي ألا يقف دونها رأى ضعيف ولا يصددها نظر قاصر .

(١) المصدر نفسه ص ٦١

(٢) المصدر نفسه .

(٣) أنظر المصدر السابق ص ٦٤

وليس أدل على إحساس البطلليوسى باضطرابات النحاة وحيثهم في تحديد الاسم وعلاماته من قوله ممتباً على آرائهم : « وجميع ما ذكره من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حداً للاسم ، وإنما هو رسم وتقريب ، لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود ، كما ذكرنا ، وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه إلا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض » (١) .

قصد بذلك أقوال : الزجاجى ، والمبرد ، والأخفش ، وابن السراج ، والزجاج ، والسيرافى ، والسكسائى ، والفراء ، وهشام الضرير — وهو من مشايخ السكوفيين — والرياشى ، وأبى عبد الله الطوال ، والهراء ، وأبى على الفارسى ، وسيمويه ، وغيرهم ممن لم يذكر أسماءهم ، واستكمالاً لفائدة وتجسيماً لاضطراب النحاة وحيثهم في تحديد الاسم وعلاماته واعتراضاً بفضل البطلليوسى في اكتشاف بعض مواطن الخلل في أقوال النحاة نسوق جانباً من نقده لبعضهم في مجال تحديد الاسم لما لذلك من فائدة في إغناء البحث بأفكار لعلمها تفيده فقال : « فما يفسد به تحديد أبى العباس وتحديد الأخفش ، والسكسائى والفارسى ، والفراء ، وهشام هو ما ذكرناه في فساد قول أبى القاسم الزجاجى لأنا نجد من الأسماء — كما تقدم — ما لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ، ولا يدخل عليه حرف جر ، ولا يكون مخبراً عنه ، ولا خبراً ، ونجد منها ما لا يجوز أن يثنى ويجمع ولا يصغر ، ولا يوصف ، نحو الأسماء التى تستعمل في القسم نحو (جير) و (عوض) و (أيمن الله) والأسماء التى تنوب مناب ألف الاستفهام ، ومناب حرف الشرط ، والأسماء التى سميت بها الأفعال ، ونجد ما يخبر عنه ، ويكون خبراً ويكون فاعلاً ويكون مفعولاً ومجروراً ، ولكنه لا يصغر ، ولا ينون نحو (من ، وما) فينتقض قول من حد الاسم بأنه ما جاز أن يثنى ويجمع وينون ، وينتقض قول من حده بأنه : ما جاز أن يضاف ،

(١) المصدر نفسه ص ٦٢

أو يدخله الألف واللام بأسماء الإشارة وبالضمرات ، وبأسماء الأفعال نحو  
(صه) و (مه) (١) .

وعقب على تحديد سيبويه للفعل والحرف دون الإسم بقوله : « وكأنه جعل  
تعريفه من حد الفعل وحد الحرف حداً له ، وكأنه رأى ما في تحديده من  
الإشكال الذى أوجب اضطراب العلماء فيه ، فالأشبه عنده أنه جعل تعريفه  
من الحد حداً له (٢) .

وبعد أن رأى البطليوسى أن كل ما أورده النحاة عن الإسم لا يصح أن  
يكون حدوداً ، وإنما هى رسوم وضعت على جهة التقريب -- وهذا رأى له  
خطورته وآثاره -- ذكر أن (أشبه) الأقوال بأن يكون حداً للإسم أن  
يقال : الإسم كلمة تدل على معنى فى نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن  
أن يفهم بنفسه .

وعقب على ذلك بقوله : « لأن حكم الحد أن يكون مركباً من جنس  
الشيء الذى يشاركه فيه غيره ، ومن فصوله التى ينفصل بها عن كل ما يقع  
تحت ذلك الجنس ، فقولنا (كلمة) لفظ تجمع الإسم والفعل والحرف ، فهى  
كالجنس لهما ، وقولنا : تدل على معنى فى نفسها - فصل يخلص الإسم من الحرف  
وقولنا على معنى غير مقترن بزمان - فصل يخلص الإسم من الفعل ، واشترط  
الإفراد لئلا يلتبس بالجل » (٣) .

بمد هذه الجولة المفيدة مع البطليوسى ومناقشاته لآراء النحاة ، يمكننا  
أن نستخلص منها الأمور التالية :

(١) المصدر السابق ص ٦٢

(٢) المصدر نفسه ص ٦٦ ، ٦٧

(٣) المصدر السابق ص ٦٤ ، ٦٥



(أ) التأكد من اضطراب النحاة في تحديد مفهوم واضح للاسم وبيان علاماته .

(ب) لا بد من إخراج كثير من الكلمات من طائفة الأسماء لتصح آراء النحاة فيما قالوه عن الإسم . كالأدوات والإشارات ، والضائر وما يسمى بأسماء الأفعال

(ج) إن إحجام سيبويه عن وضع تحديد واضح للاسم واكتفاءه بالتمثيل له ، كافا من أسباب الاضطراب الذي وقع فيه النحاة في مجال التحدد ، وفي ذلك محاولة لإدراج كثير من الكلمات العربية في طائفة الأسماء دون أن تصلح لذلك على مستوى الشكل والوظيفة ، واصطناع المسوغات التي طوقت فكر النحاة العرب في تقسيم السكلم . بعيداً عن ترجمة الظواهر اللغوية بوصف دقيق لما عبر به العربي الأول حين استخدم مختلف أنواع الكلمات في الأساليب المتعددة .

(د) أن البطليوسى — وقد شخص الخلل في أقوال النحاة في مجال تحديد الاسم — لم يكلف نفسه إعطاء الحلول لما أشكل عليهم فأبقى كما أبقى ابن فارس من قبل على الاضطراب والتساؤل دون أن يضع جواباً .

١١ — يرى الزنجشبرى أن الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران<sup>(١)</sup> . وقد راعى في تحديده المعنى الوظيفى للاسم فهو يرى أن دلالاته على التسمية وظيفية صرفية يتميز بها الاسم عن غيره ولذلك فقد أوضح أن هذه الدلالة مجردة عن الاقتران بما يفيد المعنى الزمنى ، فالاسم لا يدل على الزمن بصيغته بأية حال من الأحوال على أن الزنجشبرى قد ذكر للاسم خصائص شكلية سنتطرق إليها فيما بعد .

(١) أنظر الفصل من ٦ ط ١ / التقدّم ١٣٢٣ هـ .

١٢ — ذكر ابن الشجري أن سيبدو به لم يجد الاسم لما يعثور الحد من الطعن ، وقد تطرقنا إلى ذلك عند حديثنا عما أورده البطلانيوسى من مقالات النحاة . ثم نقل ابن الشجري أن بعض النحويين المتأخرين حدّ الاسم فقال : الاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمان محصل ، ثم ذكر أن هذا البعض وصف الزمان ( بمحصل ) ليدخل فى الحد أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر ، من حيث كانت هذه الأشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل ، واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر ، إلا أنها تدل على زمان مجهول ، ثم يستطرد قائلاً : ألا ترى أنك إذا قلت : ضربى زيدا شديداً ، احتمال أن يكون الضرب قد وقع وأن يكون متوقفاً ، وأن يكون حاضراً . . . . ثم قال : وأسلم حدود الاسم من الطعن قولنا : ( الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع ، وعقب على قوله هذا بقوله : وإذا تأملت الأسماء كلها حق التأمل وجدتها لا يخرج شيء منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها ، فى الإظهار ، والإضمار ، وما كان واسطة بين المظهر والمضمر وذلك اسم الإشارة ، وعلى تباين الأسماء فى الدلالة على المسميات من الأعيان ، والأحداث ، وما سميت به الأفعال من نحو : صه ، وأيه ، ورويد ، وبله ، وأف ، وهيهات . . . . إلخ )<sup>(١)</sup> .

وكل هم ابن الشجري من هذا الحد أن يجمع فى باب واحد هو باب الاسم بين المسميات ، والصفات ، والمضمرات ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الاستفهام والشرط مثل : متى ، وأين ، وكم ، وكيف ، وأيان ، ومن ، وما ، وأنى .

١٣ — دافع ابن الأنبارى عن التقسيم الثلاثى للكلمة وبالغ فى ذلك كثيراً ظهر ذلك واضحا من قوله : « فإن قيل لم قلت من أقسام الكلام ثلاثة

(١) انظر الآمال : ٢٩٢/١ وما بعدها .

لا رابع لها ؟ قيل : لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يمبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم في الخيال الخ<sup>(١)</sup> .

وابن الأنباري في موقفه هذا قد ارتضى لنفسه تقليد شيوخه ولذلك لم يعمد إلى حذف الاسم وكأنه أحس بما يخلق له التحديد من اعتراضات جوبه بها أسلافه فاكتمى بما يتميز به الاسم من علامات ، وليته أوجز فيها فقال : « فإن قيل ما علامات الاسم ؟ قيل علامات الاسم كثيرة فمنها : الألف واللام مثل ، الرجل والغلام ومنها التنوين نحو رجل و غلام ، ومنها حروف الجر نحو من زيد وإلى عمرو ، ومنها التثنية نحو : الزيدان والعمران ، ومنها الجمع نحو الزيدون ، والعمرون ، ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ، ومنها الترخيم ، نحو : « نادوا يا مالك ليقض علينا ربك » ومنها التصغير نحو : زَيْدٌ ، وعُمَيْرٌ ، في تصغير زيد ، وعمرو ومنها الوصف نحو : زيد الداقل ، ومنها أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، نحو ضرب زيد عمراً ، ومنها أن يكون مضمناً فإليه نحو : غلام زيد ، وثوب خز ، ومنها أن يكون مخبراً عنه ٠٠٠ فهذه معظم علامات الاسم »<sup>(٢)</sup> .

فقد اعتمد ابن الأنباري في تحديد الاسم على بيان علاماته الشكلية و بعض من معانيه الوظيفية ، وفي تصوري أنه جمع ما قاله أكثر من نحوي واحد ممن سبقه من النحاة في علامات الاسم وخصائصه غير أن ابن الأنباري حدد الاسم في مجال آخر بأنه ما يخبر به ويخبر عنه<sup>(٣)</sup> ، معتمداً على إدراك

(١) أسرار العربية ص ٣

(٢) نفس المصدر ص ١٠ ، ١١

(٣) المصدر السابق ص ٤

دوره الوظيفي في الكلام . وكل ما قاله ابن الأنباري لم يسلم من المعارضة التي أوضحنها فيما سبق من قول ، أخرجنا بموجبها كثيراً من الكلمات التي اعتبرها النحاة أسماء من طائفة الأسماء .

١٤ — ذكر ابن يعيش أن الناس أكثروا في حد الاسم وأن سيدهويه لم يحده بحد يفصل به عن غيره ، وكأنه لمّا حدّ الفعل والحرف تميز عنده الاسم . وأورد ابن يعيش أن أبا بكر محمد بن السري<sup>(١)</sup> قال : الاسم ما دل على معنى مفرد ، فمقب على قوله فقال : كأنه قصد الانفصال من الفعل ، إذ كان الفعل يدل على شيئين : الحدث والزمان .

دافع ابن يعيش عن أقوال بعض النحاة في حد الاسم وفلسف دفاعه لتصح أقوالهم ، وفاته أن القضايا اللغوية توصف ولا تفلسف فلنستمع إليه بقول : « فإن قيل : اليوم والليلة قد دلت على أزمنة ، فما الفرق بينها وبين الفعل ؟ قيل : اليوم : مفرد للزمان ، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر ، والفعل ليس زماناً فقط ، فإن قيل : فأين ، وكيف ، ومتى ، أسماء دلت على شيئين الإسمية والاستفهام ، وهذا قادح في الحد ، فالجواب إن هذا إنما يكون كاسماً للحد أن لو كان الاسم على بابه من الإستعمال ، فأما وقد نقل عن بابه ، واستعمل مكان غيره على طريق النيابة فلا ، وذلك أن (من) يدل على الإسمية بمجردا ، واستفادة الاستفهام إنما هو من خارج ؟ من تقدير همزة الإستفهام معها ، فكأنك قلت : من عندك ؟ أصله : أمن عندك ؟ فهما في الحقيقة كلمتان : الهمزة إذ كانت حرف معنى ، و (من) الدالة على المسمى ، ولسكنه لما كانت (من) لا تستعمل إلا مع الإستفهام استغنى عن همزة الإستفهام للزومها إياه ،

(١) يقصد ابن السراج .

وصارت ( من ) نائبة عنها ، ولذلك بقيت فدالاتها على الإسمية دلالة لفظية ودالاتها على الإستفهام من خارج ، ولو وجد اسم مررب نحو زيد ، وعمر و هو يدل على ما دل عليه ( من ) من غير نيابة لكان قادحاً في الحد<sup>(١)</sup> .

يمثل هذه الصورة يطوق النحو بالفلسفة ، ويمثل هذا الذي ذكرناه تفلسف قضاياء ، فهل كان العربي يقصد من عبارته ( من عندك ؟ ) :  
أمن عندك ؟ !

الذي يبدو أن ابن يعيش أحسّ كما أحسّ غيره من النحاة — أن لا بد أن يفلسف القضية ليدخل بعض الكلمات في طائفة الأسماء دون أن يكون مسوغ لهذا التعسف والإصرار ، وإذا كان واقع الإستعمال لا يحدد موقع الكلمات بين أقسام الكلم من خلال معناها الوظيفي ، ومن خلال الدور الذي تنهض به في سياق الكلام ، فعلى أى أساس يتحدد ذلك ؟

لم يكتب ابن يعيش بما قاله بعض النحاة في حد الاسم كابن السراج والسيرافي والزنجشري وشرح أقوالهم وبيان ملاحظاته وتحفظاته عليها — بل ارتضى أيضاً خصائص الاسم التي أوردها الزنجشري في الفصل فشرحها معلا اتصاف الاسم بها<sup>(٢)</sup> ، ذاكراً أنها من غالب خصائص الأسماء ، فكل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم ولا يتمكس ذلك وهذه الخصائص هي : جواز الإسناد إليه ، ودخول حرف التعريف عليه ، وذكر أن الزنجشري لم يقل دخول الألف واللام عليه كغيره من النحاة إحترازاً من (أل) الموصولة التي تدخل على الصفات ويشمل التعبير (أم) التي للتعريف في لغة

(١) شرح المفصل ١ س ٢٢

(٢) أنظر المصدر السابق ١ س ٢٤

الطائنين ، ثم الجر ، والتنوين والإضافة وذكر أن المقصود بالإضافة هو صلاحية الاسم لأن يكون مضافاً لا مضافاً إليه .

ومن الجدير بالذكر ونحن نتحدث عن (خصائص) الاسم التي ارتضاها ابن يعيش أن نتطرق إلى شرحه لمعنى (الخصائص) الذي تم بوجبه إدراج كثير من الكلمات في طائفة الأسماء مع كونها لا تصلح لذلك كالمضمرات والأدوات كـأين ، وكيفَ ومن ، قال : الخصائص جمع خصيصة ، وهي تأنيث التخصيص بمعنى الخاص ثم جعلت إسماعاً للشيء الذي يختص بالشيء ويلزمه فيكون دليلاً عليه وأمانة على وجوده كدلالة الحد ، إلا أن دلالة العلامة دلالة خاصة ، ودلالة الحد دلالة عامة ، وذلك أنك إذا قلت : (الرجل) دلت الألف واللام على خصوص كون هذه الكلمة إسماعاً والحد يدل على ضروب الأسماء كلها ، والحد يشترط فيه الإطراد والإنعكاس نحو قولك : ما دل على معنى مفرد فهو اسم ، وما لم يدل على معنى على ذلك فليس باسم ، والعلامة يشترط فيها الإطراد دون الإنعكاس نحو قولك : كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الأداة ، ولا ينعكس فيقال كل ما لم يدخله الألف واللام فليس باسم ، لأن المضمرات أسماء ولا تدخلها الألف واللام ، وكذلك غالب الأعلام والمبهمات وكثير من الأسماء نحو (أين) ، و (كيف) ، و (من) ، لا تدخل الألف واللام شيئاً من ذلك وهي مع ذلك أسماء<sup>(١)</sup> .

ومن خلال ما ذكره ابن يعيش نفهم ما يأتي :

١ -- لا يشترط أن تتحقق علامات الاسم جميعاً في كل اسم ، وهذا صحيح .

٢ — إن تطبيقه لما ورد في الفقرة السابقة على المضمرات وعلى كثير من الكلمات مثل : ( أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَمَنْ ) — قد حالفه الخطأ وذلك أنه اعتبرها من الأسماء . وفي تصوري أنه لو رصد استعمال هذه الكلمات وأمثالها في التركيب الكلامي ، وأدرك دورها الوظيفي ، وأشكالها الرأى أنها في وضع متميز عن الاسم تماماً فهي لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ولا تقبل أغاب علامات الاسم التي قررها النحاة ، فكيف تكون من الأسماء ؟

١٥ — ذكر ابن الحاجب أن الاسم سادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة<sup>(١)</sup> ، معتمداً في تعريفه على المعنى الوظيفي الذي يتجلى بدلالة الاسم على المسمى دون أن يدل على شيء من معاني الزمن ، ولم يكن ابن الحاجب بتعريف الاسم ، بل وضع له علامات شكلية يعرف بها فذكر أن من خواصه دخول اللام ، والجر والتنوين ، والإسناد إليه ، والإضافة<sup>(٢)</sup> ، وقد علل اتصافه بهذه العلامات بقوله : « وإنما إختص الاسم بذلك لأن التعريف مهما حصل يجعل المحكوم عليه معيناً عند المخاطب ، والأفعال لا تقع إلا محكوماً عليها ، فلم تحتاج إلى التعريف ، أو لأن الأفعال لا تقع محكوماً بها . والأحكام لا تصح أن تكون إلا زكرات في المعنى فلم تقبل تعريفاً . وإنما إختص بالجر أيضاً ، لأن الجر وضع علماً للمضاف إليه والأفعال لا تقع مضافاً إليها فلا يصح دخول الجر فيها ، وإنما لم تقع الأفعال مضافاً إليها لأن المضاف إليه في المعنى محكوم عليه والأفعال لا تقع محكوماً عليها ، أو لأن

---

(١) الرضى — شرح الكافية ١ س ٨

(٢) المصدر السابق .

وضع المضاف إليه الأهم تعريف للمضاف ، ووضع الأفعال على التنكير ، فلم تقبل الإضافة إليها . وإنما اختص الاسم بالتنوين ، ونعنى به تنوين التمكن والتنكير لا تنوين الترنم ، فإن ذلك لا اختصاص له بالاسم ، لأن التمكن لا معنى له في الفعل لأن معناه كون الاسم لم يشبه الفعل ، فلم يصح وضعه في الفعل ، ولا يصح فيه تنوين التنكير ، لأن وضعه على التنكير ، فلم يحتاج إلى تنوين التنكير ، وإنما اختص الاسم بالإضافة ، لأنه يقبل التعريف ، والأفعال لا تقبل التعريف فلم يصح دخول الإضافة فيها <sup>(١)</sup> .

والواقع أن ابن تمليل ابن الحاجب عدم وقوع الأفعال مضافاً إليها وهي لذلك لم تقبل الجر بكون المضاف إليه في المعنى محكوماً عليه إن تمليله هذا قد جانب الدقة ، وذلك أن كل إضافة إنما هي على معنى واحد من حروف الجر حتى ليصح أن بنون المضاف فتتضح هوية حرف الجر ، ومعاني الجر منافية للأفعال . تقول : هذا كتاب محمد على معنى هذا كتاب لمحمد .

١٦ — رأى ابن عصفور — كما رأى غيره من النحاة — أن أجزاء الكلام ثلاثة : إسم ، وفعل ، وحرف <sup>(٢)</sup> ، وتحدث عن الإسم فقال : « فالإسم لفظ يدل على معنى في نفسه ، ولا يتعرض ببنيته لزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه ، نحو زيد ، ألا ترى أن الزاي جزء منه ، ولا تدل على بعضه ، لذلك فإن وجد من الأسماء ما يدل على زمان كأمس ، وغد ، فيذاته لا ببنيته ، ألا ترى أن بنيتهما لا تتغيران للزمان » <sup>(٣)</sup> .

---

(١) ابن الحاجب — شرح الكافية — سربازن ١ ص ٨  
(٢) المقرب ٤٥/١ (تحقيق الدكتور أحمد مهدي الستار الجوارهي والدكتور عبد الله الجبوري) .  
(٣) المصدر السابق .



وهو بهذا التعريف يؤكد المعنى الوظيفي للاسم الذي يتجلى في دلالاته على المسمى دون أن يدل بصيغته على شيء من معاني الزمن .

ودافع ابن عصفور عن انحصار أقسام الكلام في الثلاثة دون أن تعتمداها إلى أكثر من ذلك فقال : « والدليل على أن أجزاء الكلام بهذه الثلاثة خاصة ، أن اللفظ الذي هو جزء كلام إما أن يدل على معنى أو لا يدل ، وباطل أن لا يدل ، فإن ذلك عيب ، وإذا دل فإما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره لا في نفسه فإن دل على معنى في غيره فهو حرف وإن دل على معنى في نفسه فإما أن يتعرض ببنيته للزمان ، أو لا يتعرض فإن تعرض فهو فعل ، وإن لم يتعرض فهو اسم ، فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة » (١) .

وحيث تحدث ابن عصفور عن أبنية الأسماء ذكر أن هناك من الأبنية ما يكون خاصاً بالإسم وجمع بين إسم الذات وإسم المعنى (المصدر) - ومنها ما يكون خاصاً بالصفة ، فلم يعتبر الصفات من الأسماء ، وأمثلة ذلك كثيرة (٢) وقد ورد ذلك أيضاً في كتاب سيديويه (٣) .

وذكر ابن عصفور أيضاً - كما ذكرت كتب الصرف جميعها - أن أبنية الأسماء الأصول لا تكون أقل من ثلاثة أحرف ولا تزيد عن خمسة أحرف ، ولا يوجد إسم متمكن على أقل من ثلاثة أحرف إلا أن يكون منقوصاً نحو ( يد ) و ( دم ) وما أشبه ذلك (٤) .

(١) نفس المصدر .

(٢) أنظر المتعمق في التصريف ٦٠/١ وما بعدها .

(٣) أنظر أبنية الصرف في كتاب سيديويه للدكتور خديجة الحديثي ص ١٣٦ وما بعدها .

(٤) أنظر المتعمق في التصريف ٦٠/١

ومعنى ذلك أننا نستطيع بما ذكر في كتاب سيبويه وما ذكره  
ابن عصفور أن نستخلص ما يأتي :

(أ) أن الإسم غير الصفة وإن تشابها أحياناً في الصيغة وهذا رأى نميل  
إلى الأخذ به .

(ب) على مستوى التفريق بين أقسام الكلم نستطيع أن نجعل من عند  
الحروف الأصول في الكلمات العربية قيمة خلافية تميز التفريق بين الأقسام ،  
إذ أن اختلاف الكلمات في المبنى علامة شكلية بارزة يمكن أن تكون أساساً  
للتفريق بين الأقسام المختلفة .

١٧ - ذكر ابن مالك أن للاسم علامات شكلية ، ومعانى وظيفية  
يتميز بها وهى : النداء والتنوين ، والتعريف ، وصلاحيته لإخبار عنه أو إضافة  
إليه ، أو عود ضمير عليه ، أو إبدال إسم صريح منه وبالإخبار به مع مباشرة  
الفعل ، وبموافقة ثابت الإسمية فى لفظه ومعناه دون معارض ، وهو لعين  
أو معنى ، إسمًا أو وصفًا<sup>(١)</sup> وهو فى مجال آخر يذكر أن الإسم يتميز بالجر ،  
والتنوين ، والنداء ، و (أل) ، والإسناد إليه وهى علامات شكلية فى غالبها  
أضافها هنا وهناك إلى ما يميز الإسم من معان وظيفية فقد قال فى الفيتية :

بالجر والتنوين والندا وألـ ومسند للاسم تمييز حصل

ويستفاد من أقواله هذه أنه يريد أن يجمع فى باب واحد هو باب الاسم  
بين الأعلام والبهات والمصادر والصفات وغيرها . على أن عبارة (إسمًا أو وصفًا)

(١) التسهيل : ٣ ، ٤ تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربى ، ١٩٦٧ م .

التي قالها تدل دلالة واضحة على أن الاسم غير الصفة وهذا في تصوري تعزير  
للاتجاه بإفراد الصفات عن الأسماء عند إرادة تقسيم الكلام .

١٨ — ذكر الرضى المسوغات التي جعلت الاسم يتميز بالعلامات التي  
ذكرها ابن الحاجب وهي دخول اللام ، والجر ، والتنوين ، والإسناد إليه  
والإضافة مستخدماً عبارات فلسفية بعيدة عن وصف الظواهر اللغوية إلا أنه  
حين يتحدث عن قبول الإسم لدخول اللام عليه قال : « دخول اللام أى لام  
التعريف الحرفية ، بخلاف لام الموصول في نحو ( الضارب ) ، وبخلاف سائر  
اللامات ، كلام الابتداء ولام جواب ( لو ) وغير ذلك »<sup>(١)</sup> وحين يتحدث  
عن الإضافة قال : واختص الإضافة أعني كون الشيء مضافاً — بالإسم ،  
لأن المضاف إما متخصص كإكافي غلام رجل وإما متعرف كإكافي غلام زيد ،  
وأما الإضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ، ومؤدب الخادم — وإن لم  
تخصص المضاف ولم تعرفه ، فهي فرع الإضافة المحضة فلا يكون المضاف أيضاً  
في مثابها إلا اسماً »<sup>(٢)</sup> .

ومن أقوال الرضى يمكننا استخلاص الأمور الآتية :

( أ ) أن اللام التي تدخل على الصفات هي غير اللام التي تدخل على  
الأسماء فالأولى موصولة بمعنى ( الذي ) والثانية تأتي للتعريف قال ذلك أشهر  
الفتحة كسيبويه وغيره ، والمقصود باللام هنا ( أل ) وهي بلا شك علامة  
شكلية بارزة يمكن استخدامها — نظراً لاختلاف معناها مع كل من الصفة

(١) أنظر شرح السكافية ص ٨ - ١٢

(٢) المصدر نفسه .

والإسم — كعلامة واضحة للتفريق بين الإسم والصفة فشكل كلمة تقبل دخول (أل) الموصولة فهي صفة ، والسكامة التي تقبل دخول (أل) الموصولة فهي إسم وبالتالي إذا كان مدخول أل صفة فهي موصولة ، وإذا كان مدخولها إسماً فهي للتعريف .

(ب) إن ظاهرة الإضافة بنوعها اللفظية والمعنوية وعلى اختلافها في المعنى والدلالة يمكن أن نضيفها إلى القيم الخلافية التي تستخدمها في التفريق بين الأسماء والصفات ، فشكل من الإسم والصفة يقبل الإضافة شكلاً إلا أن إضافة الأسماء تفيد التخصيص أو التعريف على حين لا تفيد إضافة الصفات شيئاً من ذلك ويمكن اعتبارها ظاهرة شكلية ترشح الصفة للدلالة على الزمن الماضي وهو هنا بلا شك زمن نحوي يستفاد من السياق .

١٩ — قسم العلامة الرازي علامات الإسم إلى لفظية ومعنوية معتمداً بذلك على الظواهر الشكلية والمعاني الوظيفية للاسم . وأوضح أن العلامات الشكلية إما أن تكون في أول الإسم كحرف التعريف ، وحرف الجر ، أو في حشوه كياء التصغير ، وحرف التكسير ، أو في آخره كحرف التثنية والجمع . أما المعاني الوظيفية التي سماها علامات معنوية فهي كون الإسم موصوفاً ، وصفة ، وفاعلاً ومفعولاً ، ومضافاً ، ومخبراً عنه ، ومستحقاً للاعراب بأصل الوضع «<sup>(١)</sup> .

والذي يبدو أن العلامة الرازي أضاف إلى علامات الإسم الشكلية التي تناولها الفحاة ما يفيد بأن قبول بعض الكلمات لظاهرة التصغير والتكسير عند الجمع يعتبر أيضاً من العلامات الشكلية التي تدل على إسمية للكلمة .

(١) التفسير الكبير ٢٠/١ (الطبعة العامة) .

٢: — قال أبو حيان في حديثه عن أسماء الأفعال :

« وذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماء ولا أفعالا ولا حروفاً فإنها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ويسمياها (خالفة) فهي قسم رابع من قسمة الكلمة»<sup>(١)</sup>.

وهذا رأى نميل إلى الأخذ به وإن كنا سنرجى البحث فيه إلى موضع قادم من هذا الكتاب ، والمهم في الأمر أن هذا البعض من النحاة المتأخرين كسر بهذا رأى الطريق المفروض على تقسيم الحكم وفك انحصاره في الإسم والفعل والحرف .

٢١ — ذكر ابن هشام أن الإسم في الاصطلاح هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة<sup>(٢)</sup> مؤكداً ما قاله أكثر النحاة في حد الإسم مراعيًا للمعنى الوظيفي له وهو الدلالة على المسمى دون أن يدل على شيء من الزمن ، غير أنه رسم للاسم علامات شكلية يتميز بها كما فعل غيره وهي الجر وقال عنه إنه ليس المراد به حرف الجر لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو : ( محبت من أن قت ) بل المراد به الكسرة التي يحدتها عامل الجر ، سواء كان العامل حرفاً ، أم إضافة أم تسمية ، وقد ضرب البسمة مثلاً لاجتماع الأنواع الثلاثة . والثنوين : وقد عرفه بأنه نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطأً بغير توكيد ليفرق بينها وبين نون التوكيد ، والنداء ، وقال عنه إنه ليس المراد به دخول حرف النداء ، لأن ( يا ) تدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو ( باليت قومي الآية ) و ( ألا ياسجدوا ) في قراءة الكسائي .

(١) ارتشاف الضرب / ١٩٦٧ (مخطوط دار الكتب ٨٢٨) .

(٢) شرح الشذور ص ٧

بل المراد كون الكلمة سالحة لأن تكون مناداة ، وأورد أمثلة لذلك :  
 ( يا أيها الرجل ) ، ( يا فل ) ، ( يا مكرمان ) والـ : غير الموصولة ، كالفرس  
 والغلام ، فأما الموصولة فقد أشار إلى أنها قد تدخل على المضارع كقولك  
 ( ما أنت بالحكيم الترضى حكومته ) ، وهذه بلا شك تدخل على الصفات ،  
 والإسناد إليه وهو أن تنسب إليه ما يحصل به الفائدة ، وأورد مثالا لذلك  
 الضمير من ( قمت ) ، و ( أنا ) في قولك : ( أنا مؤمن ) ، معتبرا الضمائر من  
 الأسماء<sup>(١)</sup> .

٢٢ - أكد ابن عقيل أن الكلمة إن دلت على معنى في نفسها غير  
 مقترنة بزمان فهي الإسم<sup>(٢)</sup> ، معتمداً على المعنى الوظيفي في التحديد وهو  
 الدلالة على المسمى من غير أن تدل على زمن بأية حال .

٢٣ - نقل ابن الصائغ في كتابه ( شرح الجمل ) آراء جملة من النحاة  
 وناقشهم فيها وقد رأيت أنها لا تخرج عما أوردته عن أكثرهم فهي في الغالب  
 ترديد لما ذكره ابن فارس والبيطليوسي ، وغيرهما فلا حاجة لذكرها هنا ،  
 وبالإمكان الرجوع إليها<sup>(٣)</sup> .

٢٤ - أيد الجرجاني التقسيم الثلاثي للكلمة وذكر أنها إسم وفعل  
 وحرف وسنرجىء الكلام عن أفسكاره في موضع قادم من هذا الكتاب  
 لأنها في نظرنا تشكل أساساً مهماً للبحث في موضوع تقسيم الكلام .

(١) أنظر أوضح المسالك ص ٣ - ٦

(٢) شرح الألفية ط ١٣ ج ١ ص ١٥

(٣) أنظر شرح الجمل ص ١٠ ، ١١ ( مخطوط دار الكتب ) .

٢٥ — قال السيوطي : « الكلمة إما إسم ، وإما فعل ، وإما حرف ، ولا رابع لها إلا ماسيأتى في مبحث إسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعاً وسماه (الخالفة) <sup>(١)</sup> ونقل عن أبي حيان قوله : زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة وهو إسم الفعل <sup>(٢)</sup> . وقد أشرت في موضع سابق إلى أن هذا الرأي سيحظى بالاهتمام والدراسة وهو رأى له قيمته في هذا البحث .

وذكر السيوطي تسمياً من العلامات الشكلية التي يتميز بها الإسم عن غيره من أقسام الكلام وهي : النداء ، والتنوين وحرف التعريف ، والإسناد إليه ، والإضافة ، والجر ، وحرف الجر ، وعود الضمير عليه ، ومباشرة الفعل <sup>(٣)</sup> ، ومع تأكيدها على أن الأخذ بهذه العلامات يقتضى إخراج كثير من الكلمات العربية من طائفة الأسماء ، فإن السيوطي لم يشأ أيضاً أن يخفى اضطراب النحاة في تعيين علامات واضحة محددة للإسم فقال : « تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الإسم فوجدناه فوق ثلاثين علامة ، وهي : الجر وحروفه ، والتنوين ، والنداء ، وأل والإسناد إليه ، وإضافته ، والإضافة إليه ، والإشارة إلى مسماه ، وعود الضمير عليه . وإبدال إسم صريح منه ، والإخبار به مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت الإسمية في لفظه ومعناه ، هذا ما في كتب لابن مالك ، ونعته وجمعه تصحيحاً ، وتسكيره ، وتصغيره ، ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب في (وافيته) ، وثانيته وتذكيره وتأنينه ، ولحوق ياء النسبة له ، ذكر هذه الأربعة صاحبها (اللب) و (اللاب) وكونه فاعلاً أو مفعولاً ، ذكرهما أبو البقاء العكبري في اللباب ، وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الإبتداء ، وووا الحال ، ذكر هذه ابن فلاح في (مغنيه) ،

(١) المهمم : ٤/١

(٢) أنظر الأشباه والنظائر : ٢/٣

(٣) أنظر المهمم : ٥/١ ، ٦

وذكر ابن القواس في (شرح ألفية ابن معيط) لحوق ألف الندبة ، وترخيمه ،  
وكونه مضمراً ، أو علماً ، أو مفرداً منكرراً أو تمييزاً أو منصوباً أو حالاً<sup>(١)</sup> .

وليس أدل من هذا على حيرة النحاة في تعيين علامات محددة للاسم بعد  
أن عجزوا عن وضع حد جامع مانع له لأن حصر السيوطي لعلامات الإسم بما  
يزيد على الثلاثين علامة يعكس الاضطراب والخيرة في هذه القضية الأساسية .

على أن السيوطي حين تحدث عن مفهوم الإسم وتحديدده نقل نص مقالة  
ابن الشجري التي أشرنا إليها في موضع سابق من هذا الكتاب وفيها سرد  
لآراء بعض النحاة في تحديد الإسم ومناقشة بعضهم لبعض الآخر في هذا المصدر .

٢٦ - ذكر الأشموني دليلاً على انحصار الكلمة في أقسامها الثلاثة فجعل  
الإسناد محوراً للتقسيم الثلاثي فقال : إن الكلمة : إما أن تصالح ركناً للإسناد  
أولاً ، الثاني : الحرف ، والأول : إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ،  
الأول : الإسم ، والثاني : الفعل وعقب على ذلك بقوله : والنحويون مجمون  
على هذا إلا من لا يمتد بخلافه<sup>(٢)</sup> .

وقال الأشموني في حديثه عن أسماء الأفعال :

« وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل »<sup>(٣)</sup> لم يشأ الأشموني أن  
يمتض على وضع علامات شكلية للاسم بعد أن ذكر أن الكلمة تكون  
إسماً إذا قبلت الإسناد بطرفيه ، فقد ارتضى ما ذكره ابن مالك من علامات  
معللات تميزه بها على أساس معناه الوظيفي في التركيب الكلامي فذكر أن  
اختصاص الإسم بالجر بسبب أن الجورور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن  
إسم واختصاصه بالتثوين بسبب أن معانيه الأربعة ( التمكن ، والتفكير ،

(١) الأضياء والنظار : ٤/٢

(٢) أنظر شرح الألفية : ط ١ ج ١/٩

(٣) المصدر نفسه .



والعوض ، والمقابلة ) لا تكون في غير الإسم . واختصاصه بالنداء يعود إلى أن المنادى مفعول به ، والمفعول به لا يكون إلا إسماً ، وأما اختصاصه به ( أل ) ، فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا في الإسم ، وأما اختصاصه بالإسناد فلأن المسند إليه لا يكون أيضاً إلا إسماً ، ثم ذكر الأشموني أنه لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل ، بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها<sup>(١)</sup> .

والذي يبدو لي أن الأشموني حاول كما حاول غيره أن يربط بين العلامات الشكلية والدور الوظيفي الذي يقوم به الإسم حين يستعمل في التراكيب المختلفة فكان موقفاً في هذه المحاولة . غير أنني ذكرت فيما سبق أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وهي لا تصلح أن تكون كذلك وهذا ينطبق على ما أخذ به الأشموني حين تعرض لتحديد الإسم وبيان علاماته ، وإذن فلا بد من إخراج هذه الكلمات من طائفة الأسماء وإدراجها في أقسام آخر وبقتسيم جديد .

### (ب) اختلاف النحاة في تحديد الفعل وعلاماته

وإذا كان النحاة قد اختلفوا كثيراً في وضع مفهوم محدد للإسم واختلفوا في وضع علامات واضحة له تميزه عن غيره من أقسام الكلام حتى زادت على الثلاثين علامة — فالظاهر أن اختلافهم في تحديد الفعل ، وبيان علاماته كان أقل من ذلك بكثير وهذا بيان ذلك :

١ — إن الفعل عند سيديويه ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء ، وقسمه إلى ثلاثة أقسام الماضي ، والمضارع والأمر ، مؤكداً وظائفه الصرفية التي يمتاز

(١) المصدر السابق ص ١٥

بها وهي دلالة على الحدث المقترن بزمن ماضٍ ، أو حاضر أو مستقبل فقال :  
« وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت للماضى ، ولما يكون  
ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث ،  
وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً : إذ ذهب ، واقتل ، واضرب ، ونحوها :  
يقبل ، ويذهب ، ويضرب ، ويقتل ، ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو  
كائن »<sup>(١)</sup> وقد عورض سيبويه بأن هنالك كلمات اعتبرها أفعالا ولم تؤخذ من  
لفظ أحداث الأسماء مثل : ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس .

٢ - ذكر الأخصش أن التصريف ، والامتناع عن الوصف والابتعاد  
عن قبول الألف واللام ، وعدم قبول التثنية والجمع هي أهم ما يميز الفعل عن  
غيره من علامات<sup>(٢)</sup> . وهو بهذا يقرر أن قابلية الكلمة للدخول في جداول  
تصريفية يعتبر أساساً يمكن استخدامها في عملية التفريق بين أقسام الكلمة  
وهو بلا شك من الأسس الشكلية البارزة . ثم إنه يعتبر العلامة المدمية  
علامية شكلية يصبح الإعتماد عليها عند إرادة التفريق بين الأقسام ، فمن  
علامات الفعل ألا يقبل علامات الاسم والحرف وهكذا ، ولذلك اعتبر رفض  
الفعل لأن يكون موصوفاً ولأن يقبل الألف واللام والتثنية والجمع - وهي  
بلا شك علامات للاسم أساساً - اعتبرها الأخصش علامات للفعل وفي  
تصوري أن هذه العلامات تصدق على الحرف أيضاً .

٣ - ذكر المبرد أن وظيفة الفعل الصرفية تنحصر في دلالاته على شيء  
وهو الحدث في زمان محدود<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب : ١ ص ٢ ( بولات ) .

(٢) أنظر شرح الجمل ورقة ١١

(٣) المصدر نفسه .

٤ — قال أبو جعفر<sup>(١)</sup> - فيما أورده ابن الصائغ : « إن أصبح ما قيل في الفعل قول أبي الحسن علي بن كيسان : الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين ، إما ماضٍ أو مستقبلاً ، والحد بينهما »<sup>(٢)</sup> .

وفي رأبي أن هذا الحد يعتمد على معنى وظيفي واحد هو الزمن دون أن يشير إلى دلالاته على الحدث .

• — ذكر ابن السراج أن الفعل ما دل على معنى وزمان مستنداً إلى وظيفتيه الصرفيتين الحدث والزمن ، وقارن بينه وبين الاسم من أن الاسم يدل على معنى فقط وهو دلالاته على المسمى دون أن يدل على الزمن ، وأوضح أن الزمن الذي يدل عليه الفعل إما أن يكون ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً ، وأن الاسم وضع لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو وضع لوقت مجرد من الأحداث والأفعال<sup>(٣)</sup> . والعبارة الأخيرة يقصد بها إدراج الأسماء التي تدل على الزمان دلالة معجمية كالיום والليلة والشهر وفي اعتقادي أن هذا صحيح .

٦ — ذكر الزجاجي أن الفعل على أو ضاع النحويين : ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبلاً ، وذكر أن الحدث هو المصدر ، وكل شيء دل على حدث وزمان فهو فعل ، وإن دل على حدث وحده فهو مصدر ، وإن دل على زمان فقط فظرف زمان<sup>(٤)</sup> مؤيداً بذلك ابن السراج ، والملاحظ أن الكلمة عنده إن دلت على زمن دون أن تدل على حدث فهي عنده ظرف وليست إسماً .

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري الملقب بالنحاس المتوفى ٣٣٧ هـ ( نشأة النحو للعنطاوي ) ص ١٨٢ - ١٨٣  
 (٢) شرح الجمل ورقة ١١  
 (٣) أنظر الأصول : ١ ص ٣ ، ٤  
 (٤) أنظر الإيضاح في علم النحو ص ٥٢ ، ٥٣

وذكر الزجاجي في مجال آخر أن الأفعال ثلاثة : فعل ماض ، وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم<sup>(١)</sup> ، وقد أيد الزجاجي السكوفيين بذلك ؛ لأن الفعل عندهم ماض ، ومضارع ، وفعل في الحال يسمى الدائم . وليس عندهم فعل يسمى فعل الأمر ، لأنهم اعتبروا الأمر مقتطعا من الفعل المضارع . ومثلوا للدائم بصيغة ( فاعل ) .

٧ — اعتبر الفارسي<sup>٢</sup> قضية الإسناد محورا لتحديد الفعل فذكر أن الفعل ما كان مسندا إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء وبين أنه لو أسند إلى الفعل شيء فقيل : ضحكك خرج أو كتب ينطلق ، وما أشبه لم يكن كلاما<sup>(٣)</sup> . إلا أن الفارسي حدد الفعل في مجال آخر فقال : « حد الفعل : كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل »<sup>(٤)</sup> ، مشيراً بذلك إلى وظائفه الصرفية من حدث وزمن ، ثم قسم الفعل إلى ماض ، وحاضر ومستقبل ، ومثل للماضى بذهب وسمع ، ومكث ، واستخرج ، ودحرج ، وللحاضر بـ يكتب ويقوم ، ويقرأ وجميع ما لحقت أوله زيادة من الزيادات : الهززة والنون ، والتاء والياء . وذكر أن الفعل المشتغل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر والمستقبل فإذا دخلت عليه السين أو سوف اختص به المستقبل وخلص له وذلك نحو سوف يكتب ، وسيقرأ<sup>(٤)</sup> وهذه علامات شكلية تدل على وظائف صرفية امتاز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلام . إلا أنه من الملاحظ أن الفارسي لم يعالج دلالة الفعل على الزمن معاملة صحيحة ، فقد ذكر أن الفعل المشتغل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر والمستقبل وهو بهذا يربط دلالة الفعل على الزمن بصيغته وهذا غير صحيح ، فليس كل مضارع الصيغة يدل على الحاضر والمستقبل

(١) الجبل ص ٢١

(٢) أنظار الإيضاح : ١ ص ٧ (تحقيق شاذلي) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه ص ٧ ، ٨

وليس كل ماض الصيغة يدل على الزمن للماضي فهذا الربط الذي أشار إليه الفارسي<sup>٣</sup> أمر لا يقره منطق اللغة ولا تبرره أساليب التعبير بها .

٨ - جمع ابن فارس أقوال عدد من النحاة في الفعل وكما ناقشهم في أقوالهم في الاسم مناقشة جادة ونافعة فكذلك فعل هنا فقال : « قال السكسائي : الفعل ما دل على زمان ، وقال سيديويه : وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، وما يكون ولم يقع ، وما هو كأن لم ينقطع ، فيقال لسيديويه : ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أن ( ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس ) أفعال ، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر ، فإن قلت : إنى حددت أكثر الفعل ، وتركت أقله ، قيل لك : إن الحد عند النظر ما لم يزد الحدود ولم ينقصه ما هو له .

وقال قوم : الفعل ما امتنع من التثنية والجمع ، والرد على أصحاب هذه المقالة أن يقال : إن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعالاً . . . وقال قوم : الفعل ما حسنت فيه التاء نحو : قمت ، وذهبت وهذا عندنا غلط ، لأننا قد نسميه فعلاً قبل دخول التاء عليه .

وقال قوم : الفعل ما حسن فيه ( أمس ) و ( غداً ) . وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم لأنهم يقولون أنا قائم غداً كما يقولون أنا قائم أمس ، والذي نذهب إليه ما حكيناه عن السكسائي من أن الفعل ما دل على زمان ، كخرج ، ويخرج دلنا بهما على ماض ، ومستقبل<sup>(١)</sup> ومن أقوال ابن فارس يمكن أن نستخلص ما يأتي :

(١) أنه ارتضى ما ذهب إليه السكسائي من أن الفعل ما دل على زمان ، واظهار أنها أغنيتنا دلالة الفعل على الحدث وهو أمر مهم في تحديد الفعل ،

وأنة أحد وظائفه الصرفية التي يتميز بها مع وظيفة الزمن عن غيره من أقسام الكلام، ودلالة الكلمة على الزمن فقط، لاتدخلها في طائفة الأفعال على أية حال. (ب) اعترض ابن فارس على قول سيبويه بأن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأفعال بـ (ليس، وعسى، ونعم وبئس) وقد ذكرت مثل هذا فيما سبق من قول، إلا أن ابن فارس لم يعزز اعتراضه بإعطاء الحلول فهو يفعل هنا كما فعل أثناء اعتراضه على النجاة في تحديد الإسم وبيان علاماته، وفي تصوري أن الكلمات المعترض بها ينبغي إخراجها من طائفة الأفعال لتسلم حدود النجاة - وعلى رأسهم سيبويه - من الاعتراض.

(ج) ذكر ابن فارس أن قومًا من النجاة قالوا: إنَّ الفعل ما امتنع من التثنية والجمع وقد اعترض عليهم بأن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع، وليست أفعالاً وأزيد عليه أنَّ هناك كلمات اعتبرها النجاة أسماء وهي لاتثنى ولا تجمع كالضمائر وغاب الإشارات والموصولات و (كيف) و (أين) و (إذا)، و (متى).

(د) ذكر ابن فارس أن قومًا قالوا: الفعل: ما حسن فيه (أمس) و (غداً)، فعقب عليهم بأن هذا عند البصريين غير مستقيم لأنهم يقولون: أنا قائم غداً، كما يقولون: أنا قائم أمس ولعله قال بذلك لأن صيغة (فاعل) عند البصريين من الأسماء.

٩ --- جمع البطليوسي أقوال عدد من النجاة في حد الفعل وبيان علاماته وكما ناقشهم في حد الإسم وعلاماته فكذلك فعل عند حديثه عن الفعل وبيان علاماته<sup>(١)</sup>.

إنَّ أهم ما يمكن أن يستفاد من أقوال البطليوسي التي ناقش فيها الزجاجي وعداداً من أئمة النحو في حد الفعل - يتلخص فيما يأتي:

(أ) إن النحاة قد اختلفوا في تحديد الفعل وعلاماته كما اختلفوا في حد الإسم وعلاماته .

(ب) إن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن وهذا أفضل تحديد للفعل فدلالته على الحدث والزمن هي وظيفته الصرفية التي يتميز بها عن غيره من أقسام الكلم .

(ج) إن الزجاجي أيد السكوفيين بوجود فعل للحال سماه الفعل الدائم وهو صيغة (فاعل) إذا استعملت مع ضمائمها في الكلام ، ولعلمهم قالوا : بذلك لما لخوا في هذه الصيغة من دور وظيفي يشبه دور الفعل وفي اعتقادي أن هذه الصيغة تختلف عن الفعل شكلا ووظيفة ، فالفعل معناه الحدث والزمن وهذه الصيغة معناها الموصوف بالحدث ، والزمن في الفعل هو وظيفته الصرفية وهو زمن صيفي بينما الزمن في صيغة (فاعل) ، زمن نحوي يستفاد من السياق وتحده القرائن القولية والسياقية ، هذا على مستوى الوظيفة أما على مستوى الشكل فإن هذه الصيغة لا تقبل علامة شكلية واحدة من علامات الفعل ، وما ذكرناه عن صيغة (فاعل) ينطبق تماما على ما يسمى عند النحاة باسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وأفضل التفضيل .

(د) من الممكن إخراج عسى ، وليس ، ونعم ، وبئس ، وأمثالها من طائفة الأفعال لأسباب سنذكرها فيما بعد ولأن حدث سيبويه للفعل لا ينطبق عليها كما أوضحنا .

(هـ) لما كان الفعل يدل على الحدث والزمن فإن (كان) الناقصة وأخواتها لا تدل على حدث البتة ، يؤيد ذلك معناها الوظيفي وواقع الاستعمال .

(و) ذكر بعض النحاة - فيما أورده البطليوسي - أن الفعل ما امتنع من التثنية والجمع ، وأنه ما لا يحسن له الفعل والصفة وجزاز أن يتصرف ، وعورض هذا القول بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ، ولكنها لا تنتمي ،

وأن من الأسماء ما لا يحسن له الفعل ، وما لا يوصف ، وأن من الكلمات ما اعتبرها النحاة أفعالا ولكنها لا تدخل في جداول تعريفية ، وهذا الحديث مشجع لإخراج بعض الكلمات من طائفة الأفعال أو الأسماء .

( ز ) ارتضى البطليوسى قول أبى نصر الفارابى فى حد الفعل حيث قال : « لأنه لفظ دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، فيدل بينفته لا بالعرض على الزمان المحصل الذى فيه ذلك المعنى ، وقال عنه : هذا قول صحيح لا اعتراض فيه لاعتراض »<sup>(١)</sup> .

( ح ) ذكر قوم من النحاة - فيما أورده البطليوسى - أن الفعل ما حسنت فيه تاء التأنيث ، وقد عورض هذا القول بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أفعالا ، ولا تدخل عايتها هذه التاء كأفعال التعجب وإذا كان دخول التاء علامة شكلية تدل على فعلية الكلمة فإن ذلك مسوغ لإخراج أفعال التعجب من طائفة الأفعال .

١٠ - قال الزنجشبرى : « الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان »<sup>(٢)</sup> ، معتمداً فى التحديد على وظائفه الصرفية ، وقد أخذ على الزنجشبرى أن الفعل لا يدل على الاقتران نفسه بل على الحدث المقترن بزمان . وهذا الاعتراض صحيح . ثم ذكر الزنجشبرى خصائص شكلية يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم منها صحة دخول ( قد ) و ( حرفى الاستقبال ) و ( الجوازم ) ، و ( الحرف المتصل البارز من الضمائر ) و ( تاء التأنيث الساكنة ) ، وإذا كانت هذه هى العلامات الشكلية التى تميز الفعل من غيره فى نظر الزنجشبرى وغيره فقد أوضحنا أن كثير من الكلمات التى اعتبرها النحاة أفعالا لا تقبل هذه العلامات ، إذن فلا بد من إخراجها من طائفة الأفعال ليصح القول بهذا .

(١) المصدر السابق .

(٢) المنفصل ص ٢٤٣



١ - ذكر الأنباري أن الفعل : كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل ، معتمداً في تحديده على وظائفه الصرفية ، ونقل عن بعض النحويين أن الفعل ما أسند إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء جاء على الإسناد على هذه الصورة الفيصل بين الفعل وغيره من أقسام الكلام إلا أن الأنباري ذكر أيضاً أن النحويين حددوا الفعل بحدود كثيرة وذكر منها (قد) ، و (السين وسوف) و (تاء الضمير) و (ألفه) و (واوه) نحو : قمت ، وقاما وقاموا ، ومنها تاء التثنية نحو : قامت ، وقعدت ومنها (أن) الخفيفة المصدرية نحو : أريد أن أفعل ، ومنها (لم) نحو : لم يفعل ، وما أشبه ذلك ، ومنها التصرف مثل فعل : يفعل ، ثم قال : وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال ، وهى : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس وفعل التعجب وحبذا وفيها كلها خلاف<sup>(١)</sup> .

والظاهر أن الأنباري وهو ينقل ذلك عن النحويين قد خلط بين الحد والعلامة ، فالذى ذكره علامات شكلية يصبح أن تميز الفعل من غيره من الأقسام ، ولكنها لا تعتبر حدوداً للفعل بأية حال - كما عبر بذلك - ذلك أن الحدود ينبغي أن تتناول الوظائف الصرفية ، والمعاني الوظيفية لأقسام الكلام . على أن الأنباري ذكر أن ظاهرة التصرف وهو صلاحية الكلمة المدخول في جداول تصريفية مما يميز الفعل من غيره . وهذه ظاهرة شكلية يمكن استخدامها - كما أوضحنا - في التفريق بين أقسام الكلام .

١٢ - ذكر ابن يعيش أن الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان ، مستنداً إلى الوظائف الصرفية في التعديد على أن أهم ما تضمنته أقواله في الفعل الأمور الآتية :

(أ) أضاف بعض النحاة كلمة (محصل) على الزمان الذى يدل عليه الفعل ، ليفرقوا بين زمان الفعل وزمان المصدر ، فذكر ابن يعيش أن الأمر

(١) انظر أسرار العربية ص ١١ ، ١٢

لا يحتاج إلى إضافة هذا القيد ، لأن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ، وأن لفظ الفعل وضع بإزاء الحدث والزمان دفعة واحدة ، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك ، وإنما الزمان من لوازمه ، وليس من مقوماته كما هو الحال في الفعل . والذي ذهب إليه صحيح ، ذلك أن دلالة الفعل على الزمن دلالة وضعية وهو أحد وظائفه الصرفية أما دلالة المصدر على الزمن فهي دلالة التزامية مستفادة من كون المصدر هو الحدث ولا يكون إلا في زمن فهو من لوازمه .

(ب) ذكر ابن يعيش علامات شكلية تميز الفعل من غيره ذكر منها : صحة دخول (قد) عليه ، وحر في الاستقبال والحق المتصل البارز من الضمائر ، وفي تصوري أن العلامة الأخيرة صالحة على مستوى الشكل للتفريق بين الفعل وبين الصفات نحو : ضارب ، ومضروب ، وحسن ، وشديد ، وغفار فهذه الكلمات تتحمل الضمائر كتحميل الأفعال ، إلا أن الضمير لا تبرز له صورة شكلية معها ، كما يكون في الأفعال فإذا قلت (ضربت) فالهاء ترمز إلى الفاعل وهو ضمير المتكلم وإذا قلت (يفعلان) ، فالنون كذلك ترمز إلى الفاعل وهو ضمير الإناث ، و (افعلى) ، فالياء ترمز إلى الفاعل وهو ضمير المؤنثة الخطابية ، وكل هذه الضمائر بارزة غير مستترة ، ولسكنك إذا قلت : (زيد ضارب) ففي (ضارب) ضمير يهود إلى زيد إلا أنه ليس له صورة بارزة فالضمائر لا تبرز مع الصفات بأية حال .

وأما تاء التأنيث الساكنة ، فقد اعتبرها ابن يعيش علامة شكلية بارزة يمتاز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلام ، وذكر أنها إنما قيدت بالساكنة للفرق بين التاء اللاحقة للأفعال ، وبين التاء اللاحقة للأسماء ذلك أن التاء إذا لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل فهي في حكم المنفصلة من الفعل ولذلك كانت ساكنة وبقي الفعل على بنائه قبل اتصاله بها . أما التاء

اللاحقة بالأسماء فهي لتأنيث الأسماء في نفسها — إلا تلك الأسماء التي تلاحق آخرها مثل هذه التاء وهي لمذكر كطلحة وقتيبة ومعاوية ، وهي لذلك حرف من حروف الاسم تظهر عليه علامات الإعراب وعلى هذا الأساس فبإمكاننا استخدام تاء التأنيث كمنوان عام علامة شكلية بارزة للتفريق بين الأسماء والأفعال ، فهي ساكنة منفصلة في الفعل ، ومتحركة متصلة بالاسم تظهر عليها علامات إعرابه .

١٣ - ذكر ابن عصفور أن الفعل لفظ يبدل على معنى في نفسه ، ويتعرض ببنيته للزمان<sup>(١)</sup> ، مؤكداً الوظائف الصرفية التي يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلام وهي الدلالة على الحدث والزمن . على أن تعرض الفعل ببنيته للزمن — كما عبر ابن عصفور — من أهم المميزات الوظيفية التي ينفرد بها عن بقية أقسام الكلام .

١٤ - ذكر ابن مالك أن الفعل ينجلى بأربع علامات شكلية هي : تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة وياء المخاطبة ، ونون التوكيد<sup>(٢)</sup> .  
إلا أنه أضاف إليها في مجال آخر علامتين شكليتين أخريين هما : لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، واتصاله بضمير الرفع البارز<sup>(٣)</sup> . وابن مالك بهذا يعتمد الأبنس الشكلية لتمييز الفعل من غيره من أقسام الكلام دون أن يشير إلى وظائفه الصرفية .

١٥ - ذكر ابن هشام أن الفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة ، مؤكداً بذلك ما قاله كثير من النحاة في حد الفعل<sup>(٤)</sup> .

(١) أنظر المقرب : ١ س ٤٥

(٢) الألفية .

(٣) أنظر التمهيل س ٤

(٤) أنظر شرح الشذور س ٨

وقد ارتضى ابن هشام ما ذكره ابن مالك من علامات شكلية يتميز بها الفعل من غيره من أقسام الكلام ، إلا أنه عندما تحدث عن هذه العلامات ، ذكر أن في اتصال الفعل بقاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة رداً على من زعم حرفية ( ليس ، عسى ) ذلك أن هذه الكلمات تتصل بهاتين العلامتين ، كما ذكر أن في اتصال الفعل بقاء التأنيث الساكنة رداً على من زعم إسمية ( نعم ، وبئس ) ، وفي اتصال الفعل بباء المخاطبة رداً على من قال إن ( هات ) ، ( تعال ) اسما فعاين<sup>(١)</sup> . وفي هذه المزايم والردود يمكننا أن نقول رأياً بشأن هذه الكلمات ذلك أن للفعل معاني وظيفية يتميز بها عن بقية أقسام الكلام ويتميز بعلامات شكلية عرضها النجاة في أقوالهم ، فكل كلمة دلت على تلك المعاني وانصفت بتلك العلامات أمكن إدراجها في طائفة الأفعال وإلا فلا بد من إخراجها من هذه الطائفة وهذا - في تصوري - ما ينطبق على الكلمات التي تناوّلها ابن هشام في حديثه عن علامات الفعل نحو (نعم ، وبئس ، وحبذا) ، وما يسمى عند النجاة بأسماء الأفعال .

١٦ - قسم السيوطي الفعل ثلاثاً أقسام : وقال إن هذه القسمة مخالفة للكوفيين في قولهم قسمان ، حيث جعلوا فعل الأمر مقتطفاً من المضارع ولم يشر إلى أن فعل الحال عندهم هو الفعل الدائم المبرع عنه بصيغة ( فاعل ) إذا استعملت مع ضمائمها في الكلام غير أن السيوطي - على غير عادة النحويين - خصص لكل فعل من الأفعال الثلاثة علامات شكلية يمتاز بها عن غيره من الأفعال ، وفي اعتقادي أن ذلك إجراء سليم بالدقة ، فما يقبله الفعل للماضي منفرداً من علامات شكلية لا يقبلها الفعل المضارع أو فعل الأمر ، وما يقبله المضارع من علامات شكلية لا يقبلها الماضي أو الأمر وهكذا . فحديث النجاة عن علامات الفعل على سبيل الإطلاق دون أن يحددوا علامات محددة لكل نوع

(١) انظر أوضح المسالك ط ٢ ص ٦ ، ٧

من أنواعه أمر بجانب الدقة ، لذلك فقد خصص السيوطي للفعل الماضي علامتين شكليتين هما اتصاله بقاء الفاعل سواء أكانت المتكلم أم مخاطب وتاء التأنيث الساكنة ، وبين أن سبب اختصاص الماضي بهذه العلامة يعود إلى استغناء المضارع عنها بقاء المضارعة ، واستغناء الأمر بقاء المخاطبة ، واختصاص الإسم والحرف بالقاء المتحركة .

وقد خصص السيوطي لفعل الأمر وظيفة صرفية هي إتمامه لمعنى الطلب ، وعلامة شكلية هي قبوله نون التوكيد وذكر أن أية كلمة أنهمت الطلب ولم تقبل نون التوكيد فهي عنده اسم فعل نحو : (صه) ، وإذا قبلت الساكنة نون التوكيد ، ولم تفهم الطالب فهي عنده فعل مضارع ، والمقصود بالمضارع هنا هو صيغة المضارع وإلا فان الفعل في عبارة ( لتقرأ المقالة ) مضارع متصل بنون التوكيد ومفهم للطلب .

وقد خصص للمضارع علامة شكلية بارزة تميزه عن غيره من الأفعال وهي افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء ، وقال إن التمييز بها أحسن من التمييز بسوف وأخواتها للزوم تلك ، وعدم لزوم الأخيرة ، إذ لا تدخل السين أو سوف على أهاء ، وأهلم ، فالهمزة المتكلم مفرداً ، نحو أكرم والنون له جمعاً أو مفرداً معظماً نفسه ، نحو (نحن نقص) ، والتاء للمخاطب مطلقاً ، مفرداً كان أو متنبئاً أو مجموعاً ، مذكراً أو مؤنثاً ، وللغائبين والياء للغائب مطلقاً ، مفرداً ، أو مجموعاً ، وللغائبات واحترز من همزة ونون ، وتاء ، وياء لا تكون كذلك ، كأكرم ، ورجس الدواء ، أي جعل فيه رجساً ، وتكلم ، ویرناً الشيب ، إذا خصَّبه باليرناء وهو الحناء<sup>(١)</sup> .

وذكر السيوطي في مجال آخر أن جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي تاء الفاعل وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد والسين ،

(١) انظر هم الموامع : ١ ص ٧

وسوف ، ولو ، والنواصب ، والجوازم وأحرف المضارعة ، ونونا التوكيد ،  
واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغته  
لاختلاف الزمان ، وكلها علامات شكلية اعتبرها النحاة مميزة للفعل عن بنية  
أقسام الكلام بوجه عام .

١٧ - إن أهم ماتضمنته أقوال الأشموني في علامات الفعل النقاط الآتية :

( أ ) كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبولها  
نون التوكيد كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً  
عند انتفاء قبولها ( لم ) وضرب لذلك مثلاً الكلمات ( أوه ) بمعنى أتوجع ،  
و ( أف ) بمعنى الضجر ، فإنها ليست أفعالاً مضارعة لعدم قبولها ( لم ) .  
( ب ) ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلاً ماضياً عند انتفاء قبول  
( التاء ) وضرب لذلك مثلاً ( هيات ) بمعنى بعد و ( شتان ) بمعنى افترق ،  
فلم يعتبرها فعلاً ماضياً لعدم قبولها التاء .

( ج ) اعتبر الأشموني أفضل التعجب ، وما عدا ، وما خلا وحاشا وحبذا في  
المدح أفعالاً ماضية رغم أنها لا تقبل لإحدى التاءين ، وعلل ذلك بأن عدم  
قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح<sup>(١)</sup> ، وهو  
هنا يحمل هذه الكلمات أكثر مما حملها واقع استعمالها في اللغة ، ذلك أن معانيها  
الوظيفية تختلف عن معاني الأفعال ، بالإضافة إلى أنها لا تقبل أية علامة شكلية  
من علامات الفعل .

ومن خلال تلخيصنا لآراء الأشموني نبدي الملاحظة الآتية :

في الفقرة ( ١ ) ذكرنا أنه نفي أن تكون الكلمة الدالة على الطلب  
فعل أمر عند انتفاء قبولها نون التوكيد وهو هنا يقصد ما سمي عند النحاة  
باسم فعل الأمر نحو ( صه ) فإنها لا تقبل نون التوكيد كما نفي أن تكون

(١) انظر شرح الأشموني ص ٢٧ ، ٢٨

الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعاً عند انتفاء قبولها ( لم ) نحو (أوه) و ( أف ) فانها لا يقبلان دخول ( لم ) وفي الفقرة ( ب ) ذكرنا أنه نفي أن تكون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضياً عند انتفاء قبول ( التاء ) نحو ( عيهات ) و ( شتان ) فلم يعتبرهما لذلك فعلين ماضيين لأنهما لا يقبلان التاء فكيف سوغ لنفسه اعتبار أعمال التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا وحبذا في المدح أفعالاً ماضية مع عدم قبولها إحدى التائين ؟ ثم ما هو حكمه بشأن بقية أفعال المدح أو الزم التي أفرد منها حبذا في المدح ؟ والحال أن جميعها تخضع لمان وظيفية واحدة وتقوم بدور وظيفي واحد - مدحاً أو ذمماً - في سياق الكلام ؟ وإذا عرفنا هذا يجوز أن نجد بعضها أفعالاً والبعض الآخر غير ذلك ليجرد رفض بعضها قبول التاء ؟

الذي يبدو أن الأشموني عكس بهذا اضطراب النجاة وأحكامهم الغلظة بشأن تعيين الأقسام التي تندرج تحتها هذه الكلمات وغيرها لدورانهم في فلك التقسيم الثلاثي للكلمة فلم يطبقوا الخروج من أمره ، لذلك عمدوا إلى المعالجات اللفظية التي يرفضها منطق اللغة وبأبأها واقع الاستعمال ، وفي هذا الصدد يقول الأشموني « إما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما في أفعال التعجب ، وما عدا وما خلا ، وحاشا في الاستثناء ، وحبذا في المدح ، فإنها لا تقبل إحدى التائين مع أنها أفعال ماضية ، لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح بخلاف أسماء الأفعال ، فإنها غير قابلة للتاء لذاتها »<sup>(١)</sup> كلمات ترفض التاء لذاتها فهي ليست أفعالاً في رأيه ، وكلمات ترفض التاء لعارض فهي أفعال ، بمثل هذه التبريرات عولجت قضايا النحو الأساسية !

وفي اعتقادي أن مثل هذه الكلمات ينبغي أن يراقب استعمالها في الكلام

(١) المصدر السابق من ٢٨

وتدرك معانيها الوظيفية وتلاحظ. أشكّالها فما طابق الفعل منها في ذلك فهو  
فعل وإلا فلا بد من إخراجها من طائفة الأفعال إلى قسم آخر لنضع بذلك حداً  
لاضطراب النحاة وقائهم .

### (ج) اختلاف النحاة في تحديد الحرف وعلاماته

لم يكن اختلاف النحاة القدماء قاصراً على حد الاسم والفعل - كما  
ذكرت - بل تعدى ذلك أيضاً إلى الحرف فاختلافوا في حده ، كما اختلفوا  
في بيان علاماته ، إلا أن اختلافهم في الحرف - على ما يبدو - كان أقل  
من اختلافهم في الفعل ، ولأجل أن تكون الصورة واضحة أمام القارئ ،  
واستكمالاً للحديث عن جميع أقسام الكلام عند النحاة أرى من المفيد هنا  
أن أخلص أهم ما يمكن الاستفادة منه من أقوال النحاة في الحرف  
وإليك ذلك :

١ - في أقوال النحاة عن الحرف تأكيد على أن الكلام لا يتعدى  
التقسيم الثلاثي - إلا ما ندر من قول ، وأن الحرف قسم ثالث للاسم  
والفعل .

٢ - غالبية أقوال النحاة تدور في فلك واحد تقريباً هو أن الحرف كلمة  
تدل على معنى في غيرها وأن دوره الوظيفي لا يتعدى ذلك .

٣ - ذكر سيبويه أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، ومثل  
لذلك بـ (ثم ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الإضافة) ونحوها<sup>(١)</sup> .

٤ - ذكر ابن السراج أن الحرف لا يجوز أن يخبر عنها كما لا يجوز  
أن تكون خبراً ، مستنداً في تمييزها عن أقسام الكلام الأخرى إلى معناها  
الوظيفية في الجملة العربية فلا يجوز أن يخبر عن الحرف كما يخبر عن الاسم ،

(١) انظر الكتاب : ١ ص ١٢ .



لا تقول: (إلى منطلق) كما تقول: (الرجل منطلق) ، ولا يجوز أن يكون الحرف خبراً كما يكون غيره ، لا تقول: (عمر وإلى) ولا (بكر عن) ، فقد انتفت في الحرف صفة أثبتت لميره من الأقسام وهي أن الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه .

وقد ذكر ابن السراج أيضاً صورة شكلمية بارزة لما لا يصلح أن يسمى كلاماً تاماً في مسار الجملة العربية حين نستخدم الحرف ، وهي صورة تمكس الفرق في الاستعمال بين الحرف وبين بقية أقسام الكلم فقال : « والحرف لا يأنف منه مع الحرف ككلام ، لو قلت : (أمن) تريد ألف الإستفهام و (من) التي يجربها لم يكن كلاماً ، وكذلك لو قلت : (ثم قد) تريد (ثم) التي للمطف و (قد) التي تدخل على الفعل لم يكن كلاماً . ولا يأنف من الحرف مع الفعل ككلام ، لو قلت : (أيقوم ؟) ولم تجر ذكر أحد ، ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلاماً .

ولا يأنف أيضاً منه مع الاسم ككلام ، لو قلت : (أزيد ؟) كان غير كلام تام»<sup>(١)</sup> .

٥ - ذكر الزجاجي أن الحرف ما دل على معنى في غيره نحو ، من ، وإلى ، ثم ، وما أشبه ذلك<sup>(٢)</sup> ، وقد اعتبر مهما ، وحيثما وكيف ، وكيفما ، وأين ، وأينما ، وأنى ، وإيان ، ومن ، وما ، اعتبر كل هذه الكلمات حروفاً ، وأضاف إليها (إن) و (إذما) عندما تحدث في باب الجزاء<sup>(٣)</sup> ، واعتبر (منذ) حرف جر عندما تحدث عن بناء الحروف<sup>(٤)</sup> . وعندما تحدث عن

(١) أنظر الأصول ص ٥

(٢) أنظر الجمل ص ١٧

(٣) المصدر السابق ص ٢١٧

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٥

المبنى من الأسماء ذكر منها المبنى على الفتح وأورد لذلك : أين ، وكيف ، وإيمان ، وثم<sup>(١)</sup> .

وفي تصوري أن الزجاجي عندما عمد إلى الخلط بين هذه الكلمات كان يدرك معنى التعليق الذي تؤديه هذه الكلمات ، والملاقة التي تمهر عنها بين الأجزاء المختلفة من الجملة العربية ولكنه لم يحرز على إدراجها في قسم آخر مغاير لأقسام الكلام الممهودة حتى لا يقع في الخطأ المتوهم من جراء ذلك في حروجه عن التقسيم الثلاثي الذي جرى عليه شيوخه من النحاة وداروا - دون مبرر في فلسفة على أن ما قاله الزجاجي في هذه الكلمات يعطى إشارة الدعوة للبحث في أشكالها ووظائفها ومراقبة استعمالها في التراكيب الكلامية تمهيداً لتحديد موقفيها بين أقسام الكلام ، وإلا فلا يصح أن نعتبر بعضها أسماء مرة وحروفاً مرة أخرى وبجمع في باب واحد بين ما اعتبره النحاة أسماء ، وبين ما اعتبروه حروفاً .

٦ - ذكر الفارسي أن الحرف ما جاء بمعنى ليس بإسم ولا فعل نحو : لام الجر ، وائه ، وهل ، وقد ، وثم ، وسوف ، وحتى وأما<sup>(٢)</sup> وقد أخذ هذا بتعريف الحرف الذي ورد عن سيبويه ، إلا أنه ذكر في مجال آخر : أن الحرف ما جاء بمعنى في غيره<sup>(٣)</sup> ، وفي ذلك تأكيد لدور الحرف الوظيفي في الربط بين أجزاء الجملة ، وفي معنى التعليق الذي يؤديه

٧ - ردّ دابن فارس ما قاله سيبويه في حد الحرف وارتضاه بعد أن ذكر أن أهل العربية أكثرها في حده أيضاً ، وأن أقرب ما فيه قول سيبويه في أن الحرف ما أفاد معنى ليس في اسم ولا فعل نحو قولنا ( زيد منطاق ) ثم

(١) أنظر المصدر نفسه ص ٢٦٢

(٢) أنظر الإيضاح ص ١ - ٨

(٣) المصدر السابق .

نقول : هل زيد منطابق ، فأدنا به (هل) مالم يكن في (زيد) ولا في (منطلق) ، وقد أكد بذلك دور الحرف الوظيفي في إفادة معنى التعاقب .  
 إلا أن ابن فارس أورد أن الأخنش ذكر للحرف بعض العلامات التي يمتاز بها عن قسيميه فقال : « مالم يحسن له الفعل ، ولا الصفة ولا التثنية ، ولا الجمع ولم يميز أن يتصرف فهو حرف »<sup>(١)</sup> . وفي تصوري أن غالبية هذه العلامات تنطبق على الفعل أيضاً ، وأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أفعالاً ولسكنها لا تخضع لجدول تصريفي . إنه نموذج آخر عن مجز النحاة في معالجة تقسيم الكلام وفق أسس واضحة محددة تضع حداً لفوضى التقسيم وتحرر من قيوده التي فرضوها على أنفسهم دون أن يفرضها عليهم أحد .

٨ - يرى البطليوسى أن تعريف الزجاجي للحرف من أنه ما جاء لمعنى في غيره - غير صحيح حتى يزداد فيه (ولم يكن أحد جزئى الجملة المفيدة) ، وإذا لم يتم ذلك فالأولى عنده أن يؤخذ بمجد الحرف الذى جاء به سيبويه ، وهو : ( ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ) فإنه لا مطمئن فيه على حد تعبيره<sup>(٢)</sup> .

والذى يبدو أن البطليوسى بنى اعتراضه على الزجاجى وغيره ، على الأسس الآتية :

( أ ) إنه جعل الاسكادات التي تستخدم في الاستفهام والشرط أسماء وأن استعملها لمعان في غيرها جعلها مساوية للحرف .

( ب ) إنه جعل الموصولات أسماء أيضاً ، وإن استعملها لمعان في صلاتها يؤدي إلى التشابه بينها وبين الحرف وهذا عنده غير وارد ولذلك اقترح أن يضاف على تعريف الحرف عبارة ( ولم يكن أحد جزئى الجملة ) وكل محاولاته

(١) الصاحبى ص ٥٣

(٢) انظر كتاب الحلال ص ٨٠

منصبة على إخراج أدوات الاستفهام والشرط والموصولات من طائفة الحروف وإبقائها في طائفة الأسماء .

على أن البطليوسي بعد أن اعترض على الزجاجي في حد الحرف ذكر أن النحويين قد اختلفوا في تحديده كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل فذكر أقوال كثير منهم كسيبويه والأخفش والمبرد ، والزجاج ، ومحمد بن الوليد ، وابن كيسان ، وأبي عبد الله الطوال ، وأبي نصر الفارابي ، وبعد أن استعرض أقوال هؤلاء جميعاً في حد الحرف ذكر أن هذه الحدود أكثرها فاسدة وبين أثر فسادها واعتراضه عليها وناقشهم في ذلك مناقشة جادة حتى قال : « وإن التعجب يطول من قوم يمتقدون هذه الأشياء حدوداً وهم أئمة مشهورون ، ولو سمعنا ذلك ولم نره منهم منصوباً لما صدقناه »<sup>(١)</sup> . فالبطليوسي وإن بنى اعتراضه على أساس من النظر القاصر للدور الوظيفي الذي تؤديه الكلمات إلا أنه جسد اضطراب النجاة وحيرتهم في عملية التقسيم ، وإلى جانب ذلك فقد نقل البطليوسي في أقواله أن بعض النجاة سموا الحرف (أداة) كأبي عبد الله الطوال وأبي نصر الفارابي وأن منهم من أطلق على الحرف كلمة (وصلة) كمحمد بن الوليد تاركيداً لوظيفة الربط بين أجزاء الجملة التي تميز هذا النوع من الكلمات ولعنى التعليق الذي تدل عليه .

وايس أدل على تجسيده لاضطراب النجاة وحيرتهم من قوله :  
« ولأجل هذا الذي ذكرناه من نسامح النحويين في حدود هذه الأصول الثلاثة ، وقلة تثقيفهم للكلام فيها قال أبو الحسن الأشعري ، وهو يفتخر بعلم الجدل ، ويعيب صناعة النحو — كما عاب غيرها من العلوم — فذكر

(١) كتاب الحلال ص ٨٠ - ٨٣

أنه شاهد نحويًا وهو يقرأ عليه الكلام ينقسم ثلاثة أقسام: اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى قال : فقلت له : أليس الاسم والفعل جاءا للمعنى كالحرف ، فما اختصاصك بذلك الحرف دونها ؟ قال أبو الحسن : فقال لي أنا أعنى بذلك : جاء لمعنى في غيره ، لأن الاسم والفعل جاءا لمعنى في أنفسهما ، والحرف ليس كذلك ، لأنه لا معنى له إلا باسم أو فعل ينضم إليه ، أ رأيت لو قلنا ( زيد ) تدل على شخص ما غير محدود ، ولو قلنا : ( ضرب ) لدل على ضرب كان في زمان ماض ، إلا أنه غير منسوب إلى موضوع ، ولو قلنا ( من ) لم يدل على شيء حتى يفتتن به ( موضوع ) ، فدل هذا على أن قوله جاء لمعنى إنما يعنى به ( في غيره ) لا في نفسه ، وإن كان ليس في الكتاب كذلك ، قال أبو الحسن : فقلت له : إن إخراج الأشياء عن طريقها ، وحرفها عما تدل عليه لا بد في ذلك من حجة تخصص أحدهما دون الآخر ، والظاهر من هذا الكلام : جاء لمعنى ، وليس في الكتاب : ( في غيره ) ، فإلا الدليل على تأويلك دون تأويل من قال : إنما عنى بذلك : جاءت لمعنى وأراد الأشياء الثلاثة ، وعبر بالواحد عن الجمع ، وهذا شائع في كلام العرب قال تعالى : ( هم العدو فاحذرهم ) فعبّر عن الجماعة بالعدو والعدو اسم مفرد لا اسم مجموع ؟ قال أبو الحسن ثم قلت : ألسنا نجد في الأسماء ما لا يدل على معنى في نفسه كوجوده في الحرف ؟ فالواجب عليك أن تلحقه بالحروف دون الأسماء ، قال : فقال لي إن ذلك لا يوجد في الأسماء البتة بوجه من الوجوه ، فإن كنت تدعى ذلك فهاتيه قال أبو الحسن : فقلت له : ( أى ) . أليست كقولك ( من ) لا تدل على شيء إلا باقتنائها بموضوع ؟ قال فقال لي ( أى ) يدخله الإعراب ، و ( من ) لا يدخله الإعراب فلما دخله الإعراب كان اسماً ، قال أبو الحسن : فقلت له : إن الشيء بيبين بأبين منه ، وهذا أغمض منه ، ونحن لم نسألك عن الملة التي من أجلها قيل : إن الإعراب للأسماء ، والإنسان إنما

يجب أن يصحح حجته بمقدمات يقر بها خصمه ، ثم قال قلت له : أرأيت إن كان التنوين في (أى) هو المانع له من أن يكون حرفاً فالواجب أن يكون الفعل حرفاً ، إذ لا تنوين فيه فقال : الفعل يتصرف ، والحرف لا يتصرف ، قال : قلت له : إن كان التصرف هو المميز للفعل عن الحرف فالواجب أن يكون (ليس) حرفاً ، فكذلك عسى ، ونعم ، وبئس ، وكذلك الأسماء كلها ينبغي أن تكون حروفاً ، لأنها لا تتصرف ، قال : فعميت عنه الأنباء وانقطع (١) .

٩ - ذكر الزنجشیری أن الحرف ما دل على معنى في غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه (٢) .

والذي يبدو أن الزنجشیری أدرك معنى التعليق الذي يؤديه الحرف ووظيفة الربط بين الأجزاء المختلفة من الجملة ، ولذلك زاد على غيره في حد الحرف عبارة : ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه .

١٠ - أوضح ابن يعيش أن معنى دلالة الحرف في غيره أنك لو قلت (أل) مفردة لم يفهم منه معنى ، فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم وقد فضّل ابن يعيش التعريف القائل بأن الحرف ( ما دل على معنى في غيره ) ، على التعريف القائل ( ما جاء لمعنى في غيره ) ، وأوضح أن التعريف الثاني - وقد أخذ به بعض النحاة كسيبويه والفارسي - يشير إلى العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها ، إذ علة الشيء

(١) المصدر السابق ص ٨٣ - ٨٦

(٢) الفصل ص ٢٨٣

غيره<sup>(١)</sup>، وقد ذكر ابن يعيش أن بعض النحاة زعم أن حد الحرف هذا يفسد بـ (أين، وكيف) ونحوها. من أسماء الاستفهام (من، وما) ونحوها من أسماء الجزاء، فإن هذه تفيد الاستفهام فيما بعدها، وتفيد الجزاء فتعلق وجود الفعل بعدها وهذا معنى الحروف، وقد أجاب ابن يعيش عن ذلك إجابة بعيدة عن منطق اللغة وطبيعة الاستعمال اللغوي فقال إن هذه الأسماء دلت على معنى في نفسها بحكم الإسمية، وأما دلالتها على الإستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفيهما<sup>(٢)</sup>. وكل همه أن يدافع عن إسمية هذه الكلمات وفاته أن وظائفها ومعاني التعليل التي تدل عليها، وعدم خضوعها لعلامات الإسم، وشبهها بالحرف شهاً معنوياً، كل ذلك ينقلها إلى موقع آخر لا تكون فيه طائفة الأسماء.

١١ ذكر ابن عصفور أن الحرف لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه<sup>(٣)</sup> واصفاً الفرق بينه وبين الاسم والفعل حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه وإن اختلفا في الدلالة الوظيفية وقد أكد بذلك ما قاله أغلب النحاة في حد الحرف.

١٢ إن أتم ما تضمنته أنوال السيوطي عن الحرف ما يأتي :

(١) ذكر السيوطي في كتاب جمع الجوامع قوله: « وليس منه (أى من الحرف)<sup>(٤)</sup> عسى، وليس، وكان، وأخواتها على الصحيح<sup>(٥)</sup>. وهذا

(١) أنظر شرح المفصل ج ٨ ص ٢

(٢) المصدر السابق ج ٨ ص ٢، ٣

(٣) التقرب ج ١ ص ٤٦

(٤) هذا التعبير من عندنا .

(٥) أنظر همم الجوامع ج ١ ص ١٠

القول يعكس الخلاف بين النحاة في تعيين موقع هذه الكلمات بين أقسام الكلام .

(ب) ذكر السيوطي موقفه من ( عسى ، وليس ، وكان ، وأخواتها ) فقال إن المشهور ومذهب الجمهور أنها أفعال لانفعال ضائر الرفع والقاء الساكنة بها . وفي قوله هذا إشارة إلى أن بعض النحاة لا يعتمدها في طائفة الأفعال<sup>(١)</sup> .

(ج) ذكر السيوطي أن ابن السراج ذهب إلى حرفية ( عسى ، وليس ) ، مستنداً إلى عدم خضوعها للجدول التصريفي وواقفه في ذلك ثعلب . وفي حرفية ( ليس ) واقفه الفارسي وابن شقير<sup>(٢)</sup> . وقد عورضت أقوالهم بأنها لا تصلح دليلاً على الحرفية مع قيام دليل الفعلية .

(د) ذهب الزجاجي -- فيما أورده السيوطي -- إلى أن كان وأخواتها حروف ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق من قول .

(هـ) ذكر السيوطي أن ابن هشام قال في حواشي التسهيل للخلاف في ( عسى ، وليس ) شهير وفي ( كان ) غريب ، قال ابن الحاج في النقد : حكى العبدى في شرح الإيضاح أن المبرد قال : ( كان ) حرف ، قال العبدى وهذا أظرف من قول من قال إن ليس ، وعسى حرفان ، قال ابن الحاج هو وإن كان في بادئ الأمر ضعيفاً ، إلا أنه أقوى لمن تأمل ، لأنها لا تدل على ( حدث ) بل دخلت لتفيد معنى المضى في خبر ما دخلت عليه<sup>(٣)</sup> .

فقد أكدت رواية السيوطي اختلاف النحاة وحيرتهم في تحديد موقع صحيح

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .



للكلمات المذكورة بين أقسام الكلم وفي اعتقادي أن ذلك ناتج من دورانهم في فلك التقسيم الثلاثي وعدم خروجهم من دائرته .

(و) قال السيوطي : الحرف لا علامة له وجودية ، بل علامته أن لا يقبل شيئاً من خواص الاسم ، ولا من خواص الفعل<sup>(١)</sup> . وهذا تأكيد على أن العلامة العدمية يمكن أن تكون من الظواهر الشكلية المستخدمة في التفريق بين أقسام الكلم .

(ز) نقل السيوطي عن ابن النحاس أن الحرف دال على معنى في نفسه مخالفاً بذلك ما اشتهر بين النحاة من أنه دال على معنى في غيره ، وخلاصة رأيه : أن المعنى المفهوم من الحرف في حالة التركيب الكلامي أتم مما يفهم منه عند الأفراد ، بخلاف الاسم ، والفعل ، فإن كل واحد منهما يفهم منه في حال الأفراد عين ما يفهم منه عند التركيب<sup>(٢)</sup> .

وفي تصوري أنه أدرك معاني التعليق التي تدرك من الكلام باستخدام الحروف وأمثالها ، ووظيفة التعليق التي تؤديها هذه الكلمات تمد أبرز ما يميزها عن بقية أقسام الكلم .

(١) المصدر السابق ص ٩

(٢) أنظر الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢ ، ٣

## نتائج التقسيم المستخلصة من اضطراب اقوال النحاة

أولاً : ورد ذكر الخالفة قسمًا رابعًا من أقسام الكلام عند بعض النحاة ، وهذا رأى نميل إلى الأخذ به في التقسيم الذى نهىف إليه ، ويمكن التوسع في مفهوم الخالفة ليشمل كل ما يعبر عن لغة إفصاحية تتميز بسمة التأثر الذاتى في إعطاء الدلالة .

ثانيًا : ذكر بعض النحاة - كالزجاجي - أن الظروف غير الأسماء والحروف وهذا رأى آخر نميل إلى الأخذ به في التقسيم الجديد .

ثالثًا : حين ذكر النحاة علامات شكلية للأسماء لاحظنا أن الضمائر لا تقبل هذه العلامات كما أنها لا تدخل في مفهوم الاسم الذى حدده ، لذلك نميل إلى اعتبارها قسمًا قائمًا بذاته يعتبر عنوانًا عامًا يشمل ضمائر الشخص ، وضمائر الإشارة ، وضمائر الوصول لاتفاق بعضها مع بعض شكلياً ووظيفة ، فهى جميعاً تتميز عن الأسماء بسايات شكلية تختلف عن علامات الأسماء ثم إنها تستخدم في التراكيب اللغوية لتعبر عن وظيفة الاستماضة عن تكرار الاسم الظاهر .

رابعًا : سى الكوفيون الحروف أدوات ، وهذه التسمية أقرب إلى الدقة ، نيل إلى الأخذ بها لتشمل حروف المعاني وبقية الأدوات التى تؤدى وظيفة التعليق وهى - كما ذكرنا - قد خرجت عن مفهوم الاسم الذى حدده النحاة ، ورفضت أن تقبل علاماته التى ذكرها مؤكدين أن إدراجها في قسم الأدوات هو الحل الذى الذى يضع حداً لحيرة النحاة في تقرير حكم سليم بشأنها ، فهى ذات طابع شكلى ووظيفية متميز عن بقية أقسام الكلام ، يسوغ إفرادها بقسم خاص .

خامساً: ورد في كتب الصرف أن الصفات غير الأسماء وذلك حين تحدثت عن أبنية الأسماء ، فذكرت أن بعضها يكون للاسم ، والبعض الآخر يكون للصفة وقد يشترك الاثنان في صيغة واحدة وبناء واحد ، وذكرت كتب النحو أن الاسم ما دل على مسمى ليس الزمن جزءاً منه ، وأن الصفة ما دل على موصوف بالحدث ، لا يخلو من الدلالة الزمنية عند استعماله في الكلام ، ففرقت من حيث المعنى بين الأسماء والصفات لذلك نميل إلى الأخذ بهذا ، جاعلين الصفات قسماً قائماً بذاته لها سماتها الشكلية ومعانيها الوظيفية التي تنفرد بها عن الأسماء وبقية أقسام الكلام ، ويمكن هنا أن نعتبر ( الصفة ) عنواناً عاماً يشمل ما يسمى عند النحاة : اسم الفاعل ، واسم المفعول وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل لأن كلاً منها يدل على موصوف بالحدث ويخضع لظروف قولية وسياقية تختلف عن الأسماء وبقية أقسام الكلام .

سادساً: ورد الاسم قسماً من أقسام الكلام عند النحاة وهذا أمر معلوم ، وسنجد له قسماً قائماً بذاته أيضاً عند تقسيمنا للكلم ، له سماته الشكلية والوظيفية للتمييز .

سابعاً: ورد الفعل قسماً من أقسام الكلام عند النحاة له سماته الشكلية والوظيفية التي ينفرد بها عن بقية الأقسام ، وهذا أمر معلوم أيضاً ، وسنجد له كذلك قسماً قائماً بذاته عند تقسيمنا للكلم .

وعلى ذلك فستكون أقسام الكلام عندنا سبعة ، هي : -

- |              |               |
|--------------|---------------|
| ١ - الاسم .  | ٢ - الفعل .   |
| ٣ - الصفة .  | ٤ - الخالفة . |
| ٥ - الضمير . | ٦ - الظرف .   |
| ٧ - الأداة . |               |

وسنوضح ما ينفرد به كل قسم من هذه الأقسام عن الأقسام الأخرى ،  
ونذكر طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم ونعزز هذا التقسيم بذكر  
أصح الأسس الشكلية والوظيفية التي يبنى عليها تقسيم الكلام .

على أننا لاحظنا أن العلامة عبد القاهر الجرجاني من بين الأقدمين قد  
انفرد بآراء جديرة بالوقوف عندها واستيعابها لا لأن له رأياً خاصاً في تقسيم  
الكلام ، بل لأننا لسنا في آرائه وتصوراته ما نفتقره أساساً مهماً نستند إليه في  
نظرتنا إلى تقسيم الكلام ، لهذا نورد طرفاً من تلك الآراء والأفكار .

#### عبد القاهر الجرجاني ومعاني النحو :

ذكرت فيما سبق من قول آراء النحاة في تقسيم الكلام ، ولقد بدأ اضطرابهم  
فيها واضحاً من خلال مناقشتهم ، ثم عرضت استخلاصاً لتلك الآراء متضمنة  
النقد الذي يمكن أن يوجه إليهم في نظرتهم إلى التقسيم ، ورأيت أن النحاة  
قد وجهوا اهتمامهم لمسائل النحو ومنها مسألة تقسيم الكلام ، بدافع من تأثرهم  
بالمذاهب الفلسفية والكلامية فهم « حين قصروا النحو على أواخر الكلمات  
وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقاً  
منحرفة إلى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام ، وأسرار  
تأليف العبارة ، فطرق الإثبات والنفي ، والتوقيت ، والتقديم ، والتأخير ،  
وغيرها من صور الكلام ، قد مروا بها من غير درس إلا ما كان ماساً  
بالإعراب أو متصلاً بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير  
أساليبها » (١) .

ومن الإنصاف أن نذكر هنا أن الجرجاني قد أبى أن ينساق مع موقف

(١) إبراهيم معطى / إحياء النحو ص ٣

النحاة فانتشل النحو من مهاوى التردى في بحار الفلسفة ، وأنقذ اللغة العربية من أن تفرق بين أواجها المتلاطمة فدعا إلى دراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق مجسداً الرغبة في إيضاح المعاني الوظيفية للتركيب الكلامي ، وأوجه الدلالة في تأليف العبارة . وفي اعتقادي أن النحاة لو تنبهوا إلى ما تنبه إليه الجرجاني لكان لهم موقف غير ما ألفناه لهم من مواقف وتغزيرت معالم الدراسات اللغوية والنحوية عما آلت به إلينا لأن آراءه الذكية ودراساته وأفكاره في مجال فهم أساليب التركيب اللغوية تعتبر قفزة نوعية في عالم اللغة « تقف بكبرياء كتفاً إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب ، وتفوق معظمها »<sup>(١)</sup> . « ولقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي ، فإن من العقول ما أفاق لحاجة من التفسكير والتحرر ، وإن الحس اللغوي أخذ ينتعش ، ويتذوق الأساليب ، ويزنها بقدرتها على رسم المعاني ، والتأثير بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية ، وسئم زخارفها »<sup>(٢)</sup> . « فجمهور النحاة لم يزيدوا في أبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتموا منه بشيء ، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه . وتأبيداً لمذهبه وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه (علم المعاني) ، وفصلوه عن النحو فصلاً أزرق روح الفكرا وذهب بنورها . وقد كان أبو بكر يهدى ، ويعيد في أنها معاني النحو ، فسموا علمهم (المعاني) وبتروا الاسم هذا البتر المضلل »<sup>(٣)</sup> .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه ، وأصوله ،

(١) الدكتور تمام حسان / اللغة العربية ص ١٨

(٢) الأستاذ ابراهيم مصطفى / إحياء النحو ص ٢٠

(٣) المصدر السابق ص ١٩

وتعرف مناهجه التي نهجت ، فلا تزيع عنها ، ونحفظ الرسوم التي رسمت ، فلا تلحق بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يتبهمه الفاظهم بنظمه ، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الظاهر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن خرجت خارج ٠٠٠ وينظر في التعريف والتفسير ، والتقديم والتأخير في الكلام كله وفي الحذف والتكرار ، والإضمار والإظهار فيضع كلاماً من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة ، وعلى ما ينبغي له ، هذا هو السبيل ، فلست بواجب شيئاً يرجع صوابه -- إن كان صواباً وخطؤه . إن كان خطأ -- إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو ، قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أو عمل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له <sup>(١)</sup> . وقال : « فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بهزية وفضل فيه -- إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه » <sup>(٢)</sup> . وقال : « واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلام ، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ، ويبني بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك ، هذا ما لا يحمله عاقل ، ولا يخفى على أحد من الناس ، وإذا كان كذلك فبما أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناها ؟ وما محموله ؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محمول لها غير أن نعود إلى اسم فتحمله فاعلا

(١) دلائل الإعجاز ط ١ ص ٦٣

(٢) المصدر نفسه ص ٦٥

لفعل ، أو مفعولا ، أو تعمد إلى إسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تتبع  
الإسم إسمًا ، على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلا منه  
أو تجيء بإسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزاً  
أو تنوحي في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنياً ،  
فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تريد في فمابين أن تجعل أحدهما شرطاً  
في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء  
التي ضمننت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس . وإذا لم يكن في الكلام نظم  
ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه ، وكان ذلك كله مما لا يرجع  
منه إلى اللفظ شيء ، وبما لا يتصور أن يكون منه ، ومن صفة — بأن بذلك  
أن الأثر على ما قلناه من أن اللفظ تبع المعنى في النظم ، وأن الكلام تترتب  
في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس وأنها لو خلت من معانيها حتى  
تتجرد أصواتاً وأصداً حروف لما وقع في ضمير ، ولا هجس في خاطر أن يجب  
فيها ترتيب ونظم ، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل . وأن يجب النطق بهذه  
قبل النطق بتلك <sup>(١)</sup> . وقال : « معلوم أن ليس النظم سوى تعاليق الكلام  
بعضها ببعض وجمل بعضها بسبب من بعض ، والكلام ثلاث : اسم وفعل  
وحرف ، وللتعاليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام :  
تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما <sup>(٢)</sup> ، وبعد أن ذكر  
طرق التعاليق الثلاثة بالتفصيل قال : « وجملته الكلام أنه لا يكون كلام من  
حرف وفعل أصلاً ، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو : يا عبد الله ، وذلك  
أيضاً إذا حقق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل للضمر الذي هو أعنى ، وأريد ،

(١) المصدر السابق ص ٤٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢

(٧) أقسام الكلام العربي

وأدعو . و ( يا ) دليل عليه ، وعلى قيام معناه في النفس . فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق السكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النحو ، وأحكامه ، وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق السكلم بعضها ببعض ، لا نرى شيئاً في ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ، ومعنى من معانيه ، ثم إنا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب ، ونرى العلم بها مشتركا بينهم <sup>(١)</sup> وقال : « وهل تجد أحداً يقول : هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من اللفظ ، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها ، وفضل مؤانستها لأخواتها ؟ وهل قالوا : لفظه متمكنة ومقبولة وفي خلافه قلقة ونابية ومستكرهة ، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمسك عن حسن الانفاق بين هذه وتلك من جهة معناها ، وبالعلق والنبو عن سوء التلاؤم ، وأن الأولى لم تعلق بالثانية في معناها وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفظاً للتالية في مؤداها . . . فقد اتضح إذن إنضاحاً لا يدع للشك مجالاً ، أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، أو ما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ ، وما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تمقل عليك وتوحشك في موضع آخر ، وهو كثير في العربية <sup>(٢)</sup> .

هذه مقتطفات من أقوال عبد القاهر تعكس نظراته السليمة إلى معاني للنحو ، وهي كما ترى تهدف إلى جعل التركيب اللغوي ، وتنوع أساليبه وتمدد طرائقه — هي موضوع الدراسة النحوية ، وهو ما تعنى به الدراسات اللغوية

(١) المصدر السابق ص ٦

(٢) دلائل الإعجاز ط ٢ ص ٣٦ ، ١٣٣١ هـ .



الحديثة، وقد خالف بذلك نظرة النحاة حين جعلوا الأجزاء التحليلية من التركيب الكلامي موضوع دراستهم، فركزوا جهودهم على دراسة الجزء من التركيب منعزلاً عن غيره، ونسبوا المعنى إليه بعيداً عن المعنى العام للتركيب نفسه. « والواقع أن هذه الدراسة للمعنى وهي دراسة معانٍ وظيفية في صميمها — تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريد بها خطأ أن تكونه. ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردد على اللغواتر منذ زمن طويل، أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني حتى أنه ليحسن في رأي أن يكون علم المعاني لغة الدراسات النحوية أو فلسفتها إن صح التعبير» (١).

وإذا كنت قد ذكرت طرفاً من آراء الجرجاني في معاني النحو لتوجيه الأنظار إلى فهمها واستيعابها بما يخدم النظرة السليمة إلى هذا العلم وبما يخدم البحث في جانب مهم من جوانبه، وهو المعنى الجلي، ومعنى التعليقات وبعض المعاني الوظيفية الأخرى لأقسام الكلام — فلا يقوتني أن أذكر أن الجرجاني جرى على التقسيم الثلاثي للكلمة، فهو يراها إسماً، وفعلاً، وحرقة (٢)، والذي يبدو لي أنه لم يخصص جانباً من نظره الثاقب إلى هذا التقسيم، وإن كنت أستشف أنه بمعنى التعليقات التي أوردها، وتقويمه لطرق النظم في إدراك المعاني النحوية بالأساليب المختلفة — قدر آها أكثر من ذلك وإن لم يصرح بذلك.

وفياً أبدأه الجرجاني من أفكار نبدي الملاحظات الآتية:

أولاً: إن النظم عنده هو وضع الكلام بحسب ما يقتضيه علم

(١) الدكتور تمام حسان / اللغة العربية ص ١٨

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢

الذبحر ، فهو إذن نظم المعاني النحوية وفق ما يقصده المتكلم وهو الناظم .  
ثانياً : إن للنحو قوانينه ، وأصوله ، ومناهجه ، ورسومه ، فإذا روعيت  
هذه الأمور من قبل المتكلم فسيكون نظمه سليماً وصحيحاً ، وبالتالي فإنه  
سيحقق القصد من نظم المعاني النحوية .

ثالثاً : لاشك أن نظم المعاني النحوية لا يكون إلا بالمباني الصرفية التي  
تشتمل عليها الالفة ، ومن هنا فإن اختلاف المعاني النحوية سيكون تبعاً  
لاختلاف المباني المنطوقة في السياق الكلامي ولكل دلالاته الخاصة .

رابعاً : إن النظر في اختلاف المباني المنطوقة المعبرة عن المعاني النحوية  
سيسوقنا إلى ملاحظة الفروق الشكلية والوظيفية التي تمتاز بها تلك المباني ،  
ولأجل توضيح ذلك طلب الجرجاني أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ،  
فينظر في الخبر مثلاً إلى الوجوه التي نراها في قولنا : زيد منطلق ، وزيد  
ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد  
هو المنطلق .

وفي الشرط طلب أن ينظر إلى الفروق التي نراها في قولنا : إن تخرج  
أخرج ، وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن  
خرجت ، وأنا إن خرجت خارج ، ولا أشك في أن القارئ يدرك الفرق  
واضحاً في المبني والمعنى بين كل تعبير وآخر من التعبيرات السابقة ، بمعنى أن  
اختلاف المعاني النحوية يكون تبعاً لاختلاف المباني المنطوقة على أن الجرجاني  
قد قصد بالفروق التي أوردتها — إلى القيم الخلاقية أو إلى فكرة المقابلة بين  
المبني والمبني ، وبين المعنى والمعنى ، ومن هنا طلب أن ينظر أيضاً إلى صور  
التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار ،  
والإضمار ، والإظهار مؤكداً أن التعبير بكل صورة من هذه الصور الكلامية .

وهي بحقيقتها ظواهر شكلية — يعتبر تعبيراً عن المعنى الوظيفي لهذه الظواهر،  
ومن ذلك ندرك الحقائق الآتية :

( أ ) إن التعبير بالاسم غيره بالفعل ، فلكل دوره الوظيفي المتميز وبالجملة  
فإن لكل سماته الشكلية المتميزة ، ومثل ذلك يقال في بقية أقسام الكلام .

( ب ) إن التقديم والتأخير — وهو ظاهرة شكلية تتصل بالبناء العام  
للجملة — يقصد بطابع تحديد المعنى النحوي ، ويعتبر من الصور التي تجسد  
تشابك العلاقة بين المعنى والمبنى ، أو الشكل والوظيفة ثم إن هذه الظاهرة  
تسوقنا إلى إدراك دور الرتبة في تحديد مواقع الكلمات بين أقسام الكلام ،  
فهناك كلمات محفوظة الرتبة ، وكلمات غير محفوظة الرتبة ، فالأدوات تنتمي  
إلى رتبة التقدم ، بينما تكون الظروف حرة الرتبة ، فرتبتها غير محفوظة ، ومن  
طبيعة الفاعل أن يقاخر عن الفعل ، ولا يكون الفاعل إلا إسماً وهكذا ...

( ج ) إن النظر في التعريف والتنكير يعنى النظر في الإصاق وعدمه  
وهو ظاهرة شكلية يمكن استخدامها للتفريق بين أقسام الكلام ، فـ ( أ ل )  
مثلا تدخل على ما هو اسم أو صفة ، وإن اختلف معنى الإصاق فيهما .  
والنظر في التنكير يسوق إلى البحث في التنوين وأنواعه ، وهو ظاهرة شكلية  
صالحة للتفريق بين الإسم وغيره وهلم جرا . وبالنسبة للمعاني النحوية فالمعلوم  
أن ما نقصده منها في التعبير بالمعروف غير ما نقصده في التعبير بالمنكسر

( د ) إن ظواهر الحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، التي  
تحدث عنها الجرجاني — إذا استعملت في موقعها ومقامها فهى من المعاني  
النحوية التي يعبر عنها بظواهر شكلية خاصة وهى من طرق النظم الذى تحدثنا  
عنه ونقصده الجرجاني .

خامساً : أكد الجرجاني بعد الذي ذكرناه « أن ليس النظم الذي ذكره سوى تعليق السكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض <sup>(١)</sup> وإذا عرفنا أن المقصود بالنظم هو نظم المعاني النحوية التي يقصدها المتكلم أدركنا أن التعليق « هو الفكرة المركزية في النحو العربي ، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية لأن التعليق يحدد بواسطة القرأئ معانى الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية <sup>(٢)</sup> ومعنى ذلك أن الأبواب النحوية ما هى إلا تعبير عن الوظائف النحوية التي تنتظمها اللغة ، فالفاعلية والمفعولية والإبتداء ، والاستثناء كلها وظائف تعبر عن بعض أبواب النحو ، وكل وظيفة من هذه الوظائف يعبر عنها شكلياً بطريقة تختلف من لغة إلى أخرى <sup>(٣)</sup> ، ففي العربية تلعب العلامة الإعرابية ، والرتبة والصيغة ، والنظام ، والإلصاق مثلاً دوراً بارزاً في تحديد الباب النحوى أو الوظيفة النحوية ، وبالتالي في تحديد موقع السكلمة بين أقسام السكلم ، من هنا كان التعليق « الإطار الضرورى للتحليل النحوى أو كما يسميه النحاة (الإعراب) » <sup>(٤)</sup> . ومن هنا أيضاً كانت فكرة التعليق التي تجسد العلاقات السياقية بين أجزاء التركيب الكلامى هى البديل المقبول لفكرة العامل النحوى . وفيما يتصل بموضوع البحث فإن العلاقات السياقية أو النحوية التي هى الإسناد ، والتخصيص ، والنسبة ، والتبعية ، والمخالفة ، وفروع كل منها وهى قرأئ التعليق المعنوية ، والإعراب ، والرتبة ، والصيغة ،

(١) أنظر دلائل الإعجاز ص ٢

(٢) الدكتور تمام حسان / اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٩

(٣) أنظر الدكتور محمد عيد / أصول النحو العربى ص ٢٦٨ - ٢٧١

(٤) اللغة العربية ، معناها ومبناها ص ١٨٩

والتضام ، والربط ، والمطابقة ، وهى من قرائن التعليق اللفظية يمكن استخدامها فى تمييز كل قسم من أقسام الكلام عن غيره . وقد ذكر الجرجاني أن بين الكلام طرقاً معلومة للتعليق ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما ، وقد ذكر للتعليق الأخير ثلاثة أضرب :

(أ) أن يتوسط الحرف بين الفعل والإسم ، كحروف الجر التى من شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء .

(ب) العطف : كقولنا جاءنى زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمراً . ومررت بزيد وعمرو ، وغير ذلك من حروف العطف .

(ج) تعلق بمجموع الجملة ، كتماعق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعانى أن تتناول ما تتناوله بالتهييد ، وبعد أن تستند إلى شىء ، معنى ذلك أنك إذا قلت ما خرج زيد : وما زيد خارج ، لم يكن النفي الواقع بها متناولاً للخروج على الإطلاق ، بل الخروج واقعاً من زيد ، ومسنداً إليه ، ولا يفرنك قولنا : فى نحو ( لا رجل فى الدار ) أنها لنفى الجنس ، فإن المعنى فى ذلك أنها لنفى الكيفية فى الدار عن الجنس<sup>(١)</sup> .

وبفهم هذه الأمور يمكننا التوصل إلى ما يأتى :

١ — إن الأدوات دوراً وظيفياً تتميز به عن بقية أقسام الكلام ، بالإضافة إلى سماتها الشكلية المتميزة .

٢ — إن التضام وهو إحدى قرائن التعليق اللفظية يمكن استخدامها

(١) أنظر دلائل الإعجاز ص ٢ — ٦ ( ط ٢ ) .

كظاهرة شكلية للتفريق بين أقسام الكلام وهو خاضع لنظمية تأليف العبارة ويتضح بتطلب إحدى الكلمتين الأخرى واستدعائها إياها في السياق الكلامي .

٣ — إن النظر في التعليق وطرقه سيسوقنا إلى البحث في التركيب اللغوي وتمدد أساليبه ، وهذا يقتضي البحث في الأدوات ، والضمائر ، والظروف ، والصفات ، وبقية أقسام الكلام ، لأن التركيب اللغوية تدبير عن المعاني الفعوية وهي لا تقتصر على التعبير بالاسم والفعل والحرف ، كما لا تقتصر على صور محدودة للأقسام ، وبالتالي فإن لكل قسم دوره الوظيفي وسماته الشكلية المتميزة .

سادساً : أشار الجرجاني إلى أن الكلمات العربية في المعجم جثث هامة لا حياة فيها إلا في التركيب الكلامي ، وأن التفاضل بينها مبنى لا على أساس أنها ألفاظ مجردة أو كلمات مفردة بل على أساس دلالتها في التركيب ومواءمتها لمعنى غيرها في سياق الكلام فهو بهذا يقرر أن المعجم ( ليس نظاماً من أنظمة اللغة ، فهو لا يشتمل على شبكة من العلاقات المعنوية ، والقيم الخلافية ، ولا يمكن لحتويانه أن تقع في جدول يمثل إحتباك هذه العلاقات . . فالمعجم بحكم طابعه والغاية منه ليس إلا قائمة من الكلمات التي تسمى تجارب المجتمع أو تصنفها ، أو تشير إليها ، ومن شأن هذه الكلمات أن تحمل كل واحدة إلى جانب دلالتها بالأصالة والوضع (الحقيقة) على تجربة من تجارب المجتمع وأن تدل بواسطة التحويل (الحجاز) على عدد آخر من التجارب ، فإذا وضعنا كلمة ( المعاني ) بدل ( التجارب ) - صح لنا أن نقول إن الكلمة المفردة ( وهي موضوع المعجم ) يمكن أن تدل على أكثر من معنى وهي مفردة ، ولكنها إذا وضعت في ( مقال ) يفهم في ضوء ( مقام ) انتفى هذا التعدد عن

معناها ، ولم يعد لها في السياق إلا معنى واحد ، لأن الكلم وهو مجليّ السياق لا بد أن يحمل من القرائن المقالية ( اللفظية ) والمقالية ( الحالية ) ما يعين معنى واحداً لكل كلمة ، فالمعنى بدون المقام ( سواء أكان وظيفياً أم معجمياً ) متعدد ومحتمل ، لأن المقام هو كبرى القرائن ، ولا يتعين المعنى إلا بالقرينة<sup>(١)</sup> .  
وبهذا يتضح المقصود من قول الجرجاني : « أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة و خلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ. »<sup>(٢)</sup> .

وبعد عرضنا لتصوير الجرجاني لعانى النحو وما استعمله من تصور لها سيجد القارئ البررات التي جعلتنا نقردها عنواناً خاصاً بهذا البحث نعرز به الإتجاه السليم في نقد النجاة حين قسموا الكلم ، ولم يراعوا فيه معاني النحو التي تصورها الجرجاني ودعا إلى الاهتمام بها وملاحظتها بشكل يؤمن سلامة القصد في أية دراسة نحوية ، ولا نشك في أن النظر في مسائل النحو من خلال تصور الجرجاني لعانيه ليعتبر بحق مثلاً قيمياً في تحديد مسار الدراسات النحوية الحديثة .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٩

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٦ .

## الفصل الثاني

### تقسيم الكلم في آراء الباحثين العرب المحدثين

ذكرت في الفصل الأول من هذا الباب أم ما تضمنته أقوال الفحاة القدماء من آراء في تقسيم الكلم وبيان علامات كل قسم ، وعرضت خلال ذلك استخلاصاً لها بشيء من التعليق والنقد ، وأرى هنا — استكمالاً لصورة البحث ، لجعلها واضحة أمام القارئ أن أعرض لموقف الباحثين العرب المحدثين من تقسيم الكلم ، وما أحدثه من أصداء مازالوا يرددونها في أبحاثهم ومقالاتهم وكتبهم .

( ذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أن اللغويين القدماء قنعوا بذلك التقسيم الثلاثي من إسم وفعل وحرف متبعين في هذا ماجرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها الإسم والسكلمة والأداة ، وأوضح أن اللغويين العرب حين حاولوا تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق عليهم الأمر ، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال ، أما الاسم فقد ذكر الأستاذ أنيس أنهم حاولوا أولاً تحديده على أساس معناه فقالوا عنه : « هو ما دل على معنى وليس الزمن جزءاً منه » ، فلما أعترض عليهم بأسماء مثل « اليوم والليلة » ، وبالمصدر الذي رغم إعترافيهم بإسميته لا يشك أحد في أنه يشير إلى الزمن — أخذوا يحورون تعريفهم ويقسرونه تفسيراً خاصاً ينسجم مع فهمهم للاسم ، على أن منهم من لم يكلف



نفسه تعريف الاسم ، مكتفياً بالتمثيل له مثل سيديويه الذي قال ( والإسم رجل  
 و فرس ) ، ومع ما في ذلك التعريف من نقص أدركه بعض النحاة القدماء —  
 ذكر الأستاذ أنيس أن سيديويه يصف الاسم وصفاً سابقاً فيشير إلى ما ليس فيه  
 من صفات إيجابية . أما الفعل فقد ذكر أن اللغويين العرب حين حاولوا تعريفه  
 قالوا عنه : إنه يفيد معنى ، كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة : الماضي  
 والحال والاستقبال ، وأما الحروف فقد أوضح الأستاذ أنيس أن علاج  
 اللغويين لها أمر عجب ، وذلك لأنهم يكادون يجردونها من المعاني وينسبون  
 معناها لغيرها من الأسماء والأفعال فلما عثروا على شواهد مثل قول مزاحم بن  
 الحارث العقيلي :

غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها      اتصل<sup>ه</sup> وعن قيظ. بزيزاء مجهل

وفيه ( على ) بمعنى ( فوق ) . وقوله قطري<sup>ب</sup> بن النجاعة :

فلقد أرائني للرماح رديثة      من عن يميني تارة وأمامي

وفيه ( عن ) بمعنى ( ناحية ) — قالوا : إن من الحروف ما يستعمل  
 استعمال الأسماء في بعض الأحيان ، وفي هذا الصدد يتساءل الأستاذ أنيس  
 فيقول : لمَ فرق النحاة بين ( على ) و ( فوق ) ، وبين ( في ) و ( داخل ) وبين  
 ( إلى ) و ( نحو ) فجعلوا الأولى حروفاً والأخرى أسماء ؟

لذلك فقد أوضح أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة ، وأن  
 تعارضهم للأسماء ليست جامعة مانعة ، ولهذا الأسباب يرى الأستاذ أنيس أن  
 النحاة حين أحسوا بشيء من الإضطراب في تحديد الإسم والفعل ، والحرف ،  
 لجأوا إلى مسموه علامات الأسماء وقبولها التنوين والآف واللام وغير ذلك  
 مما هو معروف مألوف في كتبهم وعلامات الأفعال وإمكان إتصال بعضها بعضهم

الرفع المتصل ، وسبق بعضها بقد ، والسين وسوف . . . الخ<sup>(١)</sup> .

وفي عرضنا لرأى الأستاذ أنيس في تقسيم النحاة للكلم نراه يؤكد  
الأمر الآتية :

١ — أن النحاة العرب حين قسموا الكلام إلى اسم ، وفعل ، وحرف ،  
قد اتبعوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطق من أن أجزاء الكلام ثلاثة  
ومعنى ذلك أنهم أخضعوا اللغة لأحكام الفلاسفة ولمنطق غير منطقتها ولقوانين  
لا تمت لها بأية صلة .

٢ — إن النحاة العرب اضطربوا في تقسيم الكلام وفي وضع مفهوم محدد  
للإسم والفعل والحرف ، فهم قد اختلفوا في تعريفها وفي بيان علاماتها . وقد  
أوضحنا ذلك في الفصل الأول .

٣ — إن النحاة العرب ربطوا بين صيغة الفعل ودلالته على الزمن ، فالفعل  
الماضي عندهم هو ما دل على حدث في الزمن الماضي ، أما الفعل المضارع فإنه يدل  
على الحال أو الاستقبال بقرينة ، وهذا أمر لا يبرره واقع اللغة ولا تفره  
أساليبها المستعملة ، فليس كل ماضى الصيغة يدل على الزمن الماضي ، وليس  
كل مضارع الصيغة دالاً على الحال أو الاستقبال .

٤ — إن النحاة العرب حين اضطربوا في وضع مفهوم محدد للإسم  
والفعل والحرف عمدوا إلى التحوير في التعريف ووضعوا تفسيراً للأقسام  
يفسجهم مع فهمهم للإسم ، أو الفعل ، أو الحرف ، وفي اعتقادي أنهم عمدوا إلى  
ذلك لدور أنهم في فلك التقسيم الثلاثي دون مبرر وأن الأستاذ أنيس ألمح إلى  
هذا وإن لم يصرح به ويوضحه ، واكتفى بأنهم وضعوا علامات للإسم

(١) أنظر من أسرار اللغة ص ١٩٣ ، ١٩٥

والفعل والحرف ليدفعوا اضطرابهم في التحديد دون أن يشير إلى أهمية العلامات الشكائية في عمالية التقسيم .

وبعد أن عرض الأستاذ أنيس نقده للنحاة في تقسيم الكلام أورد الأسس التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلام . فقد ذكر أن المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام ، هي الأسس الثلاثة التي يجب ألا تغيب عن الأذهان حين نحاول التفرقة بين أقسام الكلام ، وأن نقيس بها مجتمعة أقسام الكلام في الفصائل المشهورة على الأقل ، ثم قال : « ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس ، وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل (قائل ، وسامع ، ومذيع) أسماء وأفعالا في وقت واحد ، كذلك قد يجعلنا هذا على اعتبار المصدر إسما وفاعلا في وقت واحد ، انظر مثلا إلى قوله تعالى ( لا هنَّ حلٌّ لهم ، ولا هم يحلُّونَ لهم ) نجد أن في الآية السكريمة وصفاً وفاعلا ، ومعناها واحد بل ووظيفتهما في الكلام متحدة ، إذ يقوم كل منهما بعمالية الإسناد ، ولكن الصيغة مختلفة لكل منهما ولذا نفرق بين الكلمتين : جاعلين إحداهما تنتسب إلى نوع معين من أجزاء الكلام ، والأخرى تنتسب إلى نوع آخر ، ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والصفات التي وردت في اللغة على وزن أحمد ، ويثرب ، ويزيد ، وأخضر ... الخ ، بل حتى وظيفة الكامة في الإستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الإسم والفعل ، فقد نجد إسما مستعملا في كلام ما استعمال المسند مثل ( النخيل نبات ) ، ففي هذه الجملة استعملت كلمة ( نبات ) مسندا ، أى كما تستعمل الأفعال والأوصاف . فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معاً ، أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام »<sup>(١)</sup>.

وبعد أن أورد الأستاذ أنيس الأسس التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلام ذكر أن المحدثين وفقوا إلى تقسيم رباعي اعتبره أدق من تقسيم النحاة الأقدمين ، وأوضح أنهم بنوه على الأسس الثلاثة السابقة ، وهذا التقسيم يشتمل على ما يأتي :

### أولاً - الاسم :

وقد ذكر أنه يندرج تحت هذا العنوان ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى ، والصيغة ، والوظيفة . وهذه الأنواع هي :

#### (١) الاسم العام :

وهو ما يسميه الناطقة بالاسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة ، لوجود صفة ، أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد ، مثل : شجرة ، كتاب ، إنسان ، مدينة ... الخ . وقد أوضح الأستاذ أنيس أن الاستعمال اللغوي قد يخص مثل هذه الأسماء ويعينها في ذهن السامع بإدخال أداة التعريف عليها ، ولكن لا يكاد يتغير معناها ، أو وظيفتها ، أو صيغتها ، بمثل هذه الأداة ، على أن (أل) المعرفة قد تدخل على مثل هذه الأسماء ، ومع هذا تبقى على شيوعها في اللغة العربية ، كأن تقول : (الرجل خير من المرأة) ولا تريد رجلاً معيناً ، وتختلف اللغات في مثل هذه الظاهرة مما يجعلنا نحن أبناء العربية نخطئ أحياناً في استعمال بعض الأساليب الإنجليزية حين نترجم تلك العبارة السابقة فقد يقول بعضنا The Man is Better Than The Woman ولا يخفى الخطأ في هذه الترجمة (١) .

(١) أنظر المصدر السابق ١٩٦ - ١٩٧

ذكر الأستاذ أنيس أن العلم هو النوع الثاني من أنواع الأسماء ويحلو للمناطق ومعظم النحاة أن يصفوه بأنه اسم جزئي يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها وأن إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة البهتة ، وليس بين من يسمونه ( بأحمد ) مثلاً صفة أو مجموعة من الصفات مشتركة من أجلها أطلق هذا العلم عليهم ولذا يروى الأستاذ أنيس أن ( ستيفورت ميل ) وصف العلم بأنه لا مفهوم له ، ويذكر أن من المناطق من يدركون أن العلم قد يشيع ويصبح وصفاً من أوصاف اللغة مثل ( حاتم ) بمعنى كريم ، ومثل ( نيرون ) بمعنى ظالم أو طاغية ، وحينئذ يكون له مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات ككل الأسماء العامة ويظهر أن المناطق في علاجهم ( للعلم ) كما يرى الأستاذ أنيس يقنعون من اللغة بما يرد في معاجمها من ألفاظ ، غير مدركين أن ألفاظ المعاجم ليست إلا جثثاً هامدة لا حياة فيها ، ولا تنكسب الحياة إلا في أفواه الناس ، وعلى ألسنتهم ، فالتكلم حين ينطق بعلم من الأعلام يرتبط بينه وبين مجموعة من الصفات تكونت في ذهنه من تجاربه السابقة ، وليس استعماله لمثل هذا ( العلم ) كاستعمال الرموز الرياضية أو العلامات<sup>(١)</sup> . وقد أوضح الأستاذ أنيس أنه متى خطر ( العلم ) في ذهن أحدنا خُطرت معه مجموعة من الصفات المعينة التي ترتبط به ارتباطاً وثيقاً في ذهن المتكلم والسامع ، بل ترتبط في أذهان كل من عرفوا صاحب هذا العلم واتصلوا به في تجارب سابقة ، فإذا اشتهر صاحب هذا العلم ، شاعت صفاته في دائرة أوسع ، حتى تنظم جميع أفراد البيئة اللغوية وهنا يمكن أن نتصور أن هذا ( العلم ) ينتقل إلى وصف

(١) المصدر السابق ص ١٩٧

من أوصاف اللغة متى أطلق دعا معه في ذهن الناس تلك المجموعة من الصفات وإلا كيف تتصور أن بعض الأعلام قد تصبح صفات، إذا جردنا المسلم من كل مفهوم ؟ . وما دام العلم كذلك من أنه ذو مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات - يرى الأستاذ أنيس أنه من هذه الناحية يشارك الأسماء انضماماً إلى حد كبير فاعتبره نوعاً من أنواع الأسماء شاركتها في المعنى والصبغة والوظيفة ، وأن الفرق بينه وبين الأسماء العامة لا يبدو أن يكون فرقاً في درجة المفهوم ونسبة الشروع<sup>(١)</sup> .

#### (ج) الصفة :

وقد اعتبرها الأستاذ أنيس النوع الثالث من أنواع الأسماء ، وضرب لها أمثلة ( كبير ، وأحمر ) ونحو ذلك ، وقد تصور الارتباط بين الأسماء التي تطلق عليها للمناطق أسماء الذوات ، مثل إنسان وحيوان ، وبين ما يسميه النحاة بالصفات ، والنعوت ، ككبير ، وأحمر حين ذكر أن الصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما قد ينطبق عليه إسم الذات ، فالكبير قد يكون إنساناً وقد يكون حيواناً ، وقد يكون شيئاً من الأشياء أى أن ما يسميه المنطقة بالمصدق أكثر عدداً في الصفات منه في أسماء الذوات ، ولكن مفهوم إسم الذات ، وهو تلك الصفات الخاصة التي ترتبط به في أذهان الناس أكثر تعقيداً من مفهوم النعوت والأوصاف ، فالإنسان لا يسمى إنساناً إلا بعد تحقق مجموعة من السمات ، كأن يتكون من لحم ودم وأن نلاحظ فيه الحياة وأن يمشى على رجلين ، وأن ينطق وأن يفكر ، وأن . . . من تلك السمات المألوفة لنا ، والتي لا تكاد تقع تحت حصر . في حين أن كلمة «الكبير» لا يشتمل مفهومها إلا على سمة واحدة وهي «الكبر» التي تضاد «الصغر»<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٩٧ - ٢٠٠

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٢ ، ٢٠٣

وقد أوضح الأستاذ أنيس، أن الصفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً باسم الذات من ناحية المعنى والصفة، فلا يكاد يتميز أحدهما عن الآخر إلا بالاستعمال اللغوي، وأورد لذلك المثالين التاليين: «الجنود التميميون على ميسرة الجيش»، و «التميميون الجنود في طليعة القبيلة يشقون الطريق لها»، فقد استعملت كلمة «الجنود» في المثال الأول «إسماً»، وفي المثال الثاني «صفة».

وهي لم تتغير في صيغتها أو معناها. ثم ذكر أن من الاستعمالات اللغوية التي تيسر التمييز بين الاسم والصفة في اللغة العربية ما نعرفه من وضع الصفة بالنسبة للموصوف؛ فالصفة لا تتقدم على موصوفها، كذلك ما نعرفه من ميل اللغة إلى تمييز التذكير والتأنيث في الصفات بتلك العلامات المشهورة أكثر من ميلها إلى مثل هذا في أسماء الذوات التي منها: رجل، وامرأة، وأب، وأم، في حين أن الصفة يدل على التأنيث فيها بعلامة خاصة مثل: كبيرة، وحراء... الخ. هذا إلى أن من أسماء الذوات ما هو مذكر، وليس له مؤنث مثل: كرسي، بيت، قلم... الخ، ومنها ما هو مؤنث، وليس له مذكر، مثل: شمس، دار، حرب... الخ، وختم الأستاذ أنيس حديثه عن الصفة فقال: بهذا وغيره من ظواهر اللغة نرى أن الصفة أوثق اتصالاً بالاسم، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض السمات الخاصة<sup>(١)</sup>.

ثانياً — الضمير:

ذكر الأستاذ أنيس أنه هو القسم الثاني من أقسام الكلام ويتضمن ألفاظاً معينة في كل لغة، منها ما تركب من مقطع واحد، ومنها ما تركب من أكثر من هذا ولكنها على العموم ألفاظٌ صغيرة البنية تستعاض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة، وعلى هذا الأساس فهو يرى أنه يمكن أن يندرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية:

(١) المصدر السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٤

(٨) أقسام الكلام العربي

## ( أ ) الضمائر

وهي تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحاة بهذا الإسم مثل : أنا ، أنت ، هو . . الخ وشرط استعمال الضمير ووضوحه في ذهن السامع أن يسبق باسم ظاهر معروف مألوف لدى كل من المتكلم والسامع . وأوضح الأستاذ أنيس أنه ليس لديه ما يعقب به على حديث النحاة عن هذه الضمائر إلا حين يعدونها أعرف المعارف أما ضمائر الغيبة فذكر أنها ألفاظ مبهمة توقع في اللبس ، وتحتاج إلى البيان ، ولا يمكن استعمالها بغير ما تشير إليه من أسماء ظاهرة، بل حتى ضمائر التكلم التي ظنها النحاة أنها من الوضوح والجلاء بحيث لا تحتاج إلى بيان أو تعريف ذكر أن استعمالات اللغة تبرهن على أنها لا تنكاد تزيد وضوحاً عن غيرها من الأسماء الأخرى ، وليس أدل على ذلك — كما يرى — مما يسميه النحاة بالتخصيص في العبارات (نحن العرب ، نحن العالمين) إلا بياناً للضمير وتوضيحاً له عن طريق اسم ظاهرة . . . وقد أوضح الأستاذ أنيس أن النحاة أنفسهم قد اختلفوا فيما بينهم على قدر ما في الضمائر من معرفة وقد اكتفى أخيراً من بيان حقيقة الضمائر بأن النحاة أنفسهم قرروا أن من أغراض استعمالها في اللغة : الرغبة في التعمية والإبهام<sup>(١)</sup> .

## (ب) ألفاظ الإشارة :

مثل هذا ، تلك ، هؤلاء . . الخ ، ويرى الأستاذ أنيس أنها من أنواع الضمير وذكر أنه يستعاض بمثل هذه الألفاظ عن تكرار أسماء ظاهرة في كثير من الأحيان ، غير أنها قد توضع جنباً إلى جنب مع ما تشير إليه من تلك الأسماء الظاهرة وقد بدا له أن ربط النحاة هذه الألفاظ بالإشارة

(١) أنظر المصادر السابق من ٢٠٤ ، ٢٠٥



ليس في حقيقته إلا رابطاً ظاهرياً تبرره حركات الناس في أثناء الكلام ، أما الغرض الحقيقي من استعمال ألفاظ الإشارة فهو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة كما في الضمائر تماماً . ففي قولنا ( هذا الكتاب ) إنما نبغى تعيين كتاب خاص ، فذكرنا مع لفظ الكتاب لفظاً آخر يفيد أيضاً ويقوم مقامه ، وهو ما يسمى باسم الإشارة فكأننا قلنا ( الكتاب ) (١).

وقد أورد الأستاذ أنيس مثلاً على الاستعاضة التي يقوم بها لفظ الإشارة عن تكرار ما سبقه من عبارات ، قوله تعالى (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ، متكئين فيها يدعون فيها بفاكهة كثيرة وشراب وعندهم قاصرات الطرف أتراب ، هذا ما توعدون ليوم الحساب) (٢) ، فقد رأى أن كلمة ( هذا ) قد استعويض بها عن تكرار ما سبقها من عبارات ، فهمى بمثابة صورة رسمها فنان ماهر لما يستمتع به المؤمنون في الآخرة ، وقد عرضت على الأنظار بعد أن دوى وصفها في الأسماع ثم قيل مع عرضها على الناس ( هذا ما توعدون ليوم الحساب ) ، فبذل ألفاظ الإشارة في هذا مثل الضمائر التي تغنى عن تكرار الأسماء . ثم عقب الأستاذ أنيس على كل ما تقدم بقوله :

« ومع هذا ترى اللغة قد اقتصت ألفاظ الإشارة باستعمالات تخالف استعمالات الضمائر ، مما يبرر جعل كل منها مستقلاً عن الآخر في ناحية من النواحي » (٣).

(١) المصدر السابق ص ٢٠٥ ، ٢٠٦

(٢) سورة ص آية ٥٠

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٦

## (ج) الموصولات :

ذكر الأستاذ أنيس أنها النوع الثالث من أنواع الضمير وهي مثل : الذي ،  
والتي ، والذين ، الخ . وقال عنها إنها ألفاظ تربط بين الجمل ويستعاض  
بها في نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة ، ثم أورد مثالا لذلك : إنك  
لو قلت لصديقتك : (إشترت البيت الذي رأيتاه في الأسبوع الماضي) ، وقارنت  
مثل هذه الجملة بما قد يجري على ألسنة الناس باللغة العامية المصرية : (إشترت  
البيت ، البيت إياه شفتاه ويا بعض) لا تضح ما نمنيه من الإستعاضة بأسماء  
الموصول عن تكرار الأسماء الظاهرة من مقارنة هذين السكلامين ، رغم أن  
الألفاظ الموصولة إستقلالها الخاص في الاستعمال اللغوي .

## (د) المصدر :

ذكر الأستاذ أنيس أن ألفاظ العدد مثل ثلاثة ، أربعة ، ٥٠ ، الخ ، هي  
النوع الرابع من قسم الضمير وأوضح أنها أيضاً ألفاظ يستعاض بها عن  
تكرار الأسماء الظاهرة وإن كان لها استقلالها في الاستعمال اللغوي . فقولنا :  
(ثلاثة رجال) (بغنى عن قولنا (رجل ، ورجل ، ورجل) . ثم ختم كلامه عن  
أنواع الضمير بقوله : « فما يسمى بالضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات ،  
والأعداد ، ليست في الحقيقة إلاموزاً لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء  
الظاهرة ، وإن كان لكل منها استعماله الخاص ، وهي من العناصر اللغوية  
القديمة ، التي يستعين بها اللغوي في مقارنته ويستدل بها عادة على ما تنتمي إليه  
اللغة من فصيلة لأنها في غالب الأحيان عصبية على التطور والتغير »<sup>(١)</sup> .

## ثانياً — الفعل :

ذكر الأستاذ أنيس أن الفعل هو القسم الثالث من أقسام السكلم بعد أن  
ذكر الإسم والضمير ، وقال عنه إنه ركن أساسي في معظم لغات البشر ، أما وظيفته

(١) المصدر السابق ص ٢٠٦ ، ٢٠٧

في الجملة فقد اعتبرها إفادة الإسناد وقال : إن الصفة تشاركه أحياناً في هذه الوظيفة في قوله تعالى ( لا هنَّ حلٌّ لهم ولا هم يحلون لهن ) ، وقال أيضاً أما معناه فكما يقال عادة : فهو إفادة الحدث في زمن معين ، وقد رأى كما نرى أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرره الإستعمال اللغوي ، وكذلك رأى أن النجاة أنفسهم قد أحسوا بدلالة المصدر على الحدث والزمن ، وإن حاولوا تأويل هذا وتخريجه في جدل عقيم لا طائل تحته<sup>(١)</sup> .

#### رابعاً - الأداة :

وقد اعتبرها الأستاذ أنيس القسم الرابع والأخير لأجزاء الكلام ، وقد ضمن هذا القسم كل ما بقي من ألفاظ اللغة ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف ، سواء كانت للجر ، كما يقولون ، أو للنفي ، أو للاستفهام ، أو للمعجب ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية ، مثل : فوق ، وتحت ، وقبل ، وبعد ، وغير ذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) المصدر السابق ص ٢٠٧

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠٧

## نقد تقسيم الأستاذ إبراهيم أنيس

(١) يبدو أن الأستاذ أنيس قد ارتضى التقسيم الذى أورده ودافع عنه وإن لم ينسبه إلى نفسه ، بل ذكر أن المحدثين وفقوا إليه دون أن يذكر أسماءهم ، ودون أن يذكر صراحة الأساس العلمى الذى بنى عليه هذا التقسيم الذى وصفه بأنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين .

(٢) بعد أن نقد آراء النحاة فى تقسيم الكلام وأكد اضطرابهم فيه وحيرتهم فى أمره - رأى أن يتخذ أسساً ثلاثة لتجديد الأقسام هى :

(١) المعنى . (٢) الصيغة .

(٣) وظيفة اللفظ فى الكلام ، وذكر أنه ينبغى أن نقيس أجزاء الكلام بهذه الأسس مجتمعة فلا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يحملنا عند بعض الأوصاف مثل ( قاتل ، وسامع ، ومذبح ) أسماء وأفعالا فى وقت واحد ، وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر إسما وفاعلا فى وقت واحد ... الخ .

وفى اعتقاده أن الأستاذ أنيس كان مصيباً فى جعل الصيغة أساساً من أسس التفريق بين أجزاء الكلام وهى أساس شكلى بارز مستقل يتعلق بمبنى الكلمة إلا أنه لا يعتبر الأساس الوحيد المعتمد فى عملية التفريق فهناك أسس شكلية أخرى ينبغى أن تراعى فى التفريق كالعلاقة الإعرابية والرتبة وغيرها .

أما المعنى ووظيفة اللفظ فى الكلام فهما من الأسس الوظيفية التى تصاح

أيضاً للتفريق بين الأقسام المختلفة ، وتقصد بهما الوظائف الصرفية ووظائف السياق . وحين أورد الأستاذ أنيس أنه إذا راعى أساس المعنى وحده في عملية التفريق يؤدي ذلك إلى اعتبار (قاتل ، وسامع ، ومذبح) أسماء وأفعالا في وقت واحد ، وفي رأبي أن هذا لا يستقيم من ناحيتين :

الأولى : اعتبار (قاتل ، وسامع ، ومذبح) أسماء ، والواقع أنها ليست كذلك ، بل صفات لها سماتها الشكلية والوظيفية التي تميزها عن الأسماء ، وإن استعملت استعمالها في ظروف قولية معينة ، بإضافة صفة الإسمية هي هذه الكلمات وجعلها في طائفة الأسماء أمر يجانب الدقة .

الثانية : إن هذه الكلمات لا يمكن اعتبارها أفعالا بأية حال ، لأنها لا تدل على الحدث المقترن بزمن ، كما يدل الفعل على ذلك ، بل تدل على موصوف بالحدث ، ودلالاتها على الزمن ليست دلالة ضمنية صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه ، بل دلالاتها على الزمن دلالة سياقية ، ندرتها من استعمال مثل هذه الكلمات في النصوص اللغوية ، وربما لا تدل على شيء من الزمن حين نستعملها استعمال الأسماء المحضة فزمن الصفة زمن نحوي ولا يكون زمنياً صرفياً أبداً .

وحين قال الأستاذ أنيس : وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر إسماعاً وفعل في وقت واحد ، فقد جانب الدقة أيضاً ، لأن المصدر وإن دل على حدث كما يدل الفعل — إلا أن دلالاته على الزمن ليست دلالة صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه ، بل دلالاته على الزمن دلالة إلتزامية ، ناتجة من أن المصدر يدل على حدث ، والحدث لا يكون إلا في زمن ، وأن

هذا الزمن عام لا يتخصص بمعنى أو حال ، أو استقبال ، كما هو الحال في زمن الفعل .

وحين ذكر الأستاذ أنيس أنه إذا راعينا الصيغة وحدها أساساً للتفريق بين أقسام الكلام — فقد يلتبس الأمر عليهما حين نفرق بين الأفعال وتلك الأسماء والصفات التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل أحمد ، ويثرب ، ويزيد ، وأخضر . . الخ .

وفي اعتقادي أن التفريق بين الفعل وهذه الكلمات لا يقتصر على ما ذكره من أسس بل يتمدى ذلك إلى أسس أخرى كالعلامة الإعرابية والدخول في الجداول ، واتصال الكلمة باللواحق والزوائد واللواحق ، فما يدخل منها على الإسم أو الصفة غير ما يدخل على الفعل وهكذا ، فالأساس الذي ذكره صحيح والسكته غير كاف للتفريق .

وحين ذكر أن وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتفريق بين الإسم والفعل — أورد أن الكلمة ( نبات ) في قولنا ( النخيل نبات ) استعملت مسنداً كما تستعمل الأفعال والصفات . وفي تصوري أن تنوين الكلمة — وهو علامة شكلية بارزة — يسهم أيضاً في جعلها في طائفة الأسماء ، بمعنى أن الأسس التي ذكرها وإن كانت صالحة للتفريق بين أقسام الكلام ، لا أن هناك أسساً أخرى ينبغي أن تراعى — كما ذكرت — في عملية التفريق .

٣ — ذكر الأستاذ أنيس أن المحققين وفقوا إلى تقسيم رباعي لأقسام الكلام وقد اعتبره أدق من تقسيم النحاة الأقدمين ، يتأخص هذا التقسيم بما يأتي :

أولاً : الإسم : وقد أدرج تحت هذا العنوان ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى والصيغة والوظيفة وهذه الأنواع هي :

( أ ) الاسم العام .

( ب ) العلم .

( ج ) الصفة .

ثانياً : الضمير : ويندرج تحت هذا العنوان :

( أ ) الضمائر .

( ب ) ألفاظ الإشارة .

( ج ) الموصولات .

( د ) العدد مثل : ثلاثة ، وأربعة . . . الخ .

ثالثاً : الفاعل :

رابعاً : الأداة : وتضم كل ما تبقى من ألفاظ اللغة من غير الأقسام الثلاثة السابقة ، وذكر من ذلك الحروف ، والظروف زمانية أو مكانية وغيرها .  
وهنا نورد للملاحظات التالية :

١ - حين ذكر الاسم قصره على أسماء الذوات - كما هو واضح من أمثلةه - ولم يتطرق إلى اسم الحدث الذي يصدق على المصدر ، واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة ، وهي جميعاً ذات طابع واحد في دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه ، فشكل هذه الكلمات تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى ، أضف إلى ذلك أنه أهمل اسم الجنس ، واسم الجنس الجمعي كعرب ، واسم

الجمع كذساء وأهمل أيضاً أسماء الزمان والمكان وأسماء الآلة كما أهمل كثيراً مما يندرج تحت عنوان الإسم . وكان الأجدد — عند اقتحام هذا الموضوع الخطير — أن يحدد طوائف الكلمات التي يشتملها مفهوم الإسمية .

٢ — إنه جعل الصفة نوعاً من أنواع الإسم، وإذا عرفنا أن الإسم ما يدل على مطلق المسمى، فإن الصفة تدل على الموصوف بالحدث، فلا تدل على الحدث كما تدل المصادر ولا على اقتران الحدث بالزمان كما تدل الأفعال، وهي لذلك تختلف عن الأسماء والأفعال، ثم أن الإسم — كما هو معلوم — لا يدل على شيء من الزمن حتى وهو في السياق، إلا عن طريق التسمية كالليل والنهار. أما الصفات فإنها وإن لم تدل على الزمن دلالة صرفية إلا أنها تدل عليه على أنه وظيفتها في السياق. أضف إلى ذلك صلاحية الصفات للدخول في جداول تصريفية بينما لا يصلح الإسم للدخول في مثل هذه الجداول، وبمعنى أوضح أن الإسم يوصف بالوجود إلا اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، بينما تتحلى الصفات بطابع الاشتقاق. إلى غير ذلك من أوجه التفريق بين الإسم والصفة مما سنتناوله في موضع قادم من هذا البحث. والذي يبدو لي أن الأستاذ أنيس حين قسم الإسم إلى اسم عام، وعلم وصفة، جعل الطابع المشترك بينها هو دلالة كل منهما على مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات المشتركة، ولذلك اتفقت جميعها في المعنى كما انفقت — على حد قوله — في الصيغة والوظيفة، وفي تصوري أن هذا إذا صح أن يصدق على ما سماه (الإسم العام) وعلى (العالم) لأنه يندرج بالتمام كيد تحت مفهوم الإسم. فلا يصح إطلاقه على الصفة كما أوضحنا وكما أورد الأستاذ أنيس نفسه من أن مفهوم اسم الذات — وهو تلك السمات الخاصة التي ترتبط به في أذهان الناس — أكثر تعقيداً من مفهوم الذوات والأوصاف، فالإنسان لا يسمى إنساناً



إلا بعد تحقق مجموعة من السمات كأن يتسكون من لحم ودم وأن نلاحظ فيه الحياة ، وأن يمشى على رجلين ، وأن ينطق وأن يفكر ، وأن ، وأن . . . من تلك السمات المألوفة لنا والتي لا تكاد تقع تحت حصره في حين أن كلمة (الكبير) لا يشتمل مفهومها إلا على سمة واحدة وهي (الكبر) أي أن كلمة (الكبير) تدل على موصوف بالكبر ليس إلا . وبهذا فإن الصفة تتميز عن الأسماء ببعض السمات الخاصة<sup>(١)</sup> .

٣ - جعل الأستاذ أنيس الضمير قسماً قائماً بذاته وهذا رأى نميل إلى الأخذ به لما للضمير من سمات شكلية ومعمان وظيفية يمتاز بها عن الأسماء إلا أنه أدرج كلمات (العدد) كائنين وثلاثة وأربعة . الخ . تحت عنوان الضمير وهذا أمر ليس له ما يبرره ، ذلك أن هذه الكلمات وإن انفقت مع الضمائر والإشارات والموصولات في مبدأ الاستعاضة عن تكرار الإسم الظاهر ، إلا أن الضمائر تنصف بسمات شكلية ووظيفية لا تنصف بها ألفاظ العدد وأهمها :

( أ ) إن الضمائر كلها مبهمة ، وألفاظ العدد معربة إلا إذا بنيت لسبب عارض هو وقوعها إسمياً لـ ( لا ) النافية للجنس مثلاً .

( ب ) إن الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية ، وألفاظ العدد لا تتجرد من هذه الأصول وصياغة ( فاعل ) من الأعداد توضح ذلك .

( ح ) إن الضمائر لا تقبل أية علامة من علامات الأسماء ، بينما تقبل الأعداد هذه العلامات .

(١) أنظر المصدر السابق ص ٢٩٦ - ٣٠٤

( د ) إن الضمائر تدل على مطلق الحضور أو الغيبة ، بينما لا تدل الأعداد على ذلك .

( هـ ) إن الضمائر لا تقع موقع المضاف بينما تقع الأعداد هذا الموقع . لذلك كله كان الأولى أن تدرج ( الأعداد ) في طائفة الأسماء لأنها تتصرف بسماتها الشكلية والوظيفية .

٤ - لم يتطرق الأستاذ أنيس إلى السمات الشكلية والوظيفية التي يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم ، بل اكتفى بالقول بأن إفادة الإسناد أهم وظيفة يقوم بها الفعل دون غيره ، وقال إن الصفة تشاركه أحياناً في هذه الوظيفة ، ويبدو أنه أراد بالإسناد صلاحية الكلمة لأن تكون مسنداً في الجملة ، وهذا أمر لا تفرد به الأفعال ، بل تشاركها فيه الصفات ، وقد تشاركها الأسماء عن طريق النقل ، وبالتالي لا يصحح أن يكون الإسناد أساساً للتفريق بين الفعل وغيره وكان الأولى ذكر سمات الفعل الشكلية ومعانيه الوظيفية المتميزة التي تصاحح أساساً للتفريق بينه وبين غيره .

٥ - جعل الأستاذ أنيس ( الأداة ) عنواناً عاماً يشمل كل ما عدا الإسم والعلم والصفة ، والفعل ، والضمير ، بأقسامه ، فأدرج تحت هذا العنوان العام الظروف الزمانية والمكانية وغيرها ، ومع ما في هذا من إطلاق ، وحكم بالعموم لا يخدم البحث اللغوي في مسألة من أهم مسائله وهي تقسيم الكلم - فإني أرى أن درج الظروف الزمانية والمكانية تحت عنوان الأداة ليس له ما يبرره ذلك لأن الظروف بمجموعها وإن شابهت الأدوات في التعليق وعدم الدخول في جدول تصريفي وليس لها صيغ معينة - إلا أن الأداة متأصلة في الرتبة ، وهي أشد تأصلاً من الظروف والضمائر ، أما الظروف فليس لها هذا التأصل

فهى حرة الرتبة فى الجملة ، فانفراد الأداة بالصدارة يعتبر من أهم المميزات .  
الشكالية التى تميز الأداة عن الظرف ، هذا إلى أن كثيراً من الكلمات ذات  
المعنى المختلفة ، والصيغ المختلفة قد استعملت إلى الظروف المكانية والزمانية ،  
واستعملت فى الجمل استعمالاً يختلف عن استعمال الأدوات .

٦ — لم يتطرق الأستاذ أنيس إلى كثير من الكلمات التى تتداولها اللغة ،  
وبالتالى فلم يتمكن من معرفة رأيه فيها ، ورأى الذين وفقوا إلى التقسيم الذى  
ارتضاه ، فما موقع صيغ اللدح والذم ، والتعجب ، وما يسمى عند النحاة بأسماء  
الأفعال ، وكان وأخواتها مثلاً فى التقسيم ؟ . إن عدم تطرقه إليها يحملنا على  
الإعتقاد بأنه يرتضى ما قاله النحاة الأقدمون فيها وقد ذكرنا أن أحكامهم  
عليها لم تسلم من المعارضة والنقد فلا داعى للتكرار .

## آراء الأستاذ مهدي الخزومي

### في تقسيم الكلام ونقدها

لم يذكر الدكتور مهدي الخزومي أن الكلمة في الكتاب ثلاثة أقسام: الاسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وأوضح أن سيهويه كان يريد بالحرف ما كان الكوفيون يريدونه من مصطلح (الأداة) ، وقد أخذ بهذه التسمية وجعل الأداة القسم الثالث من أقسام الكلام متأثراً بالمذهب الكوفي وأقلع عن تسميته بالحرف . ثم عرف الاسم بأنه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان ، وعرف الفعل بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة وعرف الأداة بما لا يدل على معنى إلا في أثناء الجملة . ثم ذكر أن لكل من هذه الأقسام علامات شكائية سماها لفظية ، وبين علامات الاسم ، وعلامات الفعل ، ولكنه ذكر علامات الأداة . أما علامات الاسم فهي عنده صحة تعريفه بـ (أل) وتكوينه ، وأما علامات الفعل فهي عنده : قبوله لتاء التانيث الساكنة أو دخول (لم) أو (لن) عليه ، أو قبوله الضمير المتحرك في آخره ، وضرب لذلك كل أمثلة .

ثم تكلم الدكتور الخزومي عن الفعل ورأى أنه في العربية ثلاثة أقسام :

الأول : ما كان على وزن (فعل) ، وهو ما يسمى بالفعل الماضي ، وهو الذي يدل في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمان الماضي ، وقال عنه إن له دلالات زمنية مختلفة ، ثم تناول هذه الدلالات بالشرح مما لا مجال لذكره الآن .

الثانى : ما كان على ( يفعل ) وهو ما يسمى بالفعل المضارع ، وهو الذى يدل فى أكثر استعمالاته على وقوع الحدث فى زمن التكلم ، وذكّر عنه أن له دلالات زمنية أخرى تناولها بالشرح .

الثالث : ما كان على وزن ( فاعل ) وقال عنه إنه هو الذى يسميه البصريون ( اسم الفاعل ) ويسميه الكوفيون ( الفعل الدائم ) وقال عنه إنه فعل حقيقة ، فى معناه ، وفى استعماله إلا أنه يدل فى أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه ، ثم تحدث عن الدلالات الزمنية لهذه الصيغة .

الرابع : أبنية أخرى : وهى التى تدل على طلب إحداث الفعل ، وقصد بذلك فعل الأمر ، وبين أن له بناءين :

١ - بناء ( أفعل ) ، وما على مثاله ، نحو : اقرأ يا هذا ، وأكرم ضيفك . . الخ .

٢ - بناء ( فعّال ) بفتح الفاء وكسر اللام نحو تراك هذا أى أترك هذا ونزال إلى الميدان ، وحذار أن تفعل . الخ ، وأوضح الدكتور الخزمى أن هذا الفعل ببنائه لا يدل على وقوع حدث فى زمن من الأزمان ، ولكنه طلب محض ، يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فوراً ، وكلا البناءين مطرد صوغه ، إلا أن البناء الأول ( أفعل ) يصاغ من الثلاثى ومن الرباعى <sup>(١)</sup> ، ومن المجرد والمزيد ، وأن البناء الثانى ( فعّال ) إنما يصاغ من الثلاثى المجرد فى أغلب استعمالاته وضرب للبناءين بعض الأمثلة <sup>(٢)</sup> .

(١) الأولى أن يقال من الثلاثى وغيره ليشمل الرباعى وغيره .

(٢) انظر فى النحو العربى / قواعد وتطبيقات ص ٢١ - ٢٥

ويبدو أن الدكتور الخزومي أخذ بالتقسيم الكوفي للفعل ، حيث يرى الكوفيون أن الفعل ينقسم ثلاثة أقسام : لاضى — والمضارع — والدائم ، وجملاو فعل الأمر ممتطماً من المضارع — وذكروا له بناءين ( أفعلَ وفعال ) . ولذلك كانت صيغة ( أفعل ° ) عندهم معربة بالجزم وايست مبنية على السكون (١) .

وتحدث الأستاذ الخزومي عن الإسم وأحواله المختلفة من بناء ، وإعراب وتعريف وتنكير ، وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنية وجمع والذي يهمننا من كلامه هو جملة التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع مما تختص به الأسماء عن غيرها من أقسام الكلم ، ثم اعتباره الضمائر ، والإشارات والموصولات في مجموعة واحدة سماها الإشارات اللغوية ، وذلك حين تحدث عن طرق تعريف الفكرة (٢) .

وتحدث الأستاذ الخزومي بعد ذلك عن القسم الثالث من أقسام الكلم وهو ( الأداة ) فذكر أن الأدوات كلمات إما أخذت مفردة غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى ، ولا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة . ذ ( هل ) مثلاً قال عنها إنها أداة تستعمل في الاستفهام ، والاستفهام معناها ، ولكن الاستفهام لا يتحقق إلا إذا استعملت في جملة ، و ( الباء ) قال عنها إنها صوت هجائي لا يدل منفرداً على معنى من المعاني ، ولا تبين دلالتها على الاستعانة إلا إذا استعملت في الجملة . و ( بل ) وحدها نساءل الأستاذ الخزومي عن معناها ؟ فأجاب : ليس لها وحدها معنى ، وما عرف عنها من دلالة الإضراب لا يظهر إلا إذا استعملت في جملة ثم خلاص إلى القول بأن هذه الأدوات وأضرابهن : أدوات لا تدل على معانيها دلالة الأسماء والأفعال على معانيها ، لأنها خلو من

(١) أنظر الإنصاف .

(٢) أنظر في النحو العربي — قواعد وتطبيق ص ٣٦

للمعاني إذا كانت مفردة . ثم أوضح أن الأدوات في العربية كثيرة ، دخلت الاستعمال على صورة مجموعات ، كل مجموعة منها تنتظم عدة أدوات . تشترك في دلالة عامة ، وتختلف فيما بينها في الاستعمالات الخاصة . ودعا الدكتور المنزومي إلى دراسة الأدوات مجموعات لا أفراداً لتسكون الفائدة أهم ، لتسهل ملاحظة الفروق بين ما تنتظمه المجموعة الواحدة من أدوات ، وأكد أن ليس في الكلام ما نسب إليها من عمل أو تأثير فيما بعدها ، بل كل ما تؤديه هو التعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل مما يقتضيه حال الخطاب ، ومناسبات القول . ثم ختم حديثه عن الأدوات بأن المعاني التي تطرأ على الجمل بهذه الأدوات كثيرة ذكر منها : الاستفهام وأدواته ، والنفي وأدواته ، والتوكيد وأدواته ، والشرط وأدواته ، والاستثناء وأدواته ، والوصل وأدواته ، وذكر منها ( ما ) المصدرية وأن ، وإن ، وحروف الجر من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، التي قال عنها إنها أدوات تحقق إضافة بمحتويات الأفعال أو معانيها إلى ما بعدها (١) .

وبعد أن تحدث الدكتور المنزومي عن أقسام الكلام الثلاثة تناول نقدي النحاة في التقسيم فقال : « فالفعل والإسم والأداة إذن هي الأقسام التي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة ، وليتهم كانوا قد وفوا هذه الأقسام حقها من الدرس ، ولكنهم لم يفعلوا ، لأنهم كانوا يعنون بأمر لا يخص الدراسة اللغوية ، أو النحوية ، ولا صلة لها بها ، وهم إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة ، لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل ، وإذا كانت الإسماء هي التي تتحمل المعاني الإعرابية كان اهتمامهم منصباً عليها ، لأنها ( مجهولات ) يبدو أثر العامل فيها واضحاً ، لأنها ترفع وتنصب وتخفض ، والرفع والنصب

(١) أنظر المصدر السابق ص ٣٧ — ٤٥

والخفض مظاهر لتأثير العامل ، والحركات الدالة عليها من ضمة وفتحة وكسرة آثار للعوامل تتركها في معمولاتها . أما الفعل والأداة ، فلم يوفوها حقهما ، ولم يتناولوهما بالدرس إلا بمقدار ما لهما من صلة بالعمل والعامل ، وإلا بمقدار ما لهما من تأثير في الأسماء : رفعاً وخفضاً ، ونصباً ، ومهما يكن من أمر فقد غير القوم متشبهين بهذا التقسيم الثلاثي ، حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه العقل عليهم ، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا ، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ، ولا تعريف الأفعال ، ولا تعريف الأدوات ، ولم يعرض لها سيبويه أو بشر إليها في تقسيمه ، أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة ، كلمات ليس لها معنى خاص ، ولا مدلول بعينه ، كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها ، ولا تدل على معنى دلالة الإسم على مسماه كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه و (امرأة) على إنسانة أنثى بعينها ، و (شجرة) على نبتة ذات ساق إلى غير ذلك ، ولم تكن الكلمات المبهمة إلا لإشارات ، أو كنايةات ، لأنها تشير إلى كل ذلك ويكفي بها عن كل ذلك . وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسم الكلمة إلى أربعة أقسام بدلا من ثلاثة مما جرى عليه عرف النحاة قديماً وحديثاً وهي :

(١) الفعل . (٢) الإسم . (٣) الأداة . (٤) الكنايةات (١) .

لقد عرض الدكتور المخزومي للأقسام الثلاثة الأولى ، وأطلعنا على رأيه فيها ولا بد من أن نقف على رأيه في القسم الرابع وهو ما سماه بالكناية لتكون صورة التقسيم الذي أخذ به وأيده واضحة أمامنا ، فما هي الكناية ؟

يقول الدكتور المخزومي : «الكنايةات أو الإشارات في العربية طوائف ،



تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة وباستعمال خاص ، ولأهميتها في الكلام  
فترض هنا لتصنيفها وبيان وظائفها بقدر ما تسمح به ظروف هذا العمل ،  
ولا ريب أن النحاة قد التفتوا إليها ، ولكنهم لم يمنحوها ما يجب أن تمنح من  
عناية واهتمام ، ولم يهتم من جوانبها المتنوعة ووظائفها في الكلام إلا ما كانوا  
يتوهمون لها من عمل وتأثير فيما بعدها من أسماء وأفعال . الكنايات في العربية  
تتجمع في مجموعات ، ويندرج في كل مجموعة منها ألفاظ تؤدي وظيفة  
معينة مشتركة <sup>(١)</sup> .

تم ذكر الأستاذ المخزومي هذه المجموعات وقسمها بحسب وظائفها  
المشتركة إلى :

١ — الضائر : وذكر عنها أنها كنايات أو إشارات يشار بها إلى  
المتكلمين والمخاطبين ، والغائبين ، وهي قسمان : متصلة ، ومنفصلة ،  
وتحدث عن أشكالها ووظائفها بشيء من التفصيل .

٢ — الإشارة : وذكر أن الغرض منها أو وظيفتها اللغوية ، هو الإشارة ،  
كما تدل عليه التسمية ، وإنما يمين المشار إليه بها بواسطة إشارة حسية تصحبها ،  
ثم عدد ألفاظها وبين ظروف استعمالها في اللغة بتعدد معانيها الوظيفية .

٣ — الموصول بجملة : وذكر أنه كناية موصولة بجملة مبهودة المضمون  
لدى المتكلم والسامع ، واعتبرها إشارات أيضاً إلا أنها إشارات غير الحضور  
في أغلب استعمالاتها . وإنما تعتمد في تبيين المشار إليه على جملة موصولة بها  
مبهودة المضمون عند المتكلم والسامع ، ولبيان ذلك ضرب مثلاً قولك ( لقيت  
الذي كنت تبحث عنه ) فلها مشير : هو للمتكلم ومخاطب : هو المواجه بهذا

(١) المصدر السابق ص ٤٦ — ٤٧

الكلام . أما المشار إليه فغير حاضر ولكنه عرف بالجملة التي اقترنت به ، والتي يعرف مضمونها كل من المتكلم والسامع وكانت الجملة إشارة ذهنية إلى المشار إليه ، المسكنى عنه بالذى . ولا بد في الجملة التي توصل بها الكنايات الموصولة بجمل أن تحتوى على ضمير يشار به إلى الموصول مطابق إياه في النوع والعدد ثم ذكر الدكتور المخزومي هذه الموصولات وضرب لها أمثلة في مجالات الاستعمال المختلفة المبينة على أساس تعدد معانيها الوظيفية . وأغراض هذا النوع هي : الذى ، والتي ، واللذان ، واللتان ، والذين ، واللاتى ، واللاتى ، واللواتى ، وما ، ومن ، وأى .

٤ — المستفهم به : وذكر عنه أنه كناية تضمنت معنى الهمزة في الإستفهام فحملت عليها واستعمت استعمالها وتشمل الألفاظ ( مَنْ ) و ( ما ) ، و ( أى ) و ( كيف ) و ( ألى ) و ( متى ) و ( أيان ) و ( أين ) و ( كم ) ، وذكر أن الأصل في الاستفهام أن يكون بهل والهمزة وهما أداتا الاستفهام الأصليتان . أما غيرها من كنايات فمحمول عليهما ، وأورد لكل الأمثلة المتقدمة أمثلة تصور واقع الاستعمال وتحدد وظائفها في الجملة .

٥ — كلمات الشرط : وذكر عنها أنها كنايات تضمنت ( إن ) في الشرط فحملت عليها ، واستعمت استعمالها ، وهي : ما ، ومهما ، ومن ، وأى ، وأين ، ومتى ، وأيان ، وكيف ، وألى ، وحيثما ، وذكر في هذا الصدد أن للشرط في العربية أدوات هي : إن ، وإذا ، ولو ، وهي الأدوات الأصالية ، أما غيرها فمحمول عليها ، كذلك الكنايات التي مر ذكرها . والتي تضمنت معنى ( إن ) فاصطنعت طريقها في الاستعمال<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر المصدر السابق ص ٤٧ - - ٦٢

هذا عرض موجز لما ذكره الدكتور الخزومي في أقسام الكلم وفيه يظهر أن الأقسام عنده أربعة بعد أن أضاف إلى الاسم والفعل والأداة فيما رابعاً سماه السكناية بأنواعها الخمسة التي ذكرناها آنفاً، وفي كل ما ذكره نبدي الملاحظات الآتية :

١ — لم يوضح الأستاذ الخزومي الأسس التي روعيت أو ينبغي أن تراعى في التقسيم وهذه مسألة مهمة ، بل اكتفى بذكر بعض علامات الاسم والفعل الشكلية ، ولم يتعرض لذكر علامات الأداة .

٢ — لم يحدد طوائف الكلمات التي تندرج تحت مفهوم الاسم ، بينما تحدث بإسهاب عن الفعل وأقسامه ودلالته الزمنية متأثراً بالمذهب الكوفي الذي ساقه إلى إهمال طائفة من الكلمات لها سمات شكلية ووظيفية تنفرد بها الأسماء والأفعال ، هي طائفة الصفات ، سبب ذلك جعله بناء (فاعل) من طائفة الأفعال . والذي يبدو لي أن تسمية الكوفيين هذه المادة بالفعل الدائم وانباع الدكتور الخزومي لهم في اعتبارها فعلاً — لم تكن ناتجة عن تقدير سليم في وضع الأسس الصحيحة لتقسيم الكلم على واقع لغوي وصفي دقيق يعتمد الظواهر الشكلية وأهمها العلامات أساساً لتمييز الفعل من غيره وبالعكس فإن الكوفيين وإن كانوا قد راقبوا استعمال هذه المادة في الكلام العربي إلا أنهم اعتدوا الدلالات الظنية فقط أساساً للقول بفعاليتها فقد رأوا أنها تدل على حدث ثم أنها تنصرف إلى زمن وهذا يكفي — عندهم — للقول بفعاليتها ، وفاتهم أن الأسس الشكلية التي يقوم عليها تقسيم الكلم وأهمها قبول علامات الفعل لا تسمح بالقول بفعالية هذه المادة أضف إلى ذلك أن هذه المادة تدل على موصوف بالحدث ثم إن الزمن وظيفتها في السياق فلا تدل عليه دلالة صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل على الزمن وإذا كان الأمر كذلك

فإن تسمية الكوفيين لها (الفعل الدائم) ومن بعدهم الأستاذ الخزومي — أمر جانب الدقة في تعيين موقعها بين أقسام الكلام .

٣ — حين تحدث الأستاذ الخزومي عن الأداة وهو القسم الثالث من أقسام الكلام أوضح أن المعاني التي تطرأ على الجمل بهذه الأدوات كثيرة ، ذكر منها : الاستفهام وأدواته ، والنفي وأدواته والتوكيد وأدواته ، والشرط وأدواته ، والوصل وأدواته ، وحين تحدث عن الكناية ، وهي التي جعلها قسماً قائماً بذاته قسماً للاسم وللفعل والأداة ذكر أن (المستفهم به) و (كلمات الشرط) تندرج تحت هذا القسم ، وبمنظرة بسيطة نجد الدكتور الخزومي قد اعتبر بعض الأدوات ضمن قائمة الكنايات ، لأننا نستفهم بأداة الاستفهام ، ونشترط بأداة الشرط ، وكان الأولى أن يفرد الضمائر والموصولات والإشارات بقسم خاص عنوانه (الضمير) ويكتفى بذكر الكلمات المستفهم بها ، والشرط بها تحت عنوان الأداة ، هذا إلى أن الأدوات لا يصح أن تندرج تحت معانيها كما فعل . فالأدوات جميعها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليل ثم يكون لكل طائفة منها وظيفة خاصة بها كالإستفهام والشرط . . . الخ . هذا بالإضافة إلى أن كلا من طائفة الضمائر التي سماها (كنايات) وطائفة الأدوات تنصف بسمات لا تنصف بها الأخرى سنتطرق إليها فيما بعد إن شاء الله .

٤ — في كتابه (مدرسة الكوفة) سمي الدكتور الخزومي الإشارات والموصولات أسماء وذلك تحت عنوان (أسماء الإشارة والأسماء الموصولة)<sup>(١)</sup> ، ثم اعتبرها من الكنايات في كتاب آخر<sup>(٢)</sup> .

(١) مدرسة الكوفة من ٢٠٠

(٢) أنظر في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ص ٤٧ وما بعدها .

٥ - لم يتطرق الدكتور المخزومي في تقسيمه للكلم إلى كثير من الكلمات التي تداولها اللغة ، وبالتالي فلم يتمكن من معرفة رأيه فيها ، فاموقع صيغ المدح والذم والتمعجب ، وما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال ، وكان وأخواتها مثلاً بين أقسام الكلام ؟ كان على الدكتور المخزومي وقد قدم لنا آراءه في تقسيم الكلام ألا يغفل ( الخالفة ) وما يندرج تحت عنوانها من كلمات ، والمعالم أن ذكرها ورد على لسان بعض أئمة المذهب الكوفي الذي تأثر كثيراً بآرائه .

أما الأستاذ إبراهيم السامرائي فلم يتطرق - فيما ألف من كتب وما أبداه من دراسات - إلى مسألة تقسيم الكلام على الرغم من اهتمامه بالدراسات اللغوية والنحوية وهذه مسألة مهمة كان الأجدر أن تحظى باهتمامه لما أبداه من آراء سليمة في بعض قضاياها ، وبقدر ما يس تقسيم الكلام فيما أبداه نورد للملاحظات الآتية :

١ - إنه جمع في باب واحد هو باب الإسم بين الضمائر ، والإشارات والوصلات والعلم والمعرفة ، والنكرة وذلك حين دعا طالب النحو إلى دراسة الأسماء<sup>(١)</sup> . وقد وضعنا موقفنا من هذا الجمع عند نقدنا لما أورده الأستاذان أنيس والمخزومي .

٢ - حين عرض لأساليب التمعجب والمدح والذم وما يسمى بأسماء الأفعال أبدى أفسكاراً سليمة مستمدة من واقع استعمالها في اللغة ، وكان الأولى أن يجمعها في قسم خاص من أقسام الكلام ليبرر تقدمه للنحاة في إلحاقهم إياها بأقسام مختلفة من الكلام ، فحين نطاع على آرائه فيها نفهم أنه لا يميل إلى جعلها في

(١) أنظر في النحو العربي ، نقد وبناء س ١٠ وتنمية اللغة العربية ص ١٤٢

طائفة الأسماء أو الأفعال ، ومع ذلك لم يقرر حكماً بشأن انتسابها إلى أى من أقسام الكلم ، علماً بأن هذه المواد تشترك في وظيفة الإفصاح الذاتى مما يزيد النفس بأسلوب إنشائى تسيطر عليه أمارات التأثر ، وتتمايز عن غيرها من أقسام الكلم بعلامات شكلية تبرز أفرادها بقسم خاص ، وقد نوهنا عن ذلك فيما تقدم من قول .

٣ — إن دعوة الأستاذ السامرائى إلى دراسة الفعل في اللغة العربية وما يدل عليه من وظائف زمنية صرفية وسياقية في الظروف القولية المختلفة هي دعوة جديرة بالإهتمام ، تفصح عن إدراك عميق لقدرة الفعل في العربية على التعبير عن دقائق الزمن ، وقد شاركت في هذه الدعوة عدد من المعنيين بالدراسات اللغوية الحديثة أمثال الأساتذة تمام حسان ومهدى الخزومي وإبراهيم أنيس وغيرهم . ونعرض لذلك عند الكلام عن الدلالات الزمنية في طائفة الأفعال غير أن اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلم قد سرى إلى بعض ما جاء به الأستاذ السامرائى حين دعا إلى إلحاق المصدر ، وإسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة واسم التفضيل بالمادة الفعلية من حيث إفصاحها عن الزمان ، بينما الدلائل تشير إلى أن هذه الصيغ تتميز عن الأفعال في سماتها الشكلية ، ومعانيها الوظيفية ، وكان الأولى أن يفرد لها - ما عدا المصدر - في قسم خاص من أقسام الكلم بدلا من إلحاقها بالمادة الفعلية . ذلك أن دلالة الفعل على الزمن دلالة صرفية وهو مفرد ونحوية وهو في السياق أما دلالة الصفات عليه فلا تكون إلا نحوية تفهم من السياق بقرائن القول أما دلالة المصدر على الزمن فهي التزامية ناتجة من أن المصدر يدل على الحدث ولا يكون حدث إلا في زمن .

وبعد هذه الجولة العلمية في مسألة تقسيم الكلم مع الأساتذة أنيس والخزومي وقد خصصنا جانباً من دراستهما فيها ، ومع الأستاذ السامرائى حين

عرض آراءه فيما له مساس بموقع بعض الكلمات من أقسام الكلام كصيف التعجب والمدح ، والذم وما أطلق عليه النجاة أسماء الأفعال ، بعد هذا كله أرى أن عرض آراء الأستاذ تمام حسان الذي لا أشك في أنه عانى من آراء النجاة في تقسيم الكلام الشيء الكثير فلم يشأ إلا أن يمارس تقديم في هذه المسألة المهمة ثم لم يكتف بهذه الممارسة - كما فعل غيره قديماً وحديثاً - بل وضع بنظراته السليمة الحلول التي رأى أنها البديل العلمي الذي يضع حداً لاضطراب التقسيم عند النجاة .

( يقول الأستاذ تمام : « ولقد قسم النجاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكرها لنا ، وإنما جابهننا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم ، وفعل وحرف ولاكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين :

١ - إن الكلمات العربية يمكن أن ينقسم تقسيمها القديم .

٢ - إن هذا التقدي ينبغي على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيماً جديداً ، ونحن الآن مطالبون بأن نأتي بهذه الأسس التي ينبغي عليها تقسيم الكلمات<sup>(١)</sup> .

وقد أورد الأستاذ تمام أسساً رأى أنه يمكن أن ينبغي عليها تقسيم الكلمات وشرح تطويق كل منها على التقسيم ، فالشكل الإملائي ، والتوزيع الصرفي ، والأسس السياقية ، ومعنى الوظيفة والوظيفة الاجتماعية ، أسس صالحة لأن تكون منطلقاً لتقسيم الكلمات في اللغة العربية وتوضيح حقيقة<sup>(٢)</sup>ها . غير

(١) مناهج البحث ص ١٩٦

(٢) انظر المصدر السابق .

أن الأستاذ تمام ذكر أسساً عديدة في مجال آخر فأبقى على بعض الأسس التي تناولها في كتابه (مناهج البحث في اللغة) وأضاف أسساً أخرى استند عليها في عملية التقسيم الجديد منطلقاً في ذلك مما جاء به النحاة . فقال : « ولقد قسم النحاة الكلام إلى ثلاثة أقسام ، يقول ابن مالك : واسم وفعل ثم حرف الكلام ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة ، أو بعبارة أخرى : المبني والمعنى ، إذ ينشئون على هذين الأساسين فيما خلافة ، يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلام ، كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلمة في لغة ما . ويتضح نظرهم إلى المبني والمعنى في تقسيمهم للكلمة من قول ابن مالك :

بِالْجُرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّنَادِ وَأَلْ	وَمُسْنَدِ الْأِسْمِ تَمِيْزُهُ حَصْلُهُ
بِقَا فِعْلَتٍ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي	وَنُونِ أَفْبَانٍ فِعْلُهُ يَنْجَلِي
سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٍ وَفِي لَمْ	.....

كما يتضح أيضاً في قول النحاة الآخرين : الإسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن ، والحرف ما ليس كذلك ومن الواضح أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلام تفريقاً من حيث المبني ، وأن الموقف الذي نلخصناه عن النحاة الآخرين قد فرق بين هذه الأقسام تفريقاً من حيث المعنى ، وأن التفريق على أساس من المبني فقط ، أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلام ، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين ، فيبنى على طائفة من المباني ومعها (جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني (١) .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٧



(لقد رأى الأستاذ تمام أن النظام الصرفي للغة العربية النصحي يمكن أن يوضع في صورة جدول بعده الرأسي مبانى التقسيم ورأى أن هذه المبانى هي الإسم ومعناه الإسمية ، والصفة ومعناها الوصفية ، والفعل ومعناه الفعالية ، والضمير ومعناه الإضمار ، والخالفة ومعناها الإفصاح ، والظرف ومعناه الظرفية ، والأداة ومعناها معنى التمليق بها ، ورأى كذلك أن البعد الأفقى لذلك الجدول هو مبانى التصريف وهي المنة-كلم ومعناه التكلم والخطاب ومعناه الخطاب ، والإضمار للإشارة ومعناها الإشارة ، والإضمار للغائب ومعناه الغيبة ، والإضمار للموصول ومعناه الوصل ، والفرد ومعناه الإفراد والمثنى ومعناه التثنية ، والجمع ومعناه الجمع ، والمذكر ومعناه التذكير والمؤنث ومعناه التأنيث ، والمعرف ومعناه التعريف ، والمنكر ومعناه التنكير<sup>(١)</sup> .

(ومعنى ذلك أن الأستاذ تمام رأى أن أقسام الكلام سبعة هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ، وهي مبانى التقسيم التى أوردتها .

وبصرف النظر عن صحة هذا التقسيم ، لأنه موافق للتقسيم الذى استنبطناه من أقوال النحاة وآرائهم ، ولأننا فى الحقيقة نرضيه — فإن الأستاذ تمام جابهنا به دون أن يهين الأذهان له كما جوبه هو وغيره من قبل النحاة بتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف<sup>(٢)</sup> . وأعتقد أنه أدرك صعوبة هذه الجاهة على الباحث ، فوضع بعد ذلك الأسس الشكلية والوظيفية التى يمكن أن يبنى عليها تقسيم الكلام أطلق على الشكلية منها اسم (المبانى) وعلى الوظيفية اسم (المعانى) وأكد أن أمر التمييز بين أقسام الكلام فى أمثل طرقة يفبغى أن يتم على أساس

(١) انظر المصدر السابق ص ٨٦

(٢) انظر مناهج البحث ص ١٩٦

من الاعتبارين معاً: المبنى والمعنى ، أما المبنى فقد رأى أن تشمل على  
الأسس الآتية :

(١) الصورة الإعرابية (٢) الرتبة (٣) الصيغة (٤) الجدول  
(٥) الإلصاق (٦) التضام (٧) الرسم الإملائي .

وأما المعنى فقد رأى أن تشمل على الأسس الآتية :

(١) التسمية (١) الحدث (٣) الزمن (٤) التعليقات  
(٥) المعنى الجملي<sup>(١)</sup> .

وبعد ذلك ذكر أنه سيجادل أن يلقي ضوءاً على استخدام ما ذكره من  
المبنى والمعنى في عملية التفريق بين أقسام الكلام وذكر أن أول ما بدأ به أنه  
وجد التقسيم الذي جاء به الذخيرة بحاجة إلى إعادة النظر ، ومحاولة التعديل  
بإنشاء تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى ،  
وذكر بادئ الأمر أنه سيجدل في التقسيم الجديد مكاناً مستقلاً لقسم جديد هو  
الصفة ، ومكاناً مستقلاً لقسم جديد آخر هو الضمير ، ومكاناً لقسم جديد ثالث  
هو الخالفة ، ورابع هو الظرف . وعلى هذا فإن أقسام الكلام التي ارتضاها سبعة  
هي : الاسم والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ، ثم  
فرق بين كل قسم وآخر على أساس من اعتباري المبنى والمعنى أى الشكل  
والوظيفة ففرق بينها من حيث : الصورة الإعرابية ، أو الرتبة ، أو الصيغة  
أو الجدول أو الإلصاق ، أو التضام ، أو الرسم الإملائي ، وهي بلا شك علامات  
شكائية وفرق بينها أيضاً من حيث : التسمية ، أو الحدث ، أو الزمن ، أو التعليقات  
أو المعنى الجملي وهي الأسس الوظيفية التي اعتمدها ، كل ذلك حين تحدث عن

الأقسام السبعة وتميز كل قسم عن القسم الآخر . ثم نبه إلى أنه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعاً أن كل قسم من الكلم لابد أن يتميز عن قسمه في هذه النواحي جميعاً ، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم الآخر في بعض هذه المباني والمعاني تماماً كما رأى الأسموي وغيره قديماً في علامات الإسم والفعل ، على أن المهم في نظر الأستاذ تمام — وهو الصحيح — ألا يكون التفريق بين الأقسام المختلفة من حيث المباني فقط وإن تعددت ، أو المعاني فقط وإن تعددت أيضاً ، إذ لابد من أن يتضافر اعتبار المبني واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه ، وبين بقية الأقسام ، وحين قسم الكلم ذكر أن هذا التقسيم يكون كالتالي :

(١) الاسم :

ذكر عنه أن يشتمل على خمسة أقسام :

الأول : الإسم المعين : وقال عنه إنه هو الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة ، كالأعلام وكالأجسام والأعراض المختلفة ومنه ما أطلق النحاة عليه اسم الجثة .

الثاني : اسم الحدث : وقال عنه إنه يصدق على المصدر ، واسم المصدر واسم المرة ، واسم الهيئة ، وذكر أنها جميعاً ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحدث ، أو عدده ، أو نوعه ، فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية ، وتدخل تحت عنوان اسم المعنى .

الثالث : اسم الجنس : وقد أدخل تحته أيضاً اسم الجنس كعرب وترك ، ونبق ، وبيح ، واسم الجمع كإبل ونساء .

الرابع : مجموعة من الأسماء قال عنها إنها ذات صيغ مشتقة مبدوءة بالميم الزائدة ، وهي إسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، وقد

أطلق الأستاذ تمام على هذه المجموعة اسم ( الميميات ) ، ولم يعتبر المصدر الميمى من هذه المجموعة ، على رغم إبتدائه بالميم الزائدة ، وبرر ذلك بأن هذا المصدر ، وإن اقترب من اسم الزمان ، أو اسم المكان ، أو اسم الآلة من حيث الصيغة - فإنه يتفق مع المصدر من جهة دلالاته على ما يدل عليه المصدر ، فإذا نظر إليه في ضوء تمدد أبنية المصادر فسوف لا يكون هناك صعوبة تحول دون عدده واحداً من هذه الأبنية ، لا واحداً من ( الميميات ) التي ذكرها .

الخامس : الإسم المبهم : وقد قصد به الأستاذ تمام طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين ، إذ تدل عادة على الجهات ، والأوقات ، والموازن ، والمسكابل ، والمقاييس ، والأعداد ، ونحوها . وذكر أن هذه الأسماء تحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز ، أو غير ذلك من طرق التضام . وذكر أن معنى هذه الأسماء معجمى لا وظيفى ، ولكن مسماها غير معين ، وضرب لذلك أمثلة : فوق ، وتحت ، وقبل ، وبعد ، وأمام ، ووراء ، وحين ، ووقت ، وأوان . الخ . على أن الأستاذ تمام لم يشأ أن ينهى حديثه عن الاسم وأنواعه وطوائف الكلمات التي تندرج تحته دون أن يوضح للقصود من الإسم المبهم في مقابل الاسم المعين فذكر أن المقصود بالاسم المعين : أسماء الذوات كرجل ، وجبل وأرض وسماء ، وبالاسم المبهم ما دل على مسمى غير معين ، فيحتاج في تعيينه إلى ضمنية من الوصف أو الإضافة ، أو التمييز فذكر من ذلك :

١٤٢  
— الأعداد : كواحد ، واثنين ، وثلاثة ، وبتزاح إسهام هذا النوع من المبهمات بتمييز العدد .

١٤٣  
— الموازين : كأوقية ، ورتل ، وقنطار ، وبتزاح إسهامها بالتمييز أيضاً أو بالوصف كرتل مصرى ، أو إنجليزى .

— للكاييل : كقدح ، ومُدّ ، وصاع ، ويزول لإبهامها بواسطة التمييز أو الوصف كذلك .

-- المقاييس : كشبر ، وباع ، وذراع ، وفدان ، وميل ، وفرسخ ، ويزول لإبهامها بالتمييز كما سبق .

-- الجهات : كفقوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وخلف ، وإتر ، ويزول لإبهامها بالإضافة .

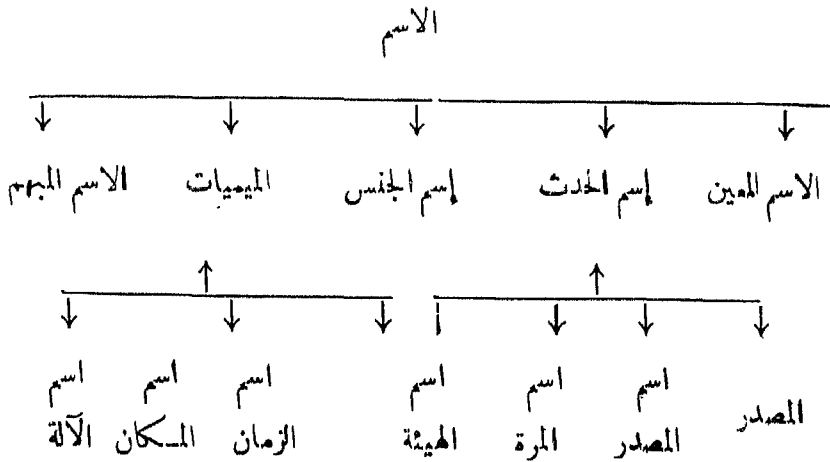
— الأوقات : كحين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان ، ويزول لإبهامها بالإضافة أيضاً ، أو بالوصف كقولك : وقت طيب ، وساعة مباركة ، ويوم أغرّ ، وشهر مبارك ... الخ .

— أسماء صالحة لمعنى الجهات والأوقات على السواء فلا يزول هذا الإبهام عنها إلا بالإضافة إلى جهة فتصير بمعنى الجهة ، أو إلى وقت فتصير بمعنى الوقت كعند ، ولدن ، وقبل ، وبعد .

على أن الأستاذ تمام حين فصل المقصود بالإسم المبهم لم يفعل التوسع في الجهات والأوقات وجواز انتقالها عن إسميتها لتستعمل الظرف ، من قبيل تعدد المعنى الوظيفي المبني الواحد ، فتكون الجهات كظروف المكان ، وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة ، ولسكن هذا الإتجاه لا يخرجها عن إسميتها ولا يجعلها ظرفاً من ( قسم الظرف ) .

ولأجل أن تكون صورة الاسم وأنواعه واضحة كما رآها الأستاذ تمام نورد التخطيط الآتي :

## تخطيط تقسيم الإسم عند الأستاذ تمام



هذه هي الأنواع الداخلة تحت مفهوم الإسم ، وطوائف الكلمات التي تندرج تحت كل نوع كما يراها الأستاذ تمام والملاحظ أنه أبعد من طائفة الأسماء المواد الآتية :

- (١) الصفات (٢) الضمائر (٣) أسماء الأفعال (٤) أسماء الأصوات
- (٥) الإشارات (٦) الموصولات (٧) الظروف الأصلية مثل إذ ، إذا ، حيث .

وبعد أن تحدث عن الإسم وتقسيماته فرق بينه وبين أقسام الكلم الأخرى من حيث الصورة الإعرابية ، والصيغة ، وقابلية الدخول في جدول الرسم الإملائي ، والإصاق ، والتضام ، والدلالة على المسمى ، والدلالة على الحدث ، والتعليق . وكلها فروق يتصل بعضها بالمبنى والبعض الآخر بالمعنى (١) .

## (ب) الصفة :

وقد ذكر الأستاذ تمام أنها القسم الثاني من أقسام الكلم ، وأدرج تحتها ما يعرف عند النحاة باسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، ويرر لإفرادها بقسم خاص من أقسام الكلم بأن مفهومها يختلف عن مفهوم الاسم الذي ارتضاه النحاة ، ذلك أن النحاة حين عرفوا اسم الفاعل قالوا : إنه الصفة الدالة على فاعل الحدث ، وإن اسم المفعول هو ما دل على الحدث ومفعوله ، وإن صيغ المبالغة هي الدالة على فاعل الحدث على سبيل المبالغة والتكثير ، وإن الصفة المشبهة تدل على فاعل الحدث على سبيل الدوام والثبوت ، وإن اسم التفضيل ما دل على موصوف بالحدث على أساس تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الحدث .

وإذا كان هذا فرق ما بين الصفات والأسماء من حيث المعنى فإن هناك فروقا شكلية أوضحها الأستاذ تمام وكلها صالحة لتكريس الفرق بين الصفات وبين بقية أقسام الكلم<sup>(١)</sup> .

## (ج) الفعل :

وهو القسم الثالث من أقسام الكلم وفيه تناول الأستاذ تمام الأمور الآتية :

١ — إن الفعل ما دل على حدث وزمن كما عرفه النحاة .

٢ — إن دلالاته على الحدث تأتي من اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة لأن المصدر اسم الحدث .

(١) المصدر السابق ص ٩٨ — ١٠٣

٣ — إن أية كلمة تشارك المصدر في مادة اشتقاقه لا بد أن تكون على صلة ما بمعنى الحدث كالفعل في دلالاته على اقتران الحدث بالزمن وكالصيغة في دلالاتها على موصوف بالحدث ، وكما أطلق عليه ( الميميات ) في دلالاتها على مكان الحدث أو زمانه أو آتته .

٤ — إن معنى الزمن في الفعل يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوي يأتي من مجرى السياق ، ومعنى ذلك أن الزمن وظيفة الصيغة الفعلية المفردة فهو زمن صرفي من هذه الفاحية ، وهو وظيفة السياق حين تستخدم الفعل في التركيب الكلامي ، وبهذا يكون الزمن فيه زمنًا نحويًا لا صرفيًا ، فالفعل الماضي قد يدل في السياق على المستقبل ، والمضارع قد يدل في السياق على الماضي ، فالزمن النحوي ظاهرة تتوقف على الموقع والتهيئة لا على الصيغة المجردة .

٥ — إن الفعل من حيث المبنى الصرفي ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر وإن هذه الأقسام الثلاثة تختلف فيما بينها شكلاً ومعنى ، فعلى مستوى الشكل تحتل الصيغة مكاناً بارزاً في التفريق بين الأفعال فلكل منها صيغة الخاصة مجردة أو مزيدة من الثلاثي أو الرباعي كما أن لكل فعل سمات يميز بها عن غيره ، فالماضي يتبين بقبول تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة ، ويقبل لام الأمر ونونى التوكيد ، والإناث ويضام السين وسوف ، ولم ، ولن ، والأمر يضام النونين ( نون التوكيد و نون الإناث ) دون غيرها من القرائن .

أما من حيث المعنى فإن الأفعال الثلاثة تختلف في دلالاتها بصيغتها على الزمن ، فصيغة فعل ونحوها مقصورة على الزمن الماضي وأن صيغتي بفعل وأفعل ونحوهما إما أن يكونا للفعال ، أو للاستقبال ، فلا يتحدد لأي منهما



أحد المعنيين إلا بقريظة السياق ، لأن السياق يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية ،  
والحالية ما يعين على فهم الزمن في مجال أوسع من مجرد المجال الصرفي المحدود ،  
ولذلك أكد الأستاذ تمام أن نظام الزمن جزء من النظام الصرفي في الفعل ،  
وأما الزمن السياقي النحوي فإنه جزء من الظواهر الموقعية .

وبعد أن أورد الأستاذ تمام ما ذكرناه آنفاً من آراء في الفعل ذكر  
أنه يتميز عن بقية أقسام الكلام بسمات مبنوية ومعنوية من حيث الصورة  
الإعرابية ، والصيغة ، والجدول ، والإلصاق ، والتضام ، والدلالة على الحدث ،  
ومن حيث التعليق . وهي نفس السمات التي استخدمها للتفريق بين الصفة  
وبين بقية أقسام الكلام ، وزاد عليها سمة الرسم الإملائي والدلالة على المسمى ،  
وأنتص الدلالة على الزمن حين فرق بين الإسم وبقية أقسام الكلام .

#### ( د ) الضمير :

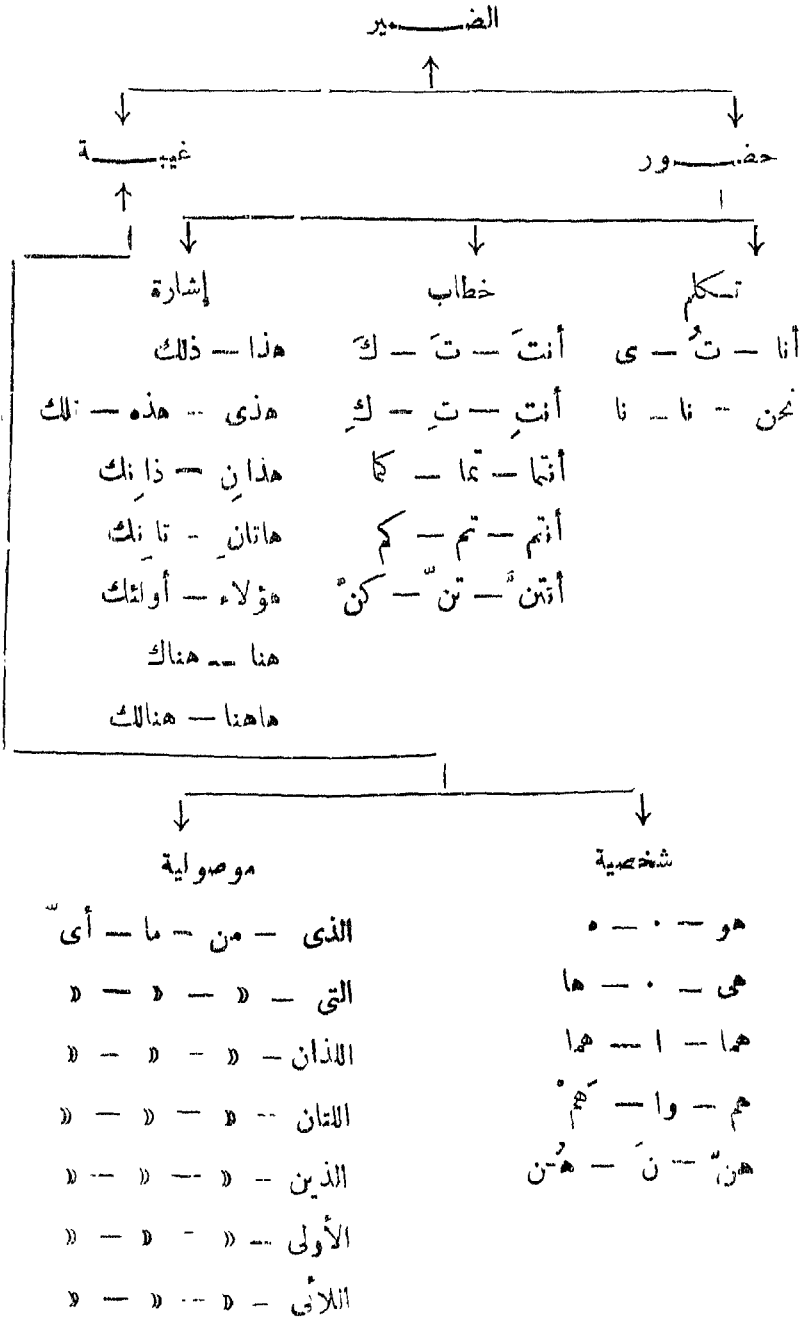
وهو القسم الرابع من أقسام الكلام . وفيه تناول الأستاذ تمام الأمور  
الآتية :

١ — إن الضمير لا يدل على مسمى كما يدل على ذلك الإسم ولا على  
موصوف بالحدث كما تدل الصفات ، ولا على حدث وزمن كما يدل الفعل  
وكل ذلك فرق في المفهوم بين الأقسام الأربعة .

٢ — إن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي سماها معاني  
التصريف التي يعبر عنها بالواصق والزوائد ونحوها .

٣ — إن المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر  
أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر . وذكر أن الحضور قد  
يكون حضور تكلم كأننا ونحن ، وقد يكون حضور خطاب كأنت وفروعها ،  
أو حضور إشارة كهذا وفروعها ، والغيبة قد تكون شخصية كما في ( هو )

وفروعه ، وقد تكون موصولة كما في الذي وفروعه ، ولأجل أن تكون صورة ضمير وأقسامه واضحة فقد ذكر الأستاذ تمام الشكل الآتي :



وعلى هذا الأساس فقد ذكر الأستاذ تمام أن الضمائر في اللغة العربية الفصحى تنقسم إلى ثلاثة أقسام : ضمائر الشخص ، وضمائر الإشارة ، وضمائر الموصول .

٤ — لما كانت الضمائر تدل على معانٍ صرفية عامة حقها أن تؤدي بالحرف كما يقول النحاة — فإنها لهذا تشبه الحروف شبيهاً معنوياً بالإضافة إلى الشبه اللفظي في بعضها ، وإذن فلا فارق في الطابع بين معنى الحضور والغيبة ، وبين معاني التأكيذ والنفي والاستفهام ، والشرط ، وإبتداء الغاية ، والمجاورة ، والسببية والظرفية ، وغيرها من المعاني التي تؤديها الحروف والأدوات المسماة بأسماء هذه المعاني العامة ، ومن هنا يذكر الأستاذ تمام أنه لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التنكير في النظام وإنما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق ، كقرينة الحضور بالنسبة للمتكلم والمخاطب والمشار إليه ، وقرينة المرجع بالنسبة للغائب ، وقرينة المرجع أو الصفة بالنسبة للموصول . وبهذا يرى الأستاذ تمام اختلاف الضمائر من حيث المعنى عن الأسماء والصفات والأفعال .

أما من حيث المبنى فقد ذكر أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية فلا تنسب إلى أصول ثلاثة ، ولا تتغير صورها التي هي عليها ، كما تنقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني ، ثم هي لا تبقى على صورة واحدة في الأماكن المختلفة من السياق ، وإنما يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع ، والإضعاف ، واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة التي بجوارها ، وذلك كالفرق بين ( له ) ، و( به ) و( لهم ، و( بهم ) و( منهم وعليهم ) . ثم أضاف الأستاذ تمام إلى ذلك كون الضمائر جميعاً من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب ،

ولا تقبل بمض علامات الأسماء كالتنوين ، ولا تقع موقع المضاف ، وإن صح أن تتسع موقع المضاف إليه . ثم إنها جميعاً تنفق إلى القرائن باعتبارها شرطاً أساسياً لدلائها على معين كالاتفاق إلى قرينة الحضور بالنسبة إلى المتكلم والمخاطب والإشارة ، والاتفاق إلى المرجع بالنسبة إلى ضمير الغائب ، والاتفاق إلى الصلة التي توضح المقصود من ضمير الموصول فتربط به بضمير فيها يعود عليه . فافتقار الضمائر إلى مثل القرائن التي ذكرت يعتبر من السمات الشكلية البارزة التي تبرز أفراد الضمير بقسم خاص من أقسام الكلام .

ثم ذكر الأستاذ تمام السمات التي تتميز بها عن بقية الأقسام من حيث الصورة الإعرابية ، والصيغة ، والترتبة ، والإصاق والتضام ، والرسم الإملائي ، والدلالة على المسمى ، ومن حيث التعليق ، والملاحظ أن سمة الترتبة من العلامات الشكلية التي أضافها هنا إلى السمات الأخرى التي استخدمتها في عمالية التفريق<sup>(١)</sup> .

( هـ ) الخوالف :

وهو القسم الخامس من أقسام الكلام ، وقد قال عنها الأستاذ تمام إنها كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي<sup>(٢)</sup> . . . ذكر أن هذه الكلمات أربعة أنواع :

١ -- خالفة الإخالة : وذكر أنها هي التي يسميها النحاة ( اسم الفعل )

ويقسمونها اعتباراً ودون سند من المبني أو المعنى إلى اسم فعل ماض كهبهات ، واسم فعل مضارع كوى ، واسم فعل أمر كصه ، والحال أن هناك بعداً بين هذه الأفعال وتلك الخوالف .

(١) انظر المصدر السابق ص ١٠٨ — ١١٣

(٢) المصدر نفسه ص ١١٣

٢ — خالفة الصوت : وهي التي يسميها النحاة (اسم الصوت) وذكر الأستاذ تمام أنه لا يقوم دليل على إسميتها لا من حيث المبني ولا من حيث المعنى ، وذلك أنها لا تقبل علامات الأسماء (إلا على الحكاية شأنها في ذلك شأن الأفعال والجل) وضرب لذلك أمثلة : هاللزجر الخليل ، وكخ للطفل ، وعاه للابل ، وهج للغنم ، وحر للحجار ، وبسبس للقطعة ، وكذلك أصوات دعوة الحيوان وحكاية الأصوات مثل هاها الحكاية الضحك ، وطاق للضرب ، وطاق لوقع الحجر . . . الخ .

٣ — خالفة التمجيد : ويسميها النحاة صيغة التمجيد ، وذكر أنه ليس هناك من دليل على فعاليتها ، ورأى أن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التمجيد ليست إلا أفعال التفضيل تنويسي فيه هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة ، وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذي نراه هنا بمد صيغة التفضيل ولكنه في تركيب جديد ، وبمعنى جديد ، ويرى أنه ليست العلاقة بين الصيغة وبينه علاقة التمدية ، وأن توجيه هذه المسألة على هذه الصورة لا يختلف عن نقل الصفة إلى علم ، والفعل إلى علم ونقل الظروف إلى أدوات ، والإشارة المسكانية إلى الظرفية ، وبعض حروف الجر إلى الظرفية ، يؤيد ذلك أن طريقة تصغير صيغ التمجيد وأفعال التفضيل واحدة وأن شروط صياغتها واحدة . على أن الأستاذ تمام يرى مع ذلك أن هذه الصيغة في تركيبها الجديد أصبحت مسكوكة لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال ، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات ، ولا في جدول إصاق كما تدخل الأفعال والصفات والأسماء .

وقد أورد الدكتور تمام ما يوضح فهمه لتركيبى التعجب على الصورة

الآتية :

التركيب كله مسكوك كالأمثال التي لا تتميز والمعنى ما أشد عجبى له ، والتركيب مسكوك ثابت الصورة .	ما = أداة تعجب
	أفعل = خالفة منقولة عن التفضيل
	زييدا = المفضل وقد أصبح متمجباً منه
	أفعل = صورة أخرى من أفعل التفضيل
	-- = مضمنة معنى اللام
	زيد = المفضل وقد أصبح متمجباً منه

والمعنى في الحالتين على الإفصاح أى التعبير عن الافعال ، والتأثر (١) .

٤ — خالفة المدح ، أو الذم : ويسمى النجاة ( فعل المدح أو الذم ) وقد نقل الأستاذ تمام اختلاف النجاة في المعنى التقسيماً لهاتين الخالفتين ، فذكر أن بعضهم رآها أفعلا ، ورآها آخرون أسماء وذهب كل من الفريقين يلتمس القرائن المؤيدة لرأيه ، فالقائلون بالفعلية يرون أنها ترفع الإسم الظاهر ، وضميره ، وتقبل تاء التأنيث الساكنة كالأفعال . وأما للقائلون بالإسمية فإنهم يرون أن حرفي الجر والنداء يدخلان عليها ، فالتضام الذى بينها وبينها قرينة على إسميتها . وبعد أن عرض الأستاذ تمام قرائن كل من الفريقين ذكر أن الفريق الأول غفل عن أن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة ، أما تاء الفاعل وباء المخاطبة ونون التوكيد ، والتصرف إلى مضارع وأمر ، بل التصرف داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك

(١) أنظر اللغة العربية ص ١١٤ - ١١٥

النساء فلا يقبل هذان الفعلان شيئاً منه ، كل ذلك يطعن في فعليتهما . وذكر أن الفريق الثانی القائل بإسميتها قد غفل أيضاً عن أن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها فليس في دخول الباء في ( والله ما هي بنعم الولد ) ما يؤكد إسميتها ، ولا سيما إذا نظرنا إلى رفضها قبول بقية علامات الأسماء وقد زاد الأستاذ تمام أن هذين اللفظين ليس معناهما الفعل الماضي كما زعم القائلون بذلك ، وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم ، وقد استند في ذلك إلى قول ابن جنى في اللمع من أن معناهما ( المبالغة ) في المدح والذم وقد أوضح أن كلمة المبالغة التي وردت على لسان ابن جنى توجهه اتجاه تعبيره بالإفصاح وفي كلا التعبيرين ( المبالغة والإفصاح ) إشارة إلى ما هو أكثر من مجرد المدح أو الذم . ثم ذكر الأستاذ تمام أن الذي يقال في نعم وبئس يقال أيضاً في ( حبذا ولا حبذا ) فلاصلة لها بمعنى مشتقات ( ح ب ب ) ، وإنما يقوم التعبير بهذه الخوالب الأربع جميعاً مقام التعبيرات المسكوكة ، كما سبق في التعجب ، فالتعبير هنا يكون بكلمات لا تتغير صورتها ، ولا يتغير ما تقررها من الرتبة وقد عزز رأيه هذا بما أورده عن الأشموني من أن هذه التعبيرات جارية مجرى الأمثال ، وما أورده عن ابن مالك من أن التعبير بهذه الألفاظ ( يضاهي المثالا ) .

وعلى مستوى الإعراب التطبيقي ذكر الأستاذ تمام أن خير إعراب لهذه الخوالب أن يعتبر الخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة ، إذ قد يتقدم أو يتأخر وما سواه في التعبير خبر ، وذكر أن هذا الخبر يشتمل على الخالفة وضميمتها التي تعتبر دائماً أعم من الخصوص ، ويعتبر الخصوص من جنسها ، وهذه الضميمة قد تلحق فيها الألف واللام فترفع ، وقد تنجرد منها فتنصب ، وبين الخالفة وضميمتها رتبة محفوظة ، فلا تتقدم الضميمة على الخالفة .

وأوضح الأستاذ تمام أن التسط المشترك في معاني هذه الخوالب جميعاً هو ما تميز به من طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس وأنها تدخل في الأسلوب الإنشائي، وهي في رأيه — تبدو شديدة الشبه بما يسميه الغربيون Affective Language ويحسن أن نضع في الكتابة بعدها علامة التأثر (1).

وبرر آراءه هذه بأن الفرق بين (شتان زيد وعمرو) وبين (افترق زيد وعمرو) هو فرق بين الإنشاء والخبر، فلا تصلح الثانية لشرح الأولى إذ لاتساويها في المعنى. ومثل ذلك الفرق بين (أوه) وبين (أتوجع) إذ ذكر أنك لو أحسست بألم مفاجيء فقلت (أوه) لحق على الناس أن يسرعوا إلى نجدتك ولسألك لو قلت في هذا الموقف نفسه (أتوجع) لسألك السامع: "مم" توجع؟ ولم يخف إلى نجدتك لأن ما قلته (خبر) يجمل يحتاج إلى تفسير ويحتمل بعده استفهاماً وليس لإنشاء يتطلب استجابة سريعة، وذكر الأستاذ تمام أن مثل ذلك يقال عن خوالب الأصوات، وعن خوالب المدح والذم والتعجب ولأجل ذلك طلب من القارئ أن يوازن بين ما يأتي:

إفصاحات	}	أخبار	نعم زيد رجلاً	أمدح زيداً
			بئس عمرو رجلاً!	أذم عمراً
			ما أحسن زيداً	أعجب ازيد

وقبل أن يوضح ما يمتاز به هذه الخوالب من سمات شكلية ومعانٍ وظيفية تبرز أفرادها بقسم خاص من أقسام الكلام ليس منه طوائف الأسماء أو الأفعال — ذكر أنه كان من المستحسن أن يضم إلى هذه الأساليب الإفصاحية: الندبة، والاستفائة والتحذير، والإغراء، ولسكن ضمها إلى ما ذكر لا يقيم على المستوى الصرفي، لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يبر



عنها بالخوالف فلها مثل الإفصاح المذكور لكن على مستوى النهج لا على مستوى الصرف .

ثم أنهى الأستاذ تمام حديثه عن الخوالف بذكر ما يمتاز به مبنى ومعنى عن بقية أقسام الكلام وذلك من حيث الرتبة ، والهيئة ، والإصاق ، والتضام ، والزمن ، والتعليق ، والمعنى الجملي<sup>(١)</sup> .

### ( و ) الظروف :

وهو القسم السادس من أقسام الكلام وأول ما بدأ به الأستاذ تمام عن الظروف أن النحاة توسعوا في فهمه بصورة جعلت الظروفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة مبنى ومعنى . وأن الظروف — كما يراها — مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج والصلات بالضمائر والأدوات ومثل لها على النهج الآتي :

( أ ) ظرف زمان : ويشمل الكلمات : إذ ، وإذا ، وإذا ، ولما ، وأبان ، ومتى ، وأضيف إليها ( كلما ) .

( ب ) ظرف مكان : ويشمل الكلمات : أين ، وأتى ، وحيث .

وذكر الأستاذ تمام أن النحاة رأوا بعض الكلمات تستعمل استعمال الظروف على أساس من تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد . فمدوا طائفة عظيمة من الكلمات المسماة استعمال الظروف ظروفًا ولكنها في الحقيقة ليست بظروف من حيث التقسيم فهي كلمات ذات معان مختلفة ومبان مختلفة قد نسبها النحاة دون مبرر إلى الظروفية ذكر من ذلك :

(١) المصادر : نحو آتيك طلوع الشمس ، ومنها قط ، عوض ، الملازمان .

للقطع عن الإضافة ، والمعروف أن المصادر أسماء لا ظروف .

(٢) صيغتا إسمى الزمان والمسكان ، نحو : آتيك مطلع الشمس ، وأقعد  
مقعد التلميذ ، والصيغتان اعتبرهما الأستاذ تمام من اليمييات وهى أسماء  
لا ظروف .

(٣) بعض حروف الجر : نحو مذ ، ومنذ ، لأن معناهما لإبتداء الغاية وهما  
يجران ما بعدهما ، ولكنهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع  
الجل ، فتكون الظرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد .

(٤) بعض ضمائر الإشارة إلى المسكان نحو هنا ، وتم ، أو إلى الزمان  
نحو الآن ، وأمس ، وهى ليست ظروفًا فى الأصل .

(٥) بعض الأسماء المبهمة ومنها :

(أ) ما دل على مبهم من المقادير نحو « كم » .

(ب) ما دل على مبهم من العدد حين يميزه ما يفيد الزمان أو المسكان ،  
نحو : خمسة أيام ، وثلاث ليال .

(ج) ما دل على مبهم من الجهات وهو : فوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ،  
وبين ، وشمال ، وخلف ، وإثر .

(د) ما دل على مبهم من الأوقات وهو حين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ،  
وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان ، وأضيف إليها كلمة ( حول ) .

(هـ) بعض المبهمات المنفردة إلى الإضافة ، والمنفردة لعلاقة بين أمرين صالحة  
لمعنى الزمان أو معنى المسكان ، بحسب ما تضاف إليه وضرب الأستاذ تمام  
لذلك أمثلة : قبل ، وبعد ، ودون ، ولدن ، وبين ، ووسط ، وعند .

(٦) بمض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة كسحر ، وسحرة ، وبكرة ، وضحوة ، وليلة ، ومساء ، وعشية ، وغدوة حين يقصد بها وقت بعينه ، فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف ، ومنعت التصرف لتقرب من طابع مبنى الظرف ، وللتصرف من مادتها باق على أصله . فقد اعتبر الأستاذ تمام المصادر وصيغتي الزمان والمكان والبهات بأقسامها ، وما أطلق على مسميات زمانية معينة ، اعتبر كل هذا من الأسماء ، ولكنها حين عوملت معاملة الظروف أدت وظائفها ، ثم أوضح أنه لا ينبغي لهذا أن يضلنا عن أصلاتها في باب الأسماء .

على أن الأستاذ تمام بعد هذا الذي رآه في الظروف يقرر أن ليس في العربية الفصحى مما ينبغي أن يوضع في قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى (الظرف) إلا تلك الكلمات التي عدها في بداية كلامه عن الظروف وهي : إذ ، وإذا وإذاً ، ولما ، وأيان ، ومتى وهي للزمان ، ثم أين ، وأنى ، وحيث ، وهي للمكان . ثم ذكر السمات التي تتميز بها هذه الظروف عن بقية أقسام الكلم ففرق بينها وبين تلك الأقسام من حيث : الصورة الإعرابية ، والترتبة ، والصيغة ، والجدول ، والتضام ، والتسمية ، والزمن ، والتعليق ، وفيما قاله تبرير لإفرادها بقسم خاص من أقسام الكلم لا تكون فيه الأسماء ولا الصفات ولا الأفعال ، ولا الضمائر ، ولا الخوائف ، ولا الأدوات<sup>(١)</sup> .

(ز) الأداة : وهو القسم السابع من أقسام الكلم . قال عنه الأستاذ تمام إنه « مبنى تقسيمى يؤدي معنى التعليق . والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة »

(١) أنظر المصدر السابق ص ١١٩ — ١٢٢

وذكر أنها تنقسم إلى قسمين :

\* الأداة الأصلية : وهي الحروف ذات المعاني ، كحروف الجر ، والنسخ ،  
والمطف . . الخ .

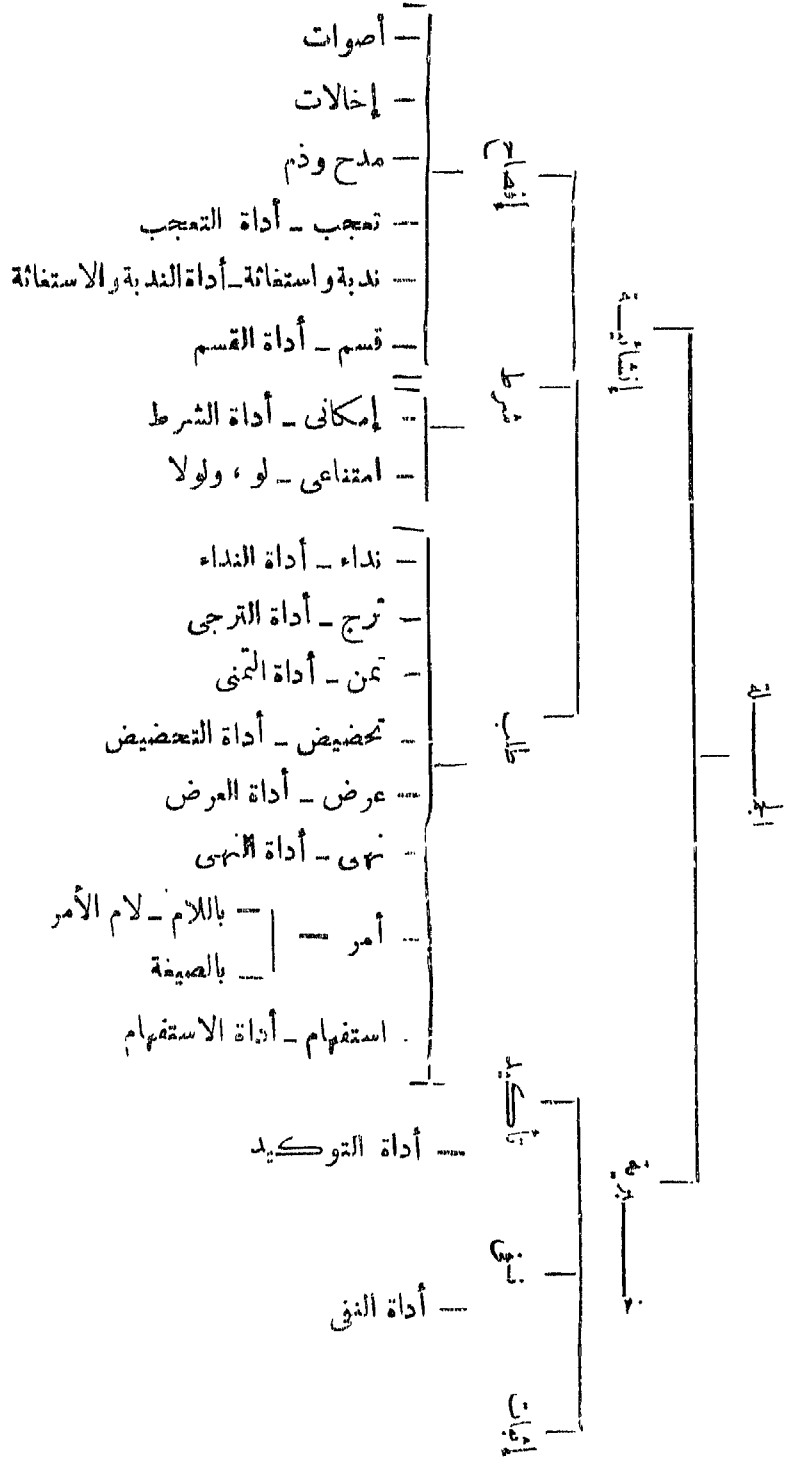
\* الأداة المحولة : وقد تكون هذه :

( أ ) ظرفية : إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط .  
( ب ) إسمية : كاستعمال بعض الأسماء المسهمة في تعليق الجمل مثل : كم ،  
وكيف في الاستفهام ، والتكثير والشرط أيضاً .

( ج ) فعلية : لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول  
بنقصانها مثل كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها .

( د ) ضميرية : كنقل من ، وما ، وأى ، إلى معاني الشرط والاستفهام  
والمصدرية الظرفية ، والتعجب . . الخ .

وذكر الأستاذ تمام أن التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة  
العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة ( قام زيد ،  
وزيد قام ، وقم ) وكذلك بعض جمل الإفصاح ، فإننا سنجد كل جملة في  
اللغة الفصحى على الإطلاق تتكلم في تلخيص العلاقة بين أجزائها على  
الأداة . ومن أجل أن ثبت صحة ما ذهب إليه أورد الأستاذ تمام  
الشكل الآتي :



فالأدوات - كما يراها الأستاذ تمام وفي واقع إستعمالها - تلخص معانى  
النفي والتأكيد ، والاستفهام ، والأمر باللام ، والعرض ، والتخصيض والتمنى ،  
والترجى ، والنداء ، والشرط الإمتناعى ، والشرط الإمكانى ، والقسم ،  
والندبة ، والإستغناء ، والتعجب ، كل ذلك بالإضافة إلى ما للأداة من  
وظيفة الربط بين الأبواب المفردة فى داخل الجملة كالذى تجده فى حروف الجر  
والمطف ، والاستثناء ، والمعية ، وواو الحال . أو ما للأداة من وظيفة أداء  
معنى صرفى عام كالذى تراه فى أداة التعريف (١) .

ومن أجل أن يعزز الأستاذ تمام رأيه فى أفراد الأدوات فى قسم خاص  
من أقسام السلم - ذكر أنها جميعاً تشترك فى عدم دلالتها على معان معجمية ،  
ولسكنها تدل على معنى وظيفى عام هو التعليق ثم تختص كل طائفة منها تحت  
هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وغيره حيث تكون الأداة  
العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها لدرجة أنه يمكن للأداة عند حذف الجملة  
أن تؤدى المعنى كاملاً كالذى تراه فى عبارات مثل لم ، وعم ، ومتى ، وأين ،  
وربما ، وإن ، ولعل ، وليت ، ولو . الخ . فيكون المعنى الذى تدل عليه هذه  
الأدوات هو معنى الجملة كاملة وتحده القرينة بالطبع . ولعل إدراك حقيقة أن  
معانى الأدوات هى وظائفها هو الذى جعل النحاة يقولون : إن هذه (معان  
حقها أن تؤدى بالحرف) ومعنى ذلك - كما يرى الأستاذ تمام - أن  
المعانى الوظيفية يكشف عنها فى مظانها الأصلية وهى كتب القواعد ، وهذه  
المعانى من الناحية النظرية تقع خارج اهتمام المعجم ، وإذا كان هذا المعنى  
الوظيفى قد أمكن الوصول إليه باسم أو فعل أو ظرف أو ضمير فإن الكلمة

(١) أنظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٥

التي تؤدي هذا المعنى توصف في هذه الحالة بأنها أشبهت الحرف شهاً معنوياً ،  
وربما أصبحت هي ذاتها أداة محولة لهذا السبب نفسه .

وقد ذكر الأستاذ تمام السمات التي تنفرد بها الأدوات عن بقية أقسام  
الكلم من حيث الرتبة ، والتنضام ، والرسم الإملائي ، والتعليق والمعنى  
الجملي .

ولم يشأ الأستاذ تمام أن ينهى حديثه عن الأداة دون أن يقف عند  
موضوع النواسخ فيقرر بشأنها ما يأتي :

( ١ ) إن النواسخ جميعاً من الأدوات .

( ٢ ) إن بعضها محول من الفعلية .

( ٣ ) إن هذا البعض المحول من الفعلية لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال

اللتامة نحو كان ، ودام ، وزال ، وبرح . الخ .

( ٤ ) إن هذا البعض حين أصبح من النواسخ زال عنه معنى الحدث وهو

السمة الدالة على تمام الفعل ، فآخذ بدلاً عن معنى الحدث — في بعض

الحالات — معنى آخر من معاني الجهة ، واكتفى في الحالات الأخرى بمعنى

الزمن دون غيره .

( ٥ ) إن هذا البعض يشمل كان وأخواتها وكاد وأخواتها وهي : كرب ،

وأخذ ، وجعل ، وطقق ، وأوشك ، وعسى ، واخولق .

والجامع بينها القيام بعملية النسخ وزوال معنى الحدث منها حين أصبحت

بين النواسخ . ولم يعتبر ظن وأخواتها من النواسخ بل من الأفعال .

( ٦ ) لقد استند الأستاذ تمام في اعتبار كان وأخواتها وكاد وأخواتها من

الأدوات على ما يأتي :

( ١١ ) أقسام الكلام العربي

( أ ) إن جميعها يفيد معنى الزمن ولا يفيد واحد منها معنى الحدث وقد ورد ذلك على لسان النحاة واللغويين .

( ب ) إن جميعها إلا ( كان ) يهذف إلى معنى الزمن أحد معاني الجهة .

( ج ) إن بعضها لا يدخل في جدول تصرفي شأنه شأن الأدوات أما ما تصرف منها فإنه ناقص التصرف ، فقد يستعمل منه المضارع فقط ، أو المضارع والأمر ، أوهما وأسم الفاعل ، أو هنّ والمصدر ولكننا لا نجد واحداً منها يتصرف تصرف الفعل التام .

( د ) إن الوظيفة الأساسية التي تؤديها هذه الكلمات هي النسخ وقد قال الأستاذ تمام بهذا الصدد : « والمعروف أن للجملة الإسمية إسناداً لا على معنى الزمن فهي نسبة الخبر إلى المبتدأ على طريق الوصف ، فإذا أردنا أن نشرب الجملة الإسمية معنى الزمن خالصاً من دون الحدث فإن السبيل إلى ذلك أن تدخل الناسخ عليها فنزيل عنها طابعها الأصلي وهو الخلو من الزمن وهذا هو معنى النسخ » (١) .

( هـ ) إن هذه الكلمات تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات فتقول كان يفعل ، وأمسى يفعل ، وليس يفعل ، وما فتىء يفعل ، وكاد يفعل ، وعسى يفعل ، وذلك شبيهه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال في نحو سوف يفعل ، وقد يفعل ، وأن يفعل ، ولم يفعل ، مع فارق واحد هو أن الفصل جائز في الحالة الأولى وغير جائز في الثانية وهو أمر يعود إلى طبيعة التضام بين الكلمتين (٢) .

(١) اللغة العربية ص ١٣٠

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٩



( و ) إن بعض النحاة كالبرد وابن الأنباري ، والزجاجي ، وابن مضاء كانوا يميلون إلى اعتبار هذه النواسخ أدوات ، كما يبدو من أقوالهم في المقتضب وأسرار العربية ، وما يرويه عنهم همع الهوامع<sup>(١)</sup> .

( ز ) ليس بين هذه الأدوات ما يسلك سلوك الأفعال من حيث الإسناد والتعمد والزموم ، فما دامت هذه أدوات فلا يصح وصفها بذلك<sup>(٢)</sup> .

( ٧ ) لقد استند الأستاذ تمام في إخراج ظن وأخواتها من النواسخ وبالتالى عدم اعتبارها من الأدوات على ما يأتى :

( أ ) إن العلاقة بين ظن وأخواتها وبين المفعولين علاقة يتضح فيها معنى التعدية ، وهو معنى لا يمكن فهمه منها عند اعتبار علاقة النسخ — وقد اقتبس الأستاذ تمام من شرح الأشموني ما يفيد أن النواسخ لا توصف بتعمد ولا بلزوم إذ قال في تعدي الفعل ولزومه : « تنبيه : هذه الهاء ( أى هاء كأنه ) تتصل بكان وأخواتها ، والمعروف أنها واسطة أى لا تعدية ولا لازمة »<sup>(٣)</sup> .

( ب ) إن ظن وأخواتها أفعال متصرفة بينما نشترك النواسخ في طابع عام هو نقص التصرف ، أو عدم التصرف أصلاً مثلاً ( ليس ) .

( ج ) إن اعتبار النحاة ظن وأخواتها من النواسخ كان بسبب أن مفعولها يصلح أن يكون جملة من مبتدأ وخبر وهذا وحده لا يصلح مبرراً لاعتبار هذه الأفعال من بين النواسخ ، ولو صلح لا يمكن اعتبار ( جاء )

(٢) نفس المصدر .

(١) نفس المصدر .

(٣) شرح الأشموني ص ١٦٥

من قولنا ( جاء زيد يركب فرساً ) ناسخاً أيضاً ، لأن صاحب الحال والحال  
هنا صالحان معاً لأن تتكون منهما جملة من مبتدأ وخبر .

وبتساءل الأستاذ تمام : لماذا نهتم إلى هذا الحد بما يمكن أن يصير إليه  
المفعولان بعد الحذف ثم لانهم بالشبه القوى بين ظن وأخواتها وأعطى  
وأخواتها ؟

للأسباب المقدمة اعتبر الأستاذ تمام ظن وأخواتها أفعالاً تتمدى إلى  
مفعولين ، وليست أدوات ناسخة ، وذكر أن هذا يصدق أيضاً على أعلم  
وأرى<sup>(١)</sup> .

هذه هي آراء الأستاذ تمام حسان في مسألة تقسيم الكلام ، ومن خلال عرضنا  
لها نبدي الملاحظات الآتية :

١ — إن اهتمام الأستاذ تمام بمسألة تقسيم الكلام قد فاق اهتمام الكثيرين  
من المعنيين بالدراسات اللغوية الحديثة فقد برزت هذه المسألة في آثاره اللغوية  
وكانها الشاغل الرئيسي بين الموضوعات التي تناولها وعالج الكثير من قضاياها .  
ولا شك في أن الأفكار التي أبدأها في هذه المسألة هي جزء من أفكار المنهج  
الوصفي الذي يسير بمقتضاه باعتباره المنهج الأمثل لفهم اللغة واستيعاب أسرارها .  
لذلك فقد أدرك أن تقسيم الكلام عند النحاة ينبغي أن يخضع للنقد بما ينسجم  
وأفكار هذا المنهج ، وفي يقيني أن علاج مثل هذه القضايا الأساسية في  
إطار وصف الظواهر اللغوية أمر يتفق تماماً مع طبيعة فهم اللغة ، ويساعد  
على تفتيت أحكامها بشكل سليم .

٢ — إن الأستاذ تمام نبى نقده لتقسيم الكلام عند النحاة على أسس رأى

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٢٣ — ١٣٢

أن استخدامها صالح للتفريق بين الأقسام ، وهذه الأسس التي جاء بها يعود بعضها إلى طائفة من المباني بينما يعود البعض الآخر إلى طائفة من المعاني . وقد رأى أن التفريق بين الأقسام ينبغي أن يكون على أساس من اعتياري المبني والمعنى معاً غير أن الأستاذ تمام فاجأنا بالتقسيم السباعي قبل أن يستخدم الأسس التي وضعها للتفريق بين الأقسام وعلى الرغم من صحة هذا التقسيم ، فإن الطريقة التي اتبعتها في علاج هذه المسألة هي طريقة إعطاء النتائج قبل مرد المقدمات ، ولا تحفى صعوبة تقبل الأفكار الجديدة في مثل هذه المسألة المهمة باتباع مثل هذه الطريقة ، إذ المفروض أن نضع أولاً الأسس التي يتم بموجبها التفريق ، ثم نتناول طوائف الكلمات ، فنفرق بينها بموجب تلك الأسس لا أن نحدد الأقسام أولاً ، ثم نضع ما نسميه أسساً للتفريق بينها .

وفي اعتقادي أن الأستاذ تمام - وهو أحد علماء اللغة المعاصرين بنى أفكاره في التقسيم على أساس فهمه لطوائف الكلمات ، ودلالاتها ، ومراقبته لاستعمالها في اللغة ، ودراسته لها مبني ومعنى ، بشكل أعطى لمسألة التصدي لهذا البحث بعداً قيمياً ، غير أن الطريقة التي عالج بها الأستاذ تمام هذه المسألة تفترض أن القراء على علم تام بمعاني النحو ، واستقراء كامل لقضاياها ومسائله ، وأن هؤلاء القراء مهيباً ونفسياً وعلمياً لتقبل هذا العمل الجديد ، وهذه الطريقة تختلف في الواقع عن الطريقة التي عالجنا بها موضوع التقسيم ، وإن اتفقت الطريقةتان من حيث الهدف ، وهو ارتضاء التقسيم السباعي والتدليل على صحته والدفاع عنه ذلك بأننا استعرضنا آراء النحاة في تقسيم الكلام ، ثم عكسنا حيرتهم في التقسيم ، ونقد بعضهم بعضاً فيه ، ثم استخلصنا من اختلاف الآراء ، ومن أقوال النحاة ما يوضع حداً لقوضى التقسيم الثلاثي الذي أخذوا به بوضع

تقسيم جديد أكثر دقة من التقسيم القديم يقرر أن أقسام الكلام في العربية سبعة هي : الإسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة .

٣ — لقد عرضنا لأقوال النحاة الأقدمين في تقسيم الكلام ، ثم عرضنا لنقد بعضهم بعضاً حين أرادوا تحديد كل قسم ، ووضع علاماته ، ولكن الذين اعترضوا على تحديد الأقسام وعلاماتها من النحاة الأقدمين لم يعضوا البديل المقبول عن التقسيم الثلاثي ، بل بقوا يدورون في فلكه ، اللهم إلا ما نقل عن بعضهم من جعل الخالفة قسماً رابعاً من أقسام الكلام حين رفضوا أن تكون إسماً ، أو فعلاً . ثم إن أولئك النحاة لم يحددوا مواقع الكلمات التي اعترضوا على درجتها ضمن أي من طوائف الأقسام الثلاثة التي حددوها ، على نحو ما ذكرنا سابقاً . ثم جاء بعض الباحثين العرب المحدثين فقسموا الكلام بشكل آخر ، غير أن تقسيم هؤلاء لم يسلم من النقد على نحو ما ذكرنا أيضاً ، ومن أهم ما يمكن أن يوجه إلى تقسيم أنه لم يستفرق جميع طوائف الكلمات المستعملة في اللغة ، فقد أهملوا كثيراً من طوائف الكلمات دون أن يحددوا موقعها بين أقسام الكلام ناهيك عن خلط بعضهم بين الأقسام التي اعتمدها . ثم جاء الأستاذ تمام ، وحين رأى التقسيم السباعي الذي ارتضيناه لم يكتف بهذا بل حدد بالتفصيل جميع طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم ، لهذا اعترف بأن ما جاء به من تحديد يفوق — على مستوى التطبيق العملي أيضاً — كل تحديد سابق ، ويعتبر أصح ما جاء على الإطلاق ، ولا يسعنا إلا أن نرتضيه أيضاً .

٤ — رأى الأستاذ تمام أن التفريق بين الأقسام يستند من حيث المبنى

على اختلاف بعضها عن بعض في الصورة الإعرابية ، والصيغة والنظام ، والرسم الإملائي ، والإصاق ، والرتبة ، وصلاحيه الكلمة للدخول في جدول ، وفي رأبي أن هذه الأمور صالحة إلى حد كبير للتفريق بين الأقسام ، ذلك أنها شملت جميع الظواهر الشكلية المتصورة التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الصدد .

و حين تحدث عن الأسس المعنوية ذكر أنها تشمل : المسمى ، والحدث ، والزمن ، ومعنى التعاقب ، والمعنى الجملي ، وفي رأبي أنه بالإمكان الاستعاضة عن الأسس المعنوية الثلاثة الأولى ( المسمى والحدث والزمن ) بأساس واحد أطلق عليه ( المعنى الصرفي ) وهذا التعبير يعتبر جامعاً للأسس الثلاثة ، والدلالة على المسمى هي المعنى الصرفي الاسم ، والدلالة على الحدث هي المعنى الصرفي المصدر ، وهو بلا شك من الأسماء ، والدلالة على الحدث المقترن بزمن هي المعنى الصرفي للفعل ، والدلالة على موصوف بالحدث هي المعنى الصرفي للصفات ، والدلالة على عموم الحاضر أو الغائب هي المعنى الصرفي للضائر ، والإصاح هو المعنى الصرفي للخوالب وهم جرا . وعلى هذا النحو أرى أن تكون الأسس المعنوية للتفريق بين الأقسام هي : المعنى الصرفي ، ومعنى التعاقب ، والمعنى الجملي . على أننا نستطيع أن نجهل الباب النحوي المعبر عن الوظيفة النحوية أساساً لتحديد مواقع كثير من الكلمات بين أقسام الكلام .

٥ — حين فرق الأستاذ تمام بين الاسم والصفة ذكر أن لا فرق بينهما من جهة ما يصدق بهما ، فكلاهما يقبل الجر ، والتنوين ، وأل ، والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة ، كما ذكر أنهما مع انفاقهما مبنى سيفرق معنى الإصاق بينهما . وفي اعتقادي أن شرح الفرق المعنوي بين الإصاق في الاسم

والإصاق في الأصفة كان من المستحسن أن يوضح للقارىء على نحو ما يأتي :

( أ ) إنَّ أَلْ الداخلة على الأسماء للتعريف والداخلة على الصفات موصولة بمعنى الذى .

( ب ) إنَّ تنوين الأسماء ظاهرة تنوين بينما تنوين الصفات ظاهرة شكلية ذات دلالة زمنية ترشح الأصفة للحال أو الاستقبال بالقرينة التولية أو السياقية .

( ج ) إنَّ الإضافة فى الأسماء معنوية بينما لا تكون فى الصفات إلا لفظية فلا تغيد تخصيصاً أو تعريفاً ويمكن إعتبارها ظاهرة شكلية ترشح الأصفة للدلالة على الزمن الماضى .

فإذا اتضحت هذه الفروق بين معانى الإصاق فى كل من الأصفة والاسم على هذه الصورة ، وأضيفت إلى الفروق الأخرى ظهرت بشكل أوضح الأسباب التى تبرر إفراد الصفات بقسم خاص من أقسام الكلم .

( ٦ ) حين تحدث الأستاذ تمام عن الفعل أوضح أن معنى الزمن فيه يأتى على المستوى الصرفى من شكل الصيغة ، وعلى المستوى النحوى يأتى من مجرى السياق ، والفرق بينهما أن الزمن فى الحالة الأولى وظيفة الصيغة وفى الحالة الثانية هو وظيفة السياق وهذا رأى صحيح مستمد من واقع استعمال الفعل فى اللغة العربية ، لأنَّ صيغة ( كَسَل ) مثلاً قد تدل على المستقبل ، كما تدل صيغة يفعل على الماضى أحياناً فليس كل ماضى الصيغة يدل على الماضى ، وليس كل مضارع الصيغة يدل على الحال أو الاستقبال ، غير أن الأستاذ تمام حين أوضح دلالة الأفعال على الزمن من أنها تختلف فى دلالتها بصيغتها على الزمن على المستوى الصرفى ذكر فى هذا المجال أنَّ صيغة ( أَمَل ) ونحوها تدل على الحال أو الاستقبال ، وفى اعتقادى أن هذه الصيغة لا تدل على زمن

البتة ذلك أنها صيغة يطلب فيها من المخاطب إحداث أمر من الأمور ، فهي طلب محض لا يتصور فيه معنى الزمن ، يؤيد ذلك ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى إذ قال : « أما الأمر فصيغة لإنشاء طلبى يقصد به إلى طلب القيام بالفعل ، وهو بالبداية خال من معنى الزمن ، لأنه ليس بخبر ، وإنما يكون معنى الزمن في الخبر »<sup>(١)</sup> .

وأوضح أن المضارع المقترن بلام الأمر يشاركه في عدم دلالاته على الزمن<sup>(٢)</sup> ذلك أن دخول اللام عليه حوله إلى صيغة إنشائية بمد أن كان — بدونها — يدل على الخبر . وقد أيد الأستاذ الخزومي هذا الرأي حين تحدث عن الفعل وأقسامه فذكر أن فعل الأمر بينائه : ( أفعلْ ، وفعلِ ) لا يدل على وقوع حدث في زمن من الأزمان ، ولكنه طلب محض يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فوراً<sup>(٣)</sup> .

وإذا تجردت صيغة الأمر من معنى الزمن فهل ستبقى على فعليتها إذا عرفنا أن المعنى الصرفي للفعل هو الدلالة على الحدث المقترن بزمن ؟ الذى يبدو لى أن صيغة ( أفعلْ ) ونحوها تبقى من الصيغ الفعلية رغم تجردها من معنى الزمن وهذه الصيغة تنومى فيها معنى الزمن بسبب تمحضها لطلب إحداث مضمون الفعل . أما الزمن فيتصور فى الاستجابة الفعلية لذلك الطلب .

٧ — حين تحدث الأستاذ تمام عن الظروف ذكر أنه ليس فى المربية النصيحى ما ينبغى أن يوضع فى قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى ( الظرف )

(١) نحو الفعل ص ٣٠

(٢) المصدر السابق ص ٣١

(٣) أنظر فى النحو العربى — قواعد وتطبيقات ص ٢٥

إلا الكلمات إذ ، وإذا ، ولما ، وأيان ، ومتى ، وإذا وهي لازمان ، ثم أين ، وأنى ، وحيثُ وهي للمكان <sup>(١)</sup> ، وفي هذا الصدد يمكن أن نضيف كلمة (كلامياً) بهذا المبنى المسبوك إلى الظروف الزمانية التي ذكرها . ذلك أن هذه الكلمة ترد في اللغة العربية بكثرة وهي ظرف يفيد تكرار الحدث في الزمن المتجدد .

وبعد فقد عرضت لآراء الأستاذ تمام وأبدت بعض الملاحظات حولها وأود أن أزمع هنا أن ما جاء به من أفكار في صدد التقسيم سيكون أحد الأسس التي يبنى عليها هذا البحث ، ذلك أن آراءه قد عززت ما استخلصته من نتائج التقسيم من خلال عرض آراء النحاة ، وبالمقابلة إليّ أسجل لبعض النحاة التفاهم الذي لما فات بعضهم الآخر في مجال التقسيم ، وأعترف بأن نظراتهم التي كانت تبدو كأنها عارضة في هذا الصدد — لتعتبر من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة جديرة بالتقبل والإهتمام . وليس أدلّ على ذلك من الدراسات الحديثة القيمة التي نهض بها الأستاذ تمام وغيره وتكرار المحاولات التي ترجمت بشكل موضوعي تيارات الرفض العلمي السليم لكل ما هو غريب عن اللغة العربية من أفكار فلسفية طوقت فكر النحاة قروناً طويلة وأفسدت نحو اللغة ، وحاولت إبعادنا عن تصور معانيه الحقيقية في إطار وصف الظواهر اللغوية .

---

(١) أنظر اللغة العربية ص ١٢١



## البَابُ الثَّانِي



## تمهيد

الأسس التي يقوم عليها البحث :

عرضت في الفصل الأول من الباب الأول لأقوال النحاة القدماء وآرائهم. في تقسيم الكلام ، وعكست حيرتهم واضطرابهم في تحديد مفهوم كل قسم من الأقسام وتعيين علاماته ، وذكرت أن اضطرابهم وحيرتهم كانا بسبب دورانهم في فلك التقسيم الثلاثي الأمر الذي دعا بعضهم إلى نقد بعض ، واعتراض بعضهم على البعض الآخر في تحديد مواقع كثير من الكلمات ضمن واحد من الأقسام الثلاثة التي أخذوا بها ، ولكن حتى أولئك الذين اعترضوا على تحديد مفهوم كل من الأقسام الثلاثة وتعيين علاماته - لم يتمكنوا من تحديد مواقع الكلمات بين الأقسام وبالتالي لم يضعوا حلاً للمشكل في هذه المسألة المهمة .

لقد ذكرنا أن النحاة حين قسموا الكلام إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، لم يذكروا لنا الأسس التي تم بموجبها ذلك التقسيم وإن كنا قد عرفنا أن بعضهم قد اعتمد في أحكامه على أسس شكلية فقط ، بينما اعتمد البعض الآخر على بعض الأسس الوظيفية ، وجمع نفر قليل بين بعض الشكلي وبعض الوظيفي ومع كل ما قلناه في هذا الصدد ، ومن خلال سردنا لآراء النحاة ومناقشاتهم - تمكنا بنظرة موضوعية فاحصة من استخلاص تقسيم سباعي للكلم مستفاد

إلى ما جاء به بعض النحاة القدماء من آراء كانت تبدو في تلك الأحيان الغابرة غريبة على النحو أو ليست ذات بال ، ولكنها في الحقيقة ومن وجهة نظر الدراسات الحديثة - قد فتحت آفاقاً واسعة أمامنا وأمام المعنيين باللغة من المحدثين ، وحملتنا هي الأخرى على الاقتناع بأن الطوق الفلسفي الذي فرض على النحو زمنًا طويلًا لا بد له من أن ينكسر لينطلق النحو من أسر الفلسفة ، وليعود إلى معانيه الحقيقية المستمدة من واقع استعمال اللغة ، ولينزid اعتقاد الباحثين في مسأله وموضوعاته بأنه لم ينضج ولم يحترق وأن باب الاجتهاد فيه لم يوصد أمام المریدين ، ولهذا فقد عرضنا في الفصل الثاني من الباب الأول لآراء بعض الباحثين العرب المحدثين في تقسيم الكلم فوجدنا أن منهم من كسر طوق التقسيم الثلاثي المؤلف فجعله رباعياً (الإسم ، والضمير ، والفعل ، والأداة) ، كما ظهر من التقسيم الذي أخذ به الأستاذ إبراهيم أنيس ، وأن منهم من تعدى التقسيم الثلاثي أيضاً فذكر أن أقسام الكلم أربعة هي (الإسم ، والفعل ، والأداة ، والكتابة) ، كما ظهر من التقسيم الذي جاء به الأستاذ المخزومي ، وبالإضافة إلى ذلك فقد ذكرنا - وبشيء من التفصيل - آراء بعض الباحثين العرب في مسائل جزئية لها علاقة بمسألة تقسيم الكلم . ثم تناولنا آراء هؤلاء وأولئك بشيء من النقد فيما ذهبوا إليه ، ونود أن نسجل هنا أن بعض الباحثين المحدثين وإن لم يتوصلوا إلى نتائج مرضية ونهائية - إلا أنهم أيضاً .. قد مهدوا لنا السبيل لإعادة النظر في تقسيم الكلم ، وفتحوا أمامنا آفاقاً جديدة بالملاحظة والاهتمام . ثم جاء أستاذنا الدكتور تمام حسان ليضع تسيماً جديداً للكلم تجاوز تقسيم الباحثين المحدثين الآخرين بناء على أساس من اعتباري المبني والمعنى ففرق بين الأقسام على أساس من الاعتبارين مجتمعين ، فبناه على طائفة من الجاني ، ومعها بناه

إلى حنب فلا تنفك عنها طائفة أخرى من المعاني على نحو ما ذكرنا عند حديثنا عن أفكاره في تقسيم الكلام .

واسننا نشك في أن الرأي المعارض الذي اتسم بالموضوعية والذي جهر به بعض النحاة الأقدمين ومحاولات الأُساتذة أنيس والخزومي وتمام وما قدمه الأُسْتَاذ إبراهيم السامرائي من أفكار وآراء وما تقدمه في مجال تقسيم الكلام، كل هذا وذلك يعتبر تجسيدا لعدم الرضا عما جاء به غالبية النحاة الأقدمين في نظرهم إلى عدد من مسائل النحو ومنها مسألة تقسيم الكلام .

بما تقدم يمكننا أن نلخص الأسس التي يقوم عليها البحث فيما يلي :

أولا : نقد التقسيم الثلاثي الذي ورد عن النحاة الأقدمين وعدم القبول به أو ارتضائه للأسباب التي ذكرناها في الفصل الأول من الباب الأول ، وكانت حصيلة النقد أن استخلصنا تقسيميا سباعيا مفاده أن أقسام الكلام في اللغة العربية سبعة هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والمخالفة ، والظرف ، والأداة . وقد اعتمدنا في التوصل إلى هذه النتيجة على أقوال النحاة الأقدمين ، وفي هذا الصدد أرى أن أعيد إلى الأذهان كيفية ذلك على النحو الآتي :

(أ) وردت الأسماء والأفعال في التقسيم الثلاثي عند النحاة ، وهو أمر معلوم .

(ب) سمى الكوفيون الحروف أدوات للمقارنة بين لفظ. يطلق على أحد حروف المجيء ، ولفظ. يطلق على أحد حروف المعاني ، ولأن الأدوات عندهم هي حروف المعاني كهل ، وبل ، وهن أدوات يستعان بهن على التعبير عن الاستفهام والإضراب مثلا ، فهم إذن أدق من البصريين

في هذا المصطلح<sup>(١)</sup> ، فالأداة مبنية تقسيماً يدل على معنى وظيفي عام هو التعليق .

( ج ) ورد ذكر الصفات منفرداً عن الأسماء في كتب الصرف كما يفرد كل منهما عن الآخر في المعنى الصرفي ، وقد جاء ذلك في كتب النحو أيضاً فـ لكل من الأسماء والصفات صيغ خاصة ولا يتفق المعنى الصرفي لكل منها وإن اشتركا أحياناً في بعض الصيغ .

( د ) وردت الخالفة قسماً رابعاً عند بعض النحاة الأقدمين ويمكن التوسع فيها لتشمل كل ما يبر عن لغة إفصاحية تتميز بسمة القائل الذاتي في إعطاء الدلالة وقد أوضحنا ذلك فيما سبق .

( هـ ) اعتبر الزجاجي الظروف غير الأسماء والحروف والأفعال ولها مميزات الشكائية والوظيفية التي تفرد بها عن بقية أقسام الكلم .

( و ) أيدت النصوص التي ذكرناها أن الضمير عنوان عام يشمل الضمائر والإشارات والموصولات .

ثانياً : الآراء الذكوية التي وردت عن الجرجاني في فهمه المعاني النحوية وذلك حين تحدث عن النظم والبناء والترتيب والتعليق . وقد أوضحنا كيفية الاستفادة من آرائه عندما أفردنا له عنواناً خاصاً في هذا البحث .

ثالثاً : محاولات بعض الباحثين للعرب المحدثين في إعادة النظر في تقسيم الكلم ، وإن لم تسلم آراؤهم من النقد الذي وجهناه إليها ، وقد أوضحنا ذلك بالتفصيل .

---

(١) أنظر مدرسة السكوفة .

رابعاً : وأخيراً المحاولة الجادة النافعة التي قام بها أستاذنا الدكتور تمام حسان والتي تعتبر في نظرنا أصح ما جاء في مجال التقسيم على الإطلاق وذلك للأسباب الآتية :

أ ) إنها تتفق مع نتائج التقسيم التي استخلصناها من أقوال النحاة الأقدمين .

ب) إن الأسس الشكلية والوظيفية التي استُخدمت صالحة إلى حد كبير في التفريق بين أقسام الكلم ، فقد استخدم كل ما يمكن أن يتصوره أساساً من أسس التفريق .

ج) فيما عدا ما ذكرناه من ملاحظات على المستوى التفصيلي — للتقسيم السباعي الذي أخذ به — كان شرحه المقصود من كل قسم من أقسام الكلم وما يشتمل عليه كل قسم من طوائف الكلمات ، أصح وأشمل ما جاء على الإطلاق وفي ذلك نجد المبرر السليم الذي يدعوننا لأن نرتضى ما جاء به في هذا الصدد .

د) والأهم من تلك الأسباب وربما كان أساسها أن الأستاذ تمام — وهو من أبرز علماء اللغة المعاصرين — حين أعاد النظر في تقسيم الكلم كانت آراؤه في ذلك منبثقة من أفكار المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، ذلك المنهج الذي يقرر فيما يقرره أن كل دراسة لغوية لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة « فالارتباط بين الشكل والوظيفة — في نظر هذا المنهج — هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى ، وهذا النوع من النظر إلى مشاكل اللغة يمتد من الأصوات إلى العرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة ، ويقم ذلك أحياناً بإطراء القديم (١٢) أقسام الكلام العربي

والإشادة به ، وأحياناً أخرى باستبعاده ، والإستبدال به ، وأحياناً بالكشف عن الجهد الذى لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم ، وأحياناً يجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التى لم يعن القدماء بجمعها فى نظام واحد<sup>(١)</sup> ، وكذلك فعلنا فى معالجة مسألة تقسيم الكلام ، والذين يؤمنون بأفكار النهج الوصفى يرون — وهو الصحيح — « أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية أى أنها كانت تعنى بمكونات التركيب أى بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه ، أقصد أنهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو ، وهو الجانب الذى يشتمل على طائفة من المعانى التركيبية والمباني التى تدل عليها ، فمن ذلك معنى الإسناد باعتباره وظيفة ، ثم باعتباره علاقة ، ثم تفصيل القول فى تقسيمه إلى إسناد خبرى<sup>٢</sup> ، وإسناد إنشائى ، وتقسيم الخبرى إلى مثبت ، ومنفى ، ومؤكد ، وتقسيم الإنشائى إلى طلبى وغير طلبى الخ ، مما يتصل بتحديد التركيب المناسب لسكل إسناد ، من حيث : الأداة ، والرتبة والصيغة ، والعلاقة ، وللتعليق وسائله المختلفة معنوية : كالعلاقات الإسناد ذاته وكالتخصيص ، والنسبة ، والتبعية ، أو لفظية : للتعبير شكلياً عن هذه العلاقات كالعلامة الإعرابية ، والربط والمطابقة والصيغة ، والرتبة ، والأداة ، والنعمة ، وذلك مع تحديد مجالات المطابقة فى العلامة الإعرابية والنوع ، والعدد والشخص<sup>(٣)</sup> . بهذا الأسلوب فى دراسة النحو ومعالجة قضاياها وهو التطبيق الجديد للنظرية الوصفية — عالج الأستاذ تمام مسألة تقسيم الكلام وأعاد ترتيب الأفكار اللغوية ، وفى ذلك المبرر الأهم لتقبل آرائه فى هذا الصدد .

(١) أنظر اللغة العربية — معناها ومبناها ص ٩

(٢) المصدر السابق .



# الفصل الأول

## الشكل والوظيفة

ذكرنا فيما سبق أننا قد استخلصنا تقسيماً سباعياً للكلم من أقوال النحاة ومناقشاتهم وقد بعضهم البعض في مجال التقسيم ، ثم أوردنا حين ذكرنا الأسس التي يقوم عليها البحث أن التقسيم الذي وضعه الأستاذ تمام يعتبر أنجح محاولة بذلت بهذا الصدد ، لأنه مطابق للتقسيم السباعي الذي استخلصناه ولأنه منطوق من أفكار المنهج الوصفي في دراسة اللغة وظواهرها ، ولأنه جمع طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم من أقسام الكلام . على أن الأستاذ تمام حين قسم الكلام إلى سبعة أقسام ذكر بعد ذلك الأسس التي بنى عليها تقسيمه فقد بناه على أساس من اعتباري المبني والمعنى معاً ، أي الشكل والوظيفة ، والواقع أن أيه عملية أو محاولة من هذا النوع مادامت تخوض في مسألة توضيح الأقسام وفرز بعضها عن بعض — ينبغي أن تقوم على ذكر القيم الخلافية التي تفرق بين كل قسم وقسم آخر . لقد سمي الأستاذ تمام هذه القيم الخلافية (أسساً) مبنوية ومعنوية ، ونسبها (مميزات) شكائية ووظيفية ، ولا اختلاف بين التسميتين إلا من ناحية واحدة ، وهو الاختلاف بين كلمة (أسس) وكلمة (مميزات) وهو أمر معلوم ، وسواء أكانت هذه القيم الخلافية (أسساً) كما سماها الأستاذ تمام أو (مميزات) كما نسبها فلا شك بأنها في الحالتين لا بد أن تكون شكائية ووظيفية تتعلق بالمبنى والمعنى ليصح التفريق بين الأقسام .

فما معنى الشكل ، وما معنى الوظيفة ؟ وأي التقييم يعتبر شكلياً وأيها يعتبر وظيفياً .

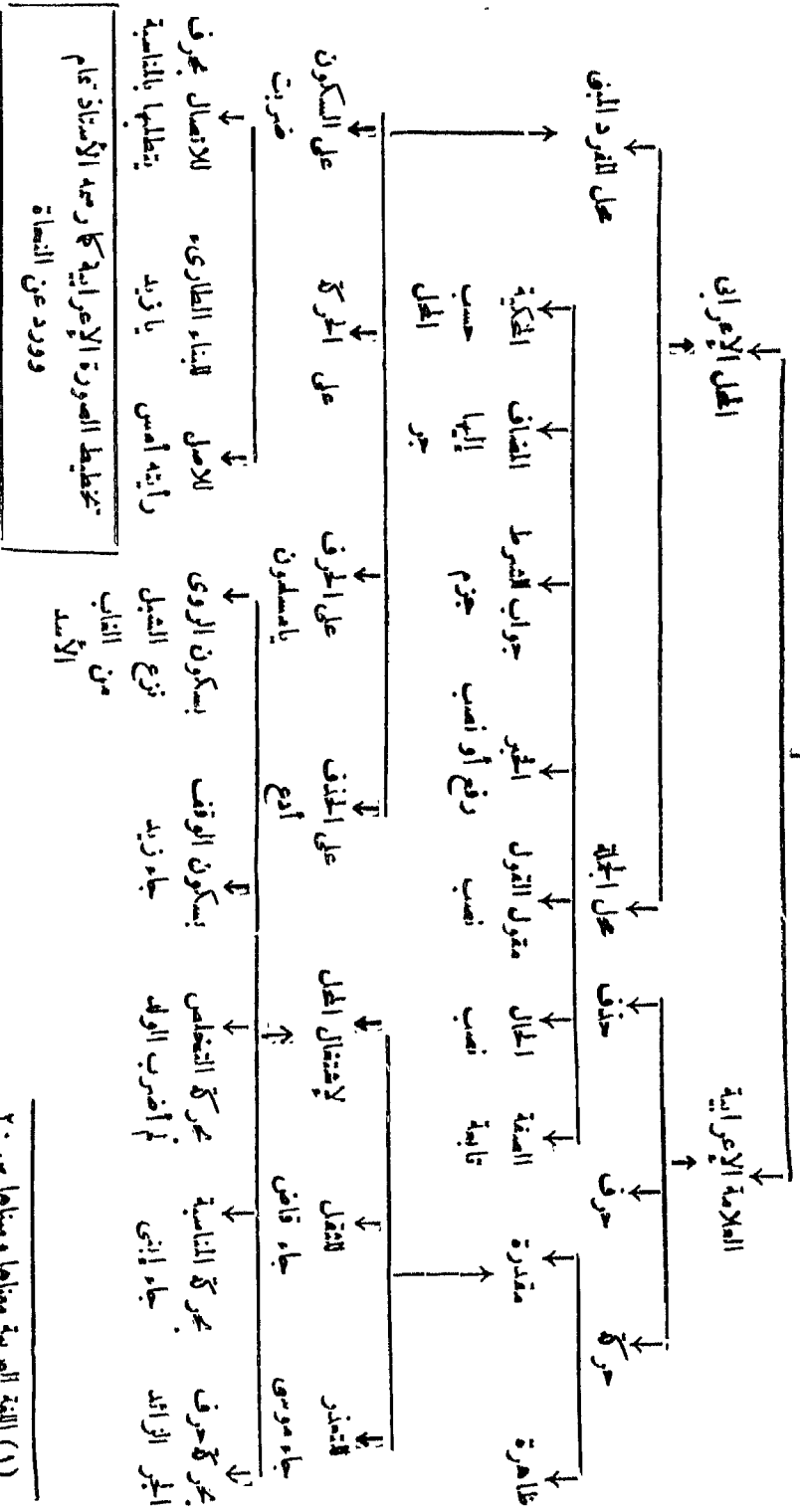
معنى الشكل :

المقصود بالشكل هو الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي ، أو على مستوى التركيب الكلامي كشكل ، وتشمل هذه الصورة :

أولاً : الصورة الإعرابية : وتشمل علامات الإعراب ( عكس البناء ) ، حركة أو حرفاً أو حذفاً ، والحركة : إما أن تكون ظاهرة ، أو مقدرة والمقدرة : إما أن تكون للنقل أو لاشتغال المحل ، واشتغال المحل إما أن يكون بحركة حرف الجر الزائد أو بحركة المناسبة أو بحركة التخالص أو بسكون الوقف أو بسكون الروى في الشعر ، كما تشمل الصورة الإعرابية المحل الإعرابي ويضم تحته محل الجملة ومحل المفرد المبني ، أما محل الجملة فيتوقف على نوعها ، فإن كانت الجملة صفة فحلها تابع للموصوف ، وإن كانت حالية أو مقول القول فحلها النصب ، وإن كانت خبرية فحلها الرفع أو النصب ، وإن كانت جواباً لشرط يكون فعله وجوابه مجزومين فحلها الجزم ، وإن كانت الجملة مضافاً إليها فحلها الجر ، وإن كانت معطوفة على أية جملة مما سبق فحلها حسب محل الجملة المعطوف عليها ، وإن كانت محكية فحسب محامها . أما محل المفرد المبني فيكون على الحذف كما في الفعل ( لرم ) وعلى الحرف كما في قولنا ( ياء معلمون ) ، وعلى الحركة ويضم تحته : البناء على الأصل كما في قولك ( هؤلاء قوم محسنون ) ، والبناء الطارئ كما في المنادى السلام ( يا خالد ) والبناء بسبب الإلتصاف بحرف يقطب الحركة كبناء الفعل المضارع على الفتح لاتصاله بنون التوكيد .

وتشمل الصورة الإعرابية أيضاً ظاهرة التثمين في كل حالة يصلح لها رفعاً  
أو نصباً أو جراً وتشارك في هذه الظاهرة الأسماء والصفات ، وإن كان معناها  
في كل منهما مختلفاً عنه في الأخرى -- كما نرى ، وكما أوضحنا في كتابنا  
( اسم الفاعل بين الإسمية والعمالية ) وقد وضع الأستاذ تمام تخطيطاً للصورة  
الإعرابية في النظام النحوي كما ورد عن النحاة أرى من المفيد وضعه هنا  
استكمالاً للفائدة :

# الإعراب (١)



(١) اللفظة العربية معناها وبينها ما س ٢٠

وحيث اطلاعنا على التخطيط لاحظنا أن الأستاذ تمام ذكر تحت محل  
الجملة أن جملة الخبر يكون محلها الرفع ولم يذكر محل النصب الذي قد تكون  
فيه ، كما لم يذكر الجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب ، والتي تأخذ محل  
الجملة المعطوف عليها على أننا ونحن نتحدث عن العلامة الإعرابية لا يفوتنا أن  
نشير إلى ما ذكره الأستاذ تمام من أن العلاقة الإعرابية كانت أوفر  
القرائن حظاً من اهتمام النحاة حيث جعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية  
العامل ، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونياتها عن الحركات ،  
وعن الإعراب الظاهري والتقديرى والحل الإعرابى ، واختلافهم في هذا  
الإعراب ومصدره هل كان في كلام العرب أم لم يكن ، ويجيب الأستاذ تمام  
على هذا بقوله :

« وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن  
تسكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعانى  
النحوية . ولهذا أوضح الأستاذ تمام ما يأتى :

١ — إن العلامة الإعرابية لم تسكن أكثر من نوع واحد من أنواع  
القرائن .

٢ — إن العلامة الإعرابية قريبة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها  
حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف لأن العلامة الإعرابية  
في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب .

٣ — حين ننظر إلى مطلق العلامة كطلق الضمة أو مطلق الفتحة ،  
أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد ، وإنما تدل  
الواحدة منها على أكثر من باب . فالرفوع قد يكون فاعلاً ، أو مبتدأ ،  
أو خبراً وهكذا .

٤ — إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن الأخرى ، وهذا القول يصدق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية ، وبهذا يتضح أن (العامل النحوي) وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي ، والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها<sup>(١)</sup> . وعلى الرغم من كل ما ذكرنا عن العلامة الإعرابية فهي بلا شك إحدى الظواهر الشكلية التي يمكن استخدامها مع القرائن الأخرى في التفريق بين أقسام الكلام ، وذلك بإبداء التحليلات الآتية :

١ — يتميز الإسم بقبول علامة الجر لفظاً حين يسبق بأداة الجر ، أوفى حالة الإضافة ولا يشاركه في ذلك إلا الصفات وعلى هذا يمكن القول بما يأتي :

( أ ) لا تقبل الأفعال والخوالب دخول حرف الجر ، وما ورد عن الأعرابي في قوله ( والله ما هي بنعم الولد ) فهو شاذ في الاستعمال .  
( ب ) لا تقبل الضمائر والظروف والأدوات الجر لفظاً بل قد يجر محلها .

٢ — يتميز الفعل بقبول الجزم لفظاً بالنسبة للمضارع ، ومحلا بالنسبة للماضى ، أما فعل الأمر فلا يقبل الجزم لفظاً ولا محلا إلا على رأى الكوفيين ، فانهم يقولون بجزم فعل الأمر على أساس أنه مقتطع من الفعل المضارع وليس قسماً له بين الأفعال .

٣ — إن الضمائر والظروف والأدوات كلها مبنية لا تظهر عليها الحركات

(١) أنظر المصدر السابق ص ٢٠٥ ، ٢٠٧

الإعرابية ، بل تنسب هذه الحركات إلى محلها ، إلا ما شذ من مثني الموصول والإشارة من بين الضمائر .

٤ - إن الأسماء والصفات لا تقبل علامة السكون إلا في حالة الوقف .

٥ - لما كانت الصورة الإعرابية تحتها علامات الإعراب حركة أو حرفاً أو حذفاً - كما بينا - فإن الأفعال من بين أقسام الكلم تنفرد بعلامات الحذف ، فهناك جزم الفعل المضارع الناقص بعلامة حذف حرف العلة ، وهناك نصب المضارع وجزمه بعلامة حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة ، وهناك أيضاً بناء فعل الأمر بعلامة حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر ، وبناءؤه بعلامة حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة .

أما حذف النون من مثني الإسم والصفة ، ومن جمعها السالم في حالة الإضافة فلا يعتبر علامة إعرابية ، بل علامة على سلب ما يقابل التنوين في المفرد .

٦ - لما كانت الحروف من العلامات الإعرابية فيمكن القول أيضاً بأن الأسماء والصفات من بين أقسام الكلم تنفرد بهذه العلامات ، فالواو علامة على رفع الإسم والصفة في حالة جمعهما السالم وفي حالة كون الإسم من الأسماء الخمسة ولا تكون علامة إعرابية في بقية الأقسام ، وكذلك الألف تعتبر علامة على رفع الإسم والصفة في حالة تثنيتهما وعلامة على نصب الإسم في الأسماء الخمسة ، ولا تكون الألف علامة إعرابية في بقية الأقسام إلا فيما شذ من مثني الإشارة والموصول . وتعتبر الياء كذلك علامة على جر الإسم والصفة في حالة جمعهما السالم وتثنيتهما . وفي حالة كون الإسم من الأسماء الخمسة ولا تعتبر علامة إعرابية في بقية الأقسام إلا فيما شذ من مثني الإشارة والموصول .

أما الألف والواو والياء في حالة إسناد الفعل إلى المثنى المجموع ، والمحاطبة فلا تعتبر من العلامات الإعرابية بل تعتبر علامة على كون الفاعل مثنى أو مجموعاً أو أنثى مخاطبة ليس إلا فتقوم هنا مقام الضمير .

٧ — تعتبر الحركة من علامات الإعراب الشائعة بين الأسماء والصفات والأفعال مع ملاحظة أن الجر لفظاً علامة خاصة تميز بها الأسماء والصفات وأن الجزم اللفظي والحلي علامة خاصة تنفرد بها الأفعال كما أوضحنا .

وهكذا تلعب الصورة الإعرابية وفروعها دوراً مهماً في عملية التفريق بين أقسام الكلام .

ثانياً : الرتبة : وتعنى ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي ، وتنقسم الرتبة في النحو العربي إلى قسمين :

(١) رتبة محفوظة : ومعناها موقع الكلمة الثابت متقدماً أو متأخراً في التركيب الكلامي بحيث لو اختلف هذا الموقع لاختلف التركيب باختلافه وعلى هذا الأساس تعتبر الرتبة المحفوظة كما تعتبر الرتبة بشكل عام من الظواهر الشكلية التي بواسطتها يمكن تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلام كما يمكن تحديد معنى الأبواب النحوية وبالتالي معرفة وظائفها . ومن أمثلة الرتبة المحفوظة : تقدم الموصول على الصلة ، والموصوف على الصفة ، وتأخر التمييز عن الفعل أو المصدر أو الصفة ، والبيان عن المبين ، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه ، والتوكيد عن المؤكد والبديل عن المبدل منه ومن أمثلتها أيضاً صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتخصيص .



والتوكيد ، وتقدم حرف الجر على المجرور ، وحرف العطف على المعطوف .  
وحرف الاستثناء على المستثنى ، وحرف القسم على المقسم به وواو المعية على  
المفعول معه ، والمضاف على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل أو نائبة ، وفعل  
الشرط على جوابه ، وما دمتنا في صدد الرتب المحفوظة ترى من المفيد أن نذكر  
هنا ما أحصاه ابن السراج في باب التقديم والتأخير إذ أورد أن الأشياء التي  
لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر ثم أوضحها فقال : « فالثلاثة عشر التي لا يجوز  
تقديمها : الصلة على الموصول ، والمضمر على الضامر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء  
على شريطة التفسير ، والصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع توابع  
الاسم حكما كحكم الصفة ، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف وما عمل  
فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف ، وما شبه من هذه  
الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه ، والفاعل لا يقدم  
على الفعل ، والأفعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها والصفات  
المشبهة بأسماء الفاعلين ، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها  
ما عملت فيه ، والحروف التي لها صدور الكلام ، لا يقدم ما بعدها على  
ما قبلها ، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ، ولا يقدم التمييز  
( وما عمل فيه معنى الفعل ) ، وما بعد إلا ، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما  
قبلها ، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين الفعل والفاعل والمعمول  
فيه الفعل » (١) .

ومعنى ذلك أن الأشياء التي ذكرها محفوظة الرتبة بالتأخر ، وإذا عرفنا  
أن للرتبة طرفين هما المقدم والمؤخر عرفنا أن المقابل لما كان محفوظ الرتبة

بالتأخر هو محفوظ. الرتبة بالتقدم وبعملية بسيطة ، لا تحتاج إلى أدنى جهد يدرك القارىء مما ذكرناه وذكره ابن السراج الأشياء المحفوظة الرتبة بالتقدم فإذا كانت الصلة مثلاً محفوظة الرتبة بالتأخر كان الموصول محفوظ الرتبة بالتقدم وهكذا الأمر بالنسبة لباقي الأشياء .

(ب) رتبة غير محفوظة : ومعناها موقع الكلمة المتغير في التركيب الكلامي متقدماً أحياناً ومتأخراً أحياناً أخرى . واصطلاح التقديم والتأخير في مفهوم البلاغيين ينتظم هذه الرتب غير المحفوظة ، ومن أمثلة هذا النوع من الرتب : رتبة المبتدأ والخبر ، ورتبة الفاعل والمفعول ، ورتبة الضمير والرجع ، ورتبة الفاعل والتمييز بعد مخالفة المدح والذم ورتبة الحال والفعل المتصرف ، ورتبة المفعول به والفعل ، ورتبة الظرف والفعل .

وفي الحديث عن الرتبة أورد الأستاذ تمام ملاحظات ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار تتلخص فيما يأتي :

١ — تقوم الرتبة قربنة من القران المتضافرة على تعيين معنى الباب ففي إعراب ( ضرب زيد حمراً ) مثلاً ، تكون الرتبة فملاً بين القران المستخدمة في تعيين الفاعل لأنه بعد الفعل بحسب الرتبة .

٢ — إن الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها وذلك في نحو : ضرب موسى عيسى ، ونحو : أخى صديقى ، إذ يتعين في موسى أن يكون فاعلاً ، وفي أخى أن يكون مبتدأ محافضة على الرتبة لأنها تزيل اللبس ، وهى هنا تعتبر القرينة الرئيسية الدالة على الباب النحوى ، ولهذا قرر النحاة فى مثل هذه الحالات أن يتقدم الفاعل على

المفعول والمبتدأ على الخبر وجوباً ، فالرتبة هنا قرينة تخضع لمطالب أمن اللبس .

٣ - إننا لو استعرضنا أقسام السكلم وربطنا بينها وبين قرينة الرتبة فسنجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب ، وتتجاذب ، من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أى مبنى آخر وبمعنى أوضح فإن الرتبة أكثر وروداً مع المبنيات منها مع المعربات ، وأن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر إطراداً منه مع غيرها .

٤ - إن الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه .

٥ - قد بطراً على الرتبة غير المحفوظة من دواعى أمن اللبس ما يحتم عكسها كالذى راه فى لزوم تقديم الخبر على المبتدأ أحياناً ، كما يسكون ذلك أيضاً إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معينين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر على عكسها نحو : السلام عليكم ( تحية ) و عليكم السلام ( رد التحية )<sup>(١)</sup> وعلى أية حال فإن الرتبة تعتبر من القرائن اللفظية والظواهر الشكلية التى يسكن استخدامها مع القرائن الأخرى فى تحديد موقع بعض السكلمات بين أقسام السكلم .

ثالثاً : الصيغة : وهو القالب الذى تصاغ السكلمات على قياسه ويسمى ( الصيغة الصرفية ) وهذه الصيغة الصرفية تعتبر مبنى فرعياً على مبنى التقسيم .

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٨ ، ٢٠٩

سما كان أو صفة أو فعلا ، وكل صيغة من هذه الصيغ الفروع تعبر عن معنى فرعى منبثق عما يفيد المبنى الأكبر من معنى تقسيمى عام كالإسمية والوصفية ، والفعالية<sup>(١)</sup> . ومن المعلوم أن للأسماء صيغها الخاصة ، وللصفات والأفعال صيغها الخاصة كذلك ، ذلك أن المباني التسمية للصيغ الصرفية لا تعدى ثلاثة هي الإسم والصفة والفعل دون بقية أقسام الكلم فلا صيغة للضمير ، ولا للتوالمف بشكل عام ، ولا للظروف الأصلية ولا للأدوات . وإذا قد عرفنا أن الأسماء والصفات والأفعال قد انفردت بالصيغ الصرفية دون بقية الأقسام وأن لكل منها صيغة الخاصة التي يتميز بها - فلا بد أن نوضح بعض الحقائق الصرفية التي نستفيد منها في عملية التفريق بين الأقسام :

١ — الأسماء المجردة لا يقل بناؤها عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن خمسة وإذا وجد اسم على حرفين فهو محذوف اللام مثل دم ، يد . يقول سيديويه : « ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفاً وهو في الأصل له ، ويردونه في التحقير والجمع ، وذلك قولهم في ( دم ) ( دمي ) وفي ( حر ) ( حريح ) ، وفي ( شفة ) : ( شفية ) وفي ( عدة ) : ( وعيدة )<sup>(٢)</sup> ويقول ابن عصفور : « بنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة ، وأكثر ما تكون خمسة ، ولا يوجد اسم متمكن على أقل من ثلاثة أحرف إلا أن يكون منقوصاً نحو : ( يد ) و ( دم ) وباهما »<sup>(٣)</sup> . وهذا الذي ذكرناه ينطبق كذلك على الصفة كمنوان عام دون فروعها ،

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٣٣

(٢) الكتاب : ٣ ص ٦٢

(٣) الممتع في التصريف : ١ ص ٦٠

على أن لكل من الإسم والصفة صيغة الخاصة ، وإذا اشتركا في بعض الصيغ فالمعنى الصرفي لكل منهما مختلف عنه في الآخر .

٢ - أما الأفعال المجردة فبناؤها لا يقل عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن أربعة .

٣ - إن صيغ الأسماء المزيّدة قد يصل بناؤها إلى سبعة أحرف ولا يزيد عليها مثل أجر نجام<sup>(١)</sup> بينما لا يعتمد بناء الأفعال المزيّدة الستة أحرف بأية حال . ومعنى ذلك أن ما جاء على سبعة أحرف لا يمكن أن يكون فعلا بل لا بد أن يكون من الأسماء .

٤ - إن لكل من الأسماء والصفات والأفعال صيغها الخاصة المتميزة ولا أراني بحاجة إلى ذكرها ويمكن الرجوع إليها في كتب الصرف فقد أوضحت ذلك بالتفصيل وما نريد أن نقرره هنا أن الصيغة علامة صرفية وهي من الظواهر الشكلية والقرائن اللفظية التي يمكن استخدامها مع غيرها من القرائن للتفريق بين أقسام الكلام .

رابعاً : الجدول : ومعنى به النظر من خلال المثال في :

(١) استعداد الكلمة لتقبل اللواحق أو عدمه .

(٢) استعداد الكلمة لتوضيح علاقات اشتقاقية أو عدمه .

(٣) استعداد الكلمة لتوضيح علاقات إسنادية بإسنادها إلى الضمائر

أو عدمه .

(١) انظر الزجاجي / الجمل ص ٣٦٠

والحالات الثلاث المتقدمة يوضع كل منها في صورة ( جدول ) تبرز من خلاله السمات التي تعين على تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلمة . وهنا أرى أن أستعير تسمية الأستاذ تمام حسان لأنواع الجداول التي تنطبق على الحالات الثلاث ، فقد سمي الجدول الذي ينطبق على الحالة الأولى ( الجدول الإلصاقى ) ، والجدول الذي ينطبق على الحالة الثانية ( الجدول التصريفى ) . والجدول الذى ينطبق على الحالة الثالثة ( الجدول الإسنادى )<sup>(١)</sup> .

وعلى مستوى أقسام الكلمة السبعة يمكن إجراء التطبيقات الشكلية في الحالات الثلاث وسنعرف مدى الاستفادة منها في التفريق بين أقسام الكلمة .

ففي الحالة الأولى أى في قابلية دخول الكلمة في الجدول الإلصاقى نوضح أن : الإسم والصفة يشتركان في قبول اللواصق الآتية :

( أل ) ، وعلامات التنثنية والجمع ، وتاء التأنيث المتحركة ، والتنوين وضامر الجر المتصلة ، وباء النسب وحروف الزيادة في تكسير الجمع ، مع ملاحظة ما يأتى :

١ - إن معنى الإلصاق فى دخول ( أل ) على الاسم غيره فى دخولها على الصفة فهى فى الحالة الأولى أداة تعريف بينما لا تكون فى الحالة الثانية إلا ضميراً موصولاً بمعنى ( الذى ) .

٢ - إن إضافة الأسماء إلى ضمائر الجر المتصلة إضافة معنوية محضة بينما تكون إضافة الصفة إليها إضافة لفظية فمعنى اللاصقة هنا مختلف فى كل منهما .

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٦

وقد ثبتنا هذه الأمور في كتابنا اسم الفاعل بين الإسمية والفعالية  
وما ينطبق على صفة ( فاعل ) ينطبق على بقية الصفات .

الفعل : ينفرد الماضي منه بقبول تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل  
ويشترك المضارع والأمر بقبول نون التوكيد وياء المخاطبة ، وينفرد المضارع  
بقبول لاصقة السين ولام الأمر ، وحروف المضارعة ، ويقبل الفعل بشكل  
عام نون النسوة ، ولا تقبل الأسماء والصفات وبقية أقسام الكلام شيئاً من  
لواصق الأفعال ، كما لا تقبل الأفعال شيئاً من لواصق الأسماء والصفات .

الضمير : وهو مبني صرفي عام لا يقبل من اللواصق التي قبلتها الأسماء  
والصفات إلا ما شذ من معنى الموصول ومثنى الإشارة فإنهما يقبلان علامة  
التثنية رفعاً ونصباً وجرماً ولذلك ألحقهما النحاة بالمثنى ، كما لا يقبل الضمير  
شيئاً من لواصق الأفعال .

على أن الضمائر المتصلة تقوم من بين الضمائر بدور اللواصق فتلصق بغيرها  
من الكلمات ، فالضمير يلصق بالأفعال فيكون في محل رفع أو نصب ، ويلصق  
بالأسماء والصفات فيكون في محل جر . وكما تلصق الضمائر المتصلة بغيرها من  
الكلمات ، فقد تلصق بعض اللواصق بالضمائر ويتمثل ذلك في حرف الإشباع  
في قولك ( وَهُوَ ) في مقابل الإضمار في ( وَهُوَ ) وفي قوله تعالى ( أَحَقُّ مِنْهُ )  
في مقابل ( هُوَ ) ، كما يتمثل في هاء التنبيه في نحو ( هذا ) و ( هؤلاء ) ، ولام  
البعد وكاف الخطاب في نحو ( ذلك ) . والملاحظ أن قبول بعض الضمائر  
لهاء التنبيه ولام البعد من أهم السمات الشكلية التي تنفرد بها الضمائر عن بقية  
أقسام الكلام .

الخالفة : ما ينبغى أن نقرره هنا أن صيغة ( ما أفعل ) من بين الخوالف تقبل نون الوقاية وضامراً للنصب المتصلة كما تقبلها الأفعال .

وأن خالفة المدح ( نِعَمَ ) وخالفة الدم ( بئس ) تقبلان تاء التأنيث كما يقبلها الفعل الماضى بينما لا تقبل بقية الخوالف شيئاً من هذه اللواصق كما لا يقبل معظمها لواصل الأفعال ، وبالتأكيد فإن جميعها لا تقبل لواصل الأسماء والصفات ( إلا ما روى من قول الأعرابي : ( والله ما هى بنعم الولد ) وهى حالة شاذة ، وإذا بدا أن بعضاً من خالفة الإخالة يقبل التنوين مثل ( صدي ) فإن معنى التنوين هنا هو إرادة التعميم وليس تنوين الأسماء .

الظرف : إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن ليس فى العربية الفصحى مما ينبغى أن يوضع فى قسم مستقل من أقسام الكلمة يسمى (الظرف) إلا تلك الكلمات التى ذكرها الأستاذ تمام حسان وهى : إذ ، وإذا ، ولما ، وإيان ، ومتى ، وكما ( التى أضفناها ) وهى للزمان ، ثم أين ، وأنى ، وحيث ، وهى للمكان إذا أخذنا بهذا فإن هذه الظروف لا تقبل الدخول فى جدول إصصاق على الإطلاق ، فلا تقبل أياً من لواصل أقسام الكلمة التى ذكرناها ، أما ما نقل من الإنشائية إلى الظرفية على طريقة التوسع التى سار عليها النحاة فإنه بلا شك يقبل لواصل الأسماء التى ذكرناها سابقاً بشكل عام ، فكلمة ( يوم ) مثلاً تقبل ( أل ) وتقبل علامة التنشئية وحروف الزيادة بتكسير الجمع ، والتنوين وضامراً الجر المتصلة ، وياء النسب ، وإن كانت بطبيعة استعمالها لا تقبل تاء التأنيث المتحركة .

الأداة : الأصلية منها كحروف المعانى جميعها لا تقبل أية لاصقة من لواصل أقسام الكلمة الأخرى فهى إذاً لا تقبل الدخول فى جدول إصصاق ،



وكذلك الأمر بالنسبة للأدوات المحولة من الظرفية أو الإسمية أو الضميرية ،  
أما الأدوات المحولة من الفعلية مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها فإنها تقبل  
الدخول في الجدول الإلصاقى . فتلصق بها تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل  
ونون التوكيد ونون النسوة وياء المخاطبة والسين ، وكل هذه من  
لواصق الأفعال .

أما في الحالة الثانية وهي قابلية الكلمة للدخول في الجدول التصريفى فإن  
الأفعال صالحة للدخول في هذا الجدول ، فكلمة ( ضرب ) مثلا وهي فعل ماض  
يكون لها مضارع وأمر ( يضربُ واضربُ ) والصفات كذلك صالحة للدخول  
في مثل هذا الجدول ، كأن يكون لصفة الفاعل صفة مفعول ، أو تفضيل ،  
أو مبالغة ، أو صفة مشبهة نقول مثلا : حاذر ، ومحذور منه ، وأحذر ،  
وحذّار ، وحذّر ، أما الأسماء فلا تقبل الدخول في مثل هذا الجدول ما عدا  
( أسماء الحدث " والسكان ، والزمان والآلة ) وأما الضمائر ، والخوالم ،  
والظروف ، والأدوات ، فلا تقبل الدخول في الجدول التصريفى على  
الإطلاق .

أما في الحالة الثالثة : وهي قابلية الكلمة للدخول في الجدول الإسنادى  
نجد أن الأفعال تنفرد بالإسناد إلى الضمائر المتصلة معبرة بذلك عن المعانى  
التصريفية ، بينما لا يسند شيء من بقية أقسام الكلمة إلى هذه الضمائر إلا ما ورد  
عن كان وأخواتها وكاد وأخواتها من بين الأدوات .

مما تقدم يبدو أن الجدول بأنواعه الثلاثة - من أبرز الظواهر الشكلية  
التي تستخدم في التفريق بين أقسام الكلام فبواسطته نستطيع تحديد موقع

الكلمة بين تلك الأقسام ويتجلى ذلك بأجلى صورة حين تماثل صيغ الكلمات. فيكون الجدول خير معين على تحديد موقعها .

خامساً : التضام : ونعنى به أن نستدعى الكلمة كلمة أخرى في السياق أو الاستعمال ، أو هو إيراد كلمتين أو أكثر نخلق معنى أعم من معنى أيها ، كضم حرف النداء أو حرف الجر إلى الإسم ، أو ضم الصلة إلى الموصول ، أو ضم فعل إلى الشرط إلى أداء الشرط. وهو إحدى القرائن الشكلية التي تعين على تحديد مواقع بعض الكلمات بين أقسام الكلمة وهو من العناصر البارزة التي تكون نظام تأليف العبارة في اللغة العربية . وإذا كانت العلامة الإعرابية ، والرتبة والصيغة والجدول من السمات الشكلية التي تتعرض لموضوعاتها في الغالب للأجزاء التحليلية من التركيب الكلامي ، فإن التضام من السمات الشكلية التي يتعرض لموضوعها للتركيب الكلامي نفسه ، فالتضام يتعلق بالسياق وبقية السمات الشكلية تتعلق بمكونات السياق . ومن هنا تبرز أهمية التضام باعتباره ظاهرة شكلية كبرى تصور أسلوب تكأف الكلمات في اللغة ثم استخدام صورة التآف في إعطاء المعنى العام للتركيب الكلامي .

وبقدر تعلق الأمر باستخدام التضام كظاهرة شكلية تعين على تحديد مواقع الكلمات بين أقسام الكلام نبدي الملاحظات الآتية :

١ - إن الكلمة التي تأتي بعد حرف النداء لا تكون إلا إسمياً والعلاقة بين حرف النداء والمفادى علاقة تضام ، وعلى هذا فقد أوضح النحاة أن الصفة إذا جاءت مفادى فعلي تقدير موصوف يكون إسمياً ، وإذا جاء

المنادى ضميراً للمخاطب أو الإشارة فعلى تقدير يا شخصاً مخاطباً ، ويا شخصاً  
مشاراً إليه .

٢ — إن الإسم المضاف يتطلب مضافاً إليه ولا تكون الإضافة المحضة  
إلا مع الأسماء والعلاقة بين المضاف والمضاف إليه الظاهر علاقة تضام ،  
وفي استخدام التضام كعلامة شكلية للتفريق بين الأقسام نلاحظ أن المضاف  
لا يكون من الضمائر .

٣ — إن الإسم المبهم يحتاج إلى ضمنية توضحه ، وهذه الضمنية إما أن  
تكون وصفاً أو إضافة أو تمييزاً ، والأسماء المبهمة في التقسيم الذى ارتضيناه  
تشمل الأعداد والموازن والمسكايل والجهات والمقاييس والأوقات .

٤ — لا تكون الإضافة اللفظية إلا مع الصفات ، والعلاقة بين المضاف  
(الصفة) وبين المضاف إليه الظاهر علاقة تضام أيضاً . أما إضافة الصفات  
والأسماء إلى الضمائر المتصلة فتعتبر إصطفاً وليست تضاماً كما أوضحنا عند  
حديثنا عن الجدول الإصطاقى .

٥ — إن الصفة حين تكون منونة أو صلة (أل) تضام المرفوع ،  
وتضام معه المنصوب أحياناً في حالتى الإسناد والتعدية ، وحينئذ تكون  
العلاقة بين الصفة فى هذه الحالة وبين ضمائمها من المرفوعات علاقة تضام ،  
وقد تحتاج الصفة إلى أن تضام الأداة والإسم المجرور بعدها حين تكون  
بالصفة لازمة .

٦ — من خلال مراقبتنا لاستعمال الفعل فى التراكيب الكلامية نلاحظ  
أنه يحتاج إلى ضمائم خاصة به ، فهو يقبل التضام مع (قد) و (سوف)

ولا (لا) الناهية و (لم) و (لن) ، وتلك الأدوات التي قرر النحاة أنها مختصة بالدخول على الأفعال كأدوات المستعملة في الجمل الشرطية . وحين يكون الفعل لازماً يصل إلى ضميمته بواسطة حرف خاص من حروف الجر يحدده معنى السياق .

على أن الأفعال تشارك الصفات في أن كلا منهما يضم المرفوعات والمنصوبات في حالتها الإسناد والتعدية فمن المعلوم أن لكل فعل فاعلاً وقد يتعدى الفعل إلى مفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة إذا اقتضى المعنى والسياق .

٧ - تحتاج الضمائر الموصولة إلى أن تضام الصلة ويحتاج الضمير إلى ضميمة المرجع ، وحين يكون الضمير المتصل مضافاً إليه يكون بحاجة إلى ضميمة المضاف ، وتنفرد الضمائر عن الأسماء والصفات بكونها لا تقع موقع المضاف على الإطلاق . على أن الضمائر في بعض الحالات تحتاج إلى أن تضام الأدوات أيضاً ، ففي النداء نقول مثلاً ( يا هذا ) وفي القسم نقول ( والذي نفسى بيده لأدافعن عن وطني ) ، وفي الاستفهام نقول : ( أنت الذي تريد الاستشهاد ؟ ) . كما تحتاج إلى أن تضام حروف المعاني ، وحروف العطف والجر والاستثناء .

٨ - من خلال مراقبة استعمال الخوالب في اللغة نلاحظ ما يأتي :

(١) خالفة التعجب تستعمل دائماً مع ضميمتها ( ما ) فتكون صيغة ( ما أفعل ) وتأتي بعدها ضميمتها المنصوبة وقد تستعمل مع (باء الجر) فتكون صيغة التعجب ( أفعل به ) حيث يتحتم أن يكون المتعجب منه - وهو من ضمائهما - مجروراً بعد الباء .

- (ب) خالفة المدح أو الذم يضم كل منهما ضميمة مرفوعة أو منصوبة ومخصوصاً بالمدح أو الذم يكون مرفوعاً .
- (ج) خالفة الإخالة تحتاج في الاستعمال إلى أن تضام المرفوعات أو المنصوبات أو المجرورات وفقاً لاقتضاء المعنى والسياق .
- (د) خالفة الصوت : وتنفرد عن بقية الخولاف في أنها لا تحتاج إلى ضميمة توضيحاً أو تستدعيها .

٩ — من خلال مراقبتنا لاستعمال الظروف في اللغة نلاحظ ما يأتي :

(أ) إن الظروف بحاجة إلى أن تضام مدخولاً لها هو المظروف يوضح إبهامها الزماني أو المكاني .

(ب) قد تكون ضميمة الظرف مفرداً وقد تكون جملة .

(ج) إن بعض الظروف تتبعه (ما) فتقول : إذا ما ، وإذا ما ، ومتى ما ، وأينما ، وحيثما .

(د) إن بعض الظروف قد يسبقه حرف الجر فنقول : من أين ، وإلى أين ، ومن حيث ، وإلى حيث .

١٠ — إن الأدوات جميعاً تفتقر دائماً إلى الضمائم فلا تؤدي معناها إلا مع ضمائمها ، سواء أكانت الضميمة مفرداً أو جملة ، من هنا جاء تعريف النحاة للحرف من أنه كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها ، وهذا ينطبق على الأدوات جميعاً ومنها حروف المعاني فلا فائدة من حرف العطف إلا مع المعطوف ، ولا فائدة من حرف الجر إلا مع المجرور ولا تؤدي الأداة معنى الاستفهام إلا مع جملة الاستفهام ، وهكذا تفهم العلاقة بين أداة الشرط وجملة الشرط على أنها علاقة تضام ، وأن افتقار الأدوات إلى الضمائم افتقار متأصل لا يميز إبقاء الأداة وحذف الجملة بعدها إلا بقربنة سياقية .

سادساً: الرسم الإملائي: وموضوعه الصورة الشكائية المطلقة ، المكتوبة

أو المنطوقة للجزء التحليلي في التركيب الكلامي ، وإذا كان البحث في صيغ أقسام الكلام يتناول المبنى الصرفي لكل منها مجرداً من اللواحق والزوائد ، فإن البحث في الشكل الإملائي يتناول صورة الكلمات في السياق انصتت باللواحق والزوائد أم لم تتصل . واللغة العربية حافلة بالكلمات التي تتشابه أشكالها أو رسومها الإملائية ، وهي على الرغم من ذلك لا تفتسى - في حالة التشابه الإملائي - إلى قسم واحد من أقسام الكلام ، فالرسم الإملائي الواحد للكلمات يمكن اعتباره صورة شكلية مربكة لمن يريد تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلام من الذين يريدون تعلم اللغة العربية فهم لا يفرقون بين الواو والنون في ( مجنون ) وبين الواو والنون في ( معلوم ) . كما لا يفرقون بين الياء في ( كرسى ) والياء في ( عراقى ) أو ( مصرى ) والألف والتاء في ( مسلمات ) والألف والتاء في ( نبات ) والنون في ( استأذن ) والنون في ( اكتبين ) والألف واللام في ( ألغى ) والألف واللام في ( ألغى ) وهكذا . وبقدر ما يكون الرسم الإملائي في الحالات السابقة مربكاً لمن أراد تعلم اللغة - كما ذكرنا - يكون خير معين على التفريق بين طوائف الكلمات لذا أجرينا التحليل الآتى على الأمثلة السابقة مستعينين بما يمت إلى الجدول بصلة :

١ - إن كلمة ( مجنون ) تقبل التنوين في آخرها ومن هنا تكون الكلمة لاسماً مفرداً ، بينما لا تقبل كلمة ( معلوم ) ظاهرة التنوين ، فلا يصح في اللغة أن نقول ( معلومٌ ) أو ( معلومتاً ) فالواو والنون إذأ لاصفة في ( معلوم ) تدل على جمع الكلمة وبخذفها تعود الكلمة مفردة بينما لا تمد ( الواو

والنون) من الواصق في (مجنون) ، ولا يجوز حذفها لأنها من حروف الكلمة الأصلية .

٢ — إن الياء في (كرسى<sup>٣</sup>) لا يمكن حذفها ، فهي من حروف الكلمة الأصلية بينما يجوز حذف الياء في (عراقى<sup>٣</sup>) أو (مهرى<sup>٣</sup>) عند سبب النسب ، فهي لا صفة وليست حرفاً أصلياً من حروف الكلمة والكلمة التي تقبل ياء النسب لا بد أن تكون من الأسماء .

٣ — إن الألف والتاء في كلمة (نبات) من أصول الكلمة لا يمكن حذفها بينما يجوز إسقاط الألف والتاء من (مسلمات) لأنها لاصقة تدل على جمع الكلمة جمعاً مؤنثاً وبحذفهما تعود الكلمة مفردة .

٤ — إن النون في (استأذِن) وهي فعل أمر من (استأذَنَ) - من حروف الكلمة الأصلية ظهر عليها البناء على السكون ، ولا يجوز إسقاطها من الفعل بأية حال ، بينما كانت النون في (اكتبن<sup>٣</sup>) لاصقة توكيد للفعل يمكن إسقاطها عند إرادة سبب التوكيد ، وهي ليست من حروف الكلمة الأصلية ، وكلا النونين لا يعتبران تنويناً ، فالتنوين خاص بالأسماء عند تجردها من أداة التعريف ومن الإضافة ، ثم إن تنوين الأسماء لا يرسم ملائياً بالنون إلا على المستوى العروضى<sup>٣</sup> .

٥ — إن الألف واللام في (ألى) لا تكون أداة تعريف ، والمهمزة فيها همزة قطع ، بينما لا تكون الألف واللام في كلمة (الغى<sup>٣</sup>) إلا أداة تعريف ، والمهمزة فيها همزة وصل ، ثم إن أداة التعريف لا يمكن أن تدخل على الأفعال ، بينما يعتبر قبول الكلمة لأداة التعريف من أبرز العلامات الشكلية الدالة على إسميتها .

والحديث عن الرسم الإملائي يسوقنا أيضاً إلى الحديث عن حالات بعض الضمائر والأدوات ، فالضمائر المتصلة لواصق لا تستقل في الكتابة عما لصقت به ، فهى من وجهة النظر الكتابية المحضة أجزاء كلمات لا كلمات ، وهى بذلك تشارك الأدوات فى سمة من سماتها حين تكون الأداة على حرف واحد ، فإنها تلتصق بالكلمة وتصير كالجاء منها ، وذلك نحو باء الجر ، ولامه ، وباء القسم ، وفاء العطف ، وفاء الجواب ، ولام القسم ، وهلم جرا . وبهذا تمتاز الضمائر عن بقية الأقسام إلا الأداة ، لأن فعل الأمر مثلاً حين يصير على حرف واحد لا يلتصق بالكلمة التى تجاوره ، وإنما يظل كلمة قائمة بذاتها نحو ( قِ نفسك ) وبهذا تصبح الضمائر ذات طابع كتابى خاص يبعد بها عن بقية الأقسام<sup>(١)</sup> :

« أما إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف واحد ، فإن النظام الإملائى يفصلها فى الكتابة عن ضميرتها مثل ( عن محمد ) و ( على محمد ) فأما ( منه ) و ( عنه ) و ( عليه ) ، فالوصل هنا للضمير لا للأداة فإن الضمير حين أصبح على حرف واحد لحق بما قبله ، وأما فى ( به ) و ( له ) فإن كل واحد منهما لحق بالآخر لاحتمياج كل منهما إلى الاتصال<sup>(٢)</sup> .

« ولا ينبغى لنا عند وصل الأداة أن نعتبرها إحدى اللواصق ، لأن الفرق بين الأداة المتصلة وبين اللاصقة ، أن الأداة إذا حذفت بقى بعدها ما اتصلت به دالا على معناه الذى كان له ، وأما اللاصقة فإذا فصلناها عما لصقت به ، فإن زوال الإصاق يزيل معنى صرفياً أو نحوياً كان عند وجود الإصاق ،

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها ص ١١٢ ، ١١٣

(٢) المصدر السابق ص ١٢٦



كالثنائية أو الجمع أو للتكلم أو الخطاب ، أو الغيبة أو التأنيث ، ولو أزلنا حرف المضارعة عن المضارع ما ظل مضارعاً ، ولو أزلنا الألف والنون من المثنى لزال منه معنى التثنية ، أما الفعل الماضي في ( ما قام زيد ) فإنه يبقى على فعليته ، ومضيه عند زوال ( ما ) ، ولسكن الذي يتأثر بزوال ( ما ) هو معنى النفي ، وهو معنى الجملة كلها لا معنى الماضي فقط»<sup>(١)</sup> .

يظهر مما سبق أن الرسم الإملائي على المستوى التحليلي لطبيعته يمكن أن يعد من الظواهر الشكلية التي تعين مع الظواهر الأخرى على تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلام .

#### معنى الوظيفة :

الوظيفة : هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي ، لهذا تنقسم الوظائف في اللغة العربية إلى قسمين :

أولاً : الوظائف الصرفية : وهي المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم ، وفي هذا الصدد وبقدر تعلق الوظيفة الصرفية بتحديد موقع الكلمات بين أقسام الكلام ، نورد الحقائق اللغوية الآتية :

١ — إن المعنى الصرفي للأسماء هو الدلالة على المسمى ، ومعنى ذلك أن التسمية هي وظيفة الإسم الصرفية ، وهو لا يدل على زمن البتة ، ولهذا فقد عرف النحاة الإسم بأنه ما دل على مسمى وليس الزمن جزءاً منه ، علماً بأن الدلالة

(١) المصدر السابق ص ١٢٦

على الحدث المجرد أو عدده أو نوعه هي المعاني الصرفية لما يندرج تحت مفهوم الإسم ، فهي الوظائف الصرفية للمصدر ، واسم المصدر ، واسم الهيئة ، واسم المرة ، وهنا ينبغي أيضاً التفريق بين وقوع الحدث في زمن ما ، وهو ما تدل عليه صيغ الأفعال ، وهو وظيفتها الصرفية المركبة ، وبين مكان الحدث أو زمانه أو آله ، وهو ما تدل عليه أسماء المكان أو الزمان أو الآلة ، ويعتبر وظيفتها الصرفية ، ويجعلها تندرج تحت مفهوم الإسم . وإذا رأينا أن بعض الأسماء يدل على الزمان ، فإنما يدل عليه عن طريق التسمية وحينئذ يكون الزمن هو مسمى الإسم ، كما نسمى الوقتين المعلومين الليل والنهار ، وقد يدل الإسم على الزمان عن طريق معاملته معاملة الظرف مثل : ليلاً ونهاراً ، حين يكون الوقتان وعاءً لحدث ما<sup>(١)</sup> .

٢ - إن المعنى الصرفي للأفعال بشكل عام هو الدلالة على الحدث والزمن معاً ، ودلالة الفعل على الزمن دلالة ضمنية ، ومعنى الزمن أو الحدث هو جزء من معنى الصيغة الفعلية ، وهما بلاشك وظيفتا الفعل الصرفية .

٣ - إن المعنى الصرفي للصفات هو الدلالة على موصوف بالحدث . فالانصاف بالحدث هو وظيفة الصفات الصرفية ، وإذا كان الزمن في الأفعال هو أحد وظائفها الصرفية ، وهو لذلك زمن صرفي ، وهو جزء من معنى الصيغة - كما ذكرنا - فإن الزمن مع الصفات لا يعتبر من وظائفها الصرفية ، وهو لذلك زمن نحوي ، يستفاد من السياق ، بمعنى أن الزمن مع الصفات هو وظيفة السياق وليس وظيفة الصيغة كما هو الحال في الأفعال .

(١) انظر المصدر السابق ص ١٢٢

٤ - إن الخوائف ، وإن لم تخضع لصيغ صرفية معينة إلا أن معناها الصرفي العام هو الإفصاح عما يجيش في النفس من معنى تأثري . بمعنى أن معناها الوظيفي هو الإفصاح ، وتساوى في هذه الوظيفة خوالب الإخالة ، والصوت ، واللح والذم ، والتعجب .

٥ - إن الضمائر بفروعها ( ضمائر الشخص والإشارات والموصولات ) وإن لم تخضع لصيغ صرفية معينة - إلا أنها تدل على معان صرفية عامة حقها أن تؤدي بالحرف كما يقول النحاة ، والمعنى الصرفي العام الذي يدل عليه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب ، والدلالة على عموم الحاضر أو الغائب هي وظيفة الضمائر بشكل عام أو هي معناها الوظيفي في الكلام من هنا كان معناها وظيفياً لا معجمياً . وينقسم الحضور إلى :

(أ) حضور تكلم : ويعبر عنه بالضميرين ( أنا ونحن ) وبقية ضمائر التكلم المتصلة .

(ب) حضور خطاب : ويعبر عنه بالضمير ( أنت ) وبقية ضمائر الخطاب المنفصلة والمتصلة .

(ج) حضور إشارة : ويعبر عنه بالضمير ( هذا ) وبقية ضمائر الإشارة . وتنقسم الغيبة إلى :

(أ) شخصية : ويعبر عنها بالضمير ( هو ) وبقية ضمائر الغائب المنفصلة والمتصلة .

(ب) موصولية : ويعبر عنها بالضمير ( الذي ) وبقية الضمائر الموصولة .

٦ - إن الظروف وإن لم يسكن لها صيغ صرفية معينة شأنها في ذلك

شأن الخوالب والضمائر والأدوات إلا أنها تدل على معنى صرفى عام هو «الظرفية الزمانية أو المسكانية، فالدلالة على الظرفية هي وظيفة الظروف أو هي معناها المعبر عن العلاقات الزمانية أو المسكانية بالوظيفة .

٧ - إن الأدوات جميعاً - وهي إحدى مبادئ التقسيم - لا تدخل في علاقات اشتقاقية فليس لها صيغ معينة ووظيفتها الأساسية هو التعليق ولا يكون إلا في السياق ، بمعنى أن الأداة تحمل وظيفة الأسلوب أو الجملة وهذا هو معناها الوظيفي وتشارك الأدوات جميعاً في دلالتها على معانٍ وظيفية خاصة بجانب المعنى الوظيفي العام ، فالمعاني التي تؤديها أدوات الجر ، والاعطف والمعية ، والقسم ، والاستثناء ، وأدوات معاني الجمل كالشرط والاستفهام والتمنى والنسخ ، وغير ذلك ، واطراد ورود هذه الأدوات في معانٍ وظيفية هو المقصود بمباراة النحاة التي يريدونها عند تحليل البناء في بعض المبانيات بأن هذا المبنى أدى معنى حقه أن يؤدي بالحرف وهذا هو المقصود بعبارة ( الشبه المعنوي ) ، ومعنى ذلك أن الأداة وما بنى للشبه المعنوي بها ، لا يؤديان معانٍ معجمية وإنما يؤديان معانٍ وظيفية في السياق .

٨ - ينبغي التأكيد هنا على أن بعض المباني التفسيرية العامة كالأسماء والصفات والأفعال - لها وظائف صرفية فرعية بجانب دلالتها على المعنى الصرفي العام المبني التقسيمي ، ولتوضيح ذلك نورد الملاحظات الآتية :

(١) إن المعنى الصرفي العام للفعل هو الدلالة على الحدث والزمن وحين تقسم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر - وهذا تقسيم متفرع من المبنى الأكبر للفعل نجد أن الفعل ( ضَرَّبَ ) بمفرده يؤدي وظيفة الإسناد للغائب بمبنى تصريفه هو الضمير المستتر فيه ، أي أنه أدى وظيفة أخرى غير وظيفته

الأساسية التي هي الدلالة على الحدث والزمن ، والفعل المضارع بمفرده يؤدي وظيفة الإسناد بأعماط متعددة بحسب حروف المضارعة كالإسناد إلى الغائب أو الغائبة ، والمتكلمين والمخاطب ، ويتم ذلك بواسطة الضمائر المستترة فيه أيضاً . وفعل الأمر بمفرده يؤدي هو الآخر وظيفة الإسناد للمخاطب بواسطة الضمير المستتر فيه ، وعلى هذا نستطيع القول إن الأفعال جميعاً تؤدي وظيفة الإسناد وهذا الإسناد يختلف بحسب المتكلم ، والمخاطب ، والغيبة ، وبحسب الأفراد والتثنية والجمع ، وبحسب التذكير والتأنيث ، وذلك بواسطة المباني التصريفية المختلفة التي يمكن أن نستخدم في التفرقة بين الصيغ الفرعية للمبنى التتسمي الواحد . على أن الأفعال بشكل عام لا تقتصر على أداء وظيفة الإسناد على اختلاف أنواعه بل تتمدى وظائفها إلى أكثر من ذلك ونستطيع القول إن أية لاصقة أو زائدة تلتصق بالفعل بأنواعه الثلاثة لا بد وأن تدل على معنى صرفي معين ، بمعنى أن الوظائف الصرفية الفرعية للأفعال تتعدد بتعدد الحالات التي تتقبل فيها الأفعال المجردة أحرف الزيادة والواصق الأخرى ، فالتعدي ، والصيرورة والمشاركة والموالاتة ، والتعدية والإزالة والمطاوعة ، والاتخاذ والطلب والتحول ، والتحرك ، وغير ذلك كلها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بالختار من الواصق والزوائد لسكل وظيفة من هذه الوظائف ولهذا قال علماء اللغة الأقدمون إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .

(ب) إن المعنى الصرفي العام للأسماء هو الدلالة على المسمى ، فالتسمية كما قلنا — هي وظيفة الإسم الصرفية وحين تتصرف الأسماء تصرفات مختلفة بحسب اختلاف الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث والتثريف والتثكير بواسطة الواصق والزوائد المعروفة — يسكون الإسم

دالا على وظائف فرعية بجانب وظيفته الصرفية العامة التي هي الدلالة على المسمى . فالإفراد في الأسماء وظيفته يؤديها الإسم في حالة إفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتذكير كلها وظائف فرعية يؤديها الإسم في حالة التصاقه بمباني التصريف المختلفة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن كل مبنى تصريفي يختص بالدلالة على وظيفة من الوظائف الفرعية التي ذكرناها .

( ج ) إن المعنى الصرفي العام للصفات هو الدلالة على موصوف بالحدث والاتصاف بالحدث هو الوظيفة الصرفية للصفات وحين تتصرف الصفات تصريفات مختلفة بحسب الإفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث بواسطة اللواحق والزوائد - تكون الصفة في هذه الحالة دالة على وظائف فرعية بجانب وظيفتها الصرفية العامة ، فالإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث ، كلها وظائف فرعية تؤديها الصفات في حالة التصاقها باللواحق والزوائد التي تتناسب مع كل وظيفة من هذه الوظائف ، والملاحظ أن الصفات تشارك الأسماء في جملة الوظائف التي ذكرناها قبل قليل ، أما تنوين الصفات فهو ليس علامة على سلب التعريف كما هو الحال في الأسماء بل هو ذو معنى وظيفي لا يقتصر على سلب معنى الإضافة والصلة من الصفة ولكن يرشحها أيضاً لأداء معنى وظيفي آخر هو الدلالة على زمن الحال أو الاستقبال في السياق .

وإذا كانت ( أل ) مع الأسماء أداة تعريف يؤدي الإسم بواسطتها وظيفة التعريف فيبدل على المعرف فإن ( أل ) مع الصفات ضمير موصول يؤدي وظيفة الإضمار والصفة بعده صلة له على معنى الإسناد والاختلاف بين الأسماء والصفات في هاتين الحالتين وفي معنى الإضافة يكرس التفريق بينهما ويدعو أيضاً لجمع كل منها قسماً قائماً بذاته .

وإذا كانت الصفات بشكل عام تؤدي وظيفة صرفية هي الاتصاف بالحدث وتؤدي وظائف فرعية بواسطة معاني التصريف - كما ذكرنا - فإن صيغها الفرعية (صيغة الفاعل، والفعول، والمبالغة، والتفضيل، والصفة المشبهة) تؤدي إلى جانب ذلك وظائف صرفية فرعية تتمتع بدلالة صفة الفاعل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد، وصفة للفعول على وصف الفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد أيضاً وصفة للمبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة والتكثير، وصفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره من يتصف بنفس الصفة، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت.

ثانياً: الوظائف النحوية: وأعتقد أنها هي التي سماها العلامة الجرجاني (معاني النحو). وإذ قد عرّفنا الوظيفة بأنها المعنى الخصل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي فإن المقصود بالوظائف النحوية (المعاني النحوية).

وتقسم الوظائف النحوية في اللغة العربية إلى قسمين:

١ - وظائف نحوية عامة: وهي المعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، وتتمثل هذه الوظائف في دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء، والإثبات والذم، والتأكيد، وفي دلالاتها على الطلب بأنواعه كالاستفهام، والأمر، والنهي، والعرض، والتخصيص، والنهي، (١٤) أسماء السلام العربي

والترجى ، والنداء ، وفي دلالتها على الشرط بنوعيه : الامتناعى ، والإمكانى ، كل ذلك باستخدام الأداة التى تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب باستثناء الجمل التى لا تحتاج بطبيعتها إلى الأداة .

كما تتمثل هذه الوظائف النحوية العامة فى قدرة الجملة على الإفصاح باستخدام الإخالة والصوت والمدح والذم ، وفى قدرتها على الإفصاح عن التعجب والتعجب باستخدام أداة التعجب وأداة للتسم . ويبنى ألاّ يغيب عن الأذهان أن أى معنى جملى فى اللغة العربية كالاستفهام والشرط والندى - لا يدرك إلا باستخدام الأداة الخاصة بذلك المعنى ، باستثناء جملة الإثبات وجملة الأمر بالصيغة ، وبعض جمل الإفصاح حين يكون بالإخالة والمدح والذم والصوت فإن هذه فقط لا تعتمد فى أداء وظيفتها على أية أداة ، ومعنى ذلك أن الوظائف النحوية العامة فى الأعم الأغلب تتم بواسطة مبنى تسميى واحد ، ولا يكون هذا المبنى إلا الأداة بأمثلها المختلفة . يقول الأستاذ تمام حسان : « والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق فى اللغة العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملة الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيد ، زيد قام ، وقم ) وكذلك بعض جمل الإفصاح - فإننا سنجد كل جملة فى اللغة الفصحى على الإطلاق تتكلم فى تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة »<sup>(١)</sup> . ومعلوم أن التعليق هو الوظيفة النحوية العامة التى تنهض بها الأدوات عند تشابك علاقاتها مع الجمل . على أن أقسام الكلم من جهة أخرى يمكن أن تؤدى وظيفة تكوین العلاقات النحوية . فعنى العلاقة على هذا وظيفة نحوية ، وهذه الوظيفة يعبر عنها بالأدوات أحياناً إذ نبر عن الاستثناء بأداة الاستثناء ، والمعنى بواو

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٣



المعية، والتوكيد بأداة التوكيد، والظرفية بحرف الجر المختص بها، والملاحظ أن هذه العلاقة تتضح بين طرفين كالمستثنى والمستثنى منه، وكطرفي المعية وكالظرف والمظروف وهم جراً.

ويعبر عن علاقة الإسناد بالأسماء والصفات والأفعال والضمائر والخوالب فالاسم يكون مسنداً إذا نقل إلى استعمال الصفة ويكون مسنداً إليه أيضاً، أى يتقبل الإسناد بطرفيه، يشاركه في ذلك الصفات والضمائر (إذ تنوب عن الاسم الظاهر).

أما الأفعال والخوالب فلا تتقبل الإسناد إلا من طرف واحد إذ لا تقع إلا مسنداً. ويعبر عن علاقة النسبة - كما يفضل أن يسميها الأستاذ تمام<sup>(١)</sup> بالأسماء والصفات والضمائر والظروف والأدوات التي تشبه الأسماء والظروف والضمائر معنى ذلك أن هذه الأقسام تجر على معنى النسبة إما لسببها بحرف الجر أو بسبب الإضافة، أما الأفعال والخوالب وبقية الأدوات فلا تصلح لأن تؤدي علاقة النسبة إذ لا يسبقها حرف جر ولا تكون مجرورة بالإضافة.

ويعبر عن معاني التبعية وهى النعت والعطف والتوكيد والإبدال بما يصلح لها من أقسام الكلم.

كما يعبر عن علاقات التخصيص كما يسميها الأستاذ تمام بالأسماء والصفات والضمائر والظروف، وبالفعل المضارع في بعضها فتكون هذه منصوبة على معنى التعدية كالفعل، وعلى معنى الغائية كالفعل لا أجله والمضارع بعد اللام وكى وغيرهما، وعلى معنى المعية كالفعل معه والمضارع

بعد الواو ، وعلى معنى الظرفية كالفعل فيه ، وعلى معنى الملازمة كالحال ، وعلى معنى التفسير كالتمييز ، وعلى معنى الإخراج كالاستثناء ، وعلى معنى المخالفة كالاختصاص وبعض المعاني الأخرى<sup>(١)</sup> .

٢ - وظائف نحوية خاصة : وهي معاني الأبواب النحوية وتوضح الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة وبين الباب النحوي إذا عرفنا أن الكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب<sup>(٢)</sup> ويمثل هذا في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل ، والمفعولية التي يؤديها المفعول ، والحالية التي يؤديها الحال ، ووظيفة التفسير التي يؤديها التمييز وهم جرا . وعلى المستوى التطبيقي في استخدام الوظائف النحوية الخاصة أو معاني الأبواب للتفريق بين أقسام الكلام يمكن أن نقول مثلا : إن الأسماء والصفات والضمائر من بين أقسام الكلام هي التي تصلح أن تكون فاعلا ، والفاعل باب نحوي ، أما الفاعلية فهي وظيفته النحوية الخاصة في الكلام ، أما بقية أقسام الكلام كالمخولف والافعال والظروف والادوات ، فلا تصلح لأن تؤدي وظيفة الفاعلية .

ولما كانت الأسماء والصفات والضمائر هي التي تقع فاعلا في الكلام فإن كلا منها يؤدي بجانب وظيفته الصرفية العامة وظيفته النحوية الخاصة ، فالاسم الفاعل يؤدي وظيفتين : إحداها صرفية عامة وهي الدلالة على المسمى أو وظيفة التسمية ، والأخرى نحوية خاصة وهي الفاعلية والصفة التي تقع فاعلا في الجملة بإسناد الفعل إليها تؤدي وظيفتين أيضاً إحداها صرفية عامة وهي

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٩٤

(٢) أنظر أصول النحو العربي ص ٢٦٨

الإتصاف بالحدث والأخرى نحوية خاصة هي الفاعلية، وهكذا نقول عن الضمائر التي تقع موقع الفاعل، فالإضمار وظيفتها الصرفية العامة، والفاعلية وظيفتها النحوية الخاصة. من هنا نلاحظ الفرق بين أقسام الوظائف.

وإذا اطلعنا على بقية الأبواب النحوية فسنجد أن كل كلمة مفردة تقع في باب من هذه الأبواب تقوم بوظيفة الباب نفسه، ومن هنا أيضاً نستطيع أن نستخدم معنى الباب أو الوظيفة النحوية الخاصة في التفريق بين أقسام الكلام.

# الفصل الثاني

## اقسام الكلام

عرضنا في الفصل الأول من الباب الأول لآراء النحاة الأقدمين في تقسيم الكلام ثم استخلصنا من آرائهم ، واعتراض بعضهم على بعض تقسيماً مؤداه . أن " أقسام الكلام في اللغة العربية سبعة هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ، ثم عرضنا في الفصل الثاني من الباب نفسه لآراء بعض الباحثين العرب المحدثين في تقسيم الكلام ، ولمسنا إقدامهم على كسر طوق التقسيم الثلاثي القديم تطبيقاً لما كان يراودهم من ضرورة إعادة النظر في تقسيم الكلام عند النحاة ، فرأينا أن من هؤلاء المحدثين من جعل التقسيم رباعياً ( الاسم ، والضمير ، والفعل ، والأداة ) كما ظهر من التقسيم الذي أخذ به الأستاذ إبراهيم أنيس ، ومنهم من جعله رباعياً أيضاً ( الإسم ، والفعل ، والأداة ، والكتابة ) كما ظهر من التقسيم الذي جاء به الأستاذ الخزومي ، ثم تعرضنا بنظرات موضوعية لنقد التقسيم الرباعي عند هؤلاء المحدثين الذين شاركناهم الرأي في ضرورة أن يعاد النظر في تقسيم الكلام ، ثم عرضنا لآراء الأستاذ تمام حسان الذي أحس أيضاً بضرورة إعادة النظر في التقسيم الذي ورد عن النحاة ، فرأينا يفهم للكلم إلى سبعة أقسام هي الإسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والأداة ، وقلنا إننا نرتضى هذا التقسيم للأسباب التي ذكرناها في موضعها ومنها : أن هذا التقسيم مطابق للتقسيم الذي استخلصناه من آراء النحاة الأقدمين وأنه جمع بشكل استقرائي جميع طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم من الأقسام السبعة مستنداً في تقسيمه على سمات شكلية ووظيفية مما تصلح في نظرنا للتفريق بين الأقسام وقد انفرد الأستاذ

تمام بهذا عن سبقه من المحدثين ممن تعرضوا لنفس الموضوع ، وإذا استثنينا بعض الملاحظات التي أبديناها على آراء الأستاذ تمام — وهي بلا شك لا تمس جوهر الموضوع — فإننا نعتبر ما أورده في هذه المسألة أصح وأشمل ما جاء على الإطلاق .

وإذا أضفنا إلى النتائج التي استخلصناها والآراء التي أبديناها لآراء بعض الباحثين العرب المحدثين — الآراء التي أوردناها عن العلامة الجرجاني وآراء الأستاذ تمام — وقد اعتبرنا كل هذه وتلك أساساً يستند إليها بحثنا فسيكون في محصل ذلك الحل الناجح لسكثير من مشكلات الدراسة المنحوية وعلى رأسها مشكلة تقسيم السكلم .

لقد ذكرت في الفصل الأول من الباب الثاني حين تحدثت عن معنى الشكل والوظيفة الظواهر الشكلية والمعاني الوظيفية التي يمكن استخدامها كسمات مميزة لكل قسم من أقسام السكلم السبعة التي ارتضيها ، لذلك سأكتفي بعد ذلك كل قسم منها وطوائف السكلمات التي تندرج تحته — بتلخيص المميزات الشكلية والوظيفية التي يتميز بها وسأحاول قدر المستطاع أن أثبت الفروع المبني التقسيمي الواحد — إن وجدت — بميزات خاصة يمتاز بها عن غيره من الفروع اعتقاداً منا بأن ذلك يساعد كثيراً على توضيح الفرق بين الأقسام وأيضاً بيان أوجه الفرق بين فروع المبني التقسيمي الواحد .

وبعد كل ما ذكرناه هنا وفي الفصول السابقة نتوجه إلى الحديث عن أقسام السكلم وذكر طوائف السكلمات التي تندرج تحت كل قسم :

أولاً — السكلم :

وهو كل كلمة تدل على مسمى ليس الزمن جزءاً منه ، ويشتمل على

ما يأتي :

(أ) اسم الذات: وهو ما دل على معنى معين كالأعلام ، والأجسام ، والأعراض ، مثل محمد ، وكتاب ، وحائط ، وبيت ، وسماء ، وحديقة ، وزهرة .

(ب) اسم المعنى: ويندرج تحته المصدر ، واسم المصدر ، واسم المرة ، واسم الهيئة وهذه بطبيعتها تدل على الحدث أو عدده أو نوعه ، ومن هذا النوع المصدر الميحي .

(ج) اسم الجنس: ويندرج تحت هذا النوع اسم الجنس الجمعي كعرب ، وترك ، واسم الجمع مثل نساء ، وإبل ، وقوم ، وسرب .

(د) « مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالهمزة الزائدة وهي اسم الزمان ، واسم المسكان ، واسم الآلة »<sup>(١)</sup> .  
وأطلق عليه الأستاذ تمام (الليميات)<sup>(٢)</sup> ، كوقوف ، ومرتع ، ومحراث .

(هـ) الإسم للمبهم: ويشمل طائفة من الأسماء التي لا تدل على ذات بعينها بل تدل « على الجهات والأوقات والموازن والمسكايل والمقاييس ، والأعداد ، ونحوها ونحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة ، أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام ، فمعناها معجى لا وظيفي والسكن مسماها غير معين وذلك مثل: فوق ، وتحت ، وقبل ، وبعده ، وأمام ، ووراء ، وحين ، ووقت ، وأوان ، الخ »<sup>(٣)</sup> .

(١) اللغة العربية معناها وبنائها ص ٩١

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر السابق .

وليس هناك أدل وأوضح مما ذكره الأستاذ تمام في بيان ما يشتمل عليه مفهوم الإسم من طوائف الكلمات فقال : « والمقصود بالاسم المعين : أسماء الذوات كرجل ، وكتاب ، وجبل ، وبيت ، وأرض ، وسماء ، وبالاسم المهم ما دل على مسمى غير معين فيحتاج في تعيينه إلى ضمنية من الوصف أو الإضافة أو التمييز ، ومن ذلك :

— الأعداد : كواحد واثنين وثلاثة ، ويزاح إبهام هذا النوع من المهمات بتمييز العدد .

— الموازين : كأوقية ، ورطل ، وقنطار ، ويزاح إبهامها بالتمييز أيضاً أو بالوصف كرطل مصرى أو انجليزي .

— المسكاييل : كقدح ، ومُدّ ، وصاع ، ويزول إبهامها بواسطة التمييز أو الوصف كذلك .

— المقاييس : كشبر ، وباع ، وذراع ، وفدان ، وميل وفرسخ ، ويزول إبهامها بالتمييز كما سبق .

— الجهات : كفوق ، وتحت ، وأمام ، ويمين ، وشمال ، وخلف وإلتر ، ويزول إبهامها بالإضافة .

— الأوقات : كحين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان ، ويزول إبهامها بالإضافة أو بالوصف كقولك : وقت طيب ، وساعة مباركة ، ويوم أغر وشهر مبارك ... إلخ .

-- أسماء صالحة بمعنى الجهات والأوقات على السواء فلا يزيل هذا الإبهام عنها إلا الإضافة إلى جهة فتصير بمعنى الجهة أو إلى وقت فتصير بمعنى

الوقت كعند، ولدن، وقبل وبعد . والملاحظ أن الجهات والأوقات قد يتوسع فيها، فتنتقل عن إسميتها وتستعمل استعمال الظروف من قبيل تعدد المعنى الوظيفي فتكون الجهات كظروف المكان، وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة، ولكن هذا لا يخرجها عن إسميتها ولا يجعلها ظروفًا من (قسم الظرف) لأن تحول معناها من الإسمية إلى الظرفية شبيه بما يأتي من أنواع تعدد المعنى الوظيفي .

— تناسي وصفية الصفة ونقلها إلى العلمية كطاهر، وشريف، وأشعب، وحسن .

— تناسي الإسمية في المصدر وإنابته عن الفعل بعد إشرابه معنى الزمن مثل : ضرباً زبدًا ،

— تناسي الفعلية في الفعل ونقله إلى معنى اسم العلم مثل : يشكر ويزيد .

— تناسي معنى الظرفية في الظرف واستعمالها أدوات للشرط أو الاستفهام مثل : متى ، وأين ، وحيث .

— تناسي الإشارة المسكانية في كلمات مثل : هنا ، وسم ، واستخدامها لمعنى الظروف .

— تناسي معنى الحرفية في حرف الجر ( مذ ، ومنذ ) واستخدامها استخدام الظرف بإيرادها مع الجمل مع أن معناها ابتداء الغاية ، ويكونان ظرفين من قبيل تعدد المعنى الوظيفي .

— تناسي معنى الموصول في ( من ) و ( ما ) واستخدامها في الشرط



والاستفهام وغير ذلك من المعاني»<sup>(١)</sup>.

غير أن الأستاذ تمام عند توضيحه المقصود بالاسم المعين وهو اسم الذات لم يمثل للأعلام وهي بلاشك تدرج تحت هذا النوع من الأسماء كما أوضحنا .

#### أقسام الإشارة :

ينقسم الإسم باعتبار النوع إلى مذكر ومؤنث ، وباعتبار العدد إلى مفرد ومثنى وجمع ، وباعتبار التعيين إلى معرفة ونكرة ، وباعتبار الصورة الإعرابية إلى معرب ومبني ، وباعتبار الإسناد إلى مسند إليه ومسند ، واسم لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه فيدخل في معاني النسبة والتخصيص التي أوضحناها في الفصل الأول من هذا الباب .

#### مميزات الاسم :

يتميز الإسم بما يأتي :

- ١ — يقبل ظاهرة تنوين التمسكين .
- ٢ — يقبل حرف النداء .
- ٣ — يقبل (أل) أداة لتعريفه .
- ٤ — يقبل الجر لفظاً ، حين يسبق بحرف الجر أو بالإضافة .
- ٥ — يثنى ويجمع .

- ٦ — يجوز تصغيره وترخيمه .
  - ٧ — له صيغ محددة تشاركه في بعضها الصفات .
  - ٨ — يدخل في الجدول الإلصاق فقط من بين الجداول .
  - ٩ — يأتلف من الإسم والوصف كلام .
  - ١٠ — يأتلف من الإسم والفعل كلام .
  - ١١ — يضمم بمد أن يعرف .
  - ١٢ — يدل على مسمى وهذا هو معناه الصرفي .
  - ١٣ — يأتي لمعنى مجرد من الزمن أو لزمن مجرد من الحدث ، حين يكون الزمن هو مسمى الإسم كالليل والنهار .
  - ١٤ — بوصف .
  - ١٥ — يخبر به حين ينقل إلى استعمال الصفة ويخبر عنه .
  - ١٦ — يقبل الإضافة المعنوية ( المحضة ) .
  - ١٧ — يرفض علامات الأفعال .
  - ١٨ — التاء المتحركة في آخره حرف من حروفه تدل في الأعم الأغلب على مسمى مؤنث ، تظهر عليها علامة إعرابه ، وليس المقصود بالتاء هنا الضمير كـ ( قمت ) و ( قمت ) و ( قمت ) بل تاء التأنيث المتحركة .
- والملاحظ أن من هذه المميزات ما هو شكلي ومنها ما هو وظيفي ، والتفريق بين ما هو شكلي وما هو وظيفي يتطلب الرجوع إلى ما ذكرناه .

في الفصل الأول من الباب الثاني حين تعرضنا لمعنى الشكل والوظيفة وسيجد القارىء في تطبيق الظواهر الشكلية والمعاني الوظيفية على الأقسام ما يفرز الفرق بين الاسم وبقية الأقسام من مميزات ، علماً بأن المميزات التي ذكرناها قبل قليل قد يشترك في بعضها الاسم مع الصفة ويتجلى ذلك بما ذكرنا تحت الأرقام ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ومع كل هذا فإن ما ذكرناه من بقية المميزات تحت الأرقام : ١ ، ٣ ، ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ كافٍ للدعوة إلى التفريق بين الأسماء والصفات لسأله من أهمية في إبراز حقيقة كل منهما وطبيعة استعماله في اللغة .

### ثانياً - الصفة :

وهي كل كلمة تدل على موصوف بالحدث ، وتشتمل الصفة في اللغة العربية على ما يأتي :

- ( أ ) صفة الفاعل .
- ( ب ) صفة المفعول .
- ( ج ) صفة المبالغة .
- ( د ) صفة التفضيل .
- ( هـ ) الصفة المشبهة .

فالصفة مبني صرفي عام تندرج تحته صيغ الصفات الخمس التي ذكرناها ، والمعنى الصرفي العام للصفة يتضح بدلالاتها على موصوف بالحدث والاتصاف بالحدث هو وظيفه الصفة الرئيسية ، أما المعنى الصرفي الخاص لصيغ الصفة فيتضح بدلالاتها صفة الفاعل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الاتقطاع والتجدد ، وصفة المفعول على وصف المفعول بالحدث على سبيل الاتقطاع والتجدد أيضاً وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة .

والتكثير وصفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الصفة ، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت . وعلى مستوى العلاقة بين فروع الصفة نقرر أن كل فرع من فروع الصفة له صيغته الصرفية الخاصة ، «على أن الصفة المشبهة من بين هذه تعدد صيغتها تعدداً يجعلها صالحة للبس من حيث المبنى مع كل واحدة من الصفات الأخرى لولا أن معناها يختلف ( من حيث هو الدوام والثبوت ) عن معاني الصفات ، فيوضح أن هذه الصيغة المعرضة لللباس تنبجو منه بفضل ما يفهم من معنى الثبوت و الدوام ، فالصفة المشبهة تشبه في مبداها صيغة الفاعل كظاهر ، والمفعول كموجود ( صفة من صفات الله ) أو المبالغة كوقح أو التفضيل كأبرص وأشدق فالمعنى يفرق بين كل واحدة من هذه الصفات وبين الأخريات إذا انفقت الصيغة في أي اثنتين منها »<sup>(١)</sup> .

وإذا كان المعنى الصرفي للاسم هو التسمية والمعنى الصرفي للصفة هو الاتصاف بالحدث وهذا ما يجسد الاختلاف بينهما وظيفياً — فإن الاسم والصفة قد يتفقان من حيث الصيغة وحينئذ نستعين بالجدول التصريفي الذي تمحدثنا عنه سابقاً لنرى فيما إذا كان للمثال فعل من مادته أو كان قابلاً للتصريف فيكون صفة ، وما لم يكن له فعل من مادته ولا يقبل الدخول في الجدول التصريفي فيكون اسماً .

وحين تصديت لدراسة ( اسم الفاعل ) في بحث سابق لم أكن أقصد بالبحث النظر في مسألة تقسيم الكلام بشكل عام ، بل كان المقصود هو التوصل إلى فهم معين بشأن هذه المادة اللغوية ويكفي أنني توصلت إلى جعلها قسماً قائماً

(١) الدكتور تمام / اللغة العربية معناها ومبناها س ١٠٠

بذاته ليس من طائفة الأسماء أو الأفعال ، وفي اعتقادي أن التوصل إلى تلك النتيجة هو بحد ذاته مؤشر واضح وسليم لإفراد الصفات جميعها في قسم مغاير للأسماء أو الأفعال وأن ماسي ( اسم الفاعل ) كان الرمز الأساس لكل الصفات ، ذلك أنها جميعاً تشترك في سمات شكلية ووظيفية تتجمع بها وتنفرد بها عما سواها فهي ذات صيغ خاصة بها ليست لغيرها من الأسماء والأفعال ، وهي لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ، ولا تدل على زمن وحدث كما تدل الأفعال ، ودالاتها على الزمن هي وظيفتها في السياق لا بالوضع . ثم إنها تضام المرفوعات والمنصوبات على نحو ما تكون الأفعال ، وتضام المجرورات على نحو ما تكون الأسماء ، وتكون مسنداً إليه حيناً كما تكون الأسماء ، ومسنداً حيناً كما تكون الأفعال ، ومع كل هذا فإن السمات الأساسية التي تنفرد بها كافية لجعلها قسماً قائماً بذاته لا يكون فيه غيرها من الأقسام .

#### مميزات الصفة :

تتميز الصفة بما يأتي :

١ - تقبل ظاهرة التنوين ، والتنوين فيها ليس دليلاً على التمكن بل هو ظاهرة شكلية لها وظيفتان :

الأولى : سلب معنى الصفة والإضافة من الصفة .

الثانية : ترشيح الصفة للدلالة على زمن الحال أو الاستقبال ، ولذلك سميت في بحث سابق ( تنوين الزمن ) .

٢ - تقبل الجر لفظاً سواء سبقت بحرف الجر أو بالإضافة .

- ٣ — الإضافة فيها لفظية وليست معنوية .
- ٤ — تقبل (أل) كضمير موصول والصفة بعده صلته ولا تكون (أل) معها أداة للتعريف كما في الأسماء . ولذلك يجوز إبقاء (أل) مع إضافة الصفة ولا يجوز إبقاؤها مع إضافة الأسماء .
- ٥ — لما صيغ خاصة بها .
- ٦ — إنها تتحمل الضمائر كالأفعال ، ولا تتحمل الأسماء هذه الضمائر .
- ٧ — لا يبرز ضمير الرفع الفاعل معها في حالة التثنية والجمع ، خلافاً للأفعال .
- ٨ — تقبل الدخول في الجدول الإصاقي والتصريفي ولا تقبل الأسماء الدخول إلا في الجدول الإصاقي ، وقد أوضحنا ذلك بالتفصيل عند حديثنا عن الجدول ضمن مفهوم الشكل .
- ٩ — تثنى وتجمع كالأسماء .
- ١٠ — تدل على موصوف بالحدث ولا تدل على مسمى .
- ١١ — يخبر بها ويخبر عنها كالأسماء ، أى قد تكون مسنداً إليه حيناً ومسنداً حيناً آخر ، وإذا كان الإخبار بها هو الأصل في استعمالها فإنه لا يخبر بالاسم إلا عن طريق استعماله استعمال الصفة لأن الاسم ليس أصلاً في الخبر .
- ١٢ — الزمن فيها زمن نحوى مستفاد من السياق فهو وظيفة في السياق وليس زمناً صرفياً من وظائف الصيغة كما هو الحال في الأفعال .

١٣ -- الإضافة فيها ذات وظيفة زمنية هي الدلالة على المضي ، وليس  
الإضافة وظيفة زمنية في الأسماء .

١٤ — تضام الجرورات كالأسماء وتضام المرفوعات والمنصوبات  
كالأفعال .

والملاحظ أن الصفات قد تشارك الأسماء في بعض قليل من هذه  
المميزات كالذي ذكرناه تحت رقم ٢ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، وقد تسلك سلوك  
الأفعال كالذي ذكرناه تحت رقم ٦ ، ٨ ، ١٤ . كما يلاحظ أن هذه المميزات  
منها ما هو شكلي ومنها ما هو وظيفي .

وإذ قد عرفنا الميزات العامة التي تنفرد بها الصفات عن بقية الأقسام  
والتي ترتب عليها أفرادها بقسم خاص بين أقسام الكلم لا تكون فيه  
الأسماء ولا الأفعال — نود أن نذكر القيم الخلافية بين بعض فروع الصفة  
لتتضح الصورة أمام القارئ ، على أن هذه القيم الخلافية ستمدى المقارنة بين  
فروع الصفة لتتضم مقارنة بين بعض هذه الفروع وبين فرع من فروع الإسم  
وهو المصدر إكمالاً للفائدة .

#### الفرق بين المصدر وصفة الفاعل :

يتلخص الفرق بين المصدر وصفة الفاعل بما يأتي :

١ — إن المصدر تجوز إضافته إلى الفاعل وإلى المفعول تقول : (عجبت  
من ضرب زيد عمرواً) فيكون (زيد) هو الفاعل في المعنى ، وتقول : (عجبت  
من ضرب زيد عمرو) ، فيكون (زيد) هو المفعول في المعنى (بدليل العلامة  
في عمرو) ، وحين تستخدم صفة الفاعل مضافة لا يجوز أن تقول : (عجبت من  
ضارب زيد) على أن (زيد) فاعل .

( ١٥ — أقسام الكلام العربي )

٢ — إن صفة الفاعل تتحمل الضمير بينما لا يتحمل المصدر ضميراً .

٣ — إن (أل) مع المصدر أداة تعريف كما هو الحال في بقية الأسماء بينما لا تكون مع الصفات إلا ضميراً موصولاً . لذلك فقد تبقى في حالة إضافة الصفة ولا يجوز إبقاؤها في إضافة للمصدر .

٤ — يجوز تقديم ضميمة المفعول به على صفة الفاعل فتقول : ( هذا زيداً ضارب ) ، ولا يجوز تقديم ضميمة المفعول به على المصدر حين يسلك سلوك الأفعال .

٥ — إن صفة الفاعل تضام المرفوعات والمنصوبات في حالة تنوينها فتدل حينئذ على الحال والاستقبال معتمدة على موصوف أو ذى خبر أو حال . أما المصدر فإنه يضام المرفوعات والمنصوبات في كل الأزمنة ولا يشترط لعضاه الاعتماد .

٦ — إن الإضافة مع صفة الفاعل لفظية بينما لا تكون الإضافة مع المصدر إلا معنوية .

٧ — إن صفة الفاعل تضام المرفوعات المنصوبات سواء أكانت مفردة أو مثناة أو مجموعة . ولا يضام المصدر هذه الضمائم - حين يسلك سلوك الأفعال - إلا في حالة إفراده باستثناء ما ورد في ( مواعيد عرقوب أخاه ٠٠ ) وفي ( تركته بملاحس البقر أولادها )<sup>(١)</sup> . وحين نضيف هذه الفروق بين صفة الفاعل - وهى فرع من فروع الصفة - وبين المصدر وهو فرع من فروع الإسم - إلى الفروق العامة التى يفترق فيها الإسم والصفة - يمكننا



بشكل قاطع أن نضع حداً للنظرة التي احتوتها الدراسة النحوية زمنياً طويلاً ،  
تلك هي جعل الصفات من الأسماء .

### الفرق بين صفة الفاعل وصفة المفعول :

١ — إن صفة الفاعل تبني من مصدر الفعل اللازم كما تبني من مصدر الفعل المتعدي ، بينما تبني صفة المفعول من مصدر الفعل المتعدي ، ولا تبني من مصدر الفعل اللازم إلا مع الظرف والجار والمجرور والمصدر .

٢ — يجوز إضافة صفة المفعول إلى ما هو مرفوع معنى نحو ( الورع محمود المقاصد ) و ( زيد مكسو الخادم ثوباً ) ، بينما لا يجوز إضافة صفة الفاعل إلى ما هو مرفوع في المعنى <sup>(١)</sup> .

### الفرق بين صفة الفاعل وبين الصفة المشبهة :

١ — إن الصفة المشبهة تضام السببيّ دون الأجنبيّ تقول ( زيد حسن وجهه ) ولا يجوز أن تقول : ( زيد حسن وجه عمرو ) ، أما صفة الفاعل فإنها تضام السببيّ والأجنبيّ تقول : ( زيد حامل كتابه ) و ( زيد حامل كتاب عمرو ) .

٢ — إن ضميمه الصفة المشبهة محفوظة الرتبة بالتأخر عنها ولا يجوز تقديمها عليها فلا يجوز أن تقول ( زيد وجهاً حسن ) ، بينما تكون ضميمه صفة الفاعل حرة الرتبة ، تقول : زيد ضارب عمراً ، وتقول زيد عمراً ضارب .

٣ — إن صفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع

(١) المصدر السابق ص ٢٠٠

والتجدد بينما تدل الصفة المشبهة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الثبوت والدوام . وإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدث حتى بها على زنة فاعل فيقال في ( حسن ) ، ( حاسن ) ، و ( حسن ) هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً ، و ( حاسن ) : هو الذي ثبت له الحسن الآن أو غداً ، ولهذا فقد عدل في التنزيل الكريم عن ( ضيق ) إلى ( ضائق ) في قوله تعالى : ( وضائق به صدرك ) ليبدل على أن الضيق عارض وأنه غير ثابت في الحال . لأن الصفة المشبهة لا تكون إلا ثابتة في الحال سواء أ كانت موجودة قبله أو بعده وصفة الفاعل تفيد الماضي والحال والاستقبال في السياق .

٤ - إن الصفة المشبهة لا تبنى إلا من مصدر الفعل اللازم بينما تبنى صفة الفاعل من مصدر الفعل اللازم والمتعدى .

٥ - لا يجوز أن يعطف على المجرور بعد الصفة المشبهة بنصب المعطوف فلا يقال : ( كثير المال والعبيد ) بنصب كلمة ( العبيد ) واسكن يجوز أن يعطف على المجرور بعد صفة الفاعل بنصب المعطوف ، تقول : زيد ضارب عمرو وبكراً ، لأن المعطوف عليه منصوب في المعنى مع صفة الفاعل وليس منصوباً مع الصفة المشبهة بل هو مرفوع المعنى معها ، لأن ( كثير المال ) معناه : ( كثير ماله ) .

٦ - يجوز إضافة الصفة المشبهة إلى الفاعل لأنها إضافة غير حقيقية ، فإذا قلنا : الحسن الوجه ، والشديد اليد ، فإن الحسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه ، وشديدة يده . بينما لا تجوز إضافة صفة الفاعل إلى الفاعل فلا تقول : ( عجبت من ضارب زيد ) و ( زيد ) فاعل . وأ كتمنى بذكر هذه الفروق لأهميتها وهناك فروق أخرى ذكرتها كتب النحو .

أما أوجه الشبه بين صفة الفاعل والصفة المشبهة ، فتتلخص في أن كلا منهما يؤدي وظيفة وصف الفاعل بالحدث وهي فرع على الوظيفة الصرفية العامة ، وأن كلا منهما يكون مفرداً ، ومثنى ومجموعاً ، ويكون مذكراً ، ومؤنثاً ، وأن بينهما علاقة اشتقاقية تجمعهما مع باقي الصفات . من هنا ندرك سبب وصف الصفة بالمشبهة ، وإذا ذكرنا الطرف الثاني للتشبيه قلنا : إنها الصفة المشبهة بصفة الفاعل .

ثانياً — الفعل :

وهو كلمة تدل على حدث وزمن ، والدلالة على الحدث والزمن هو المعنى الصرفي للفعل وهي وظيفته الصرفية المركبة ، بمعنى أن كلاً من الزمن والحدث جزء من معنى صيغة الفعل . « ودلالته على الحدث تأتي عن اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة ، والمعروف أن المصدر اسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل والصفة والميميات ، لا بد أن يكون على صلة من نوع ما بمعنى الحدث ، كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان ، أو على موصوف بالحدث ، أو على مكان الحدث أو زمانه أو آله »<sup>(١)</sup> .

أما دلالة الفعل على الزمن فإننا لو تتبعنا أقوال النحاة فيها لوجدناهم يربطون ربطاً وثيقاً بين صيغة الفعل والزمن . فقسّموا الفعل إلى ثلاثة أقسام : ماض ، وهو ما دل على الزمن الماضي ، ومضارع ، وهو ما دل على زمن الحاضر أو المستقبل وجملوا القسم الثالث وهو الأمر يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل . وكان تقسيمهم هذا مبنياً على أساس أن الأزمان ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، فاكتفوا في تحديد دلالة الفعل على للزمن

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٤

بتطبيق الأزمنة التي قررهما الفلاسفة وجعلوها أساساً لتقسيم الفعل ، فسيبويه كما يبدو من تحديده للفعل لم يفعل حتى تعابير الكينونة الفلسفية فاستعمل (كأئن) ( ما يكون ) ، ( بناء ما لم ينقطع وهو كأئن ) ، ناهيك عن الفكرة ذاتها فقد قال : « وأما الفعل ، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كأئن لم ينقطع »<sup>(١)</sup> . فقد تصور أقسامه على مثال حركات الفلك الثلاث ، نحص الفعل الماضي — عند إيراد أمثله الفعل المختلفة — بالزمان الماضي ، أما الحاضر والمستقبل فقد أشرك فيهما المضارع وفعل الأمر ، فللدلالة على زمن الحال يستعمل الفعل المضارع مخبراً به ، وللدلالة على زمن المستقبل يستعمل المضارع مخبراً به ، وفعل الأمر مأموراً به ، ولهذا قال : فأما بناء ما مضى ، فذهب ، وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً : اذهب ، واقتل ، واضرب ، ومخبراً : يقتل ، ويذهب ، ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كأئن<sup>(٢)</sup> . وقد ذكر السيرافي أن سيبويه ومن نحوه : يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة : ماض ، ومستقبل ، وكأئن في وقت النطق ، وهو الزمان الذي يقال عليه الآن ، الفاصل بين ما مضى ويمضي ، وأما الماضي ، فإنه يختص مثلاً واحداً ، والحال والمستقبل الذي ليس بأمر يختصان ببناء واحداً إلا أن يدخل عليه حرف يخاص له الاستقبال ، وهو ( سوف ) ، ( والسين ) ، و ( أن ) الخفيفة<sup>(٣)</sup> . فالظاهر من كلام السيرافي أن سيبويه وكل النحاة البعريين — ووافقهم في ذلك الكوفيون — يتفقون على أمرين :

(١) الكتاب : ١ ص ٢ بولاق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) شرح الكتاب : ١ ص ١١ مصدر .

أولهما : إنهم يقسمون الفعل على أساس تقسيم الزمان الفلسفى إلى ماض ،  
وحاضر ومستقبل .

والثانى : أنهم خصوا كل زمن بصيغة معينة ، هو معناها فى حالتى  
الانفراد والتساوق على السواء . على أن هؤلاء النحاة حين يقررون أن الفعل  
المضارع يخلص للمستقبل أيضاً إذا دخلت عليه ( أن ) الخليفة فإنهم بهذا  
يجانبون الدقة ، ذلك ( أن أن والفعل ) لا يدلان على زمن ، لأنهما تركيب  
مصدرى ، والمصدر لا زمن له ، والتركيب يساوى ما يسمونه بالانجليزية  
Infinitive مثل To Come والفرق بين هذا التركيب المصدرى وبين المصدر  
الإسمى أن كلا منهما يستعمل فى مواقع خاصة . ولو نظرنا فيما ذكره  
ابن يعين فى تقسيم الفعل لظاهر بوضوح الأساس الفلسفى لذلك التقسيم ،  
إذ قال : « لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمن من مقومات الأفعال ،  
توجد عند وجوده ، وتعدم عند عدمه انقسمت بانقسام الزمان ، ولما كانت  
الأزمان ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة  
حركات الفلك فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة  
تفصل بين الماضية والآتية - كانت الأفعال كذلك ، ماض ، ومستقبل ،  
وحاضر » (١) . فابن يعين أيضاً يجعل الفكرة الفلسفية أساساً لتقسيم الفعل  
إلى ماض ، وحاضر ، ومستقبل . وقد يما قال الفلاسفة : إن الزمان قد نظر  
إليه على أنه حركة الفلك ، وأنه كان فى نظرهم مكوناً من دورات متعاقبة فى  
الزمان المستمر (٢) . من الضرورى فى اصطلاح الفلاسفة أن يستعمل الفلاسفة  
ألفاظاً زمانية كالماضى والحاضر ، والمستقبل جارية - حسب فهمهم - على

(١) شرح المنفل : ٧ ص ٤

(٢) انظر عبد الرحمن بدوى - الزمان الوجودى ط ٢ ص ٥٢ ، ٥٣

أساس حركات الفلك ، ولكن الخطأ كل الخطأ أن نخص صيغة معينة من صيغ الفعل العربي بزمن معين ، كالماضى مثلا ، أو الحاضر أو المستقبل وهذا ما درج عليه النحاة الأقدمون ، فربطوا بين الصيغة وبين الماضى الفلسفى أو الحاضر والمستقبل الفلاسفيين ، فخصوا الدلالة على الماضى الفلاسفى بالفعل الماضى وخصوا الدلالة على الحاضر بالفعل المضارع ، والدلالة على المستقبل بالمضارع أو الأمر فقالوا : إن الفعل الماضى هو ما دل على حصول حدث فى الزمن الماضى ، وإن الفعل المضارع هو ما يدل على حصول حدث فى زمن التكلم أو بعده ، ولو نظرنا إلى واقع الفعل العربى وكل الصيغ التى تفصح عن الزمن من خلال استعمالها فى التراكيب اللغوية رأينا أن النحاة الأقدمين لم يهتموا أكثر فى تحديد الممانى الزمنية لها فلم يتهجوا نهجاً سليماً يوضح الواقع الدلالى فيما تفصح عنه الكلمات فى السياق من معنى الزمن ، كما ظهر من أقوال سيبويه ، والسيرافى ، وابن عيىش التى انطلقوا فيها من مفاهيم فلسفية أبعدهم كثيراً عن واقع اللغة المدروسة فلم يتجهوا إلى غير ما ذكرناه عنهم قبل قليل حين تحدثوا عن زمن الفعل إلا حينما اصطدموا بدلالة المضارع المنفى بلم على الزمن الماضى فى الجملة المنفية ، ودلالة الماضى على زمن الحال أو الاستقبال فى التحضير والعرض ، والشرط ، والتمنى ، والترحى ، والدعاء ، وكلها تهدرج تحت مفهوم الجملة الإنشائية .

كان على النحاة أن يدركوا أن الأفعال مجرد صيغ وأنفاظ تدل على زمن ما هو جزء من معنى الصيغة لا على زمن معين وأن السياق ، أو الظروف القولية بقرائنها اللفظية والحالية هى وحدها التى تعين الدلالة الزمنية وترشحها لزمن بعينه ، كان عليهم أن يدركوا أن الدلالة على الزمن

لا تنحصر في الأفعال بل تمتد لها إلى الصفات ، وإلى ما نقل إلى معنى الفعل من المصادر والخوالف . غير أنه من الإنصاف أن نذكر أن بعض النحاة الأقدمين قد أشاروا إلى شيء من تحديد المعاني الزمنية في أوجه استعمال الفعل ، فقد انتشرت في كتب النحو القديمة أجزاء من معلومات يصح أن تتألف من مجموعها مادة مفيدة في توضيح وجوه الدلالات الوظيفية على معنى الزمن مما لوجه لإنكارها البتة . فقد ذكروا أن المضارع يترجح للحال إذا كان مجرداً من القرأين وقد يتعين للحال إذا اقترن ببعض أسماء الأوقات كالآن وما في معناه كالحين والساعة ، أو إذا نفى بـ ( ليس ، وما ، وإن ) لأن هذه الأدوات موضوعة لنفي الحال في الجملة وإن كان البعض - كابن مالك - قد زعم أن النفي بهذه الأدوات الثلاث قد يفيد الاستقبال على قلة ، واستشهد بقول حسان : ( وليس يكون الدهر مادام يذبل ، وقوله تعالى : ( قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي ) . وفي المثال الأخير الذي أورده ابن مالك كان يمكن فهم النفي في المستقبل لو قال : قل ما يكون مني ، أما قوله : ( ما يكون لي ) فعفاها : ما ينبغي لي وهو على معنى الحال كما يبدو لنا . وذكر النحاة أن المضارع قد يتعين للحال ، إذا دخل عليه لام الابتداء وزعم بعضهم أن هذه اللام قد توجد مع المستقبل قليلاً نحو قوله تعالى ( وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ) كما ذكروا أن المضارع قد يتمين فيه الاستقبال إذا اقترن بظرف المستقبل نحو : ( أزورك إذا - تزورني ) أو إذا أسند إلى متوقع ، كقول الشاعر :

يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب

أو إذا اقتضى طلباً ، نحو ( والوالدات يرضعن ) و ( لينفق ذو سعة ) أو إذا اقتضى وعداً نحو ( يعذب من يشاء ويفقر لمن يشاء ) أو صحب علامة

توكيد كالتونين ، أو أداة ترج ، نحو (اعلى أبلغ الأسباب) ، أو أداة مجازاة يكون الفعل بعدها مجزوماً نحو (إن يشأ يذهبكم) و (كيف تصنع أصفح) أو أداة نصب نحو (أود أن أراك) ، أو حرف تنقيس ، وهو السين أو سوف ، لأنهما وضعا للتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال . وذكر النحاة كذلك أن المضارع ينصرف إلى الماضي وذلك إذا اقترن به (لم) أو (لما) أو (إذ) نحو (وإذ تقول للذي أنعم الله عليه) أى (قلت) أو إذا اقترن به (ربما) مثل :

ربما تذكره النفوس من الأمم ر له فرجة كحل العقال

كما ذكروا أن الماضي يتمين معناه للمضى ، وقد ينصرف إلى الحال إذا قصد به الإنشاء كـ (بعت ، واشتريت) وغيرها من أفعال العقود ، وقد ينصرف إلى المستقبل إذا دل على طلب نحو : (غفر الله لك) . وقد ذكر سيديويه فى باب نفي الفعل : « إذا قال فعل فإن نفيه : (لم يفعل) ، وإذا قال : (قد فعل) فإن نفيه : (لما يفعل) وكلام سيديويه هو الذى يوحى بوجود (الماضى القريب) ، ويمكن أن نستفيد منه أن أدوات النفي هى من القرائن التى تشرح الحدث لزمان معين وأنها لتعطى فائدة يعول عليها فى مسألة الدلالات الزمنية ، فإن<sup>٣</sup> (لم) غير (لما) وكذلك (ان) فى الاستعمال . وقد أشار النحاة إلى أن (قد) تفيد التحقيق كقوله : قد جاءنا نذير فكذبنا ، وقد تفيد التقليل إذا كان مدخولها فعلا مضارعاً نحو (قد يجود البخيل) ، لكن ابن هشام أشار إلى معانى (قد) الأخرى فذكر منها تقريب الماضى من الحال ، تقول : (قام زيد) فيجتمل الماضى القريب والبعيد ، فإن قلت :



(قد قام) اختص بالقرب<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من صور ودلالات ذكرت هما وهناك في كتب النحو لا يجمعها بحث تفصيلي وصفي دقيق مبني على استقراء شامل يعتمد الزمن النحوي أساساً في تحديد المعاني الزمنية للصيغ والجل ، ولذلك فقد جهر نفر من الباحثين العرب المحدثين بالدعوة إلى دراسة الزمن في اللغة العربية وإعادة النظر فيما قرره النحاة بشأنه أذكر منهم الأساتذة تمام حسان ، وإبراهيم أنيس ، وأحمد عبدالستار الجوارى ، والخزومي ، وإبراهيم السامرائي . على أنني لم أغفل أن أشارك الأساتذة هذه الدعوة في بحث سابق في كتابي (اسم الفاعل بين الإسمية والفعلية) ولم يكن الأمر منا ومن هذا نفر قاصراً على الدعوة إلى دراسة الزمن بل تعدى ذلك إلى أن يقدم الجميع دراسة نافعة في هذه المسألة الخطيرة تناولت كل ما أمكنهم تصوره من معاني الزمن في اللغة والكلمات التي يمكن أن تفصح عنها في الظروف السياقية المختلفة ، أن أهم ما ينبغي ذكره مما له علاقة بمسألة الزمن في اللغة العربية يتناخص بالآتي :

- ١ - إن الزمن في الفعل وظيفة صرفية وهو زمن صرفي ، بمعنى أنه وظيفة صيغة الفعل وهي مفردة خارج السياق ، والزمن الصرفي في الفعل ناتج من كونه يدل على حدث وزمن .
- ٢ - لا وجود للزمن الصرفي في غير الفعل ، فلا يستفاد من الصفات لأنها تدل بصيغتها على موصوف بالحدث ، ولا يستفاد من المصادر لأنها تدل على الحدث دون الزمن .
- ٣ - إن الزمن الصرفي في الفعل يتضح في دلالة كل صيغة من صيغته على

---

(١) أنظر المعنى ١ ص ١٢٧

المعنى الزمنى فصيغة (فَعَلَ) ونحوها تدل على وقوع الحدث في الزمن الماضى وصيغة (يفعل) ونحوها تفيد وقوع الحدث في زمن الحال أو الاستقبال . أما صيغة (أفعل) ونحوها ففى اعتقادى أنها صيغة تفيد الطلب المحض تستعمل لإحداث مضمونه فوراً ، ولا تدل على زمن البتة ، يؤيد ذلك ما ذهب إليه الأستاذ المحزومى والأستاذ الجوارى ، وقد ذكرت ذلك سابقاً ، ذلك أن مقتضى التعبير بصيغة الأمر - كما أدى - يسوق إلى تصور أمرين : ( حدث وإحداث ) فاللفظ الأمر ترجم الدلالة على الحدث بصورة طلب صادر من متكلم ، والفورية التى يطالب المخاطب بإحداث الحدث على أساسها كاستجابة للطلب هى التى تحمل معنى الزمن ، وقد تتم هذه الاستجابة فيتمين الزمن ، وقد لا تتم بمعنى أن الفورية التى تحمل معنى الزمن منصبة على الإحداث المطلوب لا على الحدث المتمثل فى فعل الأمر .

٤ - قد يدل السياق النحوى على الزمن ، ويعتبر الزمن هنا وظيفة السياق وهو زمن نحوى لا صرفى وهو وظيفة مستفاد من استخدام الأفعال والصفات فى السياق وفى هذه الحالة لا يشترط لأداء معنى زمنى معين صيغة معينة فقد تدل صيغة (فَعَلَ) ونحوها على الماضى أو على الحال أو على الاستقبال وقد تدل صيغة (يفعل) ونحوها على الماضى ، كما تدل على الحال أو الاستقبال . وبالنسبة للصفات فقد تدل على الماضى كما تدل على الحال أو الاستقبال . أما تعيين الزمن المستفاد من السياق فلا يكون إلا بالقرائن السياقية : اللفظية والحالية .

٥ - لا تقتصر إفادة الزمن النحوى على استخدام الأفعال والصفات بل تعتمد ذلك على استخدام المصادر والخوالب التى تنقل إلى الفعلية .

٦- لما كان الزمن النحوي هو زمن وقوع الحدث ، فالملحوظ أن ما يستخدم لإفادة الزمن النحوي لابد أن يكون على صلة وثقى بالحدث. إلا<sup>٣</sup> (كان) الناقصة وأخواتها فهي مفرغة من معنى الحدث وقد جاءها ذلك عن طريق التمثيل إلى استعمال الأداة ، ويتجلى ذلك في دلالة الفعل والمصدر والخالفة على الحدث ، ودلالة الصيغة على الموصوف بالحدث ، أما ما يخضع لتقسيم الظرف من ظروف الزمان كإذ ، وإذا ، وإبان ، ومتى ، وأتسا ، وكلما ، فزمان الاقتران بين حدثين هو معناها الوظيفي .

٧- إن مجال النظر في الزمن النحوي هو السياق ، وليس الصيغة المفردة. وبناء الجملة العربية أخصب مجال لهذا النظر بينما لا يكون مجال النظر في الزمن الصرفي<sup>٤</sup> إلا الصيغة منفردة خارج السياق<sup>(١)</sup> .

ذكرت في أثناء الحديث عن الزمن أن نفرأ من الباحثين العرب جهراً بالدعوة إلى دراسة الزمن في اللغة العربية وقدم كل منهم دراسة نافعة في هذه المسألة ، إلا أنني أعتقد أن محاولة الاستاذ تمام حسان في تفصيل القول عن الزمن في اللغة وطريقة منالجته لهذه المسألة المهمة. لمتعتبر أجمع محاولة بذلت في الزمن المعاصر ، ولما كان تفصيل الكلام في الزمن ودلالته على المستوى النحوي ليس مجاله بحثنا ، لذلك سأكتفي بذكر النقاط المهمة التي وردت في بحثه عن الزمن تاركا للقارئ البحث في التفاصيل التي تناولها فيه :

١- إن الأرمنة في اللغة العربية ثلاثة : (الماضي ، والحال ، والاستقبال )

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها س ٢٤٠ -- ٢٤٢

وإسكن هذه الأزمنة الثلاثة تفرع بحسب اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمناً نحويًا، وقد طبق هذه الأزمنة على كل أنواع الجمل في اللغة العربية باعتبار أن الزمن النحوي هو وظيفة السياق، وأنواع بناء الجملة العربية هي أنواع السياق. لذلك أقدم الأستاذ تمام على تطبيق المفردات الزمنية على الجمل الخبرية بأنواعها الثلاثة (المثبتة، والمنفية، والمؤكدّة). كما طبقها على الجمل الإنشائية وفي هذا المجال أوضح الأستاذ تمام أن الجملة الاستفهامية هي الوحيدة بين الجمل الإنشائية التي تتوافق فيها دلالة الصيغة على الزمن صرفياً ونحويًا على طول الخط فيبدل فيها (فعل) على الماضي، ويدل (يفعل) على الحال أو الاستقبال بحسب الضمائم والقرائن. أما جمل الإنشاء عدا الاستفهام فقد ذكر أنها قاصرة على إفادة الحال أو الاستقبال بحسب القرائن، فتناول الأمر بالصيغة والأمر باللام، والنهي، والعرض، والتحضيض، والتمنى، والترجى، والدعاء، والشرط، وأوضح أنه على الرغم من أن المضى لا يخطر في معنى هذه الجمل الإنشائية - فإننا نجد صيغة (فعل) تستعمل باطراد لتدل على الحال أو الاستقبال، في التحضيض نحو: (هلا فعلت)، وفي التمني نحو (تمنيت أن لو قد حدث كذا)، غير أن (فعل) بعد ليت ربما تدل على زمن ماضٍ، نحو: (ليتته فعل كذا)، وكذلك يدل (فعل) في الترجى على الحال أو الاستقبال، عندما تستخدم (عسى).

٢ - إن استعمال صيغة (يفعل) للدلالة على المضى مقصورة على أسلوب النفي سواء أ كان هذا النفي في الخبر أم في الاستفهام.

٣ - إن استعمال صيغة (فعل) بمعنى الحال أو الاستقبال مقصور على التحضيض، والتمنى، والترجى، والدعاء، والشرط.

٤ — تأتي تعبيرات الجهة التي تتفرع الأزمنة على أساسها إلى ستة عشر زمناً فرعياً - بواسطة إضافة الأدوات الحرفية والنواسخ إلى الأفعال . وذلك مثل : قد ، والسين ، وسوف ، واللام ، ونون التوكيد ، وما ، ولا ، ولما ، وإن ، وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وقد اعتبرت كل هذه الأدوات عناصر لإفادة الجهة المحددة لمعنى الزمن .

٥ — تأتي الظروف الزمانية وما بمعناها من الأسماء مخصصة للزمن النحوي عن طريق معنى الاحتواء للحدث الواحد . أو عن طريق معنى الاقتران للحدثين ، وذلك عندما يعبر بالصيغة الواحدة عن أزمنة مختلفة كالحال ، أو الاستقبال ، فيدل ( الآن ) مثلاً على الحال ويدل ( غداً ) على الاستقبال .

٦ — كما تلعب القرينة المقالية أو اللفظية دورها في تحديد الزمن بواسطة استخدام الظروف الزمانية مثلاً - تلعب القرينة الحالية دوراً مشابهاً في تحديد الزمن بواسطة المعلومات الخارجية المستمدة من التاريخ أو الجغرافية أو نحوها .

أما الأزمنة النحوية المتفرعة من الأزمنة الثلاثة الرئيسية عند اعتبار الجهة فهي :

١ — المتفرعة من الماضي ، تشمل : البعيد المنقطع . - قريب المنقطع والمتجدد ، والمنتهى بالحاضر ، والمتصل بالحاضر والمستمر ، والبسيط ، والمقارب ، والشروعى .

٢ — المتفرعة من الحال ، تشمل : العادى ، والتجددى ، والاستمرارى .

٣ — المتفرعة من الاستقبال ، تشمل : البسيط ، والقريب ، والبعيد

والاستمرارى .

ولسلك سن هذه الفروع الزمنية أسلوب سياتي خاص يتفق مع نوع الجملة بإضافة الأدوات الحرفية والنواسخ إلى الأفعال . أما الجهة فقد عرفها الأستاذ تمام بأنها : تخصيص دلالة الفعل ونحوه إما من حيث الزمن ، وإما من حيث الحدث ، والمباني الدالة على الجهات الزمنية هي الأدوات ( الحروف والنواسخ ) والمباني الدالة على جهات فهم معنى الحدث هي الهمزة والتضعيف ، وتكرار المبنى ، وتاء الفاعل ، والسين والتاء ، ونون الانفعال ، وتاء الافتعال ، وتاء التفعّل ، وتاء الافتعال في التعبير عن جهات التمديدية مثل أكرم ، وكرّم ، وتكرار الحدث مثل زلزل ، والمشاركة مثل تقاتل ، والطلب مثل استخرج ، والمطاوعة مثل انكسر ، والاتخاذ مثل اختار ، والتكليف مثل تشجع ، والتبادل مثل اقتتلوا على التوالي .

وهناك جهات في فهم علاقة الإسناد وهي ليست مسطرة على الزمن ولا على الحدث في إفادتها التقييد ، وإنما هي قيود في الإسناد . ومن أمثلتها التمديدية ومبناها الإسم المنصوب مطلقاً في باب المفعول به ، والسببية ومبناها المصدر المنصوب ( المفعول لأجله ) والظرفية المكانية ومبناها طرف المكان ، والتقوية ، ومبناها المصدر المنصوب ( المفعول المطلق ) والملايسة ومبناها الوصف المنصوب ( الحال ) ، والإخراج ، ومبناها الإسم بعد إلا ونحوها ( المستثنى ) والتفسير ، ومبناها الإسم الجامد منصوباً ( التمييز ) والخلاف ومبناها الإسم المنصوب بعد ضمير المتكلم ، والاستعلاء ومبناها حرف الجر ( على ) ، والواسطة ومبناها حرف الجر ( الباء ) ، والمجاورة ومبناها حرف الجر ( عن )<sup>(١)</sup> .

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٤٠ وما بعدها .

### مميزات الفعل :

بتميز الفعل عن بقية أقسام الكلام بما يأتي :

١ — يدل على حدث وزمن ودلالته عليهما معاً بشكل معناه الصرفي العام . ودلالته على الزمن والحدث دلالة تضمنية .

٢ — يختص بقبول علامة الجزم وهي خاصة بالمضارع منه .

٣ — لا يقبل علامة الجر ، ولا يسبقه حرف جر .

٤ — لا يثنى ولا يجمع ، بل يسند إلى المثنى والجمع .

٥ — لا يقبل حرف التعريف .

٦ -- لا يقبل حرف النداء ولا ينادى .

٧ — لا يقبل التنوين .

٨ — له صيغ صرفية خاصة مبنية بالمعلوم ومبنية للمجهول لا تشاركه فيها بقية الأقسام .

٩ — يكون مسنداً ولا يكون مسنداً إليه ، فلا يوصف بل يكون صفة ، ولا يخبر عنه بل يخبر به .

١٠ — يقبل الدخول في جميع أنواع الجداول ، خلافاً للاسم الذي لا يقبل الدخول إلا في الجدول الإصاقى ، وخلافاً للصفة التي لا تقبل الدخول إلا في الجدولين الإصاقى والتصرفي . فهو يشارك الاسم في قبوله للجدول الإصاقى ، ويشارك الصفة في قبوله للجدولين الإصاقى والتصرفي ، ولكنه يميز عنهما بقبول الجدول الإسنادى كما أوضحنا سابقاً .

١١ - بلحقه المتصل البارز من ضمائر الرفع خلافاً للصفات .

١٢ - لا يضمير ولا يعود عليه ضمير .

١٣ - يختص بقبول السين وسوف ، وقد ، ونون التوكيد ، ونون الوقاية ، وأدوات الشرط ، ولم ، ولا الناهية ، ولام الأمر ، ولما ، وتاء التأنيث الساكنة ، والاتصال بضمير الرفع البارز ، وأحرف المضارعة ، والملاحظ أن من هذه المواد ما هو مختص بالماضي من الأفعال كقبول ضمير الرفع المتصل البارز وتاء التأنيث الساكنة ، وما هو مختص بالمضارع كأحرف المضارعة والسين ، وسوف ، ولام الأمر ، ولا الناهية و (لما) التي تدخل على الفعل . وما هو مشاع بين المضارع والأمر كقبول ياء المخاطبة من ضمائر ( الرفع ) ونون التوكيد ، وما هو مشاع بين الماضي والمضارع كأدوات الشرط ، وقد ، وهـ كذا . . .

١٤ - لا يقبل الإضافة .

١٥ - لا يأتلف من الفعل والفعل كلام .

### الفرق بين الفعل والمصدر :

١ - إن دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمينية بمعنى أن الحدث جزء من معنى الفعل بينما تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة بمعنى أن الحدث هو كل معنى المصدر لا جزء من معناه .

٢ - قد يحذف الفاعل مع المصدر نحو « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما » بخلاف الفاعل مع الفعل المبني للمعلوم فإنه لا يحذف معه ، لأن الفعل يذكر للاخبار عن الفاعل ، والمصدر لا يبني لفاعله ولا مفعوله



وإنما يطلبهما من جهة المعنى ، فكما يجوز أن يحذف معه المفعول به يحذف الفاعل (١) .

### الفرق بين الفعل وصفة فاعل :

١ — إن الفعل يدل على حدث وزمن أما الصفة فإنها تدل على موصوف بالحدث .

٢ — الزمن في الفعل أحد وظائف الصيغة فهو في هذه الحالة زمن صرفي أما الزمن مع الصفات — وصفة الفاعل فرع منها — فهو زمن نحوي يستفاد من استخدام الصفة في السياق فهو وظيفة السياق لا الصيغة .

٣ — إن الفعل يضم المرفوعات والمنصوبات أو المجرورات دون اعتماده على شيء . بينما لاتضم صفة الفاعل المرفوعات والمنصوبات أو المجرورات إلا في حالة اعتمادها على أداة من أدوات النفي أو الاستفهام أو على موصوف أو ذى خبر أو ذى حال ، فيدل حينئذ على الحال أو الاستقبال .

٤ — إذا جرت صفة الفاعل على غير من هي له برز الضمير معها بخلاف الفعل .

٥ — إن صفة الفاعل مع الفاعل تعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله فإنه يعد من الجمل .

٦ — إن الألف والواو والياء في ضاربان ، وضاربون ، وضاربين ، حروف

(١) انظر الأشباه والنظائر : ٢ س ١٩٤

تدل على التثنية والجمع ولاسكن<sup>٣</sup> الألف والواو والياء في بضر بان وبضر بون ،  
وتضرب بين ضمائر تنوب عن الفاعل المثنى والجموع والمخاطبة .

### رابعاً - الضمير :

وهو كلمة تدل على عموم الحاضر أو الغائب ، ودلالاتها على ذلك  
هى معناها الصرفى العام . وتنقسم الضمائر إلى ضمائر حضور وضمائر غيبة ،  
والحضور إلى :

( ا ) حضور تكلم ويتجلى بالضمير ( أنا ، وتاء المتكلم ، وياء المتكلم )  
كما يتجلى بالضمير ( نحن ، ونا ) .

( ب ) حضور خطاب ، ويتجلى بالضمائر ( أنت وتاء المخاطب وكاف  
المخاطب ) ، ( وأنت ، وتاء المخاطبة ، وكاف المخاطبة ) و ( أنما وتما : للمخاطبين  
أو المخاطبتين ) و ( كما للمخاطبين أو المخاطبتين ) ، و ( أنتم ، وتم ، وكم )  
للمخاطبين و ( أنتن ، وتن ، وكن ) للمخاطبات . والياء المفردة المخاطبة .

( ج ) حضور إشارة : ويتجلى ذلك بالضمائر ( هذا ، وذلك ) المفرد  
و ( هذى وتلك ) المفردة ، و ( هذان وذانك ) للمثنى المذكر ، و ( هاتان  
وتانك ) للمثنى المؤنث ، و ( هؤلاء وأولئك ) للمجموع المذكر والمؤنث ،  
و ( هنا وهناك ) للإشارة المكانية .

على أن ( أل ) يمكن اعتبارها من العناصر الإشارية أيضاً لأنها قد  
تستخدم بمعنى ( هذا ، أو هذه ) حين تقول : ( أسافر إلى بغداد اليوم )  
بمعنى ( فى هذا اليوم ) ، و ( أذهب إلى المسرح الليلة ) بمعنى ( فى هذه الليلة ) .  
يقول برجستراسر : « ومن العناصر الإشارية ( الألف واللام ) للتعريف ،

وبما يدل على أنها في الأصل لم تكن للتعريف فقط ، بل كانت أداة إشارة أنها حافظت على معنى الإشارة في بعض الحالات نحو (اليوم) أى : في هذا اليوم ، والليلة : أى في هذه الليلة «<sup>(١)</sup> .

أما ضمائر الغيبة فتتقسم قسمين : شخصية وموصولية .

أما الشخصية فتتجلى في ( هو ، والهاء المتصلة أو المنفردة ككتابة ) للمفرد المذكر ، و ( هي ، وها ) للمفردة المؤنثة ، وها ، والألف ، وهما متصله ، للمثنى المؤنث والمذكر ، و ( هم ، وا ، وهم متصله ) للمجموع المذكر ، و ( هن ، ن ، هن ، متصله ) للمجموع المؤنث .

وأما الموصولية فتتجلى باستخدام ( الذى ، من ، ما ، أى ، وأل ) الموصولة ) للمفرد المذكر ، و ( التى ، من ، ما ، وأل ، أى ، أية ) للمفردة المؤنثة و ( اللذان ، ومن ، وما ، وأل ، وأى ) للمثنى المذكر ، و ( اللتان ، ومن ، وما ، أل ، أى ) للمثنى المؤنث ، و ( الذين ، ومن ، وما ، وأل ، وأى ) للمجموع المذكر ، و ( الأولى ، ومن ، وما ، وأل ، وأى ) للمجموع المؤنث ، و ( اللاتى ، ومن ، وما ، وأل ، وأى ) للمجموع المؤنث ، أيضاً<sup>(٢)</sup> .

والملاحظ أن الضمائر ( من ، ما ، أل ، أى ) تشترك من بين الضمائر الموصولة في التعبير عن جميع صور العدد والنوع وتدل عليها بقرائن السياق . ولما كان المعنى الصرفي العام لجميع الضمائر هو الدلالة على مطلق الحاضر أو الغائب ، وهو وظيفتها في الكلام كان معناها وظيفياً لا مجعياً . ولا يكون

(١) التطور النحوى ص ٥٦

(٢) انظر الدكتور تمام حسان / اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٩

معجمياً إلا بواسطة المرجع فدلالاتها معجمياً على المسمى لا تتأني إلا بمونة الإسم<sup>(١)</sup> ، والصفة المشتركة التي جمعت ضمائر الشخص والإشارات والموصولات في قسم واحد هو (قسم الضمير) - لها جميعاً تستخدم في السلام استغناء عن تكرار الإسم الظاهر - كما أوضحنا سابقاً - وأن كلامها يحتاج إلى قرينة توضح المقصود منه ، فالحضور هو القرينة التي نفتقر إليها ضمائر التكلم والخطاب والإشارة للدلالة على معين ، والمرجع المتقدم هو القرينة التي يفتقر إليها ضمير الغائب للدلالة على المقصود به ، والصلة هي القرينة التي يفتقر إليها الموصول. للدلالة على ما يقصد به أيضاً ، وهذه الصلة بالإضافة إلى ذلك تحمل ضميراً يعود على الموصول كعلامة على قوة الارتباط بينهما سماه النحاة (العائد) .

والضمائر فوق ذلك لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ، بل لا تدل على معين إلا بالقرينة التي تحدثنا عنها ، ولا تدل على حدث وزمن كما تدل الأفعال ولا تدل على موصوف بالحدث كما تدل الصفات ولها بالإضافة إلى كل ما تقدم سمات أخرى تبرر أفرادها بقسم خاص من أقسام الكلام خلافاً لما درج عليه النحاة .

#### مميزات الضمير :

- ١ - يدل على مطلق الحاضر أو الغائب .
- ٢ - يستغنى به عن تكرار الإسم الظاهر .
- ٣ - لا يتضح معناه إلا بالقرينة ، وهو حضور أو مرجع أو صلة .

(١) انظر المصدر السابق ص ١١٣

- ٤ --- لا يشئ ولا يجمع (إلا ما شد من مثنى الموصول والإشارة . فقد وردا على صورة المثنى) ، وتعتمد مبانيه على حسب صور النوع والعدد .
- ٥ — لا تدخله أداة التعريف (أل) إلا بعض الموصولات الملازمة للتعريف .
- ٦ . — لا يقبل الإضافة على الإطلاق ، فالإضاف لا يكون من الضمائر .
- ٧ — ليس له أصول اشتقاقية ، ولا يدخل في جدول تصريفي .
- ٨ — لا يقبل التنوين بل يكون مبنياً إلا ما شد من مثنى الإشارة والموصول فهما يعاملان معاملة المثنى رفعاً ونصباً وجرأ .
- ٩ — يقبل الجر محلاً لا لفظاً .
- ١٠ — ضمائر الشخص لا تنعت <sup>(١)</sup> .
- ١١ — الموصول منه لا ينعت ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يستثنى منه إلا بعد تمام صلته <sup>(٢)</sup> .
- ١٢ — ليس له صيغة معينة ، فهو يمر عن المعنى بمثاله .
- ١٣ — لا يقبل أية لاصقة من لواحق الأسماء أو الأفعال إلا ما شد من مثنى الإشارة والموصول فإنهما يقبلان علامة التثنية كما تقبلها الأسماء .
- ١٤ --- يقبل هاء التثنية تقول : (هذا) والأصل (ذا) ، ولام البعد ، وكاف الخطاب) فتقول : (ذلك) والأصل (ذا) . وحرف الإشباع فتقول (كتاب)

(١) انظر الرجاسي / الجمل ص ٢٩

(٢) المصدر السابق ص ٣٣٩

في مقابل الإضعاف في (كتابي) . وقد يقع ضمير الشخص حشواً في إسم الإشارة ، فتنفصل به هاء التثنية عن ضمير الإشارة نفسه مثل : (ها أنذا) ، (هانت ذا) ، (ها هي ذى) ، (ها من أولاء)<sup>(١)</sup> .

١٥ — لا تتعلق به المنصوبات كما هو الحال في الأسماء والصفات والأفعال وبالمقارنة بين مميزات الإسم والصفة ومميزات الضمير نجد المبرر الكافي لجعل الضمير قائماً بذاته لا يكون فيه غيره خلافاً لما كان يعتقد النحاة منذ بعيد ، يؤيدنا في هذا ما ذهب إليه الأستاذان تمام وأنيس<sup>(٢)</sup> وما ذهب إليه برجسترامر<sup>(٣)</sup> من أن ما كان يسمى (الأسماء الموصولة) هي في الأصل بما كان يسمى (أسماء الإشارة) .

الفرق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر الشخصية :

تلخص السيوطي الفروق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر بما يأتي :

- ١ — إن ضمير الشأن لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب فإنه لا بد له من مرجع يعود عليه لفظاً أو تقديراً .
- ٢ . إن ضمير الشأن لا يعطف عليه ، بخلاف ضمائر الشخص .
- ٣ — إن ضمير الشأن لا يؤكد ، بخلاف ضمائر الشخص .
- ٤ — إن ضمير الشخص لا يبدل منه .

(١) أنظر الدكتور تمام / اللغة العربية ص ١١٢

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨ وما بعدها ومن أسرار اللغة ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٣) أنظر التطور النحوي ص ٥٠ وما بعدها .

٥- إن ضمير الشأن لا يجوز تقديم خبره عليه بخلاف غيره من ضمائر الشخص .

٦- لا يشترط أن يعود ضمير من الجملة إلى ضمير الشأن ، أما ضمائر الشخص إذا وقع خبرها جملة فلا بد من ضمير فيها يعود إليها .

٧- إن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة ، أما ضمائر الشخص فتفسر بمفرد .

٨- الجملة بعد ضمير الشأن لها محل من الإعراب ، والمحل المفسرات لا يلزم أن يكون لها محل من الإعراب .

٩- لا يقوم الظاهر مقام ضمير الشأن ، بينما يقوم مقام سائر الضمائر .

١٠- لا يكون ضمير الشأن إلا للغائب ، وغيره من ضمائر الشخص يكون للغائب وللتكلم والمخاطب .

وقال ابن هشام في المغنى : هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :  
أحدها : عوده على ما بعده لزوماً ، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه .

والثاني : إن مفسره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث : إنه لا يتبع بتابع ، فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه .  
ولا يبدل منه .

والرابع : إنه ( لا يعمل ) فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : إنه ملازم للأفراد ، فلا يثنى ، ولا يجمع وإن فسر

محمد يثين أو أحاديث<sup>(١)</sup> .

### خاصاً - الخالفة:

اشتهر جدل النحاة العرب ، وطال نقاشهم في تبيان حقيقة ما كانوا يسمونه ( أسماء الأفعال والأصوات ) ، فمنهم من اعتبرها أسماء ، ومنهم من اعتبرها أفعالاً ، ومنهم من اعتبرها منزلة بين المنزلتين ، وراح كل فريق يضع الأدلة والشروح التي توضح رأيه وتنسجم مع حكمه بشكل أرهق اللغة ومحوها ودارسها إلى أن ضاق البعض من القدماء بهذه الآراء وكثرتها وتشعبها ، لأنها لا تتمشى مع طبيعة استعمال هذه المواد فأعلن أنها قسم رابع من أقسام الكلمة سماه ( الخالفة ) متجاوزاً بذلك التقسيم الثلاثي الذي دار النحاة في فلكه دون مبرر .

وعلى الرغم من بروز هذا الاتجاه في جعل هذه المواد قسماً رابعاً من أقسام الكلام - نرى اضطراب النحاة في تحديد مواقعها بين الأقسام قد سرى إلى بعض من تعرض لها من الباحثين المحدثين فلم يضع هذا البعض حداً لذلك الاضطراب بل استمر في ترديده ، واكتفى بالإشارة البسيطة إلى ما رواه بعض النحاة من أن هذه المواد قسم رابع من أقسام الكلام دون أن يقف عنده وينعم النظر فيه ، ودون أن يقنعه إلى طبيعة استعمال هذه المواد في لغتنا العربية . لقد ذكرنا فيما سبق من قول حين تعرضنا لاضطراب التقسيم عند النحاة الأقدمين أننا نميل إلى الأخذ بهذا الرأي وهذه التسمية ( الخالفة ) عندما كنا في صدد الكشف عن تقسيم جديد للكلام نستطيع أن نستخلصه من أقوال النحاة وآرائهم ، ذلك أن هذه المواد لا ينطبق عليها حد الإسم الذي أخذ

(١) انظر الأشباه والنظائر: ٢ من ١٧٢ ، ١٧٣



به النحاة ولا تقبل علاماته الشكلية لتكون من الأسماء ولا ينطبق عليها حد الفعل ولا تقبل علاماته لتكون من الأفعال بل لنعتمد أن لها سمات شكلية ووظيفية تختلف عن سمات الأسماء والأفعال وبقية الأقسام تبرر أفرادها بقسم خاص قائم بذاته . فما هي الخالفة إذن ؟

الخالفة : كل كلمة يطلقها المتكلم للافصاح عن موقف انفعالي أو تأثري . ( فهى من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه فى اللغة الإنكليزية Exclamation<sup>(١)</sup> . فإذا قال القائل ( هيهات السفر ) فإنه سيؤدى معنى معيّنًا معبراً بالوضع عن موقف ذاتى للمتكلم حيال ابتعاد السفر . ولا يفتى به أن يفسره . بعبارة ( بعد السفر ) على سبيل الإخبار لأن القائل فى هذه الحالة يريد أن يعبر عن معنى إنشائى بينه وبين التعجب رحم وقربى ، ، فكان المعنى المراد التعبير عنه ( ما بعد السفر ) ولعل النحاة حين فسروه بمعنى : ( بعد السفر ) قد أرادوا بالفعل الماضى الذى فى جملة التفسير ذلك الحول إلى صيغة ( فعل ) التى تفيد معنى التعجب فمثل مثل الفعل فى قوله تعالى : ( كبرت كلمة تخرج من أفواههم ) . و ( ساء مثلا القوم الذين ظلموا ) ، ولم يريدوا بها الإخبار كما يخبرون بالفعل من باب ( كسرّم ) ، ومثل ذلك يقال فى قوله تعالى : ( هيهات هيهات لما توعدون ) . وفى قول الشاعر :

شمتان ما بين الثريا والنرى .

والذى يقول ( آه ) لا يريد أن يخبر عن الوضع بقدر ما يريد أن ينشئ العالم .

(١) الدكتور تمام / اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣

به . ومثل هذا يقال عن التعجب والمدح ، والذم وكل هذه تم عن موقف خاص شخصي وذاتي للتعجب أو المدح أو الذم ، فلما كان الإفصاح هو المعنى الصرفي العام للخالفة وهو وظيفة في الكلام فإن الكلمات التي تستعمل للتعجب والمدح والذم تنصف هي الأخرى بطابع الإفصاح الذاتي عن موقف من المواقف الانفعالية أو التأثرية ، لذلك فإننا رتضى ما ذهب إليه الأستاذ تمام حسان من أن قسم الخالفة يشمل الأنواع الآتية :

- ١ — خالفة الإخالة : ويسمى النجاة ( اسم الفعل ) .
- ٢ — خالفة الصوت : ويسمى النجاة ( اسم الصوت ) .
- ٣ — خالفة التعجب : ويسمى النجاة ( صيغة التعجب ) .
- ٤ — خالفة المدح أو الذم : ويسمى النجاة ( فعل المدح أو الذم ) .

والذي يبدو أن الخوالم جميعاً تستعمل في الأسلوب الإنشائي حتى ما كان يسمى عند النجاة بأسماء الفعل الماضي ، كهيئات ، وشقان ، وما كان يسمى بأسماء الفعل المضارع كأوه ، ذلك أن الفعل الماضي والمضارع قد يستخدمان في الإنشاء كما نقول : ( رحمه الله ، وبرحمته الله ) في الدعاء ، فلا ينبغي إذن أن يكون وصف النجاة للخالفة بأنها اسم فعل ماضٍ ، أو مضارع حائلاً دون استعمالها في الإنشاء ، أضف إلى ذلك أن بقية الخوالم ربما كانت معدودة حتى في نظر النحاة الأقدمين في باب الإنشاء ، وبذلك يكون الطابع الإفصاحي في الخوالم جميعاً آتياً من معناها الإنشائي ، وهي بهذا تختلف عن جميع أقسام الكلام .

## مميزات الخالفة :

للخوالف سمات تتميز بها عن بقية أقسام الكلام نوردتها فيما يأتي :

١ — إن المعنى الصرفي العام للخالفة هو الإفصاح عن موقف ذاتي انفعالي .  
تأثرى وهذا المعنى هو وظيفتها في الكلام . فلا تدل على مسمى كما تدل الأسماء  
ولا تدل على موصوف بالحدث كما تدل الصفات ، ولم توضع لتدل على حدث وزمن  
كما وضعت الأفعال ولا تدل على عموم الحاضر أو الغائب كما تدل الضمائر ،  
ولا تدل على ما تدل عليه الظروف والأدوات ، وتختلف عنها نالا كعتفاء  
دون الافتقار إلى ما تفتقر إليه الظروف والأدوات في الاستعمال

٢ — لا تدخل في جداول تصريفية ، لانعزال بعضها عن بعض من  
حيث الوضع .

٣ — ليست لها صيغ معينة فهي تعبر عن معناها بالمثل .

٤ — لا يتغير بناء مثلها باختلاف الزمن<sup>(١)</sup> كما هو الحال في الأفعال حين  
تعبر عن الزمن الصرفي .

٥ — لا يتغير بناء مثلها باختلاف معاني التصريف للتعبير عن معاني  
الشخص والعدد والنوع .

٦ — لا تقبل الإضافة إلا إذا نقلت إلى الإسمية كما تنقل الخالفة ( له )<sup>(٢)</sup>  
إلى المصدر مثلا فيجوز أن نقول ( به زيد ) بالإنضافة<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر السيوطي / الممع : ٢ من ١٠٥

(٢) انظر شذور الذهب س ٤٠٨

- ٧ - لا يخبرها ولا يخبر عنها ، ولا توصف ولا يوصف بها .
- ٨ - لا تقبل التعريف .
- ٩ - لا تنبنى ولا تجمع .
- ١٠ - لا تضمير ولا يعود عليها ضمير .
- ١١ - لا تقبل الجر ولا يسبقها حرف جر ، وما ورد خلافاً لذلك فهو شاذ في الاستعمال . كما في ( والله ما هي بنعم الولد ) .
- ١٢ - لا يبرز معها ضمير الشخص كما يبرز في الأفعال ، وبعضها لا ضمير فيها كخالفة الصوت .
- ١٣ - لا يجوز حذفها كما تحذف الأفعال عند قيام الدليل عليها في الاستعمال .
- ١٤ - لا تقبل التنوين إلا عند إرادة التعميم في بعضها فهو في هذه الحالة تنوين وظيفي ، وهو تنوين تنكير .
- ١٥ - لا تسبقها الأدوات التي تسبق الأفعال كأدوات التي يكون الفعل بعدها منصوباً أو مجزوماً ، وكـ ( قد ، وسوف وغيرها ) .
- ١٦ - لا تكون إلامية .
- ١٧ - لا تقبل اللواحق والزوائد التي تقبلها الأسماء والصفات والأفعال إلا تاء التأنيث في خالفة الهم والمذح ونون الوفاية في خالفة التمتعج .
- ١٨ - تأتي مع ضمائمها محفوفة الرتبة .
- ١٩ - لا ترتبط بمعنى زمني معين ، بل قد لا تعبر عن أى معنى زمني كخالفة الصوت .

٣٠ - لا تؤكد بالنون كما تؤكد الأفعال .

وبعد فهذا رأينا في الخوالب نضيف إليه ما ذكرناه عنها في معنى الشكل والوظيفة ، وإذا اتضح هذا وذاك اتضح امتيازها شكلا ووظيفة عن بقية أقسام الكلم وكان لإفرادها بقسم خاص حلال لكل المصاعب التي أحسها النحاة عند تبويب هذه الخوالب وجوابا عن كثير من الأسئلة التي ترد على ذهن مما يتعلق بمعنى هذه الخوالب ومبناها ، وهي أسئلة ترد على الأذهان كما تناول الناس ( أسماء الأصوات وأسماء الأفعال وصيغتي التعجب ، وفعل المدح والذم ) كما سماها النحاة بالبحث والدرس .

على أنني لا أريد أن أنهى الحديث عن الخوالب دون أن أشير إلى بعض الملاحظات التي أوردتها الأستاذ تمام بشأنها وهي كما أرى تعزز الاتجاه بإفراد الخوالب بقسم خاص وتدعم المميزات التي ذكرناها قبل قليل ، وتتلخص هذه الملاحظات بما يأتي :

١ - إن جميع أنواع الخوالب صيغ مسكوكة Idioms ومن هنا تكون محفوظة الرتبة مع ضمائرهما ، ومقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية .

٢ - إن بعض الصيغ القياسية تأتي على معنى الخالفة ولا تعد منها مثل ( نزال ودرارك ) فهي بالنسبة للخالفة - إذ تأتي بمعناها كالمصدر بالنسبة للفعل حين يأتي بمعناه نحو ( فندلاً زريقُ المال ) ، فسكنا أن المصدر لا يعتبر فعلا حين يؤدي وظيفة الفعل فكذلك لا تعتبر هذه الصيغ من الخوالب لمجرد أدائها وظيفة الخالفة وقد رأى الأستاذ تمام أن الأولى بهذه الصيغ أن تلحق بقسم المصادر .

٣ - ربما كان من المستحسن أن يضم إلى الأساليب الإنصاحية المعبر عنها بالحوالف - الندبة ، والاستفائة ، والتحذير والإغراء ، ومع استحسان الأستاذ تمام لذلك فإنه يرى أن هذا الضم لا يتم على المستوى الصرفي ، لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالحوالف ، فلها مثل الإفصاح في الحوالف لكن على مستوى النحو لا مستوى الصرف<sup>(١)</sup> .

٤ - إن خير إعراب لخالفة المدح أو الذم أن يعتبر المنصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة إذ قد يتقدم أو يتأخر ، وما سواه في التعبير خبر ، وإذا نظرنا إلى هذا الخبر وجدناه يشتمل على الخالفة وضميمتها التي تعتبر أعم من المنصوص دائماً ويعتبر المنصوص من جنسها ، وهذه الضميمة قد تلحق فيها الألف واللام فترفع وقد تتجرد منها فنصب ، وبين الخالفة وهذه الضميمة رتبة محفوظة فلا تتقدم الضميمة على الخالفة . أما إعراب الجملة التمجيدية بصورتها فقد بنى الأستاذ تمام على أساس أن خالفة التمجيد ليست في الحقيقة إلا أفضل تفضيل نفوسى فيها هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يتشبه إلى المعنى الأول بصلة ، وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذى نراه هنا بعد صيغة التفضيل ولكنه في تركيب جديد وبمعنى جديد يؤيد ذلك أن كلا من صيغة التفضيل وخالفة التمجيد بصفران بطريقة واحدة وأن شروط صياغتهما واحدة . ولهذا فقد أوضح الأستاذ تمام فهمه الإعرابى بالنسبة لتركيب التمجيد كما يأتى :

التركيب كله	ما - أداة التمجيد
مسكوك كالأمثال	أفضل - خالفة منقولة عن التفضيل
التي لا تنغيب	زيداً - المفضل وقد أصبح متمججاً منه

(١) أنظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٧

أفضل .. صورة أخرى من أفضل التفضيل  
 بـ .. مضمنة معنى اللام  
 زيد .. المفضل وقد أصبح متعجباً منه

المعنى : ما أشد عجبى له  
 والتركيب مسكوك ثابت  
 الصورة

والمعنى في الحالتين السابقتين على الإفصاح أى التعبير عن الانفعال والتأثر<sup>(١)</sup>.

٥ ... إن الخوالم لا توصف بتمد ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات ولا تدخل في علاقة النسبة مع ما يصاحبها من الجوررات ، ذلك لأنها صيغ مسكوكة تعبر عن لغة إفصاحية لموقف انفعالي أو تأثري ، وقد رأى الأستاذ تمام أن هذا هو الذى يميزها أيضاً عن الأفعال على الرغم من أن بعضها يقوم بدور المسند كما تقوم الأفعال ، وأضيف إلى ذلك أن الخوالم لا تقوم بالوظائف الصرفية الفرعية التى تقوم بها الأفعال والتى تتمدد بتمدد الحالات التى تقبل فيها الأفعال المجردة أحرف الزيادة واللواصق الأخرى ، فالتمدية والصيرورة ، والمشاركة والموالاتة ، والإزالة والمطاوعة ، والاتخاذ ، والطلب ، والتحول وغير ذلك كلها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بالختار من اللواصق والزوائد بينما تعجز الخوالم عن أداء مثل هذه الوظائف وهذا فى رأى فرق أساس يضاف إلى جملة الفروق التى تميز الأفعال عن الخوالم ثم لا تكون منها .

سارياً - الظرف :

وهو كلمة تدل على معنى صرفى عام هو الظرفية الزمانية أو المكانية

(١) انظر المصدر السابق ص ١١٤ - ١١٧

(١٧) اقسام الكلام العربى

فالدلالة على الظرفية هي وظيفة الظروف أو هي معناها المعبر عن العلاقات الزمانية أو المكانية بالوظيفة ، وإذا عرفنا أن المباني التسمية للصيغ الصرفية لا تعدى ثلاثة هي : الإسم والصفة والأفعال ، كانت الظروف من بين المباني التي لا صيغة لها .

ولما كانت الظروف لا تبدل على مسمى كما تبدل الأسماء ، ولا يسمى بها شيء معين فإن معناها ليس معجمياً وإنما هو معنى وظرفي . فهي تؤدي وظيفة السكناية عن الزمان أو المكان وبهذا تختلف اختلافاً أساسياً عن الأسماء ، وإذا رأينا أن بعض الأسماء يدل على الزمان ، فإنما يدل عليه عن طريق التسمية . وحينئذ يكون الزمن هو مسمى الإسم كما نسمى الوقتين المعلومين الليل والنهار ، وقد يدل الإسم على الزمان عن طريق معاملته معاملة الظرف مثل ليلاً ونهاراً حين يكون الوقتان وعاء لحدث ما<sup>(١)</sup> ، فإذا عرفنا هذه الحقائق اللغوية وأخذنا بنظر الاعتبار أن ليس في اللغة العربية الفصحى ما ينهى أن بوضع في قسم مستقل من أقسام الكلام يسمى (الظرف) إلا تلك الكلمات التي ذكرها الأستاذ تمام وهي : إذ ، وإذا ، وإدأ ، ولما ، وإيان ، ومتى ، وكما ( التي أضفناها ) - وكلها للزمان . ثم : أين ، وأنى ، وحيث - وهي للمكان ، نقول إذا أخذنا بهذا فإن كل ما عدا هذه الكلمات لا يعد من الظروف الأصلية وكل كلمة تستعمل في اللغة من غير الكلمات التي ذكرناها ولها دلالة زمانية أو مكانية فهي منقولة إلى الظرف الزماني أو المكاني كما ينقل الفعل إلى العلم في يزيد ، ويشكر ، وكما تنقل الصفات إلى الأسماء كالتاهرة ، وخالد ، وشريف ، وأشرف من الأعلام ، يقول الأستاذ تمام :

(١) انظر المصدر السابق ص ١٢٢



« فكما أن الصفة والفعل قد ينقل معناها إلى العلمية ، وكما أن المصدر ينوب عن الفعل ، وكما أن ( من ) و ( ما ) و ( أى ) الموصولة بتعدد معناها الوظيفي فتترك الموصولية إلى الاستفهام أو الشرط — نجد مجموعات من الكلمات ذات المعانى المختلفة والمباني المختلفة أيضاً قد نسبها النحاة إلى الظروف وماهى بظروف من حيث التقسيم ومن ذلك :

١ — المصادر نحو آتيك طلوع الشمس ، ومنها قط ، وعض ، الملازمان للقطع عن الإضافة ، والمعروف أن المصادر أسماء لا ظروف .

٢ — صيغتا إسمى الزمان والمسكان ، نحو آتيك مطلع الشمس ، وأقعد متعدد التاميد ، والصيغتان من المباني التي سبق أن ذكرنا أنها أسماء لا ظروف .

٣ — بعض حروف الجر نحو مذ ، ومنذ ، لأن معناهما ابتداء الغاية وهما يجران ما بعدهما<sup>(١)</sup> ، ولكنهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع الجمل فتكون الظرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفي .

٤ — بعض ضمائر الإشارة إلى المسكان نحو : هنا ، وسم ، أو إلى الزمان نحو : الآن ، وأمس ، وهى ليست ظروفًا فى الأصل .

٥ — بعض الأسماء المبهمة ومنها :

(أ) ما دل على مبهم من المقادير نحو ( كم ) .

(ب) ما دل على مبهم من العدد حين يميز ما يفيد الزمان أو المسكان ، نحو خمسة أيام ، وثلاث ليال .

(١) الأولى أن يقال ( ويأتى ما بعدهما مجروراً ) دفماً للتأثير بنظرية العامل .

(ج) ما دل على مبهم من الجهات وهو فوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ،  
ويمين ، وشمال ، وخلف ، وإثر .

(د) ما دل على مبهم من الأوقات وهو : حين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ،  
وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان .

(هـ) بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة والمقيدة لعلاقة بين أمرين صالحة  
لمعنى الزمان ، أو معنى المكان ، بحسب ما تضاف إليه وذلك هو قبل ، وبعده ،  
ودون ، ولدن ، وبين ، ووسط ، وعند .

٦ — بعض الأسماء التي تطابق على مسميات زمانية معينة كسحر ، وسحرة ،  
وبكرة ، وضحوة ، وليلة ، ومساء ، وعشية ، وغدوة ، حين يقصد بها وقت  
بمعينه ، فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف ، ومنعت التصرف لتقرب من  
طابع مبنى الظرف ، والمتصرف من مادتها باق على أصله فليس يعد فيما عومل  
معاملة الظروف (١) .

بهذا الفهم لطبيعة الظروف وعلاقتها بما عومل معاملتها من الكلمات -  
أمكننا أن نضع حداً للاضطراب الذي وقع فيه النحاة فخلطوا من جرائه بين  
الأسماء والظروف كما خلطوا بين الأسماء والصفات ، وبين الخوالب والأفعال ،  
وبين الأسماء وبعض الأدوات وبين الأسماء والضمائر ، فوقعوا في أخطاء  
منهجية ألفت عبثاً ثغيراً على الدراسات النحوية دون مبرر ، فاستمرت تنوء  
به ردحاً طويلاً من الزمن ، مرد ذلك إلى المنهج التقسيمي الذي اختاروه ،  
والذي فرض مسقلماته عليهم لئلا تكون أقسام الكلام أكثر من ثلاثة

كما بينا سابقاً ، ومن أجل ذلك فن حق الدارس علينا أن بطالبنا بالمميزات التي يتميز بها الظرف عن بقية أقسام الكلام .

### مميزات الظرف :

١ - إن المعنى الصرفي العام للظرف هو الظرفية الزمانية أو المكانية ، فهي لا تدل على معنى كما تدل الأسماء ، ولا يسمى بها شيء معين فمعناها وظرفي ، وهي تؤدي وظيفة الكناية عن الزمان أو المكان .

٢ - لا يكون إلا مبنياً .

٣ - لا يسند ولا يسند إليه .

٤ - لا يصغر .

٥ - لا يدخل في جدول تصريفي ، فليس له صيغ معينة ولا يتصرف إلى صيغ غير صيغته .

٦ - قد يسبق بالحرف مثل : منذ متى ، من أين ، إلى أين ، من حيث إلى حيث .

٧ - يفترق إلى مدخوله الذي يمين معناه المبهم .

٨ - الضميمة بعده إما أن تكون مفردة أو جملة وذلك مع الظروف : إيان ، ومتى ، وأين ، وأنى ، ولما أن تكون جملة فقط وذلك مع الظروف : حيث ، إذا ، إذ ، ولما .

٩ - بعض الظروف تتبعها ( ما ) مثل : إذا ، إذ ، ومتى ، وأين ، وحيث ، وكالما .

١٠ — يتقدم مدخوله ولكنه حر الرتبة في الجملة عامة

١١ — لا يوصف ، ولا يوصف به .

١٢ — لا يقبل علامات الأسماء أو الأفعال .

### سابعاً — الأداة :

وهي كلمة تؤدي وظيفة نحوية عامة ، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحوي العام للجمل والأساليب .

والتعليق هو الوظيفة العامة التي تقوم بها الأداة ( والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملة الإنبيات والأمس بالصيغة «قام زيد ، وزيد قام ، وقم\*» ، وكذلك بمض جل الإفصاح ، فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتشكل في تاختيص العلاقة بين أجزائها على الأداة<sup>(١)</sup> . وتبرز لهذا الرأي ، وعلى المستوى التطبيقي له أورد الأستاذ تمام تخطيطاً<sup>(٢)</sup> لأنواع الجمل والأساليب المستخدمة في التعبير عن المعاني النحوية العامة وفيه نرى كيف تلعب الأداة دورها البارز في التعبير عن تلك المعاني كما نرى أن إدراك هذه المعاني متوقف على ذكر أدواتها . فالنفي والاستفهام والنأ كيد ، والأمس باللام ، والعرض ، والتخفيض ، والتبني ، والترجي ، والفداء ، والشرط الامتناعي ، والشرط الإمكانى ، والقسم ، والندبة ، والاستغاثة ، والتعجب - كلها معان عامة تدرك باستخدام الأداة ولا تدرك بغيرها . وإذا كان الإسم يدل على المسمى والفعل يدل على حدث وزمن والضمير يدل على عموم الحاضر أو الغائب أو على الإضمار ، والظرف يدل على الظرفية

(١) اللغة العربية / معناها ومبناها ص ١٢٣

(٢) انظر ص ١١٦ من هذا البحث .

وإذا كانت الصفة تدل على الموصوف بالحدث ، والمخالفة تدل على الإفصاح عن معنى تأخرى - فإن الأداة لا تدل على شيء من هذا وذلك على الإطلاق ، ذلك أن وظيفتها العامة في الكلام هي التعليق ، وأنها إذ تقوم بهذه الوظيفة النحوية العامة تقوم أيضاً بوظيفة خاصة هي وظيفة الربط بين الأجزاء المفردة للجملة الواحدة أو الربط بين الجمل الممتدة ، كالذى نراه في وظائف حروف العطف بالنسبة للربط بين المفردات والجمل .

وإذا كانت الأداة بشكل عام تؤدي وظيفة عامة هي التعليق فإن كل طائفة منها تؤدي وظيفة خاصة أيضاً تسمى الأدوات باسمها ، فالنفي ، والتأكيد ، والشرط ، والاستفهام ، والتمنى ، والترجى مثلا وظائف خاصة تقوم بها أدوات النفي ، والتأكيد ، والشرط ، والاستفهام ، والتمنى ، والترجى ، فيكون معنى الأداة هو معنى الجملة ، وهنا يتضح تشابك العلاقة بين الأداة وبين جملتها بحيث تسرى التسمية الواحدة على الأداة والجملة معاً ، « حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها ، حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملاً ، كالذى نراه في عبارات مثل : لم ، عم ، متى ، أين ، وبما ، إن ، لعل ، ليت ، لو . . . إلخ . فيكون المعنى الذى تدل عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملاً ، وتحده القرينة بالطبع » (١) .

بهذا الفهم لطبيعة الأداة ودورها في الكلام نستطيع القول أن كل معنى يؤدي وظيفة التعليق هو من قسم الأداة التي تنفرد عن بنية الأقسام شكلاً ووظيفة وتشمل الأداة في التقسيم الجديد كل كلمة تؤدي معنى وظيفياً

(١) المصدر السابق ص ١٢٥

عاماً هو معنى الجملة وهو معنى نحوي عام يتناول التركيب الكلامي كـكل ، ولا يتناول الأجزاء التحليلية للتركيب نفسه إلا فيما يتعلق بوظيفة الربط بين أجزاء الجملة، حيث تقوم بعض الأدوات بهذه الوظيفة الخاصة . ومن أجل هذا فإن الأدوات في اللغة العربية تشمل ما يأتي :

أولاً : ما يسمى عند النحاة بحروف المعاني وهي على خمسة أنواع :

(أ) أحادية : وهي : الممزة ، والألف ، والباء ، والقاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والماء ، والواو ، والياء .

(ب) ثنائية : وهي : آم ، وأن ، وإن ، وأو ، وأي ، وبل ، وعن ، وفي ، وقد ، وكى ، ولا ، ولم ، وإن ، وما ، ومذ ، ومع ، ومن ، وهل ، ووا ، ووى ، ويا ، ولو ، وأل للمعرفة .

(ج) ثلاثية : وهي : أجل ، وإذن ، وإلى ، وألا ، وأما ، وأن ، وإن ، وأيا ، وإلى ، وتم ، وجير ، وخلا ، ورب ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وإيت ، ونعم ، وهيا ، ومنذ .

(د) رباعية : وهي : إلا ، وألا ، وأما ، وإما ، وحاشا ، وحتى ، وكان ، وكلا ، ولعل ، ولما ، ولولا ، ولوما ، وهلا .

(هـ) خماسية : وهي : اسكن<sup>(١)</sup> .

ثانياً : بقية أدوات الاستفهام التي كانت تعد عند النحاة من

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢ ص ١١

الأسماء ، وهي : مَنْ ، وما ، وأى ، ومتى ، وأيان ، وأين ، وأنى ، وكيف ، وم .

ثالثاً : بقية أدوات الشرط التي كانت تمتد عند النجاة من الأسماء وهي : من ، وما ، ومهما ، وأى ، وأين ، وأنى ، وحينما ، ومتى ، وإبان ، وكيفما .  
رابعاً : كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وهما تميل للأخذ برأى الأستاذ تمام في جملة من الأدوات للأسباب التي ذكرت سابقاً .

خامساً : أداة التعجب ( ما ) ، و ( كم ) الخيرية التي تفيد التكثير .

سبق أن ذكرنا أن الأستاذ تمام قسم الأداة إلى قسمين :

الأول : الأداة الأصلية ، وعد ضمن هذا القسم جميع حروف المعاني كحروف الجر والنسخ والمطف .

الثاني : الأداة المحولة ، وذكر أنها قد تكون ظرفية إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط ، أو إسمية كاستعمال الأسماء المبهمة في تمايق الجمل مثل كم ، وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط أيضاً ، أو فعلية لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها ، مثل كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها . أو ضميرية : كنفق من ، وما ، وأى ، إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والتعجب . . . الخ<sup>(١)</sup> .

والذي يبدو لي أن لا ضرورة لتقسيم الأداة إلى أصلية ومحولة ما دمت

(١) انظر اللغة العربية / معناها ومبناها ص ١٢٣

نلاحظ في مواقع الاستعمال اللغوي تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ومادامنا نعتبر مفهوم الأداة شاملاً لكل الكلمات التي أفردناها عن بقية أقسام الكلام ، فقد تستعمل ( ما ) أداة للنفي ، وأداة للشرط ، وأداة للتعجب ، وأداة للاستفهام فتكون من الأدوات ، وقد تستعمل ضميراً موصولاً فتكون من قسم الضمير ، وقد تستعمل ( كان ) تامة فتكون من الأفعال فينطبق عليها تعريف الفعل وتقبل علاماته وقد تستعمل ناقصة فتكون من الأدوات ، وقد تستعمل ( متى ) ظرفاً فتكون من قسم الظرف ، وقد تستعمل أداة للاستفهام والشرط فتكون من الأدوات وهكذا . ولو أخذنا بما ورد عن تقسيم الأداة فيما قاله الأستاذ تمام إلى أصلية ومحولة لوقعنا في بعض الاضطراب ، لأننا في هذه الحالة نتجاهل حقيقة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ثم إننا لم نعتبر ( كم ) ، وكيف ، من الأسماء لنقول — كما قال الأستاذ تمام بعد ذلك إنها قد تحول من الإسمية إلى الأداة في الاستعمال . وإلا فلاداعي لنقد النحاة الأقدمين حين اضطربوا في تقسيم الكلام وعجزوا عن وضع تحديد واضح للأقسام كما بينا سابقاً ، وتعزيراً لما ذهبنا إليه فإننا نعتقد أن الاعتماد على الشكل فقط ليس كافياً لتحديد الأقسام إلا إذا توافر مع ذلك المعنى الوظيفي ، ومسألة تحديد الأدوات تخضع لهذا الاعتبار ، ذلك أن أشكال بعضها قد تتفق مع بعض أقسام الكلام الأخرى ولكنها لا يمكن أن تكون بالضرورة منها ، كما هو الحال في ( من ، وما ، وأى ) مثلاً فإنها تكون من قسم الضمير مرة حين تؤدي وظيفة الضمير ، وتكون من قسم الأداة حين تقوم بوظيفة التعليق وتستخدم في الكلام للقيام بها ، ولهذا فقد ذكر بعض النحاة أن هناك كلمات في العربية تأتي إسمياً تارة وفعلية تارة



وحرراً تارة أخرى دون أن يتغير مبنياها<sup>(١)</sup> وذلك من قبيل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد دون الحاجة إلى أن نحول قسماً من أقسام الكلام لاستعماله في قسم آخر .

#### مميزات الأداة :

- ١ - لا توصف ولا يوصف بها فلا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه ، ولا يخبر بها ولا يخبر عنها .
- ٢ - لا تثني ولا تجمع .
- ٣ - لا تدخل في جدول تعريفي أو إسنادي وليس لها صيغة معينة .
- ٤ - لا يأنف منها مع مثاتها كلام .
- ٥ - لا يأنف من الحرف والمعل كلام .
- ٦ - لا يأنف من الحرف والإسم كلام .
- ٧ - لا تقبل أداة التثنية (أل) .
- ٨ - لا تضاف .
- ٩ - لا تنون .
- ١٠ - تفتقر بشكل متأصل إلى ضمائمها .
- ١١ - رتبة أدوات الجمل الصدارة دائماً ، ورتبة حروف المعاني هي التقدم على مدخولها .

(١) انظر الأشباه والنظائر / ٢ من ٦ - ٨

— ٢٦٨ —

- ١٢ — تؤدى وظيفة التعليق ووظيفة الربط بين أجزاء من الكلام  
وتعبر عن علاقات في السياق .
- ١٣ — يدل بعضها على الزمن دلالة معجمية .
- ١٤ — لها نظام إملائي خاص بها .
- ١٥ — إنها تتسم بالبناء ما عدا (أى) .
- ١٦ — لا تقبل علامات الأسماء أو الصفات أو الأفعال على أية حال .
-

## الفصل الثالث

### تعدد المعنى الوظيفي لأقسام الكلام

تكملة

فكرة المبنى وضرورتها للتحليل الصرفي والنحوي :

ذكرنا في الفصل الثاني من الباب الثاني أقسام الكلام السبعة وحددنا كل قسم والمميزات التي يمتاز بها عن بقية الأقسام ومن الواضح أن هذه الأقسام السبعة هي مبادئ التقسيم التي تتكون منها ومن مبادئ التصريف عناصر التركيب الكلامي في اللغة العربية ويتوقف على وجودها في التركيب استيعاب المفاهيم الصرفية والنحوية وبتعبير أوضح تتوقف على هذه المبادئ معرفة المعاني وبالتالي فهم اللغة .

فالمقصود بالمبنى هو العنوان العام للجزء التحليلي الصرفي ، وقد يتعد المقصود به يشمل مبادئ الجمل .

وتندرج تحته الصور الآتية :

( ١ ) قد يكون المبنى صيغة من صيغ الأقسام التي تدخل في الجدول التصريفي كالأفعال والصفات . وتحت كل منهما صيغ معلومة وكلمات مبان ذات معان نحوية ، وقد قرر ذلك لها الصرفيون فقالوا مثلاً : الاستعمال للطلب ، فالاستعمال مبنى والطلب معنى ، وإذا كان المبنى واحداً من الأفعال أو الصفات كان من مبادئ التقسيم التي تحدثنا عنها .

( ب ) قد يكون المبنى إسمًا من قسم الإسم وهو من مباني التقسيم أيضاً ، وهو بهذه الصفة يعتبر مبنى عاماً تندرج تحته صيغ فرعية تتفرع من المبنى العام وكلها تؤدي وظيفة التسمية التي تقوم بها الأسماء أساساً .

( ج ) قد يكون المبنى صورة عامة من مباني التقسيم وليس صيغة بينها كما نرى في الأدوات والظروف والضمائر والحوالف ، وضمن هذه الصورة :

١ - قد يأتي المبنى موصوفاً والمعنى صيغة نسبة صفة له وذلك نحو :  
إن الشرطية ، وما الاستفهامية . وما التعجبية .

٢ - قد يأتي المبنى منعوفاً والمعنى نعت له وذلك نحو : ما النافية ،  
وإن المؤكدة .

٣ - قد يأتي المبنى مضافاً والمعنى مضاف إليه ، وذلك مثل ضمير الشخص وضمير الإشارة وضمير الموصول بما تشتمل عليه من معاني الإضمار للحضور والغيبة وكظرف الزمان وظرف المكان ، وكخالفة الصوت ، وخالفة الإخالة ، وخالفة التعجب ، وخالفة المدح أو الذم بما تشتمل عليه الظروف من معاني الظرفية الزمانية والمكانية والحوالف من معاني الإفصاح عن موقف إنفعالي أو تأثري .

( د ) قد يكون المبنى لإحدى اللواحق وهو في هذه الحالة مبنى تصرّفي وليس من مباني التقسيم التي سبق الحديث عنها آنفاً ، وضمن هذه الصورة قد يأتي المبنى مضافاً والمعنى مضاف إليه في العنوان ، وتتضح هذه الصورة حين نطابق مثلاً العناوين الآتية :

- ١ - تاء التأنيث . ٢ - نون التوكيد . ٣ - ألف الإثنين .  
٤ - نون الوقاية . ٥ - واو الجمع .

فالملاحظ من هـ - هذه العناوين أن : التاء ، والنون ، والألف ، والنون ، والواو ، - وكلها مضافة في التعبير المنطوق هي من العناوين العامة لبعض الأجزاء التحليلية في الكلام وكلها مباني تصريفية ، والملاحظ أيضاً من العناوين السابقة أن التأنيث ، والتوكيد والتثنية والوقاية ، والجمع - وكل منها مضاف إليه في التعبير المنطوق - هي المعاني النحوية المستفادة من مباني التاء والنون ، والألف والنون والواو على التوالي .

( هـ ) قد يكون المبنى واحداً من مباني القرائن التي تؤدي كل منها وظيفة نحوية معينة ، وتحت هذه الصورة :

١ - قد يأتي المبنى علامة إعرابية ، كافتحة والضممة والكسرة والسكون ، وما ينوب عنها ، فالإسم المرفوع مبنى وكذلك المنصوب والمجرور ، وكلها مباني ذات وظيفة نحوية معينة .

٢ - قد يأتي المبنى على صورة رتبة محفوظة أو غير محفوظة فان مطلق الصدارة ، أو مطلق التأخير قرينة ، وهي بلا شك صورة شكلية عامة تتعلق بالمبنى التركيبي للكلام وتدخل ضمن مفهوم المبنى الذي يدل بالضرورة على معنى نحوي معين أو وظيفة نحوية .

٣ - قد يأتي المبنى أحد الزوائد التي تدل على معنى نحوي معين كما تدل الهمزة مثلاً على التعدية عند زيادتها بالفعل ، كما يدل التضخيم في الفعل عليها .

٤ - قد يأتي المبنى على صورة تضام وهو تجسيد لصورة العلاقة بين أجزاء

التركيب الكلامي ، فهو من هذه الناحية يعتبر مبنى عاماً من مباني القرآن التي تتماق بالمبنى التركيبي للكلام كالتضام بين حرف الجر والمجرور ، والصلة والموصول ، والناسخ والمنسوخ ، والمستثنى وأداة الاستثناء ، وأداة العطف والمعطوف .

٥ - قد يأتي المبنى على صورة أداة من أدوات الربط فيكون من مباني القرآن التي تدل على أحد المعاني النحوية وذلك كالربط بالفاء في جواب الشرط وكالربط باللام في جواب الشرط الامتناعي والتقسيم .

٦ - قد يأتي المبنى على صورة جملة والمعنى هو معنى الجملة ، نلاحظ هذا حين نتحدث عن مباني الجمل المثبتة والمنفية ، والجمل الشرطية والجمل الاستفهامية التي تؤدي معنى جلياً عاماً هو معنى الجملة المثبتة أو المنفية أو الشرطية .

#### تعدد المعنى الوظيفي لأقسام الكلم :

لقد عرضنا سابقاً لمباني التقسيم الجديد ، وقد حددنا المفهوم الأساسي لكل قسم ، وقلنا إن المعنى الصرفي للاسم هو الدلالة على المسمى . وأن المعنى الصرفي للفعل هو الدلالة على الحدث والزمن معاً ، وأن المعنى الصرفي للصفة هو الدلالة على موصوف بالحدث . وأن المعنى الصرفي للخالفة هو الإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري ، وأن المعنى الصرفي للضمير هو الإضمار أو الدلالة على مطلق الحاضر أو الغائب . وأن المعنى الصرفي للأداة هو التعليق ، وأن المعنى الصرفي للظرف هو الدلالة على الظرفية الزمانية أو المكانية .

فهذه وتلك هي المعاني الصرفية الأساسية التي تدل عليها مباني التقسيم ،

ومها نلاحظ أن معنى كل قسم مختلف عنه في الآخر باختلاف الأقسام .  
ولما كانت وظيفة الباحث اللغوي تنحصر أساساً في وصف الظواهر اللغوية ،  
ومراقبة استعمال المفردات أو المياني في التركيب الكلامي المرادة المقصود من  
معانيها — فإننا نلاحظ أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها الأقسام هي بطبيعتها  
الاستعمال تتصف بظاهرة التعدد والنشعب والاحتمال بحيث تؤدي أقسام الكلام  
معاني وظيفية أخرى تختلف عن معانيها الوظيفية الأساسية ، كما نلاحظ أن  
ظاهرة التعدد في المعنى الوظيفي لا تقتصر على مياني المفردات بل تنسحب  
أيضاً على مياني الجمل . وسنذكر في هذا بنناول ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي  
المبني الواحد وهي ظاهرة لها أهميتها البالغة في مجال البحث اللغوي تعكس  
تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية وبقوة على إدراكها  
الفهم الكامل لمعاني التعبير في اللغة العربية ، فالمبني الصرفي الواحد صالح لأن  
يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما ،  
فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية  
والعنوية والحالية على السواء<sup>(١)</sup> .

على أننا ثبت هنا — ونحن نحاول استقراء تعدد المعنى الوظيفي لمياني  
التقسيم — أن هذا التعدد لا يمكن أن يقال من أفكار التقسيم الجديد  
أساساً بل هو بالإضافة إلى كونه يعكس تشابك العلاقات بين المعطيات  
الصرفية والنحوية ، يجسد بشكل بارز أهمية القرائن اللفظية والعنوية  
والحالية في إعطاء الدلالة ، ويعتبر هذا التعدد من مستلزمات الفهم الكامل  
الدلول الكلمة من واقع استعمالها ، مع احتفاظها أصلاً بالانتماء إلى أي من  
أقسام الكلام .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٣

أولاً — تعدد المعنى الوظيفى للاسم :

ذكرنا أن الإسم هو ما دل على معنى ، أى أن التسمية هى الوظيفة  
الصرفية الأساسية التى يقوم بها الإسم فى اللغة ، وينطبق هذا على كل  
الأنواع التى تندرج تحت مفهوم الإسم لكن الملاحظ أن بعض هذه  
الأنواع يتعدد معناه الوظيفى فيخرج أحياناً عن معانيه الأصلية إلى معانٍ أخرى  
على النحو الآتى :

١ — ينوب المصدر عن فعل الأمر ويكون بمعناه ، ويؤدى وظيفته فى  
السياق ، فيخرج المصدر عن كونه إسماً للحدث ليقوم بوظيفة فعل الأمر ،  
وذلك حين نقول : نمرأً للظاوم ، وضرباً العدو ، فعنى المصدر هنا هو معنى  
فعل الأمر ( اضر ، أو اضر ب ) . قال أبو جعفر النحاس تقول : ضرباً  
زيداً على معنى اضر ب زيداً ، ومنه قوله تعالى ( فإذا لقيتم الذين كفروا  
فاضر ب الرقاب )<sup>(١)</sup> على معنى : فاضر بوا الرقاب . وقوله : ( سمعنا  
وأطعنا غفرانك ربنا )<sup>(٢)</sup> على تأويل : فاغفر لنا ربنا ، أقام المصدر مقام  
الفعل<sup>(٣)</sup> .

٢ — ينوب المصدر عن الفعل المضارع ويكون بمعناه ويؤدى وظيفته فى  
السياق فيخرج المصدر عن كونه إسماً للحدث ليقوم بوظيفة الفعل المضارع .  
فقد سمع عن الخليل وهو يذكر أن بنى سليم يقولون : زيد اضر ب<sup>هـ</sup> ، أى :  
زيد بضر ب ، وزيد ، مشى<sup>هـ</sup> ، أى : يمشى<sup>(٤)</sup> .

(١) الآية ٤ من سورة محمد .

(٢) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .

(٣) انظر شرح أبيات سيديويه ص ٦٥ — ٦٦ (تحقيق زهير غازى زاهد) .

(٤) انظر المصدر السابق .



٣ - وكما ينوب المصدر عن فعل الأمر والفعل المضارع ينوب عن الفعل الماضي ويؤدى وظيفته في السياق ، قال لبيد :

عهدى بها الحى الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام  
فقال : عهدى ، وهو مصدر على معنى عهدت ، وهو فعل ماضٍ<sup>(١)</sup> .

٤ - ينوب المصدر عن صفة المفعول في السياق ، فيقوم مقامها ويؤدى معناها . ومن أجل ذلك كانت كلمة ( كذِب ) بمعنى ( مكذوب ) في قوله تعالى من سورة يوسف ( بدم كذِبٍ )<sup>(٢)</sup> .

٥ - ينوب المصدر عن صفة الفاعل في السياق فيقوم مقامها ويؤدى معناها الوظيفى ومن أجل ذلك كانت كلمة ( غوراً ) مثلاً بمعنى ( غائراً ) في قوله تعالى ( أن أصبح ماؤكم غوراً )<sup>(٣)</sup> ، وفيما يتعلق بالفقرتين السابقتين يقول ابن يعيش : ( قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات ، فيقال : رجل كَفُضِلٌ ورجل عدلٌ ، كما يقال : رجل فاضل وعاذل ، وذلك على ضربين : مفرد ، ومضاف . فالمفرد نحو : عدل ، وصوم ، وفطر ، وزور ، بمعنى الزيارة ، ولا يكون هنا جمع زائر كصاحب ، وصحب ، وشارب ، وشرب ، لأن الجمع لا يوصف به الواحد . وإذا كان مصدرأً ووصف به الواحد والجمع وقالوا : رجل رضىً ، إذا كثر الرضى عنه . وقالوا : ( ضرب هبر ) وهو القطع ، يقال : هبرت اللحم ، أى : قطعته ، والمهشيرة القطعة منه ، وقالوا طعن نتر ، وهو كالتلخس ، يقال : طعنه فأنتره ، أى : أزغفه بمعنى قتله سريعاً ، وقالوا : رمى

(١) انظر المصدر السابق ( والبيت من شواهد سيبويه ) .

(٢) الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٣٠ من سورة يوسف .

سعر ، أى : ممض محرق ، من قولهم : سعرت النار والحرب ، أى : ألهبتها . فهذه المصادر كلها مما يوصف بها العبارة كأهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه ، وقلوا : رجل عدلٌ ورضيٌّ وفضلٌ ، كانه لكثرة عدله والرضى عنه ، وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل ويجوز أن يسكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً ، فعُدلٌ بمعنى : عادل ، وماء غور بمعنى : غائر ، ورجل صوم وفطر بمعنى صائم ، ومفطر . وأما المصادر التي ينعت بها وهى مضافة فقولهم : مررت برجل حسبك من رجل ورجل شرعك من رجل ، ورجل هدك من رجل ، ورجل كفيك من رجل ، ورجل همك من رجل ومحوك من رجل . فهذه كلها على معنى واحد ، ( حسبك ) مصدر فى موضع ( محسب ) يقال : أحسبنى الشيء ، إذا كفيانى ، وهمك وشرعك ، وهدك ، فى معنى ذلك فقولهم : همك من رجل . بمعنى : حسبك وهو من الهمة واحدة المهم . أى : هو بمن يهتك طلبه ، وكذلك ( شرعك ) بمعنى ( حسبك ) من شرعت فى الأمر إذا خضت فيه ، أى هو من الأمر الذى تشرع فيه وتطلبه ، وفى المثل : ( شرعك ما بلغك المحل ) ، يضرب فى التبليغ باليسير . وأما ( هدك ) فهو من معنى القوة ، يقال : فلان يهدُّ ، على ما لم يسم فاعله إذا نسب إلى الجلادة والسكفاية ، فالهد بالفتح : للرجل القوى . وإذا أريد الذم والوصف بالضعف كسر ، وقيل : هدك . وقال الأزهرى : وأما نحوك ، فهو من نحوت ، أى : قصدت ، أى هو بمن يقصد ويطلب . فهذه وما قبلها مصادر لا تثنى ولا تجمع ، ولا تؤنث ، وإن جرت على معنى أو مجموع ، أو مؤنث تقول : هذا رجل عدلٌ ، وهذا رجلان عدلٌ ، ورأيت رجلين عدلاً ، ومررت برجلين عدلٍ ، ونقول : هذا رجل حسبك من رجل ، وهدك من رجل ، وهذا رجلان حسبك بهما من رجلين ،

وهؤلاء رجال حسبك من رجال ، فيكون موحداً على كل حال ، لأن المصدر موحداً ، لا يثنى ولا يجمع ، لأنه جنس يدل بلفظه على التاليل والكثير ، فاستغنى عن تثنيته وجمعه ، إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات ، لغلبة الوصف به ، فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه نحو قوله :

(شهودى على ايلي عدول<sup>١</sup> مقانع)

وفيا أورده ابن يعيش تذكر ماياتى :

١ — إن المصادر قد تثنى وتجمع إذا أنيط بها بيان العدد تقول ضربت العدو ضربتين أو ضربات .

٢ — من الجائز أن نعتبر الكلمات (عدل ، وفضل) صفتين مشبهتين مثل كلمة (ششم) فلم يوفق ابن يعيش في الاستشهاد بهاتين الكلمتين .

وسمع عن الخليل وهو يذكر أن بنى سليم يقولون : زيد إقبال وإدبار ، بمعنى مقبل ومدبر كقول الخنساء :

..... فإنما هى إقبال وإدبار

بمعنى : مقبلة ومدبرة<sup>(٢)</sup> .

٦ — يقوم المصدر بوظيفة ظرف الزمان فيؤدى معناه فى السياق تقول : (أسافر طلوع الشمس) فالمصدر (طلوع) أدى معنى ظرف الزمان ، واستعمل فى الكلام استعماله ، يقول الأشمونى : « وشرطه (أى شرط استعمال المصدر

(١) شرح المفصل ج ٢ من ٥٠ — ٥١

(٢) انظر شرح أبيات سيديويه من ٦٥ — ٦٦

بوظيفة ظرف الزمان ) لإفهام تعيين وقت أو مقدار، نحو . كان ذلك خفوق النجم ، وطلوع الشمس ، وانتظرتة نحمر جزور ، وحلب نانة والأصل وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحمر جزور ، ومقدار حلب نانة فذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه (١) .

وفي مجال تمدد المعنى الوظيفي للمصدر وأدائه معنى الظرف الزماني ذكر الأشموني أنه قد يحذف أيضاً المصدر الذي كان الزمان مضافاً إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين نحو : لا أكله القارظين ، ولا آتيه الفرقدين ، والأصل مدة غياب القارظين . ومدة بقاء الفرقدين (٢) .

٧ - ينوب المصدر مناب ظرف المسكان في السياق فيؤدى معناه الوظيفي تقول : جلست قرب زيد ، أى مكان قربه وهو قليل (٣) .

٨ - ينوب اسم الزمان مناب الظرف الزماني في السياق فينتقل معناه من الإسمية إلى الظرفية فيقيم الاسم في هذه الحالة بوظيفة ظرف الزمان . تقول : ( وصل أخى مشرق الشمس ) فكلمة ( مشرق ) ومثلها ( مطامع ومغرب ) من الأسماء ولكنها في المثال أدت معنى وظيفياً آخر غير التسمية الزمانية وهذا المعنى الوظيفي هو الظرفية الزمانية .

٩ - ينوب اسم المسكان مناب الظرف المسكاني في السياق ، فينتقل

(١) أنظر الأشموني ج ٢ ط ٢ ص ٣٩٤

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر المصدر نفسه .

معناه من الإسمية المكانية إلى الظرفية المكانية فيقوم الإسم في هذه الحالة بوظيفة الظرف تقول : ( جلسة مجلس الرجل ) أو ( فعدت مقعد خالد ) فكلمة ( مجلس ، ومقعد ) في الحقيقة من الأسماء ولكنهما في المقالين انتقلا من معنى التسمية المكانية إلى معنى الظرفية المكانية ، فقاما بوظيفة الظرف .

١٠ - يقوم اسم العدد بوظيفة الظرف الزماني في السياق فينتقل من معنى الإسمية إلى معنى الظرفية الزمانية تقول مثلا : ( قضيت في القاهرة ست سنوات ) فكلمة ( ست ) من الأسماء بحكم كونها تدل على مسرى عددي مبهم ، ولكنها في المثال وحين أضيفت إلى ما يفيد الزمن تكون قد قامت بوظيفة الظرف الزماني وأدت معناه .

١١ - يقوم اسم العدد بوظيفة الظرف المكانية فينتقل من معنى الإسمية إلى معنى الظرفية تقول مثلا ( سرت خمسة أميال ) فكلمة ( خمسة ) من الأسماء بحكم كونها تدل على مسرى عددي مبهم ولكنها في المثال وحين أضيفت إلى ما يفيد المكان تكون قد قامت بوظيفة الظرف المكانية وأدت معناه .

١٢ - تقوم أسماء الجهات بوظيفة الظروف المكانية في السياق حين تستعمل استعمالها فتنتقل من معنى الإسمية إلى معاني الظرفية المكانية مثل سرت شمال المزرعة .

١٣ - تقوم أسماء الكاية والجزئية مقام الظرف الزماني وتؤدي معناه حين تضاف إليه في السياق تقول : مشيت جميع اليوم أو كل اليوم أو نصف اليوم أو بعض اليوم .

١٤ --- تقوم أسماء السكّاية والجزئية مقام الظرف المسكاني وتؤدى معناه الوظيفى حين تضاف إليه ، تقول : سرت جميع الميل ، أو كل الميل ، أو نصفَ الميل ، أو بعضَ الميل .

١٥ --- يقوم الإسم مقام الصفة فى السياق فيؤدى معناها الوظيفى وذلك حين نورد الحال الجامدة المؤولة بالمشتق فى الحالات الآتية :

(أ) حين تدل الحال الجامدة على ( سعر ) تقول : ( بعتك القمح مدأ بدرهم ) فكلمة ( مد ) خارج السياق من أسماء المسكاييل المبهمة ، وليكنها فى المثال المذكور انتقلت من معنى التسمية وهو المعنى الوظيفى الأساسى للأسماء إلى معنى الوصفية فمعناها هنا : ( مسعراً ) ( صفة المفعول ) .

(ب) حين تدل الحال الجامدة على تشبيهه تقول ( كر الجندى أسداً ) فكلمة ( أسد ) -- وهى خارج السياق -- اسم من أسماء الذوات وليكنها فى المثال انتقلت من معنى التسمية وهو المعنى الوظيفى الأساسى للأسماء إلى معنى الوصفية فمعناها هنا ( مشبهاً ) لآسد ( صفة الفاعل ) .

(ج) حين تدل الحال الجامدة فى السياق على ترتيب تقول : ( دخل القوم القاعة رجلاً رجلاً ) فكلمة رجل خارج السياق من أسماء الذوات وليكنها فى المثال إذ كررت انتقلت من معنى التسمية إلى معنى الوصفية فمعناها ( مرتبين ) ( صفة الفاعل ) (١) .

(١) أنظر المصدر السابق - ٣ س ١١

١٦ ينوب المصدر عن الصفة فيقوم مقامها ويؤدي معناها الوظيفي فينتقل من معنى الحدث إلى معنى الموصوف بالحدث يقول ابن مالك :

ومصدر منسكراً حالاً يقع بكثرة كهيئة زيد طالع

تقول : جاء زيد ركضاً ، وقتلته صبراً ، فكلمة ( ركض ) و ( صبر ) مصدرين وهما من الأسماء إلا أنهما في المثالين لم يكونا دالين على اسم الحدث بل يدلان على موصوف بالحدث فمعناهما ( راكضاً ) و ( مصبوراً ) أى ( محبوساً ) ومن أجل هذا كانت كلمة ( بقة ) في بيت ابن مالك - وهى مصدر - بمعنى ( باغثاً ) صفة الفاعل<sup>(١)</sup> .

١٧ - ينوب الاسم عن صفة الفاعل أو صفة المفعول ويقوم مقامهما ويؤدي معناها الوظيفي وذلك في حالات النسب فكلمة ( مصر ) علم على وادى النيل وأرض الكفانة ولكن إذا أردت أن تنسب شخصاً إليها قلت ( مصرى ) . فنتقل الكلمة بزيادة ياء النسب بها من معنى الإسمية إلى معنى الوصفية ولذلك فقد عومل الاسم المنسوب معاملة صفة المفعول ، أو الاسم المنتسب معاملة صفة الفاعل لأنه يؤدي معنى كل منهما ويدخل في علاقات سياقية كما تدخل هاتان الصفتان ، ومثل هذا نقول في ( عراقى ) و ( شامى ) . . . الخ .

١٨ - ينتقل معنى الاسم من معنى الأفراد إلى معنى التثنية أو الجمع حين تلصق به علامات التثنية أو الجمع . فالإسم المفرد مبنى يدل على مسمى مفرد أما إذا لحقته علامة التثنية أو الجمع فإن معناه الوظيفي يتعدى التسمية

(١) انظر المصدر السابق ج ٣ ص ١٨

إلى معاني التثنية أو الجمع وهي من معاني العدد ، ويعود الإسم مفرداً دالاً على معنى الأفراد إذا تجرد من علامات التثنية أو الجمع .

١٩ - ينتقل الإسم من معنى التذكير إلى معنى التأنيث حين تلتصق بالإسم علامة التأنيث وهي تاء التأنيث المتحركة أو الألف المقصورة أو همزة المد ، ويعود الإسم مذكراً إذا تجرد منها ولم يدل على مسمى مؤنث ، فالتذكير والتأنيث من معاني الإسم يضاف إلى معناه الوظيفي الأساس فيدل على التذكير حين يتجرد من لواحق التأنيث وبذلك يكون التجرد من علامات النوع دليلاً على تذكير الإسم كما ينهض الإلتصاق بعلامات التأنيث دليلاً على تأنيث الإسم .

٢٠ - ينتقل الإسم من معنى التنكير إلى معنى التعريف حين تلتصق به الألف واللام وحين يكون مضافاً ، ويعود الإسم منكرراً إذا تجرد منها ، والتعريف والتنكير من معاني الإسم يضافان إلى معناه الوظيفي الأساسي ( التسمية ) ويدل عليهما بالقرائن . ويبقى الإسم معيناً أو غير معين تبعاً لتحقيق العلامة في السياق تعريفاً أو تنكيراً .

٢١ - تقوم بعض الأسماء المبهمة مقام الأداة فتؤدي وظيفة تعليق الجمل وذلك حين تقوم ( كم ) بوظيفة التكثير ، و ( كيف ) في تعليق جمل الإستفهام والشرط فلم تدل ( كم ) و ( كيف ) في هذه الحالة على ما تدل عليه الأسماء المبهمة بل تستعمل استعمال الأدوات ، وتؤدي معناها الوظيفي وهو التعليق .

٢٢ - يقوم المصدر مقام الخالفة ويؤدي وظيفتها في السياق فينتقل



المصدر في هذه الحالة من معنى تسمية الحدث ليؤدي وظيفة الإفصاح عن معنى .  
إنفعالي أو تأثري ، تقول حذرك ، وفرطك ، ورويداً .

٢٣ — تقوم بعض الأسماء مقام الخالفة وتؤدي وظيفة في السياق  
فتنتقل من معنى التسمية لتقوم بوظيفة الإفصاح تقول عندك ، ودوبك .

٢٤ — تقوم بعض الأسماء مقام الظرف الزماني في السياق فتخرج عن  
كونها إسماً للزمن لتقوم بوظيفة الظرفية الزمانية وذلك كالأسماء ( الآن ،  
وأمس ) .

٢٥ — على أن فروع الإسم قد ينتقل معنى بعضها إلى معنى البعض  
الآخر من قبيل تعدد المعنى الوظيفي ضمن فروع المبنى الواحد كما في  
الحالات الآتية :

- (١) يقوم اسم العدد مقام المصدر فيؤدي معناه ، وذلك حين يكون  
تمييز العدد مصدراً ، تقول : ( ضربت العدو عشرين ضربة ) .
- (ب) يقوم اسم الآلة مقام المصدر فيؤدي معناه ، تقول : ضربته  
سوطاً ، أي : ضربته ضرباً سوطاً ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه  
مقامه وأدى معناه<sup>(١)</sup> .

### ثانياً — تعدد المعنى الوظيفي للفعل :

ذكرنا أن الفعل هو ما دل على حدث وزمن ، ودلالته على الحدث .

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ج ٢ ص ٩٦ (تحقيق طه محمد الزيني) .

«والزمن هي معناه الوظيفي الأساس في اللغة لسكن الملاحظ أن الفعل يتمدد  
معناه الوظيفي باتجاهين :

الأول : خروجه عن معناه الأصلي وهو الدلالة على الحدث والزمن إلى معنى  
الإسم وهو الدلالة على المسمى . ويتضح هذا في نقل معنى الفعل إلى معنى الإسم  
العلم كما نطلق على بعض الأعلام : يزيد ، ويشكر ، ويعرب ، ويعمر .  
فالملاحظ أن مبنى كل كلمة من هذه الكلمات هو مبنى صيغة للفعل المضارع  
من ( زاد ، وشكر ، وعمر ) على التوالى ، ولكن هذه المباني لم تعد  
دالة على الحدث والزمن بسبب نقلها إلى العملية ، ودالتها بالتالى على المسمى  
العلم فقامت بوظيفة الإسم .

ولم يتصدر خروج الفعل عن معناه الوظيفي الأساس إلى معنى الإسم  
العلم بل قد ينتقل الفعل أيضاً من معنى الحدث والزمن ليؤدى معنى الأداة  
ويقوم بوظيفتها في الجملة ويكون ذلك بتحويل بعض الأفعال التامة بعد القول  
بنتصائها إلى صورة الأداة مثل كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها<sup>(١)</sup> .

وقد ينتقل الفعل من معناه الوظيفي الأساس وهو الدلالة على الحدث  
والزمن ليؤدى معنى خالفة التمجيد ويقوم بوظيفتها في السياق قال تعالى :  
( كبرت كلمة تخرج من أفواههم )<sup>(٢)</sup> ويطرد هذا في صوغ فَعَلَّ على وزن  
( فَعَّل ) من كل فعل صالح لشروط التمجيد للدلالة على وظيفة إفصاحية  
إذ ليس المقصود بالمعنى الوظيفي للفعل في مثل هذه الحالة الإخبار كما يخبرون  
بالفعل من باب ( كَرُم ) .

ولا يقتصر انتقال الفعل من هذا الباب على أداء معنى خالفة التمجيد بل

(١) انظر اللغة العربية : معناها ومبناها ص ١٢٣

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف .

يتعمد ذلك إلى أداء خالفة المدح والذم تقول : سَحَدت الصفة الصراحة .  
 (للمدح) و ( خَبِثت المرأة سَحَالَة الحطاب ) ( للذم ) ، قال الأزهري :  
 ( وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ، ليس  
 الوصف منه على أفعل فعلاء صالح للمعجب منه ، فإنه يجوز استعماله على ( فَعُل )  
 بضم العين إما بالأصالة كظُرْف وشرُف أو بالتحويل بأن يكون في الأصل  
 مفتوح العين كضربَ وقتلَ أو مكسورها كعيلمَ وفيهم بضم العين فيهن ، وإنما  
 حوت لتلحق بالفرائز ولتصير قاصرة كسَعَم ، وحكم المضاعف أن يدغم نحو  
 ( حب ) ، وقال ابن عقيل : لا يجوز تحويل ( عيلمَ وَجَهِلَ وَسَعَمَ ) إلى ( فَعُل )  
 بضم العين لعدم السماع . ثم بعد ضم العين أصالة أو تحويلاً قال الفارسي :  
 والأكثر أن يجري حينئذ مجرى نعم وبئس في إفادة المدح والذم وفي حكم  
 الفاعل الظاهر والمضمر ، وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه  
 إذا تقدم ما يشعر به ، وجواز تقديره . تقول في المدح : فَهَسَم الرجل زيد ،  
 وفَهَسَمَ رجلاً زيد ، وفي الذم : خَبِثَ الرجلُ عمرو ، وخَبِثَ رجلاً عمرو ،  
 والمعنى : نعم الفاهم زيد ، وبئس الخبيث عمرو وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
 ( وأجعل فعلاً من ذى ثلاثة كنهم مسجلاً ) ومن أمثله ساء بالمد وهو المنبه  
 عليه في النظم في قوله : ( واجعل كبئس ساء ) ، فإنه في الأصل سَوّاً بالفتح  
 من السوء ضد السرور من ساء الأمر يسوؤه إذا أحزنه فهو متعد ومتصرف  
 فحول إلى فَعُل بالضم فصار قاصراً ثم ضمن معنى ( بئس ) فصار جامداً  
 قاصراً محكوماً له ولفاعله عما ذكرنا في بئس ، تقول في الفاعل المقرون بأل  
 ( ساء الرجل أبو جهل ) وفي المضاف إلى المقرون بأل : ( ساء حطب النار أبو  
 لهب ) وفي المضمر المفسر بالتمييز ( ساء رجلاً ) وفي التنزيل ( وساءت مرتعاً )<sup>(١)</sup> .  
 وقال الأخفش و المبرد : يجرى ( فَعُل ) المضموم العين في المدح والذم مجرى

(١) الآية ٢٩ من سورة السكف .

فَعَل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله (أل) أو الإضمار وهو الصحيح ، وعلى هذا يجوز لك في فاعل ( فَعَل ) المذكور أن تأتي به إسماً ظاهراً مجرداً من ( أل ) ، وأن تجره بالياء الزائدة تشبيهاً بفاعل ( أعل ) في التعجب ، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً لما قبله ، فالظاهر الجرد من (أل) نحو قولهم : فَمَهُم زَيْدٌ ، حملاً على ما أفهم زَيْدًا ، والمجورور بالياء وهو ألا أكثر نحو : حَسَنَ بَزِيدٌ ، حملاً على أحسن بَزِيدٌ ، وسمع من العرب : جاء بهن أبياتاً وجدن أبياتاً ، حكامه للكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولاً ، وتجرده منها ثانياً وأصل جاد بهن أبياتاً من جاد الشيء ، جودة إذا صار جيداً وأصل جاد : تجود بفتح العين ، فنقول إلى ( فَعَل ) بضمها بقصد المبالغة والتعجب ، وزيدت الباء في الفاعل و عوض عن ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن ، وأبياتاً تمييز ، وجدن أبياتاً على الأصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع ، و (أبياتاً) تمييز وفي كَل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز <sup>(١)</sup> .

ثانياً : دلالاته على معانٍ وظيفية فرعية مع احتفاظه بالدلالة على الحدث والزمن ويتجلى ذلك في معاني الصيغ المجردة ( ثلاثية ورباعية ) وفي معاني صيغ الزوائد وكلها فروع على معنى الفعل بشكل عام ، ولتوضيح مسار الفعل في انجاء تعدد معانيه الوظيفية الفرعية نورد الحقائق اللغوية الآتية :

#### صيغة ( فَعَل ) بفتح الفاء والعين :

وتعتبر هذه الصيغة أكثر أوزان الفعل استعمالاً في اللغة ونظراً لخفة هذا الوزن لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في أكثرها ، يقول سيديويه : « وليس شيء في الكلام أكثر من فَعَل » <sup>(٢)</sup> . ولما كانت المعاني التي تستعمل فيها هذه الصيغة كثيرة فسنذكر المعاني التي قد يتوهم عدم استعمالها فيها ومن ذلك :

(١) شرح التمرجح ٢٥٠ من ٢٥٨ - ٢٥٩ (٢) الكتاب ج ١ ص ٢٦٤

- ١ — الجمع — مثل : حَشَدَ ، نَظَّمَ ، وَعَى .
- ٢ — التفريق : مثل : بَذَرَ ، فَصَلَ ، شَطَرَ .
- ٣ — الإعطاء — مثل : كَسَا ، وَهَبَ ، مَنْحَ .
- ٤ — المنع — مثل : سَجَبَ ، مَنَعَ ، حَبَّزَ .
- ٥ — الامتناع — مثل : نَفَرَ ، شَرَدَ .

ولم يقتصر أمر هذه الصيغة عند هذا الحد بل اختص ببناؤها باب المغالبة تقول : ( كارعني فـكـرمته فأنا أكرمـه ) أى : غلبته في الكرم وتقول : ( سابقني فسبقته فأنا أسبقه ) أى : غلبته في السابقة . كما اطرّد صوغ هذه الصيغة من أسماء الأعيان الثلاثية تعبيراً عن امتداد استعمالها ليشمل حتى المعاني الآتية :

- ١ — الدلالة على إصابة ما اشتق منه الفعل مثل : رَأَسَهُ ، وَفَخَذَهُ ، وَبَطَنَهُ ، وعانه أى أصاب منه الرأس والفخذ والبطن والعين .
- ٢ — الدلالة على حصول معنى ما اشتق منه الفعل للمفعول ، نحو : لَحِمَهُ ، وَتَمَرَهُ ، وَلَبَنَهُ ، أى : أعطاه لحماً وتمراً ولبناً .
- ٣ — الدلالة على اتخاذ ما اشتق منه الفعل آلة للإصابة : نحو سَهَمَهُ ، وَرَحَمَهُ وسافه أى : أصابه بالسهم والرمح والسيف<sup>(١)</sup> .

صيغة ( فَعِيل ) بفتح الفاء وكسر العين :

وهي أكثر استعمالاً من ( فَعُل ) بضم العين وأقل استعمالاً من فَعَل بفتح

(١) انظر الواو، الحدباء، فن التصريف ص ١٠٨ - ١٠٩

العين . وقد ورد استعمالها متعدية ولازمة ولسكن استعمالها لازمة أكثر من استعماله متعدية ومن العالى التى تستعمل فيها ما يأتى :

١ - الوصف : مثل : كَذِبَ لسانه فهو كَذِيبٌ ، وَشَنِيبَ ثغره فهو أشنِيبٌ ، وَبَلَجَ جبينه فهو أبلِجٌ .

٢ - الأعراض - كالوجع وما يجرى مجراه من الأدوية والعال ، والعيوب مثل : سَقِيمٌ ، مَرِيضٌ ، جَرِيْبٌ ، بَرِيصٌ ، وَشَكِيكٌ وَهَرَجٌ ، وَحَمْسٌ ، وَحَلِيْزٌ ( أى ضاقت نفسه ) وَفَطِيْسٌ أَنْفَهُ ( انفرشت قصبته ) .

٣ - المييجان والاضطراب : مثل : بَطِرًا ، فَرِحَ ، سَجَدِلًا ، غَضِيْبًا ، سَخِيْطًا ، وَقَلِيْقٌ وَبَرِقَ بعصره ( أى تمير وداهش ) .

٤ - الخلو - مثل : عطِشٌ ، وَظِيْمٌ ، وَصِدِيٌّ .

٥ - الامتلاء - مثل : شَبِيْعٌ ، وَرَوِيٌّ .

٦ - اللون - مثل : صَمِيْبٌ ، وَخَضِيْرٌ ، وَدَجِيْنٌ ، وَدِرِكْنٌ .

٧ - العلامة : مثل صَالِحٌ ، وَشِيْرٌ ( أى انشقت شفقه السفلى ) .

٨ - كبر أعضاء الجسم - مثل : رَقِيْبٌ ، وَكَبِيْدٌ ، وَطَعُوْلٌ ، وَجَبِيْبَةٌ ، وَعَرِيْنٌ ، وَشَفِيْقَةٌ ، وَلَسِيْنٌ : أى عظمت رقبة وكبد وطعاله وجبته ، وعينه وشفته ولسانه .

٩ - مطاوعاً لصيفة ( فَعَلٌ ) تقول : جَدَعْتُهُ جُدْعٌ . وَعَقَرَهُ فَعَقَرٌ ، وَهَدَمَهُ فَهْدَمٌ ، وهى فى هذه الحالة بمعنى ( انفعل ) أى بمعنى : انجدع ، وانعقر ، وانهدم .

والصيغة في كل المعاني السابقة لا تكون إلا لازمة ، وإذا صادف أن  
استعمل اللازم من هذه الصيغة متمدياً فعلى حذف حرف الجر تقول :  
( فَرَّقْتَهُ وَفَزَعْتَهُ وَخَشَيْتَهُ ) ، وأصله : فَرَّقْتُ مِنْهُ ، وَفَزَعْتُ مِنْهُ ،  
وَخَشَيْتُ مِنْهُ .

على أن فعل هذه الصيغة قد يرد متمدياً وهو أقل منه لازماً كما ذكرنا  
ومن ذلك الأفعال : شاء ، وركب ، وشرب ، وصحب ، وحمد ، وزرد ،  
وسمع ، وحفظ ، وأف ، وعساق ، ولمتق ... الخ<sup>(١)</sup> .

صيغة (فَعَلَ) بفتح الفاء وضم العين :

ويكثر استعمال هذه الصيغة في معاني الغرائز والطباع والسجايا وهي  
الصفات اللازمة لأصحابها ولا يمكن أن يكون لهم في اكتسابها أثر مثل :  
الكبر والصغر ، والحسن ، والقبح ، والسهولة ، والغلظة ، والكرم . تقول :  
كَبُرَ ، وَصَغُرَ ، وَحَسُنَ . وَقَبُحَ ، وَسَهَّلَ ، وَصَعُبَ ، وَكْرُمَ .

ولا تكون هذه الصيغ إلا لازمة ذلك أن من شأن أفعال الغرائز  
والطباع أن تلازم أصحابها ولا تنعدم إلى غيرهم .

صيغة الرباعي المجرد (فَعَّالَ) :

وتستعمل هذه الصيغة متمدية ولازمة إلا أن استعمالها متمدية أكثر  
منه لازمة .

(١) أظن المصدر السابق س ١١٠ -- ١١٢

قد يصاغ الرماعى الجرد من أسماء الأعيان لأداء المعانى الوظيفية الآتية :

١ — محاكاة المشتق منه والتشبيه به مثل عَقْرَبَتُ الصدغ ، أى لويته  
كالمقرب ، وعَنْكَكَتِ المِرَاةَ شعراً أى جعلته كالعنكالك وهو الششمراخ ،  
وبندقتُ الطين أى جعلته كالبندق .

٢ — الدلالة على إدخال المشتق منه فى المفعول مثل : فلفلت الطعام ، أى :  
جعلت فيه الفلفل ، وعذبرت الشراب ، أى : جعلت فيه المنبر ، وزعفرت  
الثوب ، أى : صبغته بالزعفران .

٣ — الدلالة على إصابة المشتق منه مثل : غلصمه ، وحرقدته ، وعرقبه ،  
أى : أصاب غلصمته وحرقدته ( وهما طرفا الخلقوم ) ، وأصاب عرقوبه  
( وهو ما فوق العقب ) .

٤ — الدلالة على وضع المشتق منه على المفعول أى غطاه به ، مثل  
( قرمذتُ الخائط ) ، أى : طليته بالقرمذ ، وهو الجص ( وسربات الرجل ) ،  
أى : ألبسته سربالا ، و ( برنسته ) أى : ألبسته البرنس .

٥ — الاختصار : كأن تصوغ الفعل من الركب لاختصار حكايته  
تقول : بَسَمَلُ الرجل وَسَبَّحِل ، وحمل ، ودمم ، أى قال : باسم الله ،  
وسبحان الله والحمد لله وقال : أدام الله عزك . ومثله ( حوقل ) أى : قال :  
لا حول ولا قوة إلا بالله .

٦ — حكاية الصوت ، كأن تصوغ الفعل من خالفة الصوت للركب  
من حرفين يقال : ( سأسأ بالجار ) أو ( شأسأ به ) أى : دعاه للشرب .



و (هاأما بالإبل) أى : دعاها للعلاف فقال هيء هيء . وقهقهة في ضحكك كرر  
(قده) (١)

صيغة ( افعل ) : تاتى لعدة معان :

١ — التمعية : وهى أن تجعل الفاعل بالهمزة مفعولاً تقول : أقتُ  
الرجل وأقعدته ، وأقرأته ، والأصل أن تقول : قام الرجل وقعد ، وقرأ ،  
فلما دخلت الهمزة على الفعل صار الرجل مقاماً ومقعداً ومقرأ . فإذا كان الفعل  
لازماً صار بدخول الهمزة متمدياً لمفعول واحد تقول أخرجت الرجل ،  
وإذا كان متمدياً لواحد صار بدخولها متمدياً لمفعولين تقول أفهمت التلميذ  
الموضوع ، وإذا كان متمدياً لمفعولين صار بدخولها متمدياً لثلاثة مفاعيل ،  
وينحصر هذا في العملين ( علم ورأى ) تقول : أعلمت خالداً الأمر مهلاً ،  
وأريت الولد الحياة كفاحاً .

٢ — صيرورة الشيء ذا شيء : مثل الأفعال : ألبن ، وأتمر ، وأفلس ،  
أى صار ذا لبن وتمر وفلس .

٣ — الدخول في شيء مكاناً كان أو زماناً : تقول : أشأم الرجل  
أو أعرق ، أو أصبح أو أمسى ، أى دخل في الشام أو المراق أو الصباح ،  
أو المساء .

٤ — الساب والإزالة : تقول : أفذيت عينَ الطفل ، وأجمعت  
الكتاب ، أى أزلت القذى عن عين الطفل وأزلت عجمة الكتاب .

٥ — مصادقة الشيء على صفة : تقول أحمدتُ زيداً أو أكرمته ، أو  
أبخلته ، أى : صادفته محموداً ، أو كريمًا ، أو بخيلاً .

٦ - الاستحقاق : تقول : أحصدك للزرع ، وأزوجت هند ، أى : استحقق الزرع الحصاد واستحققت هند الزواج .

٧ - التمريض : تقول : أرهنتُ المتاع ، أو أبعته ، أى : عرضته للرهن أو البيع .

٨ - أن يكون بمعنى استفعل تقول : أعظمت المشروع أى : استعظمته .

٩ - المطاوعة لفعل مضتف : تقول : فطّرتَه فأفطّرَ .

١٠ - التمكنين : كأحفرْتُ المالَ النهرَ ، أى : مكنتهم من حفره .

صيغة ( فاعل ) : يكثر استعمال هذه الصيغة في معنيين :

١ - التشارك : ويكون بين اثنين فأكثر . وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلا فيقابله الآخر بمثله . فنسب الفاعلية للباديء بينما تنسب المفعولية للمقابل . وإذا كان أصل الفعل لازما صار بهذه الصيغة مقعديا ، تقول : ماشيت الرجل ، والأصل مشى الرجل . ولا يخفى معنى المغالبة في مثل هذه الصيغة .

٢ - الموالاة : وفي هذه الحالة يكون بمعنى ( أفعل ) التعمدى تقول : واليت الصوم وتابعته ، أى : واليت وأتبعته بمضه بعضا .

٣ - التكثير : وفي هذه الحالة يكون بمعنى ( فـعل ) للمضعف للتكثير تقول : ضاعفت الشيء .

٤ - يكون بمعنى ( فـعل ) تقول : دافعت عن بلادى ، بمعنى دفعت الشر عنها . ومثله ( سافر ) بمعنى ( سَفَر ) .

صيغة ( فَعَلَ ) :

ويكثر استعمالها في ثمانية معان : تشارك صيغة ( أفعل ) في اثنين منها .  
وهما : التعدية ، تقول : قومت زيدا وقعدته . والإزالة تقول : جربت البعير  
وقشرت الفاكهة أي : أزلت جرب البعير ، وأزلت قشرة الفاكهة . وتنفرد  
عن صيغة ( أفعل ) بستة معان هي :

١ — التكثير : ويكون في الفعل : تقول : جول الرجل ، وطوف ،  
أي : أكرر الجولان والطوفان ، ويكون التكثير في المفعول ، فتقول :  
غسلت الأبواب كما يكون في الفاعل فتقول : موت الإبل ، وبركت .

٢ — صيرورة شيء شبه شيء : تقول : قوس الرجل ، وحجر الطين أي :  
صار الرجل شبه القوس في الانحناء ، و صار الطين شبه الحجر في الجود .

٣ — نسبة الشيء إلى أصل الفعل وهو المصدر . تقول : فسقت زيدا  
أو كلبته أي : نسبت زيدا إلى الفسق أو إلى الكفر .

٤ — التوجه إلى شيء : تقول : شرقت أو غربت ، أي : توجهت إلى  
الشرق أو الغرب .

٥ — اختصار حكاية الشيء : تقول : هائل الرجل ، وسبح ، ولبى ،  
وأمن إذا قال لا إله إلا الله ، وسبحان الله ، ولبيك ، وآمين .

٦ — قبول الشيء : تقول : شفت الرجل أي : قبلت شفاعته .

وقد يأتي معنى لا يعبر عنه بأصل الفعل لعدم وروده في كلام العرب تقول :  
عير الرجل زيدا إذا عابه . وعجزت المرأة إذا بانغت للسن العمالية . ففي الفعل .

الأول نسبة إلى أصل الفعل وهو ( العار ) وفي الفعل الثاني نسبة إلى الصفة المشبهة ( عجوز ) .

صيغة ( انفعَل ) :

يأتي لمعنى واحد فقط هو المطاوعة وهي النسبة إلى فعل آخر ، ولهذا لا يكون فعل هذه الصيغة إلا لازماً . ولا يكون إلا في الأفعال العلاجية . ويأتي هذا الفعل لمطاوعة فعل آخر يكون ثلاثياً كثيراً كقطعته فانه قطع وكسرت العود فانكسر ، وقد يأتي لمطاوعة غير الثلاثي قليلاً نقول : أطلقت الطائر فانطلق ، وعدلت الفصن فانعدل ، ولما كان هذا الفعل خاصاً بالأفعال العلاجية فلا يجوز أن نقول : علمت الأمر فانعلم ، وفهمته فانفهم .

صيغة ( افتعل ) :

وقد اشتمرت هذه الصيغة في أداء المعاني الآتية :

١ - الإتحاذ : تقول : اختتم زيد أى : اتخذ خاتماً ، واختدم ، إذا اتخذ له خادماً .

٢ - الإجتهد والطلب : تقول : اكتسب الرجل واكتتب ، إذا اجتهد وطالب الكسب والكتابة .

٣ - التشارك ، تقول : اختصم زيد وخالد . واختانما إذا تشارك في الخصومة والخلاف .

٤ - الإظهار : تقول : اعتذر الولد إذا أظهر العذر ، واعتظم الرجل إذا أظهر العظمة .

٥ - المبالغة في معنى الفعل تقول : اقتدر محمد ، إذا بالغ في القدرة ، وارتد الرجل إذا بالغ في الردة .

٦ — مطاوعة فعل آخر يكون ثلاثياً كثيراً ، تقول : عدلته فاعندل ،  
وجمعه فاجتمع وقد يأتي مطاوعاً للفعل المضعف ، ومهموز الثلاثي : تقول  
قربت الصديق فاقترب وأنصفت المظلوم فانتصف .

٧ — قد يأتي بمعنى أصله لعدم وروده في كلام العرب ، فيقال : ارجل  
الرجل الخطيبة ، واشتمل زيد التوب .

صيفة ( افعل ) :

تأتي هذه الصيفة في الغالب اعني واحد هو قوة اللون أو العيب ولا يكون  
الفعل في هذه الحالة إلا لازماً تقول : احمرّ الورد ، وابيضّ ، واعورّ الرجل  
واعمش إذا قويت حمرة الورد وبياضه ، وقوى عور الرجل وعشه .

صيفة ( تفعل ) :

تأتي هذه الصيفة الخمسة معان :

١ — معاونة فعل مضعف العين ، تقول : نهبت الرجل فتأبته ، وكسرت  
العدد فتكسر .

٢ — الإتحاذ : تقول : تؤسد الولد ثوبه ، إذا اتخذته وسادة .

٣ — التتكف : تقول : تصبّر الرجل وتحمّم ، إذا تكاف الصبر والحلم .

٤ — التجنب : تقول : تخرج الرجل وتهجد ، إذا تجنب الحرج  
والمجود أي النوم .

٥ — التدرج : تقول تجرّع المريض الدواء ، وتحفّظ التلميذ العلم ،

إذا شرب المريض الدواء جرعة بعد أخرى ، وإذا حفظ التلميذ العلم مسألة بعد أخرى .

وقد تأتي هذه الصيغة عوضاً عن الثلاثي لعدم وروده في كلام العرب  
تقول : تكلم القائد ، وتصدى الغدائي للمدو .

صيغة ( تفاعل ) :

١ — النشارك : ويكون بين اثنين فأكثر ، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ مفعولاً في المعنى ، بخلاف ( فاعل ) ولهذا إذا كان ( فاعل ) متعدياً إلى مفعولين صار بهذه الصيغة ( تفاعل ) متعدياً لمفعول واحد ، تقول : جاذب زيد عمرأ ثوباً ، وتجاذب زيد وعمرو ثوباً . وإذا كان ( فاعل ) متعدياً لمفعول واحد صار بصيغة ( تفاعل ) لازماً ، تقول : خاصم زيد عمرأ ، وتخاصم زيد وعمرو .

٢ — النظاهر بالفعل دون حقيقة : تقول : تفاوم الرجل ، وتناقل ، وتعامى إذا أظهر النوم ، والغفلة ، والعمى وهي في الحقيقة غير واقعة .

٣ — حصول الشيء تدريجياً : تقول : تزايد النيل ، إذا حصلت الزيادة بالتدريج شيئاً فشيئاً ، وتقول : تواردت الإبل إذا حصل ورودها شيئاً فشيئاً .

٤ — مطاوعة الفعل ( فاعل ) : تقول : باعدت الرجل فتباعده .

صيغة ( استنقل ) :

كثير استعمال هذه الصيغة في ستة معان هي :

١ — الطالب : ويكون حقيقياً كأن تقول : استغفرت الله أى طلبت مغفرته ومجازياً كأن تقول : استخرجت الذهب من المعدن وبذلك تسمى الممارسة فى إخراجها والاجتهاد فى الحصول عليه طلباً حيث لا يمكن الطلب الحقيقى .

٢ — الصيرورة : وتكون على سبيل الحقيقة كأن تقول : استعجز الطين واستعصن المهر ، إذا صار الطين حجراً والمهر حصاناً ، وتكون الصيرورة على سبيل المجاز كأن تقول : استنسر البغاث بأرضنا<sup>(١)</sup> ، أى صار كالنسر فى القوة .

٣ — اعتقاد الشيء على صفة . تقول : استعصفت الرأى واستصوبته أى اعتقدت حسنة وصوابه .

٤ — اختصار حكاية الشيء : تقول : استرجع الرجل ، إذا قال : إنا لله وإنا إليه راجعون .

٥ — قوة العيب : تقول استهتر الرجل ، واستكبر إذا قوى هتاره وكبره .

٦ — مصادفة الشيء على صفة : تقول : استكرمت زيدا أو استبخلته أى صادفته كريماً أو بخيلاً .

وقد تأتى صيغة ( استعمل ) بمعنى ( أفعل ) تقول : أجاب واستجاب أو تأتى مطاوعة لها ، تقول : أحكمت الأمر فاستحكم وأقنته فاستقام .

---

(١) هذا المثال مأخوذ من قول الشاعر : ( إن البغاث بأرضنا يستنسر ) والبغاث : الضئيف من الطير ، والمعنى أنه يصير قوياً لضعفنا عن كبحه فالبيت دم .

أما باقى الصيغ الزوائد مثل ( افعوْ عَلَ ) و ( افعالٌ ) فإنها تدل على قوة المعنى زيادة عن أصل الفعل تقول : اعشوشب المسكان فإن الفعل يدل على زيادة عشب المسكان أكثر من الفعل ( عشب ) و ( اخشوشن ) يدل على قوة الخشونة أكثر من الفعل ( خشن ) ، والفعل ( احمارٌ ) يدل على قوة اللون أكثر من حمر واحمرٌ وهكذا<sup>(١)</sup> .

تعدد المعنى الوظيفى للصفة :

لا شك فى أن الكلمة حين تكون صفة من الصفات فإنها تدل على موصوف بالحدث . فالدلالة على موصوف بالحدث هى المعنى الصرفى العام لجميع الصفات وهى الوظيفة الصرفية الأساسية التى تنهض بها الصفات فى اللغة ، مع احتفاظ كل فرع من فروع الصفة الخمسة بمعنى فرعى خاص يختلف عنه فى الآخر بمعنى أن صفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد وأن صفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد أيضاً ، وأن صفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة وأن الصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت ، وأن صفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث على طريقة أية صفة من الصفات الأخرى . ولقد ذكرت كتب الصرف الصيغ الصرفية لمبنى الصفة بفروعها المختلفة فنصت على أن صفة الفاعل تصاغ من الثلاثى على وزن ( فاعل ) . ومن غير الثلاثى تصاغ على وزن المضارع من فعلها بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر

---

(١) انظر الجلاوى / شد العرف فى فن الصرف ط ٣ س ٢١ — ٢٦ ( المطبعة الإمبرية ، يولاي ١٣٢٣ هـ ) .



ما قبل الآخر . وأن صفة المفعول تصاغ من الثلاثى على وزن ( مفعول ) ومن غير الثلاثى على وزن المضارع من فاعلها بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر . وأن صفة التفضيل تصاغ على وزن ( أفعل ) ومؤنثه ومثناه وجمعه ولها ألفاظ أخرى هي ( خير وشر وحب )<sup>(١)</sup> من مصادر الأفعال التي تصف بشروط معينة مدونة في كتب النحو والصرف . أما صفة المبالغة فقد ذكرت لها صيغ مشهورة هي ( فَعَّال ، وِمَعَّال ، وَفَعَّول ، وَفَعَّيل ، وَفَعَّل ) وقد سمعت لها صيغ أخرى غير الصيغ الخمس المشهورة منها ( فَعَّيل ) بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة مثل ( سَكَّير ) و ( مِعَّيل ) بكسر الميم وسكون الفاء مثل مِعَّطير ، و ( فَعَّلَة ) بضم الفاء وفتح العين مثل هَمْزة وُلمزة ، و ( فاعول ) مثل فاروق ، و ( فَمال ) بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها مثل : طوال وكبار بالتشديد أو التخفيف وقد قرى بهما قوله تعالى ( ومكروا مكراً كباراً )<sup>(٢)</sup> .

وأما الصفة المشبهة فأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً وهي :

- ١ — أفعل - الذى مؤنثه ( فعلاء ) مثل : أحمر وحمراء .
- ٢ — فعلان - الذى مؤنثه ( فعلى ) مثل عطشان وعطشى .  
وهذان الوزنان من باب ( فَرِحَ ) .
- ٣ — فَعَّل بفتح الفاء والعين ، مثل : حسن ، وبطل .
- ٤ -- فَعَّل - بضم الفاء والعين ، مثل جُذِب ( وهو قائل ) .

(١) انظر الجلاوى : هذا العرف ص ١٠١

(٢) انظر المصدر نفسه ص ٤٨

٥ - فَعَال - بضم الفاء ، مثل سُجَاعٌ وفِرَاتٌ .

٦ - فَعَال - بفتح الفاء وتخفيف العين ، مثل : جَبَانٌ ، وَحِصَانٌ  
« (المرأة العفيفة) » .

وهذه الأوزان الأربعة الأخيرة من باب (شرف) بضم العين .

٧ - فَعَل - بفتح الفاء وسكون العين ، مثل سَسْبَطٌ ( وهو القصير )  
وضخم .

٨ - فَعَل - بكسر الفاء وسكون العين ، مثل . صَفَرٌ ، وَمَلَحٌ .

٩ - فَعَل - بضم الفاء وسكون العين ، مثل : حَرٌ ، وَصَابٌ .

١٠ - فَعَل - بفتح الفاء وكسر العين ، مثل : فَرَحٌ ، وَنَجَسٌ .

١١ - فَاعِل - مثل : صَاحِبٌ وَطَاهِرٌ .

١٢ - فَعِيل - مثل : بَخِيلٌ وَكَرِيمٌ .

ولملاحظ أن الأوزان الستة الأخيرة مشتركة بين باب ( فرح ) وباب  
« ( شرف ) » فأمثلتها الأولى من أفعال على وزن ( فرح ) مكسور العين ، بينما  
كانت أمثلتها الثانية من أفعال على وزن ( شرف ) مضموم العين . وربما  
اشترك الوزنان الأخيران ( فاعل وفعل ) في بناء واحد مثل : ماجد ومجيد ،  
ونابه ونبيه ، فإنهما من باب ( شرف ) .

ويطرد قياس الصفة المشبهة من غير الثلاثي على وزن صفة الفاعل من غير  
« الثلاثي » إذا أريد به الثبوت والدوام مثل معتدل القامة ، ومنطلق اللسان .

وقد تحول في الثلاثي على زنة (فاعل) إذا أريد بها التجدد والحدوث مثل :  
 زيد شاجع أمس ، وشارف غداً ، وحاسن وجهه من جراء التغذية الجيدة .  
 والنظافة مثلاً<sup>(١)</sup> . فقد تلتبس إذن صيغة الصفة المشبهة مع صيغ بعض الصفات  
 الأخرى فيكون أهم ما يميزها عنها هو دلالتها على الدوام والثبوت وهي بهذه  
 الدلالة تفقد عما سواها من الصفات الأخرى .

ذلك أن الصفة المشبهة قد تأتي على صيغة الفاعل مثل : طاهر ، وعلى  
 صيغة المفعول مثل : موجود (صفة من صفات الله) وعلى صيغة المبالغة مثل :  
 وقح ، وعلى صيغة التفضيل مثل أبرص ، وأعشى .

على أن بعض الصفات قد يتمدد معناها الوظيفي فيخرج عن مفهوم الوصفية  
 إلى معانٍ أخرى تستفاد من قرآن السياق وذلك على النحو الآتي :

١ — تنوب صفة الفاعل عن المصدر وتؤدي معناه في السياق ، فنقل الصفة  
 من معناها الوظيفي الأساسي وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث لتدل  
 على الحدث فتقوم مقام اسم الحدث وتؤدي معناه نحو قوله تعالى ( ليس  
 لو قمتها كاذبة ) فكلمة كاذبة هنا - وهي على معنى صفة الفاعل - بمعنى  
 ( الكذب ) وهو مصدر . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ( فهل ترى لهم من  
 باقية ) أي من بقاء . يقول ابن يميث : « وما جاء من المصادر على ( فاعل )  
 قولهم : الفاضلة بمعنى الفضل والأفضال ، والعافية بمعنى المعافاة ، يقال :  
 عافاه الله معافاة وعافية »<sup>(٢)</sup> ، « كذلك قالوا : قم قائماً فانصب انتصاب

(١) انظر المصدر السابق ص ٥٠

(٢) شرح المفصل ج ٣ ص ٥٢

المصدر المؤكد لا انتصاب الحال ، والمراد قم قياماً<sup>(١)</sup> .

٢ - تنوب صفة المفعول عن المصدر وتؤدي معناه في السياق فتنتقل  
الصفة من معناها الوظيفي الأساسي إلى معنى المصدر وهو الدلالة على الحدث  
المجرد من الزمن « يقال ماله معقول أى : عقل ، ومنه المجلود بمعنى الجلادة  
يقال : رجل جلد بين الجلادة والمجلود ، ومن ذلك قوله تعالى : ( بأبيكم  
الفتون ) أى : بأبيكم الفتنة<sup>(٢)</sup> .

وفى ورد في الفقرتين السابقتين بقول الزمخشري : « وقد يرد المصدر  
على وزن اسمى الفاعل والمفعول كقولك : قت قائماً » وقوله :  
ولا خارجاً من في زور كلام .

وقوله :

كفى بالأنأى من أسماء كاف .

ومنه : الفاضلة ، والمافية ، والسكافية ، والدالة ، والميسور ، والمسور ،  
والرفوع ، والموضوع ، والمعقول ، والمجلود ، والفتون في قوله تعالى : ( بأبيكم  
الفتون )<sup>(٣)</sup> ومنه : المكروهة والمصدوقة والمأوية . . . والمصبح والمسي  
والجرب ، والمقاتل ، والمتحامل ، والمدحرج ، قال :

الحمد لله ممسانا ومصبحنا بانظير صبحنا رنى ومسانا

(١) المصدر السابق ص ٥٠

(٢) المصدر السابق ص ٥٢

(٣) الآية ٦ من سورة الفلم .

وقال :

وعلم بيان المرء عند المجرب

وقال :

فإن المندى رحلة فركوب

وقال :

إن الموقى مثلما وقيت

وقال :

أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

و. وفيه متجامل ، وقال :

كأن صوت الصبح في مصلصلة<sup>(١)</sup>

والملاحظ أن كل ما أورده الزنجشري من مبانى الناعل أو المفعول في الأمثلة السابقة لم يكن معناها الدلالة على وصف الناعل أو المفعول بالحدث بل هي بمعنى المصدر لا غير ، وإليك معناها بالتسلسل الوارد في كلام الزنجشري (قائماً) بمعنى قيام ، و (خارجاً) بمعنى الخروج و (كاف) بمعنى الكفاية ، والفاضلة بمعنى الفضل ، والعافية بمعنى المعافاة ، والسكافية بمعنى السكماية ، والدالة بمعنى الدلال كالغنج ، والميسور بمعنى اليسر ، والمعسور بمعنى العسر ، والمرفوع بمعنى الرفع والوضع ، وهما ضربان من السير يقال : رفع البعير في السير إذا بالغ فيه ، ويقال : وضعت الشيء من يدي موضوعاً

(١) الفصل ط ٧ س ٢٢٠ -- ٢٢٢ (دار الجليل بيروت ) .

ووضعا، والمعقول: بمعنى العقل، والجلود بمعنى الجلادة، والفتون بمعنى الفتنة،  
والمكروهة بمعنى السكره، والمصدوقة بمعنى الصدق، والمأوية بمعنى الإيواء،  
والمصبح بمعنى الإصباح، والمسمى بمعنى الإسماء، والمجرب بمعنى التجربة،  
والمقاتل بمعنى القتال، والمتعامل بمعنى التعامل والمدرج بمعنى الدرحة،  
والمندى بمعنى القنينة بدليل ورود المصدرين (رحلة، وركوب) والمصلح  
بمعنى الصلصلة وهى صهيل الفرس<sup>(١)</sup>.

٣ — تنوب صفة المفعول عن إسم الزمان وتؤدى معناه فى السياق  
فتنتقل الصفة من معناها الوظيفى الأساسى وهو الدلالة على وصف المفعول  
بالحدث إلى الدلالة على الإسمية الزمانية. قال الشاعر:

الجد لله ممسانا ومصبحنا بالخير صبحنا ربي ومسانا

قال ابن يعيش: « فأما قوله (الجد لله ممسانا ومصبحنا . . . الخ) »  
فالبيت لأمية بن أبى الصلت والشاهد فيه استعمال المسمى والمصبح بمعنى  
الإسماء والإصباح، والمراد وقت الإسماء ووقت الإصباح كما يقول: أتيت  
مقدم الحاج، وخفوق النجم أى وقته. فالمسمى ههنا والمصبح نصب على  
الظرف<sup>(٢)</sup>.

٤ — تنوب صفة الفاعل عن الإسم وتؤدى معناه فى السياق فتنتقل الصفة  
من معناها الوظيفى الأساسى وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث إلى معنى

(١) أنظر شرح الفصل ج ٣ س ٥٠ — ٥٤

(٢) شرح الفصل ج ٣ س ٥٣

الإسم وهو الدلالة على مجرد التسمية كما تطلق على بعض الأعلام إسم خالد ،  
ومناير ، وادعاء ، وانهر ، وانوكر

٥ - تنوب صفة المفعول عن الإسم العلم وتؤدى معناه فى السياق فتنتقل  
للصفة من معناها الوظيفى الأساسى وهو الدلالة على وصف المفعول بالحدث  
إلى معنى الإسم وهو الدلالة على المسمى العلم كما تطلق على بعض الأعلام  
اسم المنصور ومهدى ومرزوق .

٦ - تنوب صفة التفضيل عن المصدر وتؤدى معناه فى السياق فتنتقل  
للصفة من معناها الوظيفى الأساسى وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث على  
سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الصفة إلى معنى الحدث المجرد وهو  
ما يدل عليه المصدر ، ويتجلى ذلك فى إضافة صفة التفضيل إلى المصدر  
تقول : سرت أشد السير وتادب زيدا كمل التأدب ، وأدافع عن الأرض  
أقدس دفاع .

٧ - ينتقل معنى الصفة من معنى الإفراد إلى معانى التثنية أو الجمع حين  
تلتحق بها علامات التثنية أو الجمع ، فالصفة المفردة مبنى يدل على مفرد  
موصوف بالحدث أما إذا لحقتها علامة التثنية أو الجمع فإن معناها الوظيفى  
يتمدى الوصف بالحدث إلى معانى التثنية أو الجمع وهى من معانى العدد وهى  
معان وظيفية فرعية تؤديها الصفات إضافة إلى معناها الوظيفى  
الأساسى ، وتعود الصفة دالة على معنى الإفراد إذا تجردت من علامات التثنية  
أو الجمع .

٨ - تنتقل الصفة من معنى التذكير إلى معنى التأنيث حين تلتحق بالصفة  
(٢٠) أقسام الكلام العربى

علامة من علامات التأنيث ، ونعمود الصفة دالة على معنى التذكير إذا تجردت منها ، فالتذكير والتأنيث من معاني الصفة الفرعية تضاف إلى معناها الوظيفي الأسامي . فتدل على الذكر حين تتجرد من لواحق التأنيث وبذلك يكون التجرد من علامات التأنيث دليلاً على تذكير الصفة ، كما ينهض الإلحاق بعلامات التأنيث دليلاً على تأنيث الصفة .

على أن مبادئ فروع الصفة قد ينوب بعضها عن بعض في أداء المعنى الوظيفي الخاص بكل فرع بمعنى أن وصف الفاعل بالحدث قد يؤديه مبنى وصف المفعول بالحدث وبالعكس ، وأن وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد قد يؤديه مبنى الصفة المشبهة إذا قامت قرينة على ذلك . وأن وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت قد يؤديه مبنى الفاعل إذا قامت قرينة وإليك بياناً بهذا :

١ - قد يأتي مبنى صفة الفاعل بمعنى صفة المفعول فينتقل من معنى وصف الفاعل بالحدث إلى معنى وصف المفعول بالحدث كقوله تعالى : ( فهو في عيشة راضية )<sup>(١)</sup> أي مرضية . وكقول الشاعر :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي  
أي المظوم المسكبي .

٢ - قد يأتي مبنى الصفة المشبهة بمعنى صفة المفعول فينتقل من معنى

---

(١) الآية ٢١ من سورة الحاقة .



وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت إلى معنى وصف المفعول بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع قال ابن مالك :

وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو فقة — اة أوفقى كحيل

بمعنى أن صيغة ( فعيل ) وهى من مبانى الصفة المشبهة قد تدل على معنى صفة المفعول وقد ورد ذلك كثيراً فى لسان العرب تقول : كحل عينه فهو كحيل ، وقتله فهو قتيل ، وطرحه فهو طريح ، وجرحه فهو جريح ، وذبحه فهو ذبيح ، بمعنى مكحول ، ومقتول ، ومطروح ، ومجروح ، ومذبوح على التوالى ، وقد فهم من قول ابن مالك أن صيغة ( فعيل ) بمعنى ( منمحول ) يتساوى فيها المذكر والمؤنث فى عدم لحاق تاء التأنيث بها وذلك عند أمن اللبس .

٣ — قد يأتى مبنى ( فعيل ) بمعنى صفة الفاعل مثل قدير بمعنى قادر فينتقل بهذا من معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثوب إلى معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع .

٤ — قد يأتى مبنى ( فَمُحُول ) بمعنى صفة الفاعل مثل غفور بمعنى غافر ، فينتقل من معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة إلى معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع .

٥ . - سمع عن العرب أنهم جاءوا للدلالة على معنى صفة الفاعل بغير صيغها المعمودة ، فمروا عن معناها بصيغ الصفة المشبهة ، ومعنى ذلك أنهم عـبروا بمبانى الصفة المشبهة عن معانى صفة الفاعل وبذلك تكون مبانى الصفة المشبهة هذه قد انتقلت من معناها الوظيفى الأصيل وهو الدلالة على وصف الفاعل

بالحدث على سبيل الدرام والثبوت إلى معنى صفة الفاعل وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع وذلك حين قالوا : ضمخ ، وصعب ، وبطل ، وأخطب ، وجميل ، وأشيب ، وعفيف ، وشيخ ، وطيب<sup>(١)</sup>

### تعدد المعنى الوظيفي للضمير :

ذكرنا أن الضمير هو أحد مباني التقسيم ، وأن أهم ما يميزه عن بقية أقسام الكلام هو أن معناه العرفي العام ينحصر في التعبير عن عموم الحاضر أو الغائب ، فلا يدل على مسمى كما يدل الاسم ، ولا على الحدث والزمن كما يدل الفعل ولا على موصوف بالحدث كما تدل الصفة ، ولا على الإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري كما تدل الخالقة ، ولا على الظرفية الزمانية أو المكانية كما يدل الظرف ، ولا يقوم بوظيفة التعليق من حيث الأساس كما تقوم الأداة . وإذا عرفنا أن للضمير فروعاً ثلاثة هي ( ضمير الشخص ، وضمير الإشارة ، وضمير الموصول ) أدركنا من خلال هذه الفروع في اللغة أن الضمائر الموصولة من بين فروع الضمير يتمدد معناها الوظيفي في السياق ، فتخرج عن معنى الضمير إلى معان أخرى وذلك على النحو الآتي :

١ - تقوم (ما) مقام أداة وتؤدي وظيفتها في السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتقوم بوظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية ، وقد أطلق النحاة عليها في هذه الحالة ( ما ) الاستفهامية ، والحقيقة أنها من الضمائر الموصولة أصلاً ولكنها استعملت في تعليق الجملة الاستفهامية في إطار تمديد المعنى

(١) انظر شرح الأشموني ج ٤ ، ص ١١٦ — ١٢١

الوظيفة لها ، فتكون في هذه الحالة بمعنى (أى شيء) نحو : ما هي ؟ ما لونها ؟  
 ونحو قوله تعالى : ( وما تلك بيمينك يا موسى ؟ )<sup>(١)</sup> على أن الألف في ( ما )  
 هذه التي تستخدم في تعاليق الجمل الاستفهامية يجب حذف ألفها ، وإبقاء الفتحة  
 على الميم دليلاً عليها إذا سبقت بأداة من أدوات الجر نحو : ( فيم ، وإلام ،  
 وعلام ، وجم ) قال الشاعر :

فذلك ولانء السوء قد طال مكنهم فختام حتام العناء المطول

وربما تحذف الفتحة إضافة إلى الألف من ( ما ) وهو مخصوص بالشعر ،  
 كما يقول الشاعر :

يا أبا الأسود لم خلقتي لهموم طارقات وذكور

وقد ذكر النحويون أن حذف الألف من ( ما ) يتم للتفريق بين ( ما )  
 المستعملة في الاستفهام والمسبوقة بحرف من حروف الجر ، و ( ما ) المستعملة  
 كضمير موصول في جملة خبرية وهو الأصل في استعمالها في اللغة يؤيد ذلك  
 ما ورد في الآيات الكريمة الآتية :

١ - فيم أنت من ذكرها <sup>(٢)</sup> استفهامية .

٢ - لم تقولون ما لا تعملون <sup>(٣)</sup> الأولى استفهامية والثانية  
 ضمير موصول .

٣ - فإظارة بم يرجع المرسلون <sup>(٤)</sup> استفهامية .

(١) الآية ١٧ من سورة طه .

(٢) الآية ٤٣ من سورة النازعات .

(٣) الآية ٢ من سورة الصف .

(٤) الآية ٣٥ من سورة النمل .

٤ — لستكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم<sup>(١)</sup> ضمير موصول .

٥ — والذين يؤمنون بما أنزل إليك<sup>(٢)</sup> ضمير موصول .

فالملاحظ من الآيات الكريمة أن ألف ( ما ) تحذف منها حين تكون ( ما ) قد قامت بوظيفة أداة الاستفهام ، وأن هذه الألف تبقى ولا تحذف حين تكون ( ما ) ضميراً موصولاً والجملة معه خبرية . وفي هذه الحالة ينهض حذف الألف من ( ما ) علامة شكلية على أداؤها وظيفية أداة الاستفهام كما ينهض وجود الألف في ( ما ) المسبوقة بحرف الجر علامة شكلية على أنها ضمير موصول وهو الغالب<sup>(٣)</sup> .

على أن ( ما ) الاستفهامية إذا ركبت مع ( ذا ) لم تحذف ألفها فتقول : لماذا جئت ؟ ويبرر بمض النحويين بأن ألفها هنا صارت حشواً في التركيب<sup>(٤)</sup> .

٢ - تقوم ( ما ) مقام أداة الشرط وتؤدي وظيفتها في السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتقوم بوظيفة التعليق في الجمل الشرطية نحو : ( ما تفعل من خير ينفعك ) وقد ذكر النحاة أن ( ما ) التي تؤدي وظيفة التعليق في الجمل الشرطية تكون على نوعين : زمانية : كقوله تعالى : ( فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم )<sup>(٥)</sup> . أي استقيموا لهم مدة استقامتهم

(١) الآية ٤١ من سورة النور . (٢) الآية ٤ من سورة البقرة .

(٣) انظر ابن هشام النفي ج ١ ص ٢٩٨ ( تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ) .

(٤) المصدر السابق ص ٣٠٠ (٥) الآية ٧ من سورة التوبة .

لكم . وغير زمانية كقوله تعالى ( وما تفعلوا من خير يعلمه الله )<sup>(١)</sup> ومن ذلك قول الشاعر :

فما تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظملاً نخاف ولا افتقاراً<sup>(٢)</sup>  
وبحتمل أن تكون ( ما ) في البيت زمانية .

٣ -- تقوم ( ما ) مقام أداة النفي وتؤدي وظيفتها في السياق فتخرج على كونها ضميراً موصولاً لتقوم بوظيفة التعليق في الجمل المنفية إسمية كانت أو فعلية فإن كانت الجمللة بعدها إسمية يجوز في الخبر بعدها أن يكون مرفوعاً أو منصوباً تقول : ( ما الحياة لهب وطمو ) . وتقول : ( ما الحياة لعباً وطمواً ) . قال تعالى ( ما هذا بشراً )<sup>(٣)</sup> ، وقال : ( ما هن أمهاتهم )<sup>(٤)</sup> بنصب كلمة ( أمهاتهم ) وقد قرأ عاصم برفعها<sup>(٥)</sup> وتدخل على الجمل الفعالية سواء أكان فعلها مضارعاً كقوله تعالى ( وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله )<sup>(٦)</sup> أو ماضياً كقوله : ما شاهدت المسرحية .

٤ -- تقوم ( ما ) بوظيفة أداة الربط بين الجمل في السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتؤدي مع الفعل وظيفة التعبير عن المعنى المصدرى ، فتعتبر في هذه الحالة جزءاً من معنى المصدر وأحد مكوناته وهي التي يطلق عليها النحاة ( ما المصدرية ) والتعبير بها مع الفعل يسمى المصدر المؤول في مقابل المصدر الصريح ولكل مدلوله الخاص واستعماله الخاصة . قال تعالى ( عزيز

---

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة . (٢) أنظر المعنى ج ١ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .  
(٣) الآية ٣١ من سورة يوسف . . . . . (٤) الآية ٢ من سورة المجادلة .  
(٥) أنظر المعنى ج ١ ص ٢٠٣ . (٦) الآية ٢٧٢ من سورة البقرة .

عليه ما عنتم<sup>(١)</sup> (وضاقت عليكم الأرض بما رحبت)<sup>(٢)</sup> (فذوقوا بما  
 نسيتم لقاء يومكم هذا)<sup>(٣)</sup> (ولهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)<sup>(٤)</sup>  
 (بما كانوا يكذبون)<sup>(٥)</sup> (آمنوا كما آمن الناس)<sup>(٦)</sup> .

وهي في كل الأمثلة السابقة خالية من معنى الظرف الزماني أما (ما)  
 التي تحمل معنى الظرفية الزمانية إضافة لوظيفة الربط والتعبير عن المعنى  
 المصدرى فتعتبر من هذا النوع أيضاً قال تعالى ( ما دمت حياً )<sup>(٧)</sup> « أصله :  
 مدة دوامي حياً ، فحذف الظرف وخلفته ( ما ) وصلاتها ، كما جاء في المصدر  
 الصريح نحو : ( جئتك صلاة العصر ) و ( آتيتك قدوم الحاج ) ، ومنه ( إن  
 أريد إلا الإصلاح ما استطعت )<sup>(٨)</sup> ، ( فاتقوا الله ما استطعتم )<sup>(٩)</sup> (١٠) .

٥ — تستخدم ( ما ) في التعبير عن معنى التمجيد فتخرج عن كونها  
 ضميراً موصولاً لتؤدى مع صيغة ( أفعل ) وظيفة الإفصاح عن معنى تأخرى  
 هو التمجيد فتعتبر في هذه الحالة جزءاً من الصيغة المسكوكة ( ما أفعله ) وأحد  
 مكوناتها وهي التي يطلق عليها النحاة ( ما التمجيدية ) تقول ما أصفى السماء ،  
 وما أشد احمرار الرد .

٦ — تقوم ( ما ) بوظيفة سلب إسناد الفعل إلى الفاعل وذلك حين  
 تتصل بالأفعال ( قل ، وطال ، وكثر ) فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً

- 
- |                                |                               |
|--------------------------------|-------------------------------|
| (١) الآية ١٢٨ من سورة التوبة . | (٢) الآية ٢٥ من سورة التوبة . |
| (٣) الآية ١٤ من سورة السجدة .  | (٤) الآية ٢٦ من سورة س .      |
| (٥) الآية ١٠ من سورة البقرة .  | (٦) الآية ١٣ من سورة البقرة . |
| (٧) الآية ٣١ من سورة مريم .    | (٨) الآية ٨٨ من سورة هود .    |
| (٩) الآية ١٦ من سورة التين .   | (١٠) المني ج ١ ص ٣٠٤ .        |

لتسلب من هذه الأفعال طبيعة الإسناد إلى الفاعل لعمود بعد اتصالها بـ (ما) صالحة للدخول على الأفعال بل لم يعد يليها في هذه الحالة إلا جملة فعلية يصرح بفعالها . قال الشاعر :

قلنا يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعياً أو مجيباً

وتقول : كثير ما أساعد المحتاجين ، وطالما استجبت لداعى الوطن .  
و ( ما ) هنا هي التي يطلق عليها النحاة ( الكافة ) ويحتمل أن تكون ( ما ) مع هذه الأفعال مصدرية إذ الظاهر من معناها في هذا الاستعمال المصدرية<sup>(١)</sup> .

٧ — إن اتصال ( ما ) بـ ( إن وأخواتها ) يحقق أمرين :

الأول : تغير علامة إعراب المسند إليه بعد هذه الأدوات من النصب إلى الرفع .

الثاني : زوال اختصاص هذه الأدوات بالدخول على الجمل الإسمية فتعمود تدخل على الأفعال إضافة إلى الأسماء .

وبهذا يكون وجود ( ما ) متصلة بهذه الأدوات علامة شكلية على ظاهرتين :

الأولى : خاصة بالعلامة الإعرابية وتتمثل هنا في أن يكون كلا من المسند إليه والمسند مرفوعاً بعد أن كان المسند إليه منصوباً والمسند مرفوعاً .

والثانية : تتعلق بصورة التركيب ونمطية تأليف العبارة فبعد أن كانت  
 لأن وأخواتها مختصة بالدخول على الجمل الإسمية قبل اتصال (ما) بها أصبحتنا  
 ترى هذه الأدوات تدخل على الجمل الفعلية أيضاً حين تتصل بـ (ما) . والملاحظ  
 أن (ما) هنا لم تعد من قسم الضمير بل لم تقم بوظيفته الأساسية ولم تكن  
 بمعنى على الإطلاق .

٨ - وكما اتصت (ما) بـ (إن وأخواتها) تتصل ببعض أدوات  
 الجر مثل (رب) و (الكاف) و (الباء) و (من) فيكون وجود (ما)  
 متصلة بهذه الأدوات علامة شكائية على ظاهرتين :

الأولى : خاصة بالعلامة الإعرابية وتوضح بانتفاء أن يكون الاسم  
 بعد هذه الأدوات مجروراً بعد أن كان واجب الجر بعدها في حالة عدم  
 اتصال (ما) بها .

والثانية : تتعلق بصورة النضام ونظام تأليف العبارة ويتضح هذا بجواز  
 دخول هذه الأدوات على الأفعال بعد أن كانت لا تصلح لهذه الحالة . والملاحظ  
 أن (ما) هنا لا يمكن أن تكون من قسم الضمير ولا تدل على مسناه  
 ولا تقوم بوظيفته في الكلام . تقول : (ربما سارعت لنجدتك) وتقول  
 (كن كما أنت) . قال الشاعر :

أخ ماجد لم يجزى يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وقال آخر :

فلئن صرت لا تحير جواباً لما قد ترى وأنت خطيب



وقال أبو حية :

وإنما لما نضرب السكبش ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم<sup>(١)</sup>

٩ --- تتصل ( ما ) ببعض الظروف فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً وظيفته الإضمار أو الدلالة على مطلق الغائب لتقوم مع الظرف بوظيفة التعليق في الجمل الشرطية فتقوم الكلمة المركبة من الظرف و ( ما ) مقام أداة الشرط وتؤدي وظيفتها في السياق . تقول : ( حينما يكثر الماء تفتش الزراعة ) ، و ( إذا تسكن حذراً تأمن عدوك ) .

١٠ --- تتصل ( ما ) ببعض الأسماء المضافة مثل ( بعد ) و ( بين ) فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً فيكون وجود ( ما ) متصلة بهذه الكلمات علامة شكائية على ظاهرتين :

الأولى : خاصة بالعلامة الإعرابية ، وتوضح بانتفاء أن يكون الإسم المفرد بعدها مضافاً إليه مجروراً وتحويل إضافة الكلمة إلى الجمل بعد أن كانت تضاف إلى المفرد قبل اتصالها بـ ( ما ) .

الثانية : تتعاقب بصورة التضام ونظام تأليف العبارة . ويتضح هذا بجواز إضافة هذه الكلمات إلى الجمل الفعلية أيضاً بعد أن كان مجيء الفعل بعدها غير وارد قبل اتصالها بـ ( ما ) ، قال الشاعر :

أعلاقة أمّ الواسيد بعدما أفنان رأسك كالثغام الخلس .

وقال الآخر :

بينما نحن بالأراك معاً إذ أتى راكب على جملة

وتقول : ( جاءنا ضيف بعدما غادرنا آخر ) ، وتقول : ( سافر أبي بينما  
عاد أخى من سفره ) .

١١ — بالإضافة إلى ما تقدم فإن ( ما ) تخرج عن كونها ضميراً موصولاً  
لترد على ما يأتي .

( ا ) ترد ( ما ) عوضاً عن أداة محذوفة كما في قولهم :

( أما أنت منطلقاً انطلقت ) ، « والأصل : انطلقت لأن كنت منطلقاً ،  
فقدم المفعول له للاختصاص ، وحذف الجار وكان للاختصار ، وجيء بـ ( ما )  
للتعويض ، وأدغمت النون للتقارب »<sup>(١)</sup> .

( ب ) ترد ( ما ) عوضاً عن جملة محذوفة نحو قولهم : ( افعل هذا أمالاً )  
والأصل : افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره<sup>(٢)</sup> .

( ج ) ترد ( ما ) بين أجزاء بعض الجمل لتقوية المعنى وتأكيد كقولك :  
شتان ما زيد وعمرو ، وقوله تعالى ( وإما ينزغوك من الشيطان نزغ الآية )<sup>(٣)</sup>  
وقوله : ( أياً ما تدعوه فله الأسماء الحسنى )<sup>(٤)</sup> وقوله : ( أيتها تكفونوا يدرككم  
الموت )<sup>(٥)</sup> وقوله : ( فبأرحمة من الله لنت لهم )<sup>(٦)</sup> وقوله ( عما قليل ) وقوله :

---

(١) ابن هشام ، الغنى ج ١ ص ٣١٢ (٢) المصدر نفسه .  
(٣) الآية ٢٠٠ من سورة الأعراف . (٤) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .  
(٥) الآية ٧٨ من سورة النساء . (٦) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

( مما خطيأتهم )<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر :

ربما ضربة بسيف صميل بين بعري وطعنة نخلاء

وقول الآخر :

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

وقوله تعالى : ( أيا الأجلين ... الآية )<sup>(٢)</sup> وقول الشاعر :

نام الخبيّ وما أحسّ رقادى والهّمّ محتضّر لدىّ وسادى

من غير ما سقم ولكن شفقتنى همّ أراه قد أصاب فؤادى

وقول امرؤ القيس :

ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جليل

(د) ترد (ما) زائدة لتقوية المعنى وتأكيده أيضاً قال تعالى ( أياها

تسكونوا بدركم الموت )<sup>(٣)</sup> و ( وإما تخافن ... الآية )<sup>(٤)</sup> و ( حتى إذا

ما جاءوها شهد عليهم سمعهم )<sup>(٥)</sup> وقال الأعشى :

إما ترينا حفاة لا نعال لنا إنا كذلك ما نحفي ونفعل

(هـ) وقد ترد (ما) مبهمة كقوله تعالى : ( مثلاً ما بموضة )<sup>(٦)</sup> .

١٢ — تقوم (من) مقام أداة الشرط وتؤدى وظيفتها في السياق

(١) الآية ٢٥ من سورة نوح . (٢) الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) الآية ٧٨ من سورة النساء . (٤) الآية ٥٨ من سورة الأنعام .

(٥) الآية ٢٠ من سورة فصّات . (٦) الآية ٢٦ من سورة البقرة .

فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتقوم بوظيفة التعليل في الجملة الشرطية نحو: (من يعمل سوءاً يجز به) .

١٣ --- تقوم (من) مقام أداة الاستفهام وتؤدي وظيفتها في السياق . فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتقوم بوظيفة التعليل في الجملة الاستفهامية ، قال تعالى (من بعثنا من مرقدنا ؟) <sup>(١)</sup> (فن ربك يا موسى) <sup>(٢)</sup> .

١٤ --- تقوم (من) مقام أداة الاستفهام المشربة معنى النفي فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتؤدي وظيفة مركبة في السياق (نفي واستفهام) بأن واحد وذلك كقوله تعالى (ومن يعترف الذنوب إلا الله ؟) <sup>(٣)</sup> وقوله تعالى (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ؟) <sup>(٤)</sup> .

١٥ --- تقوم (من) بوظيفة تأكيد المعنى وتقويته حين ترد زائدة بين أجزاء الجملة الواحدة فيما زعم الكسائي من أنها ترد زائدة كما تزداد (ما) وأنشد على ذلك :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

وذلك فيمن خفض كلمة (غيرنا) . وقول الشاعر :

أل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عدداً <sup>(٥)</sup>

١٦ --- تقوم (أي) مقام أداة الاستفهام في السياق فتخرج عن

(١) الآية ٥٢ من سورة يس . (٢) الآية ٤٩ من سورة طه .

(٣) الآية ١٣٥ من سورة آل عمران . (٤) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

(٥) انظر المعنى ج ١ ص ٣٢٩ .

كونها ضميراً موصولاً لتؤدى وظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية كقوله تعالى (أيكم زادته هذه إيماناً؟) <sup>(١)</sup> وقوله : (فبأى حديث بعده يؤمنون؟) <sup>(٢)</sup> .

١٧ — تقوم (أى) مقام أداة الشرط في السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتؤدى وظيفة التعليق في الجملة الشرطية قال تعالى (أبأ ما تدعو فله الأسماء الحسنى) (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على) .

١٨ — تقوم (أى) مقام الصفة في السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتؤدى معنى الموصوف بالسكّال وذلك حين تقول : (زيد رجل أى رجل) أى كامل في صفات الرجال . وفي هذه الحالة وقعت كلمة (أى) صفة للانكسرة قبلها وكما تقع صفة للانكسرة تقع حالا للمعرفة تقول : مررت بزيد أى رجل .

١٩ — تقوم (أى) مقام أداة الربط بين أجزاء الجملة الواحدة فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتسكون وصلة إلى نداء ما فيه (أل) من الأسماء فتقوم بوظيفة الربط كما تقوم ببعض الأدوات تقول : (يا أيها الرجل اخدم بلدك) .

٢٠ -- يقوم ضمير الإشارة (هنا) مقام الظرف المسكن في السياق فيخرج عن كونه ضمير إشارة ليؤدى معنى ظرف المسكان ويقوم بوظيفة تقول (ينبغي أن نعلم هنا وهناك أن لا نفرط في أى شبر من الأرض العربية) . ومثل هذا ينطبق على ضمير الإشارة مثل (تمّ) الذى يعادل (هناك) في المعنى والوظيفة .

---

(١) الآية ١٢٤ من سورة التوبة . (٢) الآية ٦٨٥ من سورة الأعراف

٢١ — يقوم ضمير النائب (هاء) مقام حرف السكت في السياق فيتح  
عن كونه ضميراً ليؤدى وظيفة نطقية تقول : وازيداه و ( ماهية ) .

٢٢ — يقوم الضمير (ها) مقام خالفة الإخالة فيخرج عن كونه ضميراً  
ليؤدى وظيفة الإفصاح عن الأمر بالأخذ أى بمعنى (أخذ) ، ويجوز مد ألفه  
وتستعمل بكاف الخطاب وبدونه ، كما يجوز في الممدودة أن يستغنى  
الكاف بقصر يرف همزتها تعريف للكاف فتقول ( هاء ) للمذكر بالة  
و ( هاء ) للمؤنث بالكسر ، و ( هاؤما ) و ( هاؤن ) و ( هاؤم ) ومنه قر  
تمالى ( هاؤم اقرأوا كتابيه ) .

٢٣ — يقوم الضمير (ها) مقام أداة التنزية فيخرج عن كونه ضميراً لية  
بوظيفة التنبية وقد لوحظ أنه في هذه الحالة يدخل على بعض الضمائر تقول  
هذا وتقول : ها أنتم أولاء ، كما تسبق نعت (أى) في النداء تقول  
( أيتها الرجل ) كما تدخل على لفظ الجلالة عند حذف حرف القسم فيقال  
ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إنبات ألف (ها) وحذفها كما ج  
بعض العرب حذفها في مثل ( أياه المؤمنون ، أياه الثقلان ، أياه الساحر )<sup>(١)</sup>

٢٤ — يقوم الضمير (الكاف) مقام الحرف فيخرج عن كونه ضميراً  
للخطاب ليكون علامة على مجرد معنى الخطاب ، وذلك حين يتصل بالضم  
( إيا ) قال تعالى ( إياك نعبد وإياك نستعين )<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر المنبج ١ ص ٣٤٩

(٢) الآية ٥ من سورة الفاتحة .

### الخالفة وظاهرة تعدد المعنى الوظيفي :

ذكرنا فيما سبق من قول أن الخالفة مبنى من مبانى التقسيم متميز عن غيره من الأقسام بجملة مميزات أهمها قيام الخالفة بوظيفة الإفصاح عن معنى الانفعال أو التأثرى . ولما كانت الخالفة بفروعها الأربعة ( الإخالة ، والصوت ، والتعجب ، والمدح أو الذم ) قد سهضت بهذه الوظيفة على الطريقة التى عالجنا موضوعها بها - فإن الملاحظ من خلال مراقبة استعمالها فى التعابير اللغوية أن معناها الوظيفى لا يعتمد على الإطلاق ، لأن مبانىها لم تكن تعدى بمعانيها ظاهرة الإفصاح عن المعنى التأثرى أو الانفعالى . فلم تستخدم فى اللغة العربية لغير هذه الوظيفة على أن وظيفة الإفصاح عن الانفعال أو التأثر لم تكن قاصرة على مبانى الخوالف ، كالذى ذكرناه فى تعدد المعنى الوظيفى للفعل وفى عبارات مثل ( كبرت كلمة تخرج من أفواههم ) و ( ساء مثلا القوم الذين كذبوا )<sup>(١)</sup> ، بمعنى أن الوظيفة الأساسية الوحيدة للخوالف هى الإفصاح ، وليس لها فى اللغة غير هذه الوظيفة ، ولكن هذا الإفصاح لا يكون قاصراً على الخوالف ، فقد يعبر عنه بمبان وتعايير أخرى لا تكون منها هذه الخوالف بصورها العامة المعروفة . ومن أجل ذلك فقد انتفت ظاهرة تعدد المعنى الوظيفى فى الخوالف ، وبقيت معانيها ووظائفها محصورة بالإفصاح ليس غير . ولعل ذلك ناتج من أن اللغة قد قصرت مهمة الصور العامة للخوالف على وظيفة الإفصاح عن الانفعال والتأثر ، دون أن يسكون لها معنى وظيفى آخر واضعين نصب أعيننا دائماً الحقيقة اللغوية الآتية : ( كل خالفة لا تؤدى إلا وظيفة الإفصاح وليس كل إفصاح يؤدى بخالفة ) .

(١) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف .

### تعدد المعنى الوظيفى للظروف :

ذكرنا أن الظرف هو ما دل على ظرفية زمانية أو مكانية ودلالته على ذلك هي وظيفته الأساسية في الجملة ولسكن الملاحظ أن بعض هذه الظروف يتعدد معناه الوظيفى فيخرج عن معناه الأصيل إلى معنى آخر على النحو الآتى :

١ — تقوم ( إذ ) مقام أداة التعليل في السياق فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدى وظيفة لام التعليل قال تعالى ( وإن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم لإنسكم في المذاب مشتركون )<sup>(١)</sup>.

٢ — تستخدم ( إذ ) لتدل على المفاجأة في السياق فتخرج عن كونها ظرفاً زمانياً لتقوم بوظيفة التعبير عن المفاجأة ويتضح هذا إذا وقعت ( إذ ) بعد ( بينما ) أو ( بينما ) يقول الشاعر :

استقدر الله خيراً وارضين به      فبينما العسر إذ دارت مياسير

٣ — تستخدم ( إذا ) لتدل على المفاجأة في السياق فتخرج عن كونها ظرفاً زمانياً لتؤدى وظيفة التعبير عن المفاجأة ويتضح هذا في مثل قولك ( خرجت فإذا المطر نازل ) • ومنه قوله تعالى ( فألقاها فإذا هي حية تسعى )<sup>(٢)</sup> ( فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا )<sup>(٣)</sup> ( فإذا هي بيضاء )<sup>(٤)</sup> وفي هذه الحالة تسكون ( إذا ) مختصة بالدخول على الجمل الإسمية .

(١) الآية ٣٩ من سورة الزخرف .

(٢) الآية ٢٠ من سورة طه .

(٣) الآية ٩٧ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية ١٠٨ من سورة الأعراف .



٤ - تقوم (إذا) مقام أداة الشرط في السياق في احتفاظها بالمعنى الظرفي فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم في تعليق بعض الجمل الشرطية وفي هذه الحالة لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً . تقول (إذا دعوتك فاستجب) وقال الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم ترددا  
وقال تعالى ﴿إذا السماء انشقت . . . الآية﴾<sup>(١)</sup> .

على أن (إذا) قد تتمحض للظرفية دون أن تتضمن معنى الشرط كما في قوله تعالى (والليل إذا يغشى)<sup>(٢)</sup> (والنجم إذا هوى)<sup>(٣)</sup> .

٥ - تقوم (إذ) مقام بعض الأسماء المبهمة الدالة على الوقت فتقع موقع المفعول به كما تقع الأسماء المبهمة الدالة على الوقت فتقع موقع المفعول به كما تقع الأسماء فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدي وظيفة الإسم قال تعالى : (واذكروا إذا كنتم قليلاً فكثركم)<sup>(٤)</sup> ، وقد ذكر ابن هشام أن الغالب على (إذ) المذكورة في أوائل القصص في التنزيل الكريم أن تكون مفعولاً به بتقدير الفعل (اذكر) نحو قوله تعالى : (وإذ قال ربك للملائكة) (وإذ قلنا للملائكة) (وإذ فرقنا بكم البحر) . وأوضح أن المراد في مثل هذه الآيات ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه<sup>(٥)</sup> بمعنى أن (إذ) قامت في مثل هذه الآيات بوظيفة الإسم لا الظرف .

(١) الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٢) الآية ١ من سورة الليل .

(٣) الآية ١ من سورة النجم .

(٤) الآية ٨٦ من سورة الأعراب .

(٥) انظر المفنى ج ١ ص ٨٠

٦ - تقوم ( إذ ) مقام الإسم وتؤدي وظيفته في السلام وذلك حين يضاف إليها إسم الزمان مثل ( يومئذ ) و ( حينئذ ) . فقد خرجت ( إذ ) عن كونها ظرفاً ليؤدي وظيفة الإسم المفرد الواقع مضافاً إليه ، فلو كانت ظرفاً لما وقعت مضافاً إليه ومثل هذا ما ورد في قوله تعالى ( بعد إذ هدبنا )<sup>(١)</sup> .

٧ - تقوم ( لما ) مقام أداة الشرط في السياق مع احتفاظها بالمعنى الظرفي فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم في تعليق الجملة الشرطية ، وهي في هذه الحالة تقضى جملتين وجدت ثابتهما عند وجود أولاهما ، فتكون مختصة بالزمن الماضي تقول : ( لما جئت أكرمك ) وإذا ورد جواب الشرط غير ماضٍ فهو موؤل به<sup>(٢)</sup> .

٨ - تقوم ( لما ) مقام أداة النفي فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدي وظيفة التعليق في الجملة المنفية . قال تعالى ( ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم )<sup>(٣)</sup> .

٩ - تقوم ( لما ) مقام أداة الاستثناء فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدي وظيفة ( إلا ) قال تعالى ( إن كل نفس لما عليها حافظ ) فهي في الآية بمعنى ( إلا ) وقد دخلت على الجملة الإسمية ، وقد تدخل على الفعل الماضي لفظاً لا معنى نحو ( أشدك الله لما فعات ) أي : ما أسألك إلا ففعلك<sup>(٤)</sup> .

١٠ - تقوم ( إبان ) مقام أداة الشرط في السياق مع احتفاظها

(١) الآية ٨ من سورة آل عمران .

(٢) انظر ابن هشام / المنفى ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١

(٣) الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٤) انظر المنفى ج ١ ص ٢٨١

بالمعنى الظرفي الزماني فتتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم في تعليق الجملة الشرطية وهي في هذه الحالة تقتضى شرطاً وجواباً . تقول ( إيان تأت أكرمك ) .

١١ — تقوم ( إيان ) مقام أداة الاستفهام في السياق مع احتفاظها بالمعنى الظرفي فتتكون ظرفاً مضمناً معنى الاستفهام يستخدم في تعليق الجملة الاستفهامية قال تعالى : ( إيان مرساها؟ ) وتقول : ( إيان الانتصار؟ ) .

١٢ — تقوم ( متى ) مقام أداة الاستفهام مع احتفاظها بالمعنى الظرفي الزماني ، فتتكون ظرفاً مضمناً معنى الاستفهام يستخدم في تعليق الجملة الاستفهامية تليها الجمل الاسمية والفعالية تقول : ( متى سافر أخوك؟ ) وتقول : ( متى الامتحان؟ ) .

١٣ — تقوم ( متى ) مقام أداة الشرط في السياق مع احتفاظها بالظرفية الزمانية فتتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم في تعليق الجملة الشرطية تقول : ( متى تحارب تنتصر ) وقال الشاعر :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

١٤ — تقوم ( متى ) مقام الحرف ( في ) أو ( من ) وتؤدي معناها في السياق في لغة من لغات العرب هي لغة هذيل ، فقالوا : ( أخرجها متى كه ) أي من كه . وقال ساعدة :

أخيل برقامتي حاب له زجل إذ يفتر من توماضه حلجا

أى من سحاب حاب والخاب : ثقل المشى له تصويت ، ويحتمل أن تكون كلمة ( حاب ) مأخوذة من ( سحاب ) ثم حذفت السين منها كما حذفت الميم من ( حام ) في قوله : ( أو ألفا مكة من ورق الحمى ) . وقلوا ( وضعت متى كى ) على تفسير ( متى ) بـ ( فى ) ( وإذا فسرت ( متى ) بمعنى ( وسط ) على رأى بعض النحاة تكون قد خرجت عن ظرفيتها الزمانية لتؤدى وظيفة اسم المكان وفى هذا قال الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لججٍ خضرٍ لمن نثيج

فقد فسرت ( متى ) فى البيت بـ ( وسط ) كما فسرها بعضهم بـ ( من )<sup>(١)</sup> وفى الحالتين تعتبر خارجة عن معناها الوظيفى الأساس وهو الظرفية الزمانية .

١٥ - تقوم ( كلا ) مقام أداة الشرط فى السياق مع احتفاظها بالظرفية الزمانية فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم فى تعليق الجملة الشرطية ويقتضى شرطاً وجواباً قال تعالى ( وإنى كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا ) . و ( كلما فضجت جلودهم بدلانهم ) و ( كلما أضاء لهم مشوا فيه ) .

١٦ - تقوم ( أين ) مقام أداة الشرط فى السياق مع احتفاظها بالظرفية المسكانية فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم فى تعليق الجملة الشرطية ويقتضى شرطاً وجواباً تقول : ( أين تسكن أسكن ) وقال تعالى : ( فأينما تولوا فثم وجه الله )<sup>(٢)</sup> .

١٧ - تقوم ( أين ) مقام أداة الاستفهام فى السياق مع احتفاظها بالظرفية

(١) أنظر المصدر السابق ص ٣٣٤ — ٣٣٥

(٢) الآية ١٧٥ من سورة البقرة .

المسكانية فتكون ظرفاً مضمناً معنى الاستفهام يستخدم في تعليق الجملة الاستفهامية تقول: ( أين أخوك؟ ) و ( من أين جئت؟ ) .

١٨ - تقوم ( أنى ) مقام أداة الشرط في السياق مع احتفاظها بالظرفية المسكانية فتكون ظرف مكان مضمناً معنى الشرط، يستخدم في تعاليق الجمل الشرطية وتقتضى كذلك شرطاً وجواباً تقول: ( أنى يكثّر الماء تلتعش الزراعة ) .

١٩ - تقوم ( أنى ) مقام أداة الاستفهام مع احتفاظها بالظرفية المسكانية فتكون ظرف مكان مضمناً معنى الاستفهام يستخدم في تعليق الجملة الاستفهامية كقوله تعالى ( قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أك بغياً ) .

٢٠ - تقوم ( أنى ) مقام أداة الاستفهام ( كيف ) فتخرج عن كونها ظرف مكان لتؤدى وظيفة التعاليق فى الجملة الاستفهامية تقول: ( أنى وصلت إلى الكاية والمطر شديد؟ ) .

٢١ - تخرج ( أنى ) عن معنى الظرفية المسكانية لتدل على معنى الكيفية أو الحالة ومن ذلك قوله تعالى ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ) فلا يعقل أن تفسر ( أنى ) إلا بمعنى ( كيف ) على الإطلاق .

٢٢ - تقوم ( حيث ) مقام الإسم فتخرج عن كونها ظرف مكان لتؤدى وظيفة الإسم وتقع مفعولاً به كقوله تعالى ( الله أعلم حيث يجعل رسالته ) على تقدير الفعل ( يعلم ) بدل أفعال التفضيل ( أعلم ) فلا يستقيم هذا مع أفعال التفضيل إلا على هذا التقدير . إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المسكان

المستحق لوضع الرسالة فيه ، لا شيئاً في المسكان<sup>(١)</sup>

٢٣ -- تقوم ( حيث ) مقام أداة الشرط وتؤدي وظيفتها في السياق حين تلتصق بها ( ما ) فتكون ( حيثما ) ، وتحتفظ بالمعنى الظرفي للمكانى فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم في تعليق الجملة الشرطية وهى فى هذه الحالة تقضى شرطاً وجواباً تقول ( حيثما تنتشر الثقافة يعم الوعي ) .

#### تعدد المعنى الوظيفى للأداة :

ذكرنا أن الأداة مبنى تسميى له صور عامة هى صور الأدوات جميعاً بؤدى وظيفة نحوية عامة ، توضح بالتعبير عن المعنى النحوى العام للجمل والأساليب ، بمعنى أن التعليق هو الوظيفة العامة التى تهض بها الأداة أساساً وبالإضافة إلى هذا ذكرنا أن كل طائفة من الأدوات تؤدى وظيفة خاصة تسمى الأدوات باسمها ، فالنقى والاستفهام والشرط مثلاً وظائف خاصة تقوم بها أدوات النقى والاستفهام والشرط ، فيكون معنى الأداة هو معنى الجملة ، ومن هنا يبرز تشابك العلاقة بين الأداة وبين جملتها بحيث تسرى التسمية الواحدة على الأداة والجملة معاً .

والملاحظ من خلال مراقبة استعمال الأدوات فى اللغة أن قسماً منها يتعدد معناه الوظيفى باتجاهين :

الأول : تعدد المعنى الوظيفى لمبنى الأداة ضمن إطار الوظيفة الأساسية ( التعليق ) ، والأداة على الرغم من تعدد معناها ضمن هذا الإطار لا تخرج عن كونها أداة ولا تؤدى غير وظيفة الأداة .

(١) المصدر السابق ص ١٣١

الثاني : تعدد المعنى الوظيفي لمبنى الأداة بخروجه عن أداء وظيفة التعليق إلى أداء وظيفة أو وظائف أخرى تستفاد من السياق وتمحدها القرائن .  
وفي مسار تعدد معنى الأداة وفق هذين الاتجاهين نوضح الآتي :

١ — من المعلوم أن ( الهمزة ) استعملت لتؤدي وظيفة التعليق في الجمل الاستفهامية أي أن تكون للاستفهام ، وحقيقته : طلب الفهم ، إلا أن للملاحظ أن ( الهمزة ) هذه قد استعملت في النداء ، فتقوم مقام أداة النداء ( يا ) ولسكنها تختص بنداء القريب كقول الشاعر :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجلى  
وقد ينادى بها البعيد لسبب بلاغى كما هو واضح .

٢ — قد تخرج ( الهمزة ) عن أداء وظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً في السياق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي بل القصد منه التسوية وذلك حين تكون الهمزة داخلة على جملة يصبح حلول المصدر محلها ، قال تعالى : ( سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم ) و ( سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ) وكتولك ( ما أبالي أسافرت أم مكثت ) و ( ما أدري أحضر محمد الحفلة أم لم يحضر ) .

٣ — تخرج ( الهمزة ) عن أداء وظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر في السياق ضمن إطار التعليق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي بل القصد منه الإنكار الإبطالي وهذا يقتضى أن يكون ما بعد الهمزة غير واقع ، وأن مدعيه كاذب . نحو قوله تعالى ( أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ

من الملاسكة إناناً<sup>(١)</sup> وقوله (أفسح هذا)<sup>(٢)</sup> وقواه (أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً)<sup>(٣)</sup> . ولما كان ما بعد الهمزة غير واقع أو منفي الوقوع لزم ثبوته إن كان منفيًا ، لأن نفي النفي إثبات ، ومن ذلك قوله تعالى ( ألم نشرح لك صدرك )<sup>(٤)</sup> . ( ألم يحذك يديماً فأوى ووجدك ضالاً فهدى )<sup>(٥)</sup> .  
وقال جرير :

ألستم خيراً من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

فالظاهر في كل الأمثلة السابقة أن الهمزة لم تستعمل في الاستفهام الحقيقي بل الغرض الإنكار الإبطالي أحياناً وانتزاع الاعتراف بالحقيقة أحياناً أخرى .  
٤ — تخرج ( الهمزة ) عن أداء وظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر في السياق ضمن إطار التمايق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي ، بل القصد منه الإنكار التوبيخي وهو ما يقتضى أن يكون ما بعد الهمزة واقماً ، وأن فاعله ملوم ، كقوله تعالى ( أتعبدون ما فتحون )<sup>(٦)</sup> و ( أغير الله تدعون )<sup>(٧)</sup> ومنه قول الججاج :

أطرباً وأنت قنّسرى<sup>٣</sup> والدهر بالإنسان دوارى

بمعنى : أتطرب وأنت شيخ كبير ؟

(١) آية ٤٠ من سورة الإسراء .

(٢) آية ١٥ من سورة الطور .

(٣) آية ١٢ من سورة الحجرات .

(٤) آية ١ من سورة الشرح .

(٥) آيتان ٦ ، ٧ من سورة الضحى .

(٦) آية ٩٥ من سورة الصافات .

(٧) آية ٤٠ من سورة الأنعام .



٥ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر في السياق ضمن إطار التعليق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي بل الغرض منه التقرير ومعناه أن تحمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، وفي هذه الحالة يجب أن يلي الهمزة الشيء الذي تقرر المخاطب به ، فإذا أردنا التقرير بالفعل قلنا منلاً (أضربت زيداً) ، وإذا أردنا التقرير بالفاعل قلنا (أأنت ضربت زيداً) وإذا أردنا التقرير بالمفعول قلنا (أزيداً ضربت) كما هو الشأن في المستفهم عنه في حالة التصور .

٦ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر ضمن إطار التعليق ، لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي ، بل القصد منه التمسك والسخرية كقوله تعالى (أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا) <sup>(١)</sup> .

٧ — تخرج الهمزة عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر ضمن إطار التعليق ، لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي ، بل القصد منه الأمر وطلب الفعل كقوله تعالى (أسلمتم) وهو هنا بمعنى (أسلموا) <sup>(٢)</sup> .

٨ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر في السياق ضمن إطار التعليق ، لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي ، بل القصد منه التعجب كقوله تعالى : (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) <sup>(٣)</sup> وقوله (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل) <sup>(٤)</sup> .

(١) آية ٨٧ من سورة هود .

(٢) آية ٢٠ من سورة آل عمران .

(٣) آية ٤٥ من سورة الفرقان .

(٤) آية ١ من سورة الفيل .

٩ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجمل الاستفهامية لتؤدى معنى وظيفياً آخر ضمن إطار التعليق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقية ، بل القصد منه الاستبطاء نحو قوله تعالى ( ألم بأن للذين آمنوا ... الآية )<sup>(١)</sup> .

ومن للملاحظ أن بعض النحاة يطلقون كلمة ( الألف ) ويقصدون الهمزة .

ففى مجال الحديث عن أنواع الألف يقول ابن فارس : « يقولون : ألف أصل ، وألف وصل ، وألف قطع ، وألف استفهام ، وألف الخبر عن نفسه ، فالألف التى للأصل قولنا : أتى ، يأتى ، وألف القطع مثل : أكرم ، وألف الاستفهام مثل : أخرج زيد؟ وألف الخبر عن نفسه نحو : أنا أخرج ، وألف الوصل تدخل على الأسماء والأفعال والأدوات ، ففى الأسماء قولنا اسم وابن ، والأفعال قولنا : اضرب والتى تدخل على الأداة تختلف فيها .

قال قوم : هى الألف فى قولك : أيم الله .

والألف التى تدخل على لام التعريف مثل : الرجل وهذا فى مذهب أهل البصرة ، وكثيراً ما سمعت أبا سعيد السيرافى يقول فى ألف الرجل : ألف لام التعريف ، والسكرافيون يقولون ألف التعريف ولامه معاً وهما مثل : هل ، وبل<sup>(٢)</sup> .

أما الألف غير الهمزة فهى من مباني التصريف والقرائن لا من مباني التقسيم ، والملاحظ من خلال استعمالها فى السياق أنها تأتى لمدّة معان وظيفية :

— تقوم الألف مقام الضمير وتؤدى وظيفته فى السياق فى نحو ( الزيدان قواماً ) .

(١) الآية ١٦ من سورة الحديد .

(٢) الصاحبى ص ١٠١ ، ١٠٢ .

-- تكون الألف علامة شكاية على رفع الاسم المنثى كما في قولك :  
( الولدان عاقلان ) .

— تكون أداة فصل بين نون النسوة و نون التوكيد في الفعل المؤكد  
المسند إلى نون النسوة نحو : ( اضربان ) .

— تستخدم في السياق لد الصورت في المنادى المستغاث به أو المتمجب  
منه أو المذدوب . قال الشاعر :

يا يزيداً لآمل نيل عز      وغنى بعد فاقة وهوان  
وقول آخر :

يا عجباً لهذه الفليقة      هل تذهبن القوباء الربقة  
وقول آخر :

حات أمراً عظيماً فاصططبت له      وقت فيه بأمر الله يا عمرا

— تكون بدلا من نون التوكيد على المستوى الإملائي لا العروضي  
كقوله ( لنسماً وليكوناً ) .

— تكون بدلا من نون ساكنة في حالة تنوين المنصوب على المستوى  
الإملائي لا العروضي كقولك ( سنقاتل أملا في الزمر ) .

١ — الباء : حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة ، تدخل على  
الاسم الصحيح ، والمؤول ويكون بعدها مجروراً أو في محل جر . والملاحظ  
من خلال مراقبة استعمالها في اللغة أنها تأتي بعدة معانٍ وظيفية أهمها :

( ١ ) الإلصاق : تقول : مسحت يدي بالأرض ، ومنه قولك : مررت  
بزيد ، وكأنك ألصقت المرور به .

(ب) الاستعانة : كقولك كتبت بالقلم ، وضربت بالسيف . ومنه  
ياء البسمة .

(ج) المجاوزة : كقولك : سألت به ، بمعنى سألت عنه ، ومنه قوله تعالى  
(سأل سائل بعذاب واقع)<sup>(١)</sup> .

(د) التبويض : كقوله تعالى (عيناً يشرب بها عباد الله)<sup>(٢)</sup> أى :  
يشرب منها .

(هـ) المصاحبة : كقولك : دخل محمد بكتبه وسلاحه . ومنه قوله تعالى :  
(وقد دخلوا بالكفر)<sup>(٣)</sup> ، وتقول (ذهب به) لأنك تكون مصاحباً له .

(و) الظرفية : كقوله تعالى (ولقد نصركم الله ببدر)<sup>(٤)</sup> وقوله (نجيهم  
بسمير)<sup>(٥)</sup> ومنه قول الأعشى :

ما بكاء السكبير بالأطلال      وسؤالي فهل ترد سؤالي

(ز) الاستعلاء : كقول الشاعر :

أرب<sup>٦</sup> يبول الثعلبان برأسه      لقد ذلّ من بالث عليه الثعالب  
أراد : على رأسه .

(ح) البذل : كقول الحماسي :

فليت لي بهم قوماً إذا ركعوا      نشفوا الإغارة فرساناً وركباناً

(١) آية ١ من سورة المعارج .

(٢) آية ٦ من سورة الإنسان .

(٣) آية ٦٩ من سورة المائدة .

(٤) آية ١٢٣ من سورة آل عمران .

(٥) آية ٣٤ من سورة القمر .

ومنه قول الأعشى :

على أنها إذا رأتنى أقاد قالت بما قد أراه بصيرا

(ط) التعدية : وتسمى (باء النقل) وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً ، وأكثر ما تمدى الفعل اللازم تقول في ذهب زيد : ذهبت بزيد ، ومنه قوله تعالى ( ذهب الله بنورهم )<sup>(١)</sup> .

(ى) السببية : كقوله تعالى (إنسكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل)<sup>(٢)</sup> وقوله (فكلاً أخذنا بذنبه)<sup>(٣)</sup> وتقول : ( وصلت بالعمل إلى الهدف ) .

(ك) القسم : وتتميز الباء أصل حروفه ، كقولك : ( أقسم بالله لأفعلن ) ، وقولك ( بك لأفعلن ) .

(ل) الغاية : كقولك : ( وقد أحسن بي ) أى ( إلى ) .

(م) المقابلة : وهي الداخلة على الأعواض تقول : ( اشتريته بألف ) ( كافات إحسانه بضمف ) وقولهم : ( هذا بذاك ) .

(ن) التوكيد : وهي الزائدة وتكون زائدة في الفاعل كقوله تعالى ( وكفى بالله شهيداً )<sup>(٤)</sup> وفي المفعول كقوله تعالى ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة )<sup>(٥)</sup> وقوله ( وهزى إليك يجذع النخلة )<sup>(٦)</sup> وفي المبتدأ نحو ( بحسبك درهم )

(١) الآية ١٧ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٥٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٤) الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٥) الآية ١٦٥ من سورة البقرة .

(٦) آية ٢٥ من سورة مريم .

و (خرجت فإذا يزيد) ، و (كيف بك إذا كان كذا) ، وفي الخبر كقولك :  
(ما زيد بقائم) وفي الحال الواقعة في حيز التنفي كقولك (مارجعت بخائب)  
أى : خائباً .

١٢ — تأتي التاء في السياق لتؤدى وظيفة القسم ، كقوله تعالى ( وتالله  
لأأكيدن أصنامكم )<sup>(١)</sup> ، ولا تخرج عن أداء هذه الوظيفة إلى وظيفة أخرى .

١٣ — السين : حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة وتختص  
بالدخول على الفعل المضارع فتتخلصه للاستقبال وهذه هي وظيفة الأساسية ،  
وقد تأتي مع أدائها لوظيفتها الأساسية لتؤدى وظيفة التأكيد وهو نوعان :  
(أ) تأكيد الوعد كقوله تعالى (أو لئن لم يرهم الله)<sup>(٢)</sup> . فالسين هنا  
مفيدة وجود الرحمة لا محالة ، فهي تؤكد الوعد .

(ب) تأكيد الوعيد كقولك : (سأنتقم من الأعداء) .

١٤ — الفاء : حرف من حروف المعاني وهو قسم الأداة تأتي لعدة معان  
وظيفية هي :

(١) للعطف : وتفيد ثلاثة معان وظيفية فرعية هي :

١ — الترتيب : وهو نوعان : معنوي : كما في قولك : (قام زيد فعمرو)  
وذكرى : وهو عطف مفصل على مجمل نحو قوله تعالى : فأزلهما الشيطان  
عنها فأخرجهما مما كانا فيه<sup>(٣)</sup> ونحو : فقد سألوا موسى أكبر من ذلك

(١) آية ٥٧ من سورة الأنبياء

(٢) آية ٧١ من سورة التوبة .

(٣) آية ٣٦ من سورة البقرة .

فقالوا : أرننا الله جهرة<sup>(١)</sup> ونحو ( ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي<sup>(٢)</sup> ) وقد لا تنفيذ الترتيب كما في قول امرئ القيس :

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فإن الغاء في البيت بمعنى ( الواو ) ولولا ذلك لغسد المعنى لأن الشاعر لا يريد أن يصيره بين الدخول أو لا ثم بين حومل .

٢ — التعقيب : نحو ( تزوج خالد فولد له ) .

٣ — السببية : وهي الغاء التي يغلب أن تعطف جملة أو صفة فالأولى نحو قوله تعالى ( فوكزه موسى فقضى عليه )<sup>(٣)</sup> وقوله ( فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه )<sup>(٤)</sup> . والثانية : نحو قوله تعالى ( لآكلون من شجر من زقوم فملاشون منها البطون فشاربون عليه من الحميم )<sup>(٥)</sup> . وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو ( فراغ إلى أهله فجاء بهجلاً سمين ، فقربه إليهم )<sup>(٦)</sup> ونحو ( لقد كنت في غفلة من هذا ، فكشفنا عنك غطاءك )<sup>(٧)</sup> ونحو : ( فالزاجرات زجراً ، فالتاليات ذكراً )<sup>(٨)</sup> . وقد أوضح ابن هشام في المعنى أن الزمخشري ذكر للغاء مع الصفات ثلاث أحوال :

(١) الآية ١٥٣ من سورة النساء .

(٢) الآية ٤٥٤ من سورة هود .

(٣) الآية ١٥ من سورة القصص .

(٤) الآية ٣٧ من سورة البقرة .

(٥) الآيات ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من سورة الواقعة .

(٦) الآيتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة الداريات .

(٧) الآية ٢٢ من سورة ق .

(٨) الآية ٢ من سورة الصافات .

أحدها : أن تدل على ترتيب معانيها في الوجه كقوله :

بالمف زياية للحارث فالصايح فالغائم فالأبيب .

أى الذى صبيح ، ففتم ، فأب .

والثانى : أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك :

( خذ الأكل فالأفضل أو اعمل الأحسن فالأجمل ) .

والثالث : أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو ( رحم الله الخائفين

فالمقصرين )<sup>(١)</sup> .

وتعتبر الفاء الداخلة على الفعل المضارع سببية إذا كان ما قبلها سبباً فيما

بعدها تقول : ( لا تسكل<sup>٢</sup> فتخسر ) ( اعمل خيراً فتفوز ) ويكون الفعل

بعدها منصوباً ، واقمأ بعد جملة إنشائية .

(ب) تقع الفاء رابطة لجواب الشرط فتؤدى وظيفة الربط بين الجواب

وشرطه وذلك حين لا يصلح الجواب لأن يكون شرطاً وذلك بأن

يكون الجواب :

١ — جملة اسمية : كقوله تعالى ( إن تمذَّبهم فإيَّهم عبادك )<sup>(٢)</sup> .

٢ — جملة مبدوءة بخالفة مدح أو ذم : كقوله تعالى ( إن تبدوا الصدقات

(١) المفنى ج ١ ص ١٦٣

(٢) الآية ١٦٨ من سورة المائدة .



فَنَعْمًا هِيَ (١) وقوله : ( وَمَنْ يَكُن الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ) (٢)  
وقولك ( إن تخن بلادك فبئس ما تعمل ) .

٣ — جملة إنشائية : نحو قوله تعالى ( إن كنتم تحبون الله فاتبعوني  
يحببكم الله ) (٣) ونحو : ( فإن شهدوا فلا تشهد معهم ) (٤) ونحو : ( قل أرأيتم  
إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين ) (٥) ، ونحو ( إن قام زيد فوالله  
لأقومن ) ونحو ( إن لم يقب فيما خسره رجلاً ) .

٤ — جملة مجدوة ببعض الأدوات كـمسي ، وايس ، وسوف ، والسين ،  
وقد ، ولن ، تقول : ( إن تجتهد فمسي أن تنجح ) وقال تعالى ( ومن يفعل  
ذلك فليس من الله في شيء ) (٦) وقال : ( من يرتد منكم عن دينه فسوف  
يأني الله بغير قوم يحبهم ويحبونه ) (٧) وقال : ( إن يسرق فقد سرق أخ له من  
قبل ) (٨) وقد تكون ( قد ) مقدره قال تعالى ( إن كان قبيصه قد من قبل  
فصدقت وهو من الكاذبين ، وإن كان قبيصه قد من دبر فكذبت وهو  
من الصادقين ) (٩) . ونحو ( وما يفعلوا من خير فلن يكفروه ) (١٠) ونحو  
( إن تخلص في عمالك فسيحترمك الناس ) .

- 
- (١) الآية ٢٧١ من سورة البقرة .
  - (٢) الآية ٣٨ من سورة النساء .
  - (٣) الآية ٣١ من سورة آل عمران .
  - (٤) الآية ١٥٠ من سورة الأنعام .
  - (٥) الآية ٣٠ من سورة الملك .
  - (٦) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .
  - (٧) الآية ٥٤ من سورة المائدة .
  - (٨) الآية ٧٧ من سورة يوسف .
  - (٩) الايتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة يوسف .
  - (١٠) الآية ١١٥ من سورة آل عمران .

وكا تؤدي الغاء وظيفة الربط بين الجواب وشرطه كذلك تؤدي وظيفة الربط بين شبه الجواب وشبه الشرط وذلك في نحو قولك : ( الذي يقن عمله فله مكافأة ) .

( ج ) قد ترد الغاء لتؤدي وظيفة الإشعار باستثناف الكلام وتسمى ( الاستثنائية ) كقول الشاعر :

ألم تسأل الريح القواء فينطقُ وهل تخبرُك اليومَ ببداءِ سملقٍ ؟  
أى ( فهو ينطق ) بدليل عدم جزم الفعل ( ينطق ) عطفاً على ( تسأل )  
الجزوم ومنه قوله تعالى ( فإيما يقول له كن فيكون ) أى فهو يكون حينئذ  
وقد حقق ابن هشام في هذه الغاء فوجد أنها في الأمثلة للمعطف لا للاستثناف  
وأن المعتمد بالمعطف الجملة لا الفعل<sup>(١)</sup> .

١٥ - الكاف المفردة : حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة  
وتأتي بعدة معان وظيفية هي :

( أ ) التشبيه نحو : ( زيد كالأسد ) .

( ب ) التعايل : نحو قوله تعالى ( وى كأن لا يفتح الكافرون )<sup>(٢)</sup> أى  
أعجب لمدم فلاحهم . وقوله ( واذكروه كما هداكم )<sup>(٣)</sup> .

( ج ) الاستعلاء : فقد ورد في النصوص أن بعضهم قيل له : كيف

(١) انظر المنى ١ ص ١٦٧ - ١٦٨

(٢) الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٣) الآية ١٠٨ من سورة البقرة .

أصبحت ؟ فقال كخير أى : على خير . وقد قيل فى ( كن كأنت ) إن المعنى :  
كن على ما أنت عليه .

( د ) التوكيد : وفيه تكون الكاف زائدة نحو قوله تعالى ( ليس كمثل  
شيء )<sup>(١)</sup> فإن الكاف فى هذه الآية قد زيدت لتوكيد نفي المثل ، والتقدير  
( ليس شيء مثله ) .

وكل ما تقدم خاص بالكاف التى يكون الاسم بعدها مجروراً .

( هـ ) تقوم الكاف مقام الاسم وتؤدى معناه فى السياق فتخرج عن  
كونها أداة لتقوم بوظيفة الاسم وتكون بمعنى ( مثل ) فقد جوز المحوون  
أن تكون ( الكاف ) فى قولك : ( زيد كالأسد ) فى موضع رفع بمعنى  
( مثل ) ، و ( الأسد ) مخفوضاً بالإضافة<sup>(٢)</sup> .

١٦ -- اللام المنفردة : حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة  
وتكون على ثلاثة أقسام :

أحدها : اللام التى تكون الكلمة الواقعة بعدها مجرورة أو فى محل جر .

الثانى : اللام التى يكون الفعل بعدها مجزوماً .

الثالث : اللام التى لا تكون الكلمة بعدها مجرورة أو مجزومة .  
ولكل من الأقسام الثلاثة عدة معان وظيفية .

القسم الأول : وهى اللام التى تكون الكلمة بعدها مجرورة أو فى محل

(١) آية ١١ من سورة الشورى .

(٢) انظر شرح الأئمة من ٣ ص ٢٩٤ - ٣٠٠

جر . وهذه اللام تكون مكسورة مع ظاهر نحو : السكتاب لزيد ، وسلمت .  
الرسالة لعمر . إلا مع المستغاث المباشر لحرف الاستغاث ( يا ) فتكون اللام  
معه مفتوحة ، نحو ( يا عيسى ) كما تكون مفتوحة مع كل مضمّر نحو : لنا شأن  
عظيم ، و ( لكم دينكم ) ، و ( لهم ما يبتغون ) إلا مع ياء المتكلم فتكون  
مكسورة نحو ( لي أمل في النجاح ) .

لهذه اللام عدة معانٍ وظيِّفة هي :

- ١ - الاستحقاق : إذا وقعت اللام بين اسم المعنى وهو المصدر ، وبين  
اسم الذات ، نحو ( الحمد لله ) و ( العزة لله ) و ( الأمر لله ) .
- ٢ - الاختصاص : نحو ( الأرض للفلاح ) و ( القصيدة للمتنبي ) .
- ٣ - المِلْك : نحو ( له ما في السموات وما في الأرض )<sup>(١)</sup> .
- ٤ - التمايُك . نحو : ( أعطيت لحمد كتاباً ) .
- ٥ - شبه التمايُك : نحو قوله تعالى ( جعل لكم من أنفسكم أزواجاً )<sup>(٢)</sup> .
- ٦ - التمايُك : نحو قوله تعالى ( وإله يحبّ الخبير لشديد )<sup>(٣)</sup> . ومن هذه  
اللام الداخلة على الفعل المضارع كقوله تعالى ( وأنزلنا إليك الذكر لتبين  
للناس )<sup>(٤)</sup> ، ومنها أيضاً اللام الداخلة على المستغاث لأجله في قولك ( يا لزيد  
لعمر ) .

(١) الآية ١٧١ من سورة النساء .

(٢) الآية ١١ من سورة الشورى .

(٣) الآية ٨ من سورة العاديات .

(٤) الآية ٤٤ من سورة النحل .

٧ — توکید النفي : وهي اللام الداخلة على الفعل مسبوقه بـ ( ما كان )  
أو بـ ( لم يكن ) مسندتين إلى ما أسند إليه الفعل المقرون باللام ويسميا  
أكثر النحويين ( لام الجحد ) وقد أورد ابن هشام أن النحاس يفضل  
تسميتها ( لام النفي ) ، لأن الجحد في اللفظة إنكار ما تعربه لا مطاق  
الإينكار<sup>(١)</sup> .

٨ — موافقة ( إلى ) . نحو قوله تعالى : ( بأن ربك أوحى لها )<sup>(٢)</sup> بمعنى  
( إليها ) وقوله ( كلٌّ يجرى لأجل مسمى )<sup>(٣)</sup> أي : إلى أجل مسمى وقوله  
( ولوردوا العادوا لما نهوا عنه )<sup>(٤)</sup> ، أي إلى ما نهوا عنه .

٩ — الاستعلاء : وتسكون بمعنى ( على ) نحو قوله تعالى ( دعانا لجنبه )<sup>(٥)</sup>  
وقوله : ( وإن أسأتم فلها )<sup>(٦)</sup> أي : فعلها ، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم  
لما نشأه رضى الله عنها : ( اشترطى لهم الولاء ) أي اشترطى عليهم الولاء .

١٠ — الظرفية : وتسكون بمعنى ( في ) نحو قوله تعالى ( ونضع للمواربن  
القسط ليوم القيامة )<sup>(٧)</sup> أي : في يوم القيامة ، وقوله : ( لا يجلبها لوقتها إلا  
هو )<sup>(٨)</sup> أي : في وقتها ، وقولهم : ( مضى لسبيله ) أي : في سبيله ومنه قوله  
تعالى : ( يا ليتنى قدمت لحياتى )<sup>(٩)</sup> أي : في حياتى .

(١) انظر المفى ج ١ ص ٢١١

(٢) آية ٥ من سورة الرلة .

(٣) آية ٢ من سورة الرعد .

(٤) آية ٢٨ من سورة الانعام .

(٥) آية ١٢ من سورة يونس .

(٦) آية ٧ من سورة الإسراء .

(٧) آية ٤٧ من سورة الأنبياء .

(٨) آية ١٨٧ من سورة الأعراف .

(٩) آية ٢٤ من سورة الفجر .

١١ — أن تسكون بمعنى (عند) كقوله تعالى (بل كذبوا بالحق لما جاءهم) <sup>(١)</sup> بكسر اللام وتخفيف الميم . وكقولك : ( كتبت الرسالة لسميع خـكـون ) ، وبذلك تؤدي وظيفة الاسم .

١٢ — تقوم مقام (بعد) فتخرج عن كونها أداة لتؤدي وظيفة الاسم نحو قوله تعالى ( أقم الصلاة لادلوك الشمس ) <sup>(٢)</sup> وفي الحديث (صوموا لرؤيته) أي : بمل رؤيته .

١٣ — تسكون بمعنى (مع) كقول الشاعر :

فلما تفرقنا كأي ومبالكا      لطول اجتماع لم نبت ليلة معا  
أي مع طول اجتماع .

١٤ — تسكون بمعنى (من) نحو ( سمعت له صراخاً ) أي : سمعت منه صراخاً . وقال جرير :

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم      ونحن لكم يوم القيامة أفضل  
يريد : نحن أفضل منكم يوم القيامة .

١٥ — التبليغ : إذا دخلت اللام على سامع لقول أو ما في معناه تقول : ( قلت له ، وأذنت له ، وفدّرت له ) .

١٦ — المجاوزة : بأن تسكون اللام بمعنى (عن) نحو قوله تعالى : ( وقال الذين كفروا الذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه ) <sup>(٣)</sup> على تفسير

(١) آية ٥ من سورة ق .  
(٢) آية ٧٨ من سورة الإسراء .  
(٣) آية ١١ من سورة الأحقاف .

اللام في (للذين) بمعنى (عن) . ومثله قوله تعالى : ( قاتل أخراهم لأولادهم  
ربنا هؤلاء أضلونا )<sup>(١)</sup> وقوله ( ولا أقول للذين تزدري أعينكم لن يؤتيتهم  
الله خيراً )<sup>(٢)</sup> . ومثله أيضاً قول الشاعر :

كضرائر الحسناء قانن لوجهها حسداً وبفضاً : إنه لدميم

والمعنى : قان عن وجهها . . .

١٧ - الصيرورة : وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل نحو قوله تعالى  
( فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً )<sup>(٣)</sup> . وقاله المنفلوطي : لو علم  
الباني أنه يبني للخراب ( والوالد أنه بلد للموت ما بنى الباني ولا ولد الوالد ) .  
وقال الشاعر :

فلموت تغزو الوالدات سخاها كما لخراب الدور تبني المساكن

١٨ - القسم والتعجب معاً : وتختص باسم الله تعالى كقوله :

لله يبقى على الأيام ذو حيد بَشْشَمَخِرٌ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَس

١٩ - التعجب المجرد من القسم : وتستعمل في النداء كقولك : ( يا الماء ،  
يا لاهشب ) إذا تعجبت من كثرتها . وتقول : ( يالك من رجل عالم ) وقالوا  
( لله دره فارساً ) و ( لله أنت ) وقال الشاعر :

فيالك من ليل كان نجومه بكل مغار القتل شدت بيدبل

(١) الآية ٣٨ من سورة الأعراب .

(٢) الآية ٣١ من سورة هود .

(٣) الآية ٨ من سورة القصص .

وقال آخر :

شباب وشيب وافتقار وثروة فإله هذا الدهر كيف ترددا

٣٠ — التعمدية : ومثل لها ابن مالك بقوله تعالى ( فهب لي من لدنك وليا ) وفضل ابن هشام أن يمثل لها بنحو ( ما أضرب زيدا لعمر و ) و ( ما أحبه لبكر )<sup>(١)</sup> .

٣١ — التوكيد : وفيه تكون اللام زائدة ، ومنها اللام المعترضة بين الفعل ومفعوله تقول : ( شكرت له على صنيعه ) والأصل ( شكرته على صنيعه ) وقال الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملسكا أجار لمسلم ومعاهد

فالفعل ( أجار ) متعد ومفعوله ( مسلم ) وقد اعترضت اللام بين الفعل المتعدى ومفعوله لأداء معنى وظيفي هو التوكيد . ومنها : اللام المقتضمة وهي التي تعترض بين المتضامين كما في قولهم ( يا بؤس للحرب ) والأصل : يا بؤس الحرب . فأقترنت اللام للاختصاص . ومنه قولهم ( لا أبالك ) و ( لا أخاله ) و ( لا غلامى له ) ومنها : اللام التي يسميها النحاة لام التقوية وهي في نظري اللام الزيدة لتقوية عامل ضعف إما بتأخره نحو ( هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون )<sup>(٢)</sup> ونحو ( إن كنتم المرؤبا تهـ برون )<sup>(٣)</sup> أو بكونه فرعاً في العمل ) نحو ( مصداقاً لما معهم )<sup>(٤)</sup> و ( فعّال لما يريد )<sup>(٥)</sup> و ( نزاعة

(١) انظر المعنى ج ١ ص ٢١٥

(٢) آية ١٥٤ من سورة الأعراف .

(٣) آية ٤٣ من سورة يوسف .

(٤) آية ٩١ من سورة البقرة .

(٥) آية ١٠٧ من سورة هود .



لشوى) (١) والظاهر أن تفسير الفحاة للام التقوية بما أوردناه عنهم منطوق من تأثرهم للمهود بنظرية العامل وفي رأي أنهم لو اكتفوا بتسمية اللام هنا بأنها لام التقوية دون تعريفها لسكان أولى وأصح . فالتقوية في نظري منصفة على معنى التعبير دون غيره . ومنها : لام المستغاث به كقولك (يا يزيد اعمرو) .

٢٢ - التبيين : ومنه تقع اللام بعد خالفة تعجب أو صفة تفضيل مفهومتين . حباً أو بغضاً تقول : (ما أحببني) و (ما أبغضني) فإن أكلت وقات . (ما أحببني لفلان) أو (ما أبغضني لفلان) كنت (أنت) فاعل الحب أو البغض وهو مفعولها ، وإن قلت (إلى فلان) فالأمر بالعكس أي يكون هو فاعل الحب أو البغض وأنت مفعولها (٢) .

القسم الثاني : اللام التي يقع الفعل بعدها مجزوماً وهي اللام الموضوعية للطلب ، وتكون مكسورة إلا إذا سبقها الفاء أو الواو ، وتأتي بعدة معانٍ وظيفية هي :

- ١ - الأمر نحو قوله تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته) (٣) .
- ٢ - الدعاء : كقوله تعالى : (ليقض علينا ربك) (٤) .
- ٣ - الالتئام : كقوله لمن يسأوك دون استملاء (ليستعد صدقي للسفر معي) .

٤ - الطلب الخارج إلى الخبر : كقوله تعالى : (قل من كان في الضلالة

(١) الآية ١٦ من سورة المارج .

(٢) انظر شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٣٧ - ٢٥٨ .

(٣) الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٤) الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

فليمدد له الرحمن مداً<sup>(١)</sup> أى ( فيمد ) وقوله ( انهموا سبيلنا ولنحمل خطاياكم )<sup>(٢)</sup> ، أى : ( ونحمل ) .

• — الطاب الخارج إلى التهديد : كقوله تعالى : ( ومن شاء فليكفر )<sup>(٣)</sup> .

القسم الثالث : اللام التي لا تكون الكلمة بعدها مجرورة أو مجزومة ، وتأتي على ستة أنواع :

الأول : لام الابتداء وتؤدى الوظائف الآتية :

١ — توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلت في باب ( إن<sup>٤</sup> ) عن صدر الجملة .  
وعمل النجاة ذلك بكراهية ابتداء الكلام بمؤكدين مثل ( لأنت رجل صادق ) .

٢ — تخليص المضارع لزمان الحال مثل : ( إنك اتعلم الحقيقة ) .

وتدخل هذه اللام على المبتدأ نحو قولك : ( لأنت مهذب ) كما تدخل على ما بعد ( إن<sup>٥</sup> ) نحو ( إن ربي لسميع الدعاء )<sup>(٤)</sup> ( وإن ربك ليحكم بينهم )<sup>(٥)</sup> و ( وإنك لعلی خلق عظیم )<sup>(٦)</sup> .

الثانى : اللام الزائدة وهى الداخلة فى خبر المبتدأ أو ما كان أصله خبراً كالخبر الواقع بعد أن المفتوحة ولكن ، وما زال ، والمفعول الثانى لفعل يتعدى

- 
- (١) الآية ٧٥ من سورة مريم .
  - (٢) الآية ١٢ من سورة العنكبوت .
  - (٣) الآية ٢٩ من سورة الكهف .
  - (٤) الآية ٣٩ من سورة ابراهيم .
  - (٥) الآية ١٢٤ من سورة النحل .
  - (٦) الآية ٤ من سورة القلم .

لمفعولين وفي وقوعها زائدة في خبر المبتدأ يقول الشاعر .

أم الحليس لعجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقية

وفي خبر ( أن ) المفتوحة قوله تعالى ( إلا أنهم ليأكلون الطعام )<sup>(١)</sup>.

بفتح الهمزة وفي خبر ( لسكن ) قول بعضهم : ( ولسكنى من حينها لعميد . )

وفي خبر ( ما زال ) قول الشاعر :

وما زلت من ابلى لدن أن عرفتها لسكاهائم المعصى بكل .

وفي المفعول الثاني لأرى في قول بعضهم ( أراك لساتمى ) ونحو ذلك .

الثالث : لام الجواب وهي على ثلاثة أقسام :

١ — اللام الواقعة في جواب ( لو ) مثل : ( لو جئت لأكرمك ) ،

ومنه قوله تعالى ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا )<sup>(٢)</sup>

٢ — اللام الواقعة في جواب ( لولا ) مثل : ( لولا الرفدان لماتت أرض .

المراق ) ومنه قوله تعالى ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت

الأرض )<sup>(٣)</sup> .

٣ — اللام الواقعة في جواب القسم . كقولك : ( والله لأدافن عن .

وطنى ، ومنه قوله تعالى ( والله لأكيذن أصنامكم )

(١) آية ٢٠ من سورة الفرقان .

(٢) آية ٢٢ من سورة الأنبياء .

(٣) آية ٢٥١ من سورة البقرة .

الرابع : اللام الموطئة أو المؤنزة : وهي اللام الداخلة على أداة شرط اللابذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط . تقول : ( لَأَيْنُ زَرْتَنِي لِأَكْرَمَسِّكَ ) ومنه قوله تعالى ( لَأَيْنُ أَحْرَجُوا لِأَيُّخْرَجُونَ معهم ، وَأَيْنُ قَوْلُوا لِأَيُّنصَرُونَهُمْ وَلَأَيْنُ نَصَرُوهُمْ لِأَيُّنُ الْأُدْبَارِ )<sup>(١)</sup> والظاهر أن هذه اللام يكثر دخولها في اللغة على ( إن ) الشرطية ، وقد تدخل على غيرها قبلا<sup>(٢)</sup> .

١٧ - الوارحرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة تستعمل في اللغة للتعبير عن الوظائف الآتية :

( ١ ) العطف : ومعناه مطلق الجمع ، وضمن إطار العطف تقوم بالوظائف الآتية وتنفرد عن سائر أحرف العطف بها :

- عطف الشيء على صاحبه نحو قوله تعالى ( فَأَجْمِعْهُ وَأَصْحَابُ السَّقِينَةِ ) .
- عطف الشيء على سابقه نحو قوله تعالى ( وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ) .
- عطف الشيء على لاحقه كقوله تعالى ( كَذَلِكَ يُوحى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ) .

١ - اقترانها بـ ( إِمَّا ) نحو ( إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ) .

٢ - اقترانها بـ ( لَأَ ) إذا سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو : ( مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو ) وتقوم هنا بوظيفة التعبير عن الفعل منفي عنها في حالات الاجتماع

(١) الآية ١٢ من سورة الحشر .

(٢) انظر شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

والانفراد ومنه قوله تعالى ( وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم عندنا زلفى )<sup>(١)</sup> وإذا فُقد أحد الشرطين وهما سبق النفي وعدم قصد المعية امتنع اقترانها بـ ( لا ) فلا يجوز ( قام خالد ولا محمد ) وقد جاز في الآية الكريمة ( ولا الضالين ) لأنّ في ( غير ) معنى النفي ولا يجوز : ( ما اختصم زيد ولا عمرو ) لأن المعية مقصودة في هذا المثال .

— اقترانها بـ ( لسكن ° ) نحو قوله تعالى ( ولسكن رسول الله ) .

— عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى وظيفة الربط ، مثل ( مررت برجل قائم زيد وأخوه ) ومثل ( زيد قائم عمرو وغلامه ) وفي باب الاشتغال نقول : ( زيداً ضربت عمراً وأخاه ) .

— عطف العطف على الديق فلا يقوم بهذه الوظيفة غيرها من أدوات العطف . نقول : ( واحد وعشرون ) .

— عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منوعاتها كقول شوقي :

والناس صنفان : موتى في حياتهم

وآخرون يبطن الأرض أحياء

وكقول الشاعر :

بكيت وما بكأ رجل حزين

على ربهيف مسلوب وبالي

(١) الآية ٣٧ من سورة سبأ .

— عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق :

إن الرزية لا رزية مثابها      فعدان مثل محمد ومحمد

وقول أبي نواس :

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً      ويوماً له يوم الترحل خامس

— عطف ما لا يستغنى عنه في الكلام تقول : ( اختتم زيد وعمرو )

و ( اشترك زيد وعمرو ) ومنه ( جلست بين زيد وعمرو ) وأشار كها في هذا ( أم ) المتصلة في نحو قولك ( سواء أقت أم قعدت ) فإنها في المثال عطف ما لا يستغنى عنه .

— عطف العام على الخاص ، وبالعكس ، فالأول نحو قوله تعالى ( رب

اغفر لي ولوالدي ولن دخل بيتي مؤمناً والمؤمنين والمؤمنات )<sup>(١)</sup> . والثاني نحو قوله تعالى ( وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح )<sup>(٢)</sup> ، وأشار كها في عطف الخاص على العام ( حتى ) العاطفة تقول : ( مات الناس حتى العلماء ) و ( قدم الجنود حتى المشاة ) فإنها في المثالين الأخيرين عطف الخاص على العام .

— عطف فعل محذوف بقي مفعوله على فعل آخر مذكور يحمها معنى .

واحد كقول الشاعر :

إذا ما الغانيات برزن يوماً      وزجججنّ الحواجبا والعيونا

والمعنى : وكحلن العيونا ، لأنّ الجامع بين تزججج والتكحيل هو

التحسين والتزيين .

(١) الآية ٢٨ من سورة نوح .

(٢) الآية ٧ من سورة الأحزاب .

— عطف الشيء على مرادفه نحو قوله تعالى ( إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ) وقوله ( أَوْلَيْتُكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٍ مِنْ اللَّهِ وَرَحْمَةً ) وقوله : ( عَوْجًا وَلَا أُمَّتًا ) وقول الشاعر :

فقدمت الأديم لراهشيه وأبني قولها كذباً وميئسنا

وقد تخرج ( الواو ) من إفادة مطلق الجمع التي تحدثنا عنها لتستعمل في الكلام بمعنى ( أو ) فيما يأتي :

— أن تكون بمعنى ( أو ) في التقسيم كقولك : ( الكلمة اسم و فعل وصفة وخالفة و ضمير وظرف وأداة . على أن هذا يحتل أن تكون الواو فيه لمطلق الجمع إذا عرفنا أن الكلمة جنس يضم تحته كل هذه الأنواع مجتمعة .

— أن تكون بمعنى ( أو ) في التخيير كما في قول الشاعر :

وقالوا نأت فاخترها الصبر والبكا فقلت : البكا أشفي إذا لغليلى  
(ب) تأتي الواو بمعنى باء الجز فقد ورد في النصوص قولهم ( أنت أعلم ومالك ) و ( بعث الشاة شاة ودرهما ) .

(ج) تأتي الواو لأداء وظيفة الإشعار باستثناء الكلام ويأتي ما بعدها مرفوعاً وتسمى ( الواو الاستثنائية ) نحو قوله تعالى ( لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء ) برفع الفعل ( نقر ) وقوله : ( من بضال الله فلا هادي له ويذرهم ) فيمن رفع ( يذرهم ) أيضاً . وقالوا : ( لا تأكل السمك وتشرب اللبن ) فيمن رفع ( تشرب ) على أن الواو للاستثناء . وفي الأمثلة السابقة لم تكن الواو للعطف وإلا لوجب نصب الفعل ( نقر ) عطفاً على ( نبين )

ولا تنصب أو المجزم الفعل ( تشرب ) ولجزم الفعل ( يذرم ) كما ورد في بعض القراءات ، والزم عطف الخبر على الأمر وهذا غير سليم .

( د ) تأتي الواو للحال وهي الداخلة على الجملة الاسمية وتسمى ( واو الحال ) والجملة بعدها في محل نصب على الحال تقول ( جاء الرجل والشمس طامعة ) . وقد تدخل على الجملة الفعلية كقول الشاعر :

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تسكّر القتلى بها حين سادت

الجملة ( ولم تسكّر القتلى . . . ) حالية ولو قدرت الواو فيها عاطفة لانقلاب للمدح ذمًا .

( هـ ) تكون الواو المعية وهي الواو الداخلة على الاسم أو على الفعل المضارع فيكونان منصوبين ، فن دخولها على الاسم قولك ( سرت والشاطىء ) ومن دخولها على الفعل قول الشاعر :

ولبس عباءة وتقرّ عيني أحب إلىّ من لبس الشفوف

وقول آخر :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

( و ) تأتي الواو أداة للتقسيم فيكون ما بعدها مجروراً ولا تدخل إلاّ على الاسم الظاهر ، تقول ( والله لأدافعن عن الوطن ) وإذا تلتها واو أخرى كانت العائنية للعطف كقوله تعالى ( والتين والزيتون . . . ) الآية ، ولا تتعاق هذه الواو إلاّ بحذرف .

( ز ) ورد عن النحاة أن ( الواو ) في مثل قول الشاعر :



وليل كوج البحر أرخى سدوله على<sup>١</sup> بأنواع المهموم ليمتلي  
تسمى واو (رب) يكون الاسم بعدها مجزوراً .

والملاحظ أن الواو في البيت هي واو التـكثير ولم تدخل الواو عليها  
ودخلت على واو التسم لأن القسم لو حذفت واوه لالتبست بالواو الأخرى  
فضاع أحد معنيين وظيفيين ، أما هذه الواو فهي أسلوبية لانحوية فلا تقع  
مع ما بعدها في أنواع الجمل النحوية ومعنى البيت : كثيراً ما صادفت ليلا  
كوج البحر .

(ح) تخرج الواو عن كونها أداة لتؤدى وظيفة الإضمار فتكون ضميراً  
لجماعة الذكور تقول (الرجال قاموا) .

٢١ - (آ) بالمد حرف من حروف المعاني وهو من قسم الأداة ، يستعمل  
لنداء البعيد ، وهو مسموع -- لم يذكره سيبويه وذكره غيره<sup>(١)</sup> .

٢٢ - (أم) حرف من حروف المعاني وهو من قسم الأداة تأتي على  
أربعة أوجه :

الأول : أن تكون متصلة وتؤدى في هذه الحالة وظيفة العطف وهي  
إمّا أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو : (سواء عليهم أستغفرت لهم أم  
لم تستغفر) وفي هذه الحالة لا تستدعى همزة جواباً لأن الغرض من الاستغفام  
التسوية . وإمّا أن تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعمين تقول :  
(أزيد في الدار أم عمرو؟) فيكون الجواب (زيد) أو (عمرو) ولا يجوز

أن يكون ( لا ) أو ( نعم ) على أن أم هذه قد سميت متصلة لأن ما بعدها وما قبلها لا يستغنى أحدهما عن الآخر .

الثاني : أن تكون منقطعة تؤدي وظيفة الإضراب وتقوم بوظيفة الأداة .  
 ( بل ) وهي إما أن تكون مسبوقة بالخبير المحض نحو قوله تعالى ( تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه ) . وإما أن تكون مسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو ( ألم أرحل يمنون بها أم لهم أيدي يبشون بها ) فالهمزة في هذه الآية للإنكار لا للاستفهام الحقيقي ومعنى الإنكار بمنزلة معنى النفي . وإما أن تكون مسبوقة باستفهام بنفي الهمزة نحو ( هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور )<sup>(١)</sup> فالمنقطعة تؤدي ثلاثة معانٍ وظيفية هي :

١ — الإضراب المحض كقوله تعالى ( هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء ) .

٢ — الإضراب المتضمن استفهاماً إنكارياً كقوله تعالى : ( أم له البنات والبنات البنون )<sup>(٢)</sup> والتقدير بل له البنات والبنات البنون : فلا يجوز أن تكون ( أم ) هنا للإضراب المحض .

٣ — الإضراب المتضمن استفهاماً طلبياً ، كقولهم : ( إنها لأبل أم شاء ) والتقدير بل أهي شاء .

الثالث : أن تكون زائدة في الكلام كقوله تعالى ( أفلا تبصرون أم

(١) آية ١٦ من سورة الرعد .

(٢) آية ٣٩ من سورة الطور .

أنا خير ) والتقدير : أفلا تبصرون أنا خير ، ومنه قول الشاعر :

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم

أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

الرابع : أن تكون أداة للتعريف فتقوم بوظيفة أداة التعريف — فقد ورد في النصوص أن بعض العرب كطى وحير قد استعملوا ( أم ) أداة التعريف وأنشدوا :

ذاك خليلي وذو يواصلي يرمى ورأى بأمصمهم وأمسلمه

وفي الحديث الشريف ( ليس من أعبأ أمصيام في أمسفر ) .

٢٣ — أن : المفتوحة الهمزة الساكنة الفون ، حرف من حروف المعاني

وهي من قسم الأداة تأتي لعدة معان وظيفية :

— يكون أحد مكونات المصدر : وتسمى حرفاً مصدرياً يأتي الفعل المضارع بعدها منصوباً ومن مجموع أن<sup>١</sup> والفعل يتكون مصدر مؤول يقع في موضعين أحدهما في الابتداء فيكون المصدر المؤول في موضع رفع قال تعالى ( وأن تصوموا خير لكم )<sup>(١)</sup> ، ( وأن يستعففن خير لهن )<sup>(٢)</sup> ( وأن تعفو أقرب للتقوى )<sup>(٣)</sup> .

والثاني : بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون المصدر المؤول في

(١) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٦٠ من سورة النور .

(٣) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

موضع رفع كقوله تعالى ( وعسى أن تسكرها شيئاً . . الآية )<sup>(١)</sup> ونحو  
 ( يعجبني أن تزورني ) وفي موضع نصب كقوله تعالى ( وما كان هذا القرآن  
 أن يفترى )<sup>(٢)</sup> وقولك : ( أود أن أزورك ) وفي محل خفض كقوله تعالى  
 ( من قبل أن يأتي أحدكم الموت )<sup>(٣)</sup> .

— تكون مخففة من ( أن ) الثقيلة وتقع هذه بعد فعل اليقين أو ما نزل  
 منزلته نحو ( أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا ) و ( علم أن سيكون ) ونحو  
 قولك : ( أيقنت أن سينتصر العرب على أعدائهم ) وكقول الشاعر :

زعم الفرزدق أن سيمقتل مرعباً أبشر بطول سلامة يا مربع

-- تكون مفسرة بمعنى ( أى ) تؤدي وظيفة التفسير فيكون ما بعدها  
 تفسيراً لما قبلها قال تعالى ( فأوحينا إليه أن اصنع الفلک )<sup>(٤)</sup> ، وقال ( ونودوا  
 أن تأمكم الجنة )<sup>(٥)</sup> . وقد أنكر الكوفيون ( أن ) التفسيرية ، وأيدهم في  
 ذلك ابن هشام وعلل ذلك أنه إذا قيل : كتبت إليه أن قم لم يكن ( قم )  
 نفس ( كتبت ) كما كان الذهب نفس المسجد في قولك : ( هذا مسجد أى  
 ذهب ) ولهذا لو جئت بـ ( أى ) مكان ( أن ) في المثال لم يكن مقبولاً<sup>(٦)</sup> .

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٣٧ من سورة يونس .

(٣) الآية ١٠ من سورة المنافقون .

(٤) الآية ٢٧ من سورة المؤمنون .

(٥) الآية ٤٣ من سورة الأعراف .

(٦) انظر المعنى ١ ص ٣١

وفي رأبي أنها تعتبر مفسرة في الحالات التي يصاح أن يكون ما بعدها مفسراً لما قبلها ويصاح أن تضع (أى) موضعها وليس من هذا قولك (ككتبت إليه أن قم).

— تكون زائدة في الكلام لتؤدى وظيفة التوكيد وغيره كالتنبيه والتعاقب وذلك في أربعة مواضع :

أحدها : وهو الأكثر أن تقع بعد الظرف الزمانى (لما) نحو (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً مبىء بهم).

والثانى : أن تقع بين (لو) وفعل القسم مذكوراً كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لسكان لكم يوم من الشهر مظلم

وقد يأتى فعل القسم محذوفاً كقول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العقيق

والثالث : وهو نادر أن تقع بين السكاف والحفوض بعدها كقوله :

ويوماً توافينا بوجه مُقسَّمٍ كأن ظبية تعطو إلى وارق الأسلم

في رواية من جر كلمة ظبية .

والرابع : بعد إذا كقوله :

فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطى يد فى لجة الماء غامر

والذى يبدو لى أن بعض أوجه الزيادة فى (أن) قد وردت فى نصوص قليلة أو نادرة فلا يصح جعلها مطردة ، لأن للمول عليه فى اللغة — كما أرى — هو اطراد الاستعمال .

٢٤ — إن : المكسورة الهمزة الساكنة النون : حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة ترد فى السياق لعدة معانٍ وظيفية وهى :

(١) تكون أداة شرط فتؤدى وظيفة التعليق فى الجملة الشرطية تقول : (إن تحترم الناس يحترمك) . قال تعالى (وإن تعودوا نعد) <sup>(١)</sup> و (إن ينهوا يغفر لهم) <sup>(٢)</sup> . وقد تقترن بلا النافية كقولك (اجتهد وإلا تفشل) ومنه قوله تعالى (إلا تنصروه فقد نصره الله) <sup>(٣)</sup> و (إلا تنفروا يذبكم) <sup>(٤)</sup> و (إلا تغفري وترحمي أكن من الخاسرين) <sup>(٥)</sup> و (إلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن) <sup>(٦)</sup> .

(ب) تكون أداة نفي فتؤدى وظيفة التعليق فى الجملة النفية ، وتدخل على الجملة الإسمية نحو (إن الكافرون إلا فى غرور) <sup>(٧)</sup> ونحو (إن أمهاتهم اللاتى ولدنهم) <sup>(٨)</sup> ومنه قوله تعالى (وإن منكم إلا واردها) <sup>(٩)</sup> كما تدخل على

- 
- (١) الآية ١٩ من سورة الأنفال .
  - (٢) الآية ٣٨ من سورة الأنفال .
  - (٣) الآية ٤٠ من سورة التوبة .
  - (٤) الآية ٣٩ من سورة التوبة .
  - (٥) الآية ٤٧ من سورة هود .
  - (٦) الآية ٣٣ من سورة يوسف .
  - (٧) الآية ٢٠ من سورة الملك .
  - (٨) الآية ٢ من سورة المجادلة .
  - (٩) الآية ٧١ من سورة مريم .

الجملة الفعلية ومنه قوله تعالى ( وتظنون إن لبئتم إلا قليلاً )<sup>(١)</sup> وقوله :  
 ( إن يقولون إلا كذبا )<sup>(٢)</sup> وقوله : ( إن كل نفس لآسا عليها حافظ )<sup>(٣)</sup> وقد  
 تجتمع الشرطية والنافية في الكلام كقوله تعالى ( واثن زالتا إن أمسكهما من  
 أحد من بعده )<sup>(٤)</sup> فالأولى شرطية والثانية نافية .

( ج ) تكون مخففة من الثقلية فتؤدى وظيفة التوكيد وتدخل هذه على  
 الجملتين : الإسمية والفعلية ، فإن دخلت على الإسمية ، جاز أن يكون الاسم  
 بعدها منصوباً أو مرفوعاً قال تعالى ( وإن كلاً لما ليوفينهم )<sup>(٥)</sup> وتقول : ( إن  
 عمراً لمنطاق ) ويكثر أن يكون ما بعدها مرفوعاً كقوله تعالى ( وإن كل لآسا  
 جميع لدينا محضرون )<sup>(٦)</sup> وقوله ( إن هذان لساحران )<sup>(٧)</sup> . وقد تدخل على  
 الجمل الفعلية كما ذكرنا ، قال تعالى ( وإن نظنك لمن الكاذبين )<sup>(٨)</sup> و ( إن  
 وجدنا أ كثرهم لفاستين )<sup>(٩)</sup> . ويكثر دخولها على أدوات النسخ مثل كان  
 وأخواتها وكاد وأخواتها ، قال تعالى ( وإن كانت لسكبيرة )<sup>(١٠)</sup> و ( وإن  
 كادوا ليفتنونك )<sup>(١١)</sup> و ( إن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم )<sup>(١٢)</sup> .

- 
- (١) الآية ٥٢ من سورة الإسراء .
  - (٢) الآية ٥ من سورة الكهف .
  - (٣) الآية ٤ من سورة الطارق .
  - (٤) الآية ٤١ من سورة فاطر .
  - (٥) الآية ١١١ من سورة هود .
  - (٦) الآية ٣٢ من سورة يونس .
  - (٧) الآية ٦٣ من سورة طه .
  - (٨) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء .
  - (٩) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .
  - (١٠) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .
  - (١١) الآية ٧٣ من سورة الإسراء .
  - (١٢) الآية ٥١ من سورة القلم .

وأجاز الأخفش (إن قام لأنا) و (إن قعد لأنت) وقال بعضهم (إن يزيدك لنفسك ، وإن يشينك لهيه) (١) .

(د) تكون زائدة في الكلام فتزوي وظيفة التوكيد أيضاً شأنها شأن الأدوات الزائدة وأكثر ما تزداد بعد (ما) النافية سواء دخلت على جملة فعلية أو إسمية .

قال الشاعر :

ما إن أتيت بشيء أنت تكبره      إذ ن فلارفعت سوطى إلى يدي

وقال آخر :

فما إن طبننا جبن ، ولكن      منايانا ودولة آخرينا

وقد تزداد بعد الضمير الموصول (ما) كقول الشاعر :

يرجى المرء ما إن لا يراه      وتعرض دون أدناه الخطوب.

وتزداد بعد (ما) المصدرية كقول الشاعر :

ورج الفتى للتخير ما إن رأيتمه      على السن خيراً لا يزال يزيد

وبعد (ألا) الاستفهامية كقول الشاعر :

ألا إن سرى ليلى فبت كئيباً      أحاذر أن تنأى النوى بفضوبا

(هـ) قد تأتي (إن) بمعنى (قد) أو (إذ) إذا كان الفعل في الجملة محقق

الوقوع ، وحمل على ذلك قوله تعالى : (إن نفعت الذكرى) فهى هنا بمعنى



(قد) كما زعم قطرب ، كما حمل على تفسيرها بـ (إذ) قوله تعالى ( وانقوا الله إن كنتم مؤمنين ) وقوله ( لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ) وقوله صلى الله عليه وسلم : ( إنا إن شاء الله بكم لاحقون ) فإن الأفعال في هذه الأمثلة محققة الوقوع ، فليست (إن) فيها شرطية ، ومن ذلك قول الشاعر :

أتنضب إن أذنا قتيبة حزّتا جهاراً ولم تنضب لقتل ابن حازم<sup>(١)</sup>

٢٥ - (أو) حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة تأتي في السياق لتؤدى وظيفة أساسية هي العطف وليكنها وهي تؤدى هذه الوظيفة تؤدى معانى وظيفية خاصة تتضح فيما يأتى :

— الشك : كقوله تعالى ( لبتنا يوماً أو بعض يوم ) .

— الإبهام : كقوله تعالى ( ولما أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين )<sup>(٢)</sup> فالإبهام أفادته (أو) الأولى . وقال الشاعر :

نحن أو أنتم الأولى ألفوا الحق فبعداً للمبطلين وسحقنا

— التخيير : وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع تقول ( تزوج هنداً أو أختها ) وتقول : ( خذ من مالى ديناراً أو درهماً ) .

— الإباحة : وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو قولك ( جالس النساء أو الزهاد ) ( ساعد الجندي أو القدائى ) ( تعلم الكيمياء أو النحو ) وإذا دخلت (لا) النافية على مثل هذه الجمل امتنع فعل الجميع . كقوله تعالى ( ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ) فإن معنى الآية : لا تطع أحدهما .

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٥ ، ٢٦

(٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ .

- ٢٦٤ -

فإن (لا) قد دخلت للنهي عما كان مباحاً ، وكذلك الأمر بالنسبة للنهي  
الموجه إلى التخيير .

- الجمع المطلق : وهي هنا تؤدي وظيفة (الواو) الأساسية كقول  
الشاعر :

وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها

وقول جرير :

جاء الخلالة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر

وقول الشاعر :

وكان سيانٍ أن لا يسرحوا نهما أو يسرحوه بها واغبرت السوح

وقول الشاعر :

إن بها أكتل أو رزاما خويرين ينفقان الهاما

فلم يقل الشاعر (خويربا) لأن (أو) بمعنى الواو وقد استعملت لطلق  
الجمع .

- الأضراب : وهي هنا تؤدي وظيفة (بل) بشرط أن يتقدمها نفي  
أو نهي مع تكرار الفعل نحو : (ما قام زيد أو ما قام عمرو) و (لا يقم زيد  
أو لا يقم عمرو) و ذكر بعض النحاة أنها قد تأتي للأضراب مطلقاً واحتجوا  
لذلك بقول جرير :

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحصِ عدتهم إلا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

ومنه قوله تعالى ( وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ) . فمعنى ( أو ) هنا ( بل ) .

— التقسيم : نحو ( السكامة اسم أو فعل ، أو صفة ... الخ ) .

— الاستثناء : وتكون بمعنى ( إلا ) وينتصب المضارع بعدها بإضمار ( أن ) تقول ( لأحاربن العدو أو يستسلم ) والتقدير ( لأحاربن العدو إلا أن يستسلم ) .

— العائية : وتكون بمعنى ( إلى أن ) وتدخل على المضارع ويكون منصوباً كقول الشاعر :

لأسنسهان الصعبَ أو أدرك المنى      فما انقادت الآمال إلا لصابر

— الشرط : كقولك ( لأضربن المجرم عاثن أو مات ) أى إن عاثن بعد الضرب وإن مات .

والذى يبدو لى أن قرائن السياق هى التى تحدد معانى ( أو ) ووظائفها . وهى التى تتحكم فى تحديد هذه المعانى والوظائف ولهذا فقد لاحظنا اختلاف النحاة فى تعيين معانى الأدوات الفرعية تبعاً لاختلافهم فى توجيه المعنى وتقديره وفهمه .

٢٦ — أى : حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة تأنى فى السياق لتؤدى الوظائف الآتية :

— النداء : وتكون أداة لنداء البعيد والقريب والمتوسط ، قال الشاعر :

ألم تسمى أى عبد فى رونق الضحى      بكاء حمامات لمن هدير

وجاء في الحديث (أى رب).

— التفسير : وتكون أداة تفسير تقول : (عندى عسجد أى ذهب)  
وتقول : (هذا غضنفر أى أسد) وكما تفسر المفردات تفسر الجمل  
كقول الشاعر :

وترميننى بالطرف أى أنت مذنب وتعلميننى ، لكن إياك لا ألقى

٢٧ — بل : حرف إضراب وهى من قسم الأداة تآلى فى السياق لتكون  
حرف ابتداء إذا نلتها جملة مستأنفة فتؤدى وظيفة إبطال ما قبلها وتشبيت  
ما بعدها . كقوله تعالى : (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه ، بل عباد مكرمون)  
والغنى (بل هم عباد مكرمون) وقد تؤدى وظيفة الانتمال من غرض إلى آخر  
فى السياق كقوله تعالى (قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى ، بل تؤثرون  
الحياة الدنيا) وقوله (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم يطولون ، بل قلوبهم  
فى غمرة) . ومن دخولها على الجملة قول الشاعر :

بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشتري كعانه وجهرمه

والتقدير : بل رب بلد . . . الخ .

وإذا تسلا (بل) مفرد أدت وظيفة العطف وخضعت لتصور المعانى  
والأحكام الآتية :

١ — إذا تقدمها أمر أو إيجاب جملة ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم  
عليه بشئ ، وتشبيت الحكم يكون لما بعدها ، تقول : (اضرب زيداً بل عمرو) ،  
هو (قام زيد بل عمرو) فإن المتكلم فى المثال الأول أمر بضرب عمرو وسكت

— ٣٦٧ —

عن إصدار حكم بشأن زيد ، وفي المثال الثاني أخبر المتكلم بقيام عمرو ولم يذكر حكماً بشأن زيد .

٢ — إذا تقدمها في أو نهى فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده تقول : ( ما قام زيد بل عمرو ) و ( لا يقم زيد بل عمرو ) .

وقد تزايد قبلها ( لا ) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، كقول الشاعر :

وجهك البدر لا ، بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة أو أفول

٢٨ — ( عن ) : حرف من حروف المعاني وهي لا شك من قسم الأداة تأتي في السياق على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون حرفاً من حروف الجر فيأتي الاسم بعدها مجروراً ولها في هذه الحالة عدة معانٍ وظيفية :

— المجاوزة : تقول سافرت عن البلد ، و ( رغبت عن الحجى ) و ( رميت السهم عن القوس ) .

— البديل : نحو قوله تعالى ( وانقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ) وقد جاء في الحديث : ( صومي عن أمك ) .

— الاستعلاء : نحو ( فإنما يبخل عن نفسه ) بمعنى ( على نفسه ) ومنه قول الشاعر :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ، ولا أنت دياني فتخزوني  
والعني ( لا أفضلت في حسب عليّ ) .

— ٣٦٨ —

— التمليل : نحو قوله تعالى ( وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة ) .

— تسكون بمعنى ( بعد ) نحو : ( عمّا قليل ليُصبحنَّ نادمين ) ونحو :  
( لتركن طبقاً عن طبق ) أى : حالة بعد حالة ، ومنه قول الشاعر :

وسهل وردته عن منهل قفر به الأعطان لم تسهل

— الظرفية : كقول الشاعر :

وأس سراً الحى حيث لقيتهم ولاتك عن حمل الرباعة وانيا

والمعنى : ولاتك وانياً فى حمل الرباعة .

— تسكون بمعنى ( من ) نحو قوله تعالى ( وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ) ، والمعنى من عباده ، وقوله ( أولئك الذين يقبل عنهم أحسن ما عملوا ) وقولك : ( أخذ التلميذ العلم عن أستاذه ) .

— تسكون بمعنى اليباء نحو قوله : ( وما ينطق عن الهوى ) ، والمعنى ( وما ينطق بالهوى ) وقد تكون ( عن ) على حقيقتها إذا فسرنا الفعل ( ينطق ) بـ ( يصدر قوله ) .

— الترك : تقول نزلت عن الجبل ، وعن ظهر الدابة .

— الاستمانة : تقول ( رميت عن القوس ) .

— تسكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة . كقول الشاعر :

أتجزع أن نفس أناها حمامها فهلاً التى عن بين جنبيك تدفع

والمراد : فهلاً تدفع عن التي بين جنبيك

والثاني : تكون مصدرية فيتسكون منها ومن الفعل المصدر المؤول وذلك في لغة بني تميم فهم يقولون في نحو : أعجبتني أن تفعل : أعجبتني عن تفعل ، وكذلك يفعلون في أن<sup>١</sup> المشددة فيقولون : أشهد عن محمداً رسول الله . وتسمى ( عننة تميم )<sup>(١)</sup> .

الثالث : تقوم ( عن ) مقام الاسم وتؤدي وظيفته في السياق فتخرج عن كونها أداة وظيفتها التعاليق لتؤدي وظيفة الاسم فتسكون بمعنى ( جانب ) كقول الشاعر :

فلقد أراى الرماح رديئة من عن يمينى تارة وأمامى

٢٩ - ( في ) حرف من حروف الجر وهو من قسم الأداة يأتي في السياق لعدة معان وظيفية هي :

— الظرفية : مكانية أو زمانية ، فالمكانية مثل قولك ( أدخلت الخاتم في إصبعي ) والزمانية مثل قولك . ( أنجزت العمل في ثلاث ساعين ) .

— المصاحبة : نحو ( ادخلوا في أمم ) أى : معهم .

— التمليل : نحو قوله تعالى ( لمسكم فيما أفضيتم ) ، وفي الحديث الشريف : ( أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها ) .

— الاستملاء : نحو قوله تعالى ( ولأصلبـنـسـكم في جذوع النخل ) ، وكقول الشاعر :

(١) انظر المصدر السابق ج ١ ص ١٤٩

— ٣٧٠ —

همُّ صلِّبوا العبدىّ في جذع نخلة فلا عَطَسَتْ شيبان إلا بأجدعا  
فإنَّ ( في ) بمعنى ( على ) في الأمثلة .

— مرادفة الباء : في المصاحبة كقول الشاعر :

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والسكى

— الغائية : وتكون بمعنى ( إلى ) الغائية نحو قوله ( فردوا أيديهم  
في أفواههم ) .

— المقايسة : وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق . نحو ( فما  
متاع الدنيا في الآخرة إلا قليل ) .

— التعويض : وهي الزائدة عوضاً من ( في ) أخرى محذوفة كقولك :  
( ضربت فيمن رغبت ) . والتقدير : ضربت من رغبت فيه .

— التوكيد : وهي الزائدة لغير تعويض وهو خاص بالضرورة ،  
كقول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا يخال في سواده برندجا

فيصح اعتبار ( في ) زائدة إذا أعربت كلمة سواده ( نائب فاعل ) والأفضل  
أن يكون نائب الفاعل ضمير الليلة والجار والمجرور حال من الضمير المذكور  
و ( في ) بمعنى الباء في أحد معانيها ، ومنه قوله تعالى ( وقال اركبوا فيها )<sup>(١)</sup>  
والتقدير : ( اركبوها ) .

---

(١) الآية ٤١ من سورة هود .



٣٠ — ( قد ) حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة تأتي في السياق لعدة معانٍ وظرفية وهي :

— التوقع : وتدخل على مضارع متوقع كقولك : ( قد يقدم محمد اليوم ) إذا كنت تتوقع قدومه . كما تدخل على الفعل الماضي المتوقع ، فيقال مثلاً : ( قد جاء الرجل ) لغوم يتوقعون قدومه . ومنه قول المؤذن ( قد قامت الصلاة ) لأن الجماعة يتوقعون ذلك وينتظرونه . ومنه قوله تعالى ( قد سمع الله قول التي تجادلك )<sup>(١)</sup> لأنها كانت تتوقع لإجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها .

— تقريب الماضي من زمن الحال : تقول ( قام خالد ) فيحتمل القيام بالماضي القريب والماضي البعيد ، فإذا قلت ( قد قام خالد ) اختص بالتقريب .

— التقليل : ويشمل تقليل وقوع الفعل نحو ( قد يصدق الكذوب ) و ( قد يجود البخيل ) و ( قد يهتر الجواد ) .

— التأكيد . ومنه قوله تعالى ( قد نرى تقلب وجهك )<sup>(٢)</sup> ومعناه تكثير الرؤية . ومنه قول الشاعر :

قد أترك القِـرْنَ مصفراً أنامله كأن أنوابه بحت بفرصاد

— التحقيق : كقوله تعالى ( قد أفلح من زكاهها )<sup>(٣)</sup> وقوله : ( قد يعلم ما أنتم عليه )<sup>(٤)</sup> ، فقد هما دخلت لتوكيد العلم . وفي ذلك دليل على أن التحقيق ليس خاصاً بالماضي .

(١) الآية ١ من سورة المجادلة .

(٢) الآية ١٤٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٩ من سورة الشمس .

(٤) الآية ٦٤ من سورة النور .

— تنوب ( قد ) مفاعلة الإخالة في السياق فتخرج عن كونها أداة لتؤدي وظيفة الإفصاح تقول : ( قد زيدا درهم ) و ( قدنى درهم ) للإفصاح ، عن الكفاية فهي في المثالين بمعنى : يكفى زيدا درهم ، ويكفئني درهم على التوالي .

— تنوب ( قد ) مفاعلة الاسم في السياق فتخرج عن كونها أداة لتؤدي وظيفة الاسم باعتبارها مرادفة لكلمة ( حسب ) وفي هذه الحالة تستعمل مبنية ، وقد تستعمل معربة على قلة ، تقول في المبنية ( قد زيدا درهم ) بإضافتها إلى ريد ، بمعنى : ( حسب زيدا درهم ) وتقول : ( قدنى درهم ) بمعنى : ( حسبى درهم ) ويقولون في المعربة : ( قد زيد درهم ) بالرفع كما يقال ( حسب زيد درهم ) بالرفع ، و ( قدنى درهم ) بغير نون كما يقال : ( حسبى درهم ) .

٣١ — ( كى ) حرف من حروف المعاني وهو من قسم الأداة تأتي في السياق لعدة معان وظيفية هي :

— تكون مختصرة من ( كيف ) وهي بمعناها أى : أنها تؤدي وظيفة التعليق في الجملة الاستعمامية كقول الشاعر :

كى تجنحون إلى سلم وما نشرت قنلاكم . ولظى الهيجاء تضطرم ؟

فأصل ( كى ) في البيت : ( كيف ) محذوفة الفاء ، كما حذف فاء ( سوف ) في قول بعضهم ( سواً فعل )<sup>(١)</sup> وإذا لم يقبل هذا التفسير فإن ( كى ) في البيت أدت وظيفة ( كيف ) .

(١) انظر المصدر نفسه ج ١ ص ١٨٢

— التعليل : وتكون بمعنى لام التعليل وهي التي تدخل على ( ما )  
الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة : ( كيمه ) بمعنى له ، كما تدخل على  
( ما ) المصدرية في قوله :

إذا أنت لم تنفع فضرُّ فأبما يرجى الفتى كما يضرُّ وينفع

وتدخل على أن المصدرية المضمرة كما في قولك : ( جئتك كي تكرمني )  
إذا قدر النصب بعد ( أن ) .

— تكون بمعنى ( أن ) المصدرية فيكون الفعل بعدها منصوباً وذلك  
في نحو قوله ( لكيلا تأسوا ) ولهذا يصح حوال ( أن ) محلها ولا تكون هنا  
أداة تعليل لأن أداة التعليل لا تدخل على أداة تعليل أخرى . ومنه قولك :  
( جئتك لكي تكرمني ) .

٣٢ — ( لا ) حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة نستعمل في  
السياق على ثلاثة أوجه تؤدي في كل منها وظيفة رئيسية :

الأول : النفي : وفي أداؤها هذه الوظيفة تأتي على عدة صور :

— تكون نافية للجنس ويأتي الاسم بعدها مبنياً على ما ينصب به مثل :  
لا رجل في الدار ، ويكون منصوباً إذا أضيف مثل ( لا صاحب جود بمقوت )  
أو إذا كان يحتاج إلى ضميمة مرفوعة نحو ( لا حسناً فعله مذموم ) أو يحتاج  
إلى ضميمة منصوبة ( مفعول به ) نحو ( لا طالعاً جبلاً حاضر ) ومنه ( لا خيراً  
من زيد عهدنا ) . وهي في كل الأمثلة السابقة تشبه ( إن ) في أنها تحتاج إلى  
اسم وخبر والسكنها تختلف عن ( إن ) في أنها لا تدخل إلا على النسكرة ،  
وأن اسمها قد يبنى ، وأن خبرها لا يقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً ،

وأنه يكثر حذف خبرها إذا علم نحو ( لا ضير ) ( فلا فوت ) وغير ذلك .

— تكون بمعنى ( ليس ) وتستعمل في الكلام استعمالها تقول :  
 ( لا إنسانٌ خالداً ) و ( لا الخبرُ معلوماً ) وذلك أن الاسم بعدها يكون  
 مرفوعاً والخبر منصوباً كما هو الحال مع ( ليس ) وقد ذكر النحاة أن ( لا )  
 تخالف ( ليس ) في أن الخبر بعدها يذكر قليلاً ، ومن أمثلتها قول الشاعر :

من صدق عن نيرانها فأننا ابن قيس لا براح

وقال النابغة :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حببها متراخياً

وقال المتنبي :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

— تكون عاطفة : ولأجل أن تكون عاطفة لا بد أن يتقدمها إثبات  
 أو أمر أو نداء ، تقول ( جاء زيد لا عمرو ) و ( اضرب زيدا لا عمراً )  
 و ( يا ابن أخي لا ابن عمي ) وأن لا تقترن بعاطف ، فإذا قيل ( جاءني زيد  
 لا بل عمرو ) فالعاطف ( بل ) ثم لا بد أن يتقابل متعاطفاها ، فلا يجوز  
 ( جاءني رجل لا زيد ) لأن اسم الرجل يصدق على زيد ، وأجاز بعض النحاة  
 يقوم زيد لا عمرو (١) .

— تكون حرف جواب منانضاً . ( نعم ) وفي هذه الحالة يجوز حذف  
 الجملة بعدها تقول : ( أجا زيدا ؟ ) فتقول : ( لا ) والمعنى : لا لم يحيى .

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٤١ ، ٢٤٢

— أن تكون على غير ما تقدم ، وفي هذه الحالة يجب تكرارها إذا كان ما بعدها جملة اسمية أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً قال تعالى ( لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار )<sup>(١)</sup> ، وقال : ( لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون )<sup>(٢)</sup> وقال ( فلا صدق ولا صلي )<sup>(٣)</sup> وفي الحديث ( فإن المدبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى ) .

— تستعمل في النفي المقصود منه الدعاء كقولهم : لا نامت أعين الجبناء .

الثاني : أن تؤدي وظيفة النهي وهو طالب الترك وتختص بالدخول على الفعل المضارع ويكون بعدها مجزوماً مفيداً للاستقبال ، وقد يكون للنهي بها مخاطباً نحو ( لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء )<sup>(٤)</sup> ، أو غائباً نحو قوله تعالى ( لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء )<sup>(٥)</sup> . وكما تكون ( لا ) أداة للنهي الحقيقي فهي كذلك تكون أداة للنهي الخارج عن معناه الأصلي إلى أغراض التنزيه والدعاء والالتماس ، والتهديد ، . . . الخ .

الثالث : التوكيد وهي ( لا ) الزائدة الداخلة في الكلام لجرد تقويته نحو قوله تعالى ( ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تنبهي )<sup>(٦)</sup> وقوله : ( ما منعك ألا تسجد )<sup>(٧)</sup> ومنه قوله تعالى ( لئلا يعلم أهل الكتاب )<sup>(٨)</sup> بمعنى : ليعلموا .

- 
- (١) الآية ٤٠ من سورة يس .
  - (٢) الآية ٤٧ من سورة الصافات .
  - (٣) الآية ٣١ من سورة القيامة .
  - (٤) الآية ١ من سورة المتعنة .
  - (٥) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .
  - (٦) الآية ٩٢ من سورة طه .
  - (٧) الآية ١٢ من سورة الأعراف .
  - (٨) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

وقال الشاعر :

وتلحيننى فى الالهو أن لا أحبه      وللهو داع دائب غير غافل

وقول آخر :

أبى جوده لا البخل واستعجات به      نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله

٣٣ - ( أم ° ) حرف من حروف المعاني وهو من قسم الأداة يؤدى وظيفة التعليق فى الجملة المنفية يؤتى به فى السياق لنفى الفعل المضارع وقلبه ماضياً لذلك يسمى المضارع المنفى بـ ( لم ) : ماضياً معنى ، ويكون المضارع بعده مجزوماً . قال تعالى ( لم يلد ولم يولد )<sup>(١)</sup> وقد ورد الفعل المضارع بعده مرفوعاً فى الشعر للضرورة كقوله :

لولا فوارس من نعم وأسرهم      يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

٣٤ - ( أن ° ) حرف من حروف المعاني وهى من قسم الأداة تؤدى وظيفة التعليق فى الجملة المنفية فهى أداة من أدوات النفى تفيد نفي مضمون الجملة فى الزمن المستقبل ، وتختص فى الدخول على الفعل المضارع ويكون بعدها منصوباً .

وقد ورد عن بعض النحاة أنها قد تخرج عن أداء وظيفة النفى اتفيد معنى الدعاء واستشهد لذلك بقوله :

لن تزالوا كذاكم ثم لا زلتُ لكم خالداً خلود الجبال

---

(١) الآية ٣ من سورة الإخلاس .

٣٥ - ( مَذٌّ وَمُنْذٌ ) من أدوات الجر بمعنى ( مِنْ ) يأتي الاسم بعدهما مجروراً تقول : ما رأيت أخى مُنْذٌ يوم الخميس أو مُنْذٌ يوم الخميس .

وقد يكون معناهما ( في ) إذاقات ( ما رأيته مُنْذٌ يومنا أو مُنْذٌ يومنا ) والمعنى : ما رأيته في يومنا .

وقد تخرج مَذٌّ أو مُنْذٌ عن أداء وظيفة الأداة لتؤدي وظيفة الاسم فتكون بمعناه وذلك حين يأتي الاسم بعدهما مرفوعاً تقول : ( ما رأيت أخى مَذٌّ ) ( مَذٌّ ) يومان ) وفي هذا تكون بمعنى ( الأمد ) أى : إن أمد عدم الرؤيا يومان . وكما تخرج ( مَذٌّ أو مُنْذٌ ) عن معنى الأداة لتؤدي وظيفة الاسم تخرج عن معنى الأداة لتؤدي وظيفة الظرف الزماني حين يضافان إلى جملة فعلية أو اسمية تقول : ( أحببتك مُنْذُ التقيت بك أو مُنْذُ التقيت بك ) في الإضافة إلى الجملة الفعلية . وقال الشاعر :

وما زلت أبنى المال مُنْذُ أنا يافع وليداً وكهلاً حين شبتُ وأمرداً

فقد أضاف ( مَذٌّ ) إلى الجملة الإسمية .

٣٦ - ( مِنْ ) أداة من الأدوات تأتي في السياق لتؤدي الوظائف الآتية :

— إبتداءً الفاية : وهو الغالب في استعمالها ، وتأتي ضمن هذه الوظيفة في الزمان نحو ( من أول يوم ) ومنه ما جاء في الحديث ( مطرنا من الجمعة إلى الجمعة ) كما تأتي في غير الزمان نحو قوله تعالى ( من المسجد الحرام ) وقوله ( إنه من سليمان ) .

— التمييز : وعلامتها أن يصح وقوع كلمة ( بعض ) مكانها نحو قوله تعالى ( من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه

ومنهم من ينتظر ) وقوله : ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) .

— بيان الجنس : وحين تنفيذ هذه الوظيفة تقع في الغالب بعد ( ما )  
و ( مهما ) كقوله تعالى ( ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها )<sup>(١)</sup>  
وقوله ( ما ننسخ من آية ) وقوله ( مهما تأتينا به من آية ) . وقد تأتي بعد  
غير ( ما ) و ( مهما ) لبيان الجنس كقولك : ( هذا القميص من حرير )  
و ( هذا الخاتم من ذهب ) .

— التعميل : كقوله تعالى ( مما خطيئاتهم أُغرقوا )<sup>(٢)</sup> وقوله :

وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود

وقول الفرزدق في علي بن الحسين :

يفضى حياء ويفضى من مهابة فما يكلم إلا حين يبتسم

— البديل : كقوله تعالى ( أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ) وقوله :  
( لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً ) .

— المجاوزة : وتأتي بمعنى ( عن ) كقوله تعالى ( يا ويلتنا قد كنا في  
غفلة من هذا ) .

— مرادفة الباء : كقولك ( إنك تنظر من طرف خفي ) أي :  
بطرف خفي .

(١) الآية ٢ من سورة فاطر .

(٢) الآية ٢٥ من سورة نوح .



— الظرفية : وتكون بمعنى ( في ) نحو قوله ( أروني ماذا خلقوا من الأرض ) ونحو ( إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ) أي : في يوم الجمعة .

— الاستعلاء : نحو ( نصرناهم من القوم ) أي على القوم .

— الفصل أو التمييز : وتكون ( من ) داخلة على ثانی المتضادين كقوله تعالى ( والله يعلم المفسد من المصلح ) . وقوله ( حتى يميز الخبيث من الطيب ) .

— التنصيص على العموم : وتكون ( من ) هنا زائدة كقولك : ( ما جاءني من رجل ) .

— توكيد العموم : وتكون ( من ) هنا زائدة أيضاً كقولك ( ما جاءني من أحد ) .

٣٧ — ( هل ) : أداة من أدوات الاستفهام موضوعة لطلب التصديق . الإيجابي تقول : ( هل حضر محمد ؟ ) فيكون الجواب ( نعم ) أو ( لا ) فهي تؤدي وظيفة التعليل في الجملة الاستفهامية . وقد تخرج ( هل ) من هذه الوظيفة لتكون بمعنى ( قد ) كقوله تعالى : ( هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ) .

٣٨ — ( وا ) أداة من الأدوات تستعمل في الندبة من موضوع النداء نحو ( وامعتصماه ) . ولكنها قد تخرج عن كونها أداة لتؤدي وظيفة الإفصاح في الكلام فتكون من قسم الخالفة فهي حينئذ تفصح عن التعجب وتندرج تحت خالفة الإخالفة من فروع الخالفة ، وقد يقال عنها : ( واها ) و ( وى ) ، قال الشاعر :

واها لسلي ثم واها واها هي المنى لو أننا نلناها

وقول عنزة :

واقدم شفي نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس وبك عنزته أقدم

فإنَّ (ويكّ) هي (ويّ) لحقت بها كاف الخطاب .

٣٩ — (يا) : أداة من الأدوات تؤدي وظيفة التعليق فتستخدم في

الكلام لنداء البعيد حقيقة وحكما ، وقد ينادى بها القريب توكيدا ، وهي أكثر أدوات النداء استعمالا ، وإذا وليها ما ليس بمنادى كالفعل والحرف ، والجملة الاسمية في نحو (ألا يا اسجدوا) و (يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) ، وقول الشاعر :

يا لعنة الله والأفوام كلهم والصالحين على سمان من جار

فهى حينئذ أداة تنبيه ليس غير .

٤١ .. (لو) : أداة من الأدوات تفيد أساسا معنى انشروط تقول :

( لو جئتني لأكرمك ) وهي إذ تقوم بوظيفة التعليق في الجملة الشرطية تفيد ما يلي :

١ - الشرطية ٢ - تقييد الشرطية بالزمن الماضي ٣ - الامتناع .

ويقول ابن هشام « ولقد اتضح أن أفسد تفسيره ( لو ) قول من قال

حرف امتناع لامتناع ، وأن العبارة الجيدة قول سيديويه رحمه الله : حرف لما

كان سيقع لوقوع غيره ، وقول ابن مالك : حرف يدل على انتفاء تال ، ويلزم

لثبوت ثبوت تاليه<sup>(١)</sup> . ولكن ابن هشام بعد اعتراضه على تعريف ( لو ) حبذ

(١) المغني ج ١ ص ٢٥٩

أن يقال : لو : حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه<sup>(١)</sup> . على .  
أن ( لو ) قد تؤدى وظائف أخرى غير وظيفتها أهمها :

— تكون أداة شرط لافى الماضى بل فى المستقبل إلا أن الفعل بعدها لا يكون مجزوماً كقول الشاعر :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب  
لظل صدى صوتى وإن كنت ريمهً لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

— تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة ( أن ) إلا أن الفعل بعدها لا يكون منصوباً ويكثر ورودها بهذا المعنى بعد الأفعال ( ودَّ ) أو ( يودَّ ) نحو قوله تعالى ( ودُّوا لو تدهنوا ) ( يود أحدهم لو يمتس ) وقد تأتى بدون هذه الأفعال كقول الشاعر :

ما كان ضرك لو منذت وربما من التتى وهو المغيظ الخنق

— تكون للتمنى فتخرج عن كونها أداة شرط تقتضى شرطاً وجواباً كقولك ( لو تأتيتنى فتحدثنى ) وقوله ( فلو أن لنا كرة . . . ) .

— تكون أداة لامرض نحو ( لو تنزل عندنا فتصيب خيراً ) .

٤٢ — ( أل ) أداة من الأدوات تؤدى وظيفة التعريف فى الاسم المفرد فدخولها عليه معناه سلب التنكير منه فالفرق بين الاسم النكرة والاسم المفرد بها كالفرق بين المطلق والمقيد . وهى إذ تقوم بهذه الوظيفة الأساسية تفقسم إلى : عهدية كقولك : ( اشترت فرساً ثم بعته الفرس ) .

(١) انظر المصدر نفسه ص ٢٦٠ وبجمل الآراء التى وردت حول ( لو ) .

وجنسية : كقوله تعالى ( وخلق الإنسان ضعيفاً )<sup>(١)</sup> . على أن ( أل ) قد تخرج عن معناها الأسلي وهو التعريف لتؤدي المعاني الوظيفية الآتية :

— تكون ضميراً موصولاً بمعنى ( الذى ) أو ( التى ) وجمعهما حين تدخل على الصفات : كصفة الفاعل وصفة المفعول وغيرهما تقول : ( يعجبني المخلص لأتمته ) بمعنى الذى يخص لأتمته وتقول : ( رأيت المتقول مظلوماً ) أى : الذى قتل . . . وهكذا .

— تكون زائدة فى الكسابة وهى نوعان : لازمة وغير لازمة ، اللازمة : كما فى ( الذى ) و ( التى ) واللات والعزى ، والسموأل ، والبيت ( الكعبة ) . وأما غير اللازمة فهى التى تدخل على الأعلام المنقولة من مجرد صالح لقبولها سموح أصله كعباس وضحاك فتقول فيهما : العباس والضحاك . وهذا مرهون بالسماح ، لأنه لا يقال ذلك فى مثل : محمد وأحمد مثلاً .

— تقوم ( أل ) مقام ضمير الإشارة ( هذا ) فى السياق وتؤدي وظيفته تقول : أزورك اليوم أى : هذا اليوم ، وتقول أسافر الليلة ، أى : هذه الليلة فى أل فى هذين المثالين ، نصير إشارى . وهذا يؤكد الصلة بين فروع الضمير .

٤٣ -- ( إلى ) حرف من حروف المعاني يأتى الاسم بعدها مجروراً وهى من قسم الأداة تأتى فى السياق لتؤدي الوظائف الآتية :

— انتهاء الغاية الزمانية : نحو قوله تعالى ( ثم أتوا الصيام إلى الليل ) .

— انتهاء الغاية المكانية : نحو قوله تعالى ( من المسجد الحرام إلى

(١) الآية ٢٨ من سورة النساء .

المسجد الأقصى) . ونحو(سرت من البيت إلى السكينة) . أمّا دخول ما بعدها في حيز الغاية وعدم دخوله فهو خاضع للقرينة ، فهو داخل في قرأت الكتاب من أوّله إلى آخره ) وخارج في قوله تعالى ( ثم أمّوا الصيام إلى الليل ) .

— المعية : وذلك إذا ضمَّ بها شيء إلى آخر ، ومنه قوله تعالى ( من أنصاري إلى الله ) . وفي المثل قاتل العرب ( الذود إلى الذود لإبل ) يضرب في جمع التليل إلى مثله فيصير كثيراً .

— التبيين : إذا أوضحت فاعلية المجرور بعدها بعد ما يفيد حياً أو بغضاً بعد خالفة تعجب أو صفة تفضيل نحو ( رب السجن أحب إليّ ) وفي الحديث الشريف ( أبغض الحلال إلى الله للطلاق ) .

— تكون بمعنى اللام نحو ( والأمر إليك ) والمعنى : لك .

— الظرفية : وتكون بمعنى ( في ) : كقوله تعالى ( ليجمعنكم إلى يوم القيامة ) ومنه قول الشاعر :

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلىّ به القار أجرب

— الابتداء : كقول الشاعر :

تقول وقد عاليت بالسكور فوقها أيسقي فلا يروى إلى ابن أحمرا

فهى بمعنى ( منى ) .

— تكون بمعنى ( عند ) فتؤدى وظيفة الاسم ومنه قوله :

ثم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلى من الرحيق السلسل

ومن المحتمل أن تكون للتبيين . وقد تخرج عن كونها أداة لتؤدي .  
وظيفة الخالفة في السياق تقول : (إليك عنى) : أى : ابتعد عنى .

٤٤ — (الآ) : بفتح الهمزة والتخفيف أداة من الأدوات تأتي لعدة  
معان وظيفية هي :

— التنبيه : فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين الإسمية  
والفعالية . قال تعالى (ألا إنهم هم السفهاء) و (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً  
عنهم) وهى المسماة بحرف الاستفتاح عند العربين بدافع من الاهتمام بوقوعها  
لا بمعناها .

— التوبيخ والإنكار : كقوله :

ألا إرعوا لمن ولت شبيبته وآدنت بمشيب بعده هَرَمٌ

— التمنى : كقول الشاعر :

ألا عمرٌ ولى مستطاع رجوسه فيرأب ما أنأت يد العفلات

— الاستفهام عن انفى : كقول الشاعر :

ألا اصطبارى لسلى أم لها جلدٌ إذا لاقى الذى لاناها أمثالى

— العرض والتخصيض : فتختص بالدخول على الجمل الفعالية قال تعالى :-  
(ألا تحبون أن يغفر الله لكم) وقوله (ألا تقاتلون قوماً نكثوا إيمانهم)  
فالأولى للعرض . والثانية للتخصيض .

٤٥ — (أما) : أداة من الأدوات تستعمل في السياق لأداء المعانى  
الوظيفية الآتية :

— تكون أداة تنبيهه يستفتح بها الكلام بمنزلة (ألاً) وهذه تكثر  
بمد القسم كقوله :

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر

وإذا وقعت (إن) بمد هذه الأداة كسرت همزها كما تكسر بمد  
(ألاً) الاستفتاحية .

— تكون بمعنى (حقاً) فتؤدى وظيفة (المصدر) أو بمعنى (أحقاً) -  
فتؤدى وظيفة الهمزة ووظيفة الاسم معاً ، وهذه تقع بعدها أن المفتوحة الهمزة  
ومدخلاتها تقول : (أما أئى جفدى فى معارك أمتى) بمعنى : أحقاً أئى  
جندى .

— تكون أداة عرض بمنزلة (ألاً) فتختص بالدخول على الفعل كما  
تختص بقية أدوات العرض نحو (أما تقوم) و (أما تزور أخواتك) .

٤٦ — (إن) : المكسورة الهمزة المشددة النون : أداة من الأدوات  
تستعمل فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون أداة توكيد وفى هذه الحالة تدخل على الجملة الاسمية فيكون  
الإسم بعدها منصوباً والخبر مرفوعاً ، تقول : (إن الحق واضح) .

— تكون أداة جواب بمعنى (نعم) وقد استبدل على ذلك  
بقول الشاعر :

ويقلن شيب قد عـلا ك وقد كـبرت ، فقلت إنه

وأحسن ما استدل به على هذا المعنى قول ابن الزبير رضى الله عنه لمن قال

(٢٥) أقسام الكلام العربى

له : لعن الله ناقة حملتني إليك ( إنَّ ورا كهمًا ) أى : نعم ولعن رآ كهمًا .

٤٧ - ( أنَّ ) : المفتوحة المهززة المشددة النون : أداة من الأدوات تأتي في السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون أداة توكيد تدخل على الجمل الإسمية فيكون الإسم بعدها منصوباً والخبر مرفوعاً وهى فرع من ( إنَّ ) المكسورة المهززة .

— تكون لغة في ( عل ) فتنفيد الترجى كقول بعضهم : ( أتت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ) وكقراءة من قرأ ( وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ) بمعنى أمّاها إذا جاءت لا يؤمنون .

٤٨ - ( ثمَّ ) أداة عطف تستعمل في السياق للتعبير عن ثلاثة معانٍ وظيفية مجتمعة هى : النشرىك في الحكم ، والترتيب والتراخى أو المهلة . وقد تأتي زائدة في الكلام فلا تكون أداة عطف كقوله تعالى : ( حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، وضاقت عليهم أنفسهم ، وظننوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ) (١) .

٤٩ - ( خلا ) أداة استثناء محولة عن الفعلية عند نصب ما بعدها سواء سبقها ( ما ) أم لم تسبقها ، فإذا جُرس ما بعدها فهى أداة نسبة وهى على أية حال تقوم بوظيفة استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها تقول : قام القوم خلا زيداً ، وقام القوم خلا زيدٍ ، باعتبارها أداة محولة عن الفعلية في المثال الأول وأداة نسبة في المثال الثانى . فإذا سبقها ( ما ) تعين أن يكون ما بعدها منصوباً تقول : جاء القوم ما خلا زيداً .

(١) الآية ١١٨ من سورة التوبة .



٥٠ - ( رُبُّ ) أداة من أدوات الجر تستعمل في السلام للتعبير عن المعاني الوظيفية الآتية :

— التكثرير : وهو الغالب في استعمالها كقوله تعالى ( ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ) ، وفي الحديث الشريف ( يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ) ومنه ما سمع عن الأعرابي في قوله ( يارب صائمك لن يصومه ويارب قائمه لن يقومه ) .

— التقليل : كقول أبي طالب في النبي ( ص ) :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمالُ اليتامى عصمةً للأرامل

وقول الآخر :

ألا ربُّ مولودٍ وليس له أبٌ وذى ولدٍ لم يَلِدْهُ أبوانِ

وقد أراد في البيت : عيسى وآدم .

٥١ - ( عدا ) : أداة استثناء محوَّلة عن الفعلية عند نصب ما بعدها سواء سبقها ما أم لم تسبقها فإذا جر ما بعدها فهي أداة نسبة وهي على أية حال تقوم بوظيفة استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها ، تقول : قام القوم عدا زيداً ، وقام القوم عدا زيداً ، باعتبارها أداة محوَّلة عن الفعلية في المثال الأول ، وأداة نسبة في المثال الثاني . فإذا سبقها ( ما ) تعين أن يكون ما بعدها منصوباً تقول : حضر القوم ما عدا زيداً ) .

٥٢ - ( على ) : أداة من الأدوات تأتي في السياق وضمن إطار وظيفتها

الأساسية لتؤدي المعاني الوظيفية الآتية :

— الاستعلاء : ويكون على الاسم المجرور بعدها نحو قوله تعالى ( وعليها وعلى الفلك تحملون ) كما يكون الاستعلاء على ما يقرب من المجرور كقوله تعالى ( أو أجد على النار هدى ) وقول الشاعر :

تشب لمرورين بصطلياً بها وبات على النار الندى والمخسق

وكما يكون الاستعلاء حسيماً يكون معنوباً كقوله تعالى : ( ونفضنا عنهم على بعض في الرزق ) .

— المصاحبة : بأن تؤدي معنى ( مع ) كقوله تعالى ( وأنى المال على حبه ) وقوله : ( وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ) أى : مع ظلمهم .

— المجاوزة : بأن تؤدي معنى ( عن ) كقول الشاعر :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

وقول الآخر :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها

— التعليل : بأن تؤدي معنى اللام ، نحو قوله تعالى ( واتسكبروا الله على ما هداكم ) . أى : لهدايته إياكم ، وقول الشاعر :

علام تقول الرمح يشغل عاتقى إذا أنا لم أظعن إذا الخليل كرت

فعلام في البيت بمعنى ( ريم ) .

— الظرفية : بأن تؤدي ( على ) معنى ( في ) نحو قوله :

( ودخل المدينة على حين غفلة ) .

— تسكون بمعنى ( من ) نحو قوله تعالى : ( إذا اکتالوا على الناس يستوفون ) .

— تسكون بمعنى ( الباء ) نحو ( حقيق على أن لا أقول ) ، وقالوا : ( اركب على اسم الله ) .

— تسكون الاستدراك والإضراب كقولك ( فشل القاميد في الامتحان على أنه لا ييأس من النجاح ) وكقول الشاعر :

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا      على أن قرب الدار خير من البعد  
وقوله :

على أن قرب الدار ليس بنافع      إذا كان من سهواه ليس بنذى ود

وفي كل ما تقدم أدت ( على ) المعاني الوظيفية ضمن إطار التعليق إلا أنها قد تخرج عن كونها أداة في السياق لتؤدي وظيفة الاسم فتكون بمعنى ( فوق ) كقول الشاعر :

غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها      تصل وعن قبض بزراء مجهل

وقد تخرج عن كونها أداة في السياق لتؤدي أيضاً وظيفة الخالفة كقولك عليك نفسك ، وكقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ) .

٥٣ — ( نعم ) أداة من الأدوات تأتي في السياق لتؤدي المعاني الوظيفية الآتية :

— تسكون للتصديق ، وتأتي بعد الخبر مثبتاً كان أو منفيّاً تقول :

( قام زيد ) فتقول مصدقاً ( نعم ) وتقول : ( ما قام زيد ) فتقول مصدقاً كذلك : ( نعم ) .

— تكون للوعد بأن تأتي بعد الأمر أو النهي أو ما في معناهما ، تقول لشخص : اقرأ الكتاب فيمدك بقراءته بقوله : نعم . وكذا لو قلت له : لا تهمل واجباتك فيمدك بعدم الإهمال بقوله : نعم . وقد تأتي لهذا الغرض وهو الوعد بعد قولك : هلاّ تفعل وهلاّ لم تفعل .

— تكون للاعلام ، بأن ترد جواباً عن الاستفهام تقول : ( هل سافر والدك ) فيجيب : نعم .

— قد تكون للتوكيد إذا وقعت صدرأً لجملة تقول : ( نعم ، هذه الآثار من حضارة العرب ) ، ويحتمل هنا أن تكون للاعلام عن استفهام مقدر .

٥٤ — ( إلاّ ) بكسر الهمزة وتشديد ما بعدها : أداة من الأدوات تأتي في السياق لتؤدي المعاني الوظيفية الآتية :

— تكون للاستثناء أو الإخراج تقول ( حضر القوم إلاّ خالداً ) وقال تعالى ( فشرّبوا منه إلاّ قليلاً ) .

— تكون بمعنى ( غير ) فتؤدي وظيفة الاسم إذ لا تؤدي وظيفة الإخراج أو الاستثناء ، ومنه قوله تعالى ( لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا ) فلا يمكن أن تكون ( إلاّ ) هنا للاستثناء . ومثله قولك : عندي عشرون إلاّ دينار والمعنى عندي عشرون موصوفة بأنها غير دينار . والملاحظ أن ( إلا ) في هذه الحالة يوصف بها وبتاليها جمع منسكراً أو شبهه .

— تكون عاطفة بمنزلة ( الواو ) في النشريك لفظاً ومعنى ، ومنه قوله

تعالى (اثلاً يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم) وقوله (لا يخاف  
لدى المرسلون إلا من ظلم ، ثم بدل حسناً بعد سوء ) أى ولا الذين ظلموا  
ولا من ظلم .

— تـاـون بمعنى (إن) الشرطية المدغمة في (لا) النافية كقوله تعالى  
(إلا تنصروه فقد نصره الله) وقولك : (اجتهد وإلا تفشل) .

٥٥ — الأ : بالفتح والتشديد ، أداة من أدوات التحضيض تختص  
بالدخول على الجمل الفعلية الخبرية ، كبقية أدوات التحضيض تأتي في السياق  
لتؤدى وظيفة التحضيض .

٥٦ ... أماً : بالفتح والتشديد : أداة من الأدوات تستعمل في السياق  
لتؤدى وظيفة مما هما الشرط والتفصيل كقوله تعالى ( فأما الذين آمنوا ،  
فيعلمون أنه الحق من ربهم ، وأما الذين كفروا ، فيقولون . . . الآية ) على  
أن الملاحظ أن فكرة الشرطية في (أما) أضعف من فكرة التفصيل يؤيد  
ذلك صحة ورود (إن) بعدها نحو قوله تعالى ( فأما إن كان من أصحاب  
اليمين . . . الآية ) .

— وقد تأتي في السياق لتسكون مركبة من (أن) المصدرية المدغمة في  
(ما) الزائدة كقول الشاعر :

أبا خراشة أماً أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الصيم

— وقد تأتي في السياق مركبة من (أم) و (ما) الاستفهامية وقد  
أدعت الهم للتأمل كقوله : (أماذا كنتم تعملون) .

٥٧ (إ) بالكسر والتشديد : أداة من الأدوات تستخدم في

السياق لتؤدي المعانى الوظيفية الآتية :

- الشك : كقولك ( جاءنى إماما محمد وإماما خالد ) إذا لم تعلم بالتأكد الجائى منهما .

- الإيهام : كقوله تعالى ( وآخرون مرجون لأمر الله ، إماما يعذبهم وإماما يتوب عليهم ) .

- التخيير : كقوله تعالى ( إماما أن تعذب وإماما أن نتخذ فيهم حسنا ) وقوله ( إماما أن تلقى وإماما أن نسكون أول من ألقى ) .

- الإباحة : كقولك : ( تعلم إماما فقها وإماما نحوا ) .

- التفصيل : كقوله تعالى ( إمامنا هديناه السبيل إماما شاكرأ وإماما كفورا ) وكقولك : سأ كافح فإماما حياة كريمة وإماما استشهادأ من أجل الوطن والمبدأ .

٥٨ - حاشا : أداة محولة عن الفعلية عند نصب ما بعدها فإذا جر ما بعدها فهى أداة نسبة وهى على أية حال تقوم بوظيفة استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها . تقول : قام القوم حاشا زيدا ، وقام القوم حاشا زيدا . وقد تستعمل فعلا على أصل وضعها فتؤدي وظيفة الفعل وتتصرف تصرفه تقول : حاشيت فلانأ أى استثنيتة ، وقد تخرج عن كونها أداة محولة عن الفعلية أو فعلا لتؤدي وظيفة الإفصاح كما تؤديه الخالفة وذلك حين تستخدم فى الإفصاح عن التنزيه كأن تقول ( حاشى لله ) وكقوله تعالى ( حاشى لله ما هذا بشرأ ) . وهى فى هذه الحالة لا تتصرف شأنها شأن الخوالف

٥٩ — ( حتى ) أداة من الأدوات تستعمل في السياق لتؤدى المعانى  
الوظيفية الآتية :

— انتهاء الغاية : وتكون بمعنى ( إلى ) ( مع اختلاف بينهما ) فيأتى  
الاسم بعدها مجروراً ، نحو : ( أكلت السمكة حتى رأسها ) ونحو قوله تعالى  
( سلام هي حتى مطلع الفجر ) فيما إذا كان الجرور بعدها آخرأ أو ملاقياً لآخر  
جزء . وإذا دخلت ( حتى ) على المضارع المنصوب فلها ثلاثة معان : الأول :  
تكون بمعنى ( إلى ) كقولك : ( انتظرتك حتى تعود ) والثانى : تكون  
بمعنى ( كى ) التمليلية كقوله تعالى ( لولا يزالون بقائلونكم حتى يردوكم )  
وكقولك : ( أخلص في علمك حتى تريح ) والثالث : تكون بمعنى ( إلا )  
الاستثنائية ، تقول ( والله لا أغادر المسكان حتى تغادر ) فهى هنا بمعنى ( إلا )  
وتحتمل أن تكون بمعنى الغاية ، ومنه قول الشاعر :

والله لا يذهب شيخى باطلا حتى أبيرَ مالكا وكاهلا

— العطف : وتكون بمعنى ( الواو ) وإن اختلفت معها في عدة أمور .  
تقول : ( مررت بالقوم حتى يزيد ) و ( جاء القوم حتى أبوك ) ، و ( رأيت  
القوم حتى أباك ) .

— تكون أداة ابتداء . فتدخل على الجمل الإسمية والفعلية كقول  
حرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقول الفرزدق :

فواجباً حتى كليب<sup>ه</sup> تسبى كأن أباهما نهشل أو مجاشع

وقوله تعالى ( حتى عفوا وقالوا . . . الآية ) .

والذى نريد أن نثبتته هنا أن نبين أحد معانيها الوظيفية دون الآخر  
منفوط بالقرآن في غالب الأحوال وبالأخص حين يحتمل النص اللغوى أكثر  
من معنى .

٦٠ - ( كُنَّ ) : أداة من الأدوات تدخل على الجمل الإسمية فيكون  
الاسم بعدها منصوباً والخبر مرفوعاً تستعمل في السياق لتؤدى المعانى الوظيفية  
الآتية :

-- التشبيه : وهو الغالب في استعمالها تقول : ( كُنَّ زيدا أسد ) وذلك  
إذا كان الخبر بعدها اسماً الذات .

- الشك والظن : بأن يكون الخبر بعدها من الصفات تقول : ( كان  
زيداً قائماً ) أى أظنه قائماً .

- التحقيق : كقول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشراً      كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشام

أى لأن الأرض ، ويشمل هنا أن تكون الكاف للتعميل ، و ( أن  
للتحقيق نهى كلمتان لا كلمة واحدة .

- التقريب : نحو ( كَأنى بالشتاء مقبل ) ونحو : ( كَأنىك بالفرج آت ) .

٦١ - كلا : أداة من الأدوات تستعمل في السياق للتعبير عن المعانى  
الوظيفية الآتية :

- الردع والزجر : كقوله تعالى ( واتخذوا من دون الله آلهة اي-كونوا



لهم عزاً كلا سيكفرون بعبادتهم ) وقد تعين الردع كقوله تعالى ( رَبِّ  
ارجعونِ اعلى أعمال صالحاً فيما تركت ، كلا إنَّها كلمة )<sup>(١)</sup> وقوله ( كلا  
لا تطعه ) وقد يتمتع كونها للزجر في نحو ( وما هي إلا ذكرى للبشر ، كلا  
والقمر ٠٠٠ الآية ) فهي هنا صلة لليمين لا تخلو من الرد أو الردع . وقد تأتي  
لوظيفة النفي فتعني بها دعوى مدح كأن تقول : لقيت زيدا ، فيقال لك  
نفيًا : كلا .

٦٢ - ( لعل ) أداة من الأدوات تستخدم في السياق لتؤدى المعاني  
الوظيفية الآتية :

- التوقع : وهو ترجى الشيء المحبوب ، والإشفاق من المكروه  
كقولك : لعل الحبيب قادم ، وقولك ( لعل السيل جارف ) .

-- التعاليل : كقوله تعالى ( فقولا له قولاً ليلاً لعله يقدّر أو يخشى ) -

- الاستفهام : كقوله تعالى ( لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً )  
وقوله : ( وما يدريك لعله يزكّي )<sup>(٢)</sup> .

- التمني : وهو طلب الحصول على شيء غير ممكن بينما تدل لعل : على  
طلب شيء ممكن . كقول الشاعر :

أسرب الفطاهل من يعير جناحه لعلى إلى من قد هويت أطيرو

٦٣ - ( لولا ) : أداة من الأدوات تستخدم في السياق لتؤدى المعاني  
الوظيفية الآتية .

(١) الآية ١٠٠ من سورة ( المؤمنون ) .

(٢) انظر شرح الأشموني ج ١ ص ٤٧٥ والمغنى ج ١ ص ٢٨٨ .

— تدخل على جملتين الأولى إسمية والثانية فعلية فتؤدى وظيفة ربط امتناع الثانية بوجود الأولى . نحو قولك : ( لولا إهمالك لأكرمك ) أى : ( لولا إهمالك موجود لأكرمك ) .

— تكون للتحضيض والعرض ، فتختص بالدخول على الفعل المضارع أو ما فى معناه كقوله تعالى ( لولا تستغفرون الله ) وقوله ( لولا أخرتنى إلى أجل قريب ) والقريظة هى التى تعين التحضيض من العرض .

— تكون للتوبيخ والتنديم ، فتختص بالدخول على الفعل الماضى كقوله تعالى ( لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء )<sup>(١)</sup> وقوله ( فلو لا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرماناً آلهة )<sup>(٢)</sup> وقوله ( ولولا إذ سمعتموه قائم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا )<sup>(٣)</sup> .

— تكون بمعنى ( لو لم ) قال الشاعر :

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها      فقلت : بلى لولا ينازعنى شغلى

المعنى : لو لم ينازعنى شغلى لزرتها .

٦٤ — ( لو ما ) : هى بمنزلة ( لولا ) تقول : ( لو ما الرافدان لما ت أرض العراق ) تستخدم فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية التى تؤديها ( لولا ) .

٦٥ -- ( لكن ) أداة من الأدوات تستخدم فى السياق لتؤدى وظيفة

(١) الآية ١٣ من سورة البور .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الأحقاف .

(٣) الآية ١٦ من سورة النور .

الاستدراك وهو أن تنسب لها بعدها حكماً مناقضاً لحكم ما قبلها تقول.  
( ما الأرض ثابتة لكنها متحركة ) و ( ما هذا أبيض لكنه أسود ) . وقد  
تأتى لأداء وظيفة التوكيد كقولك : ( لو جاءني لأكرمه ، لكنه لم يجيء ) .  
فقد انتفى الجيء من غير ( لكن ) فأكد انتفاء الجيء بها .

٦٦ - ( كيف ) أداة من الأدوات تستعمل في السياق لتؤدى المعانى  
الوظيفية الآتية :

- التعليل في الجمل الاستفهامية ، وهو وظيفتها الأساسية فتكون أداة  
استفهام تقول : ( كيف زيدٌ ؟ ) والاستفهام هنا حقيقى عن الحال وقد يأتى  
الاستفهام بها غير حقيقى كقوله تعالى ( كيف تكفرون بالله ، إلى آخر المعانى  
التي يخرج إليها الاستفهام عن غرضه الأصيل كالنفي مثل قوله تعالى ( كيف  
يكون المشركين عهد عند الله ) . والتعجب كقوله ( كيف تكفرون بالله .  
وقد كنتم أوتانا فأحياكم ) والتوبيخ كقوله ( كيف تكفرون وأنتم تنفى  
عابكم آيات الله ) .

-- والتعليل في الجمل الشرطية : فتكون أداة شرط فتقتضى فعلين  
متفقين لفظاً ومعنى وغير مجزومين نحو ( كيف تصنع أصنع ) وإذا انصلت بها  
( ما ) كانت أداة شرط ويكون الشرط والجواب بعدها مجزومين أو في محل  
جزم تقول ( كيفما تعاماني أعاملك ) . وقد تستعمل لحال لا سؤال معه كقولك :  
( لأكرمنك كيف كنت ) أى على أى حال كنت .

٦٧ - ( كم ) وهى أداة من الأدوات تستعمل للتعبير عن المعانى  
الوظيفية الآتية :

- تكون للتكثير تقول : كم رجل لقيت ، كم شهيد قدم روحه من .

— ٣٩٨ —

أجل الوطن ، ومثلها (كأين) في إفادة التكثير .

— تكون للاستفهام كقولك : (كم مالك) .

٦٨ — ( كان ) : أداة من الأدوات تستخدم في السياق للتعبير عن المعاني الوظيفية الآتية :

-- الدلالة على الزمن الماضي - كقولك ( كان لي مال ) .

— القدرة : كقوله تعالى ( ما كان لكم أن تنبتوا شجرها ) أي ما قدرتم .

— الصيرورة : كقولك لرجل : ( إن كنت قريبا فصماني ) ومنه قول الشاعر :

أجزت إليه حرة أرحبية وقد كان لون الليل مثل الأرنج

أي : وقد صار لون الليل .

— تكون بمعنى الرهون كقوله تعالى ( قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً ) أي : هل أنا إلا بشر .

— تكون بمعنى ( ينبغي ) كقوله تعالى ( قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ) وكقوله ( قلتم ما يكون لنا ) أي ما ينبغي لي ، وما ينبغي لنا .

-- تكون زائدة كقول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا - كانوا - كرام

ومنه قوله تعالى ( وما علمي بما كانوا يعملون / أي : بما يعملون ) .

وأخيراً لا بد من الاعتراف بأننى فى مجال الحديث عن تعدد المعنى الوظيفى للأدوات - قد استعنت بقدر غير يسير بما أورده ابن هشام فى المعنى وما أورده الأشمونى فى شرحه لأنفية ابن مالك أحياناً بالعبارة وأحياناً أخرى بالإشارة ، لأننى وجدت أن ما أورده عن الأدوات قد جمع أكثر ما قاله أشهر النحاة فيها ، موضعاً للقارىء ما بأتى :

١ - لقد أهملت ما لا يتعدد معناه الوظيفى من الأدوات .

٢ - لقد اكتفيت بذكر المعانى الوظيفية المشهورة التى نص عليها واقع اللغة وكثير استعمالها فيها ، وانطلاقاً من وصف واقمها ولهذا فقد ابتعدت عن ذكر المعانى الوظيفية المبنية على التضمن والتأويل ، والمعانى التى وردت للضرورة أو وصفت بالندرة .

٣ - يجد القارىء أن أكثر أدوات الاستفهام أو الشرط هى فى الحقيقة ضمائر أو ظروف تعدد معناها الوظيفى فاستخدمت فى تعليقات الجمل الاستفهامية أو الشرطية ، فخرجت فى الاستعمال عن كونها ضمائر أو ظروفًا لتؤدى وظيفة الأداة ، ولهذا فقد تناولنا تعدد معناها الوظيفى عند الحديث عن تعدد المعنى الوظيفى للضمير أو الظرف . أما بقية أدوات الاستفهام أو الشرط التى لم تكن فى الأصل من الضمائر أو الظروف فقد تحدثنا عنها أثناء الحديث عن تعدد المعنى الوظيفى للأداة لأنها من قسم الأداة .

## نتائج البحث

لقد توصل اليبحث إلى الأمور الآتية :

١ - وضحت هذه الرسالة صورة الاضطراب الذي وقع فيه الفحاة القدماء حين أقدموا على تقسيم الكلام في اللغة العربية ، وبينت أن سبب هذا الاضطراب هو دورانهم في فلك التقسيم الثلاثي الذي لم يطبقوا الخروج عنه دون مسوغ .

٢ - من أبرز ما قدمته هذه الرسالة استقراء آراء علمائنا ومناقشتهم حول التقسيم ونقدها ، ومن خلال بمض الآراء المتناثرة والمارضة استخلصت الرسالة ما يشير إلى التقسيم الجديد وإن لم يكن ذلك بصورة مباشرة ومتكاملة ، وقد قدمت لي آراؤهم المارضة في الوقت نفسه - دليلا على عدم اقتناع الفحاة أنفسهم بالتقسيم الثلاثي الذي درجوا عليه ومدى الحاجة إلى تقسيم جديد ، وهو ما حاولت هذه الرسالة أن تقدمه .

٣ - عرضت الرسالة للجهود التي بذلها اللغويون العرب المحدثون في مسألة تقسيم الكلام ، وهي تدل على إحساسهم بالمشكلة ومحاولة حلها ولكن هذه الجهود في معظمها لم تحقق النتائج المرجوة لوضع مشكلة التقسيم في إطارها الصحيح المنع .

٤ - ما توصلت إليه هذه الرسالة أن أقسام الكلام في اللغة العربية سبعة هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة ، ووضحت أن كل قسم من هذه الأقسام مختلف عن الآخر شكلا ووظيفة ، فكل قسم مميزاته الخاصة ذكرت مفصلة بعد كل قسم من الأقسام ، وقد

جاء هذا التقسيم الجديد منسجماً مع وصف اللغة دون اضطراب أو تعقيد، وفي ذلك مساهمة عملية لوضع الأساس الصحيح للدراسات النحوية .

٥ - دلت هذه الرسالة على أهمية استخدام الشكل والوظيفة في دراسة اللغة ، فهما عنهران مهمان من عناصر الدراسات اللغوية الحديثة تقوم عليهما بنجاح كثير من الظواهر اللغوية والنحوية ، وقد اتضعت كيفية تطبيق أفكار التقسيم الجديد عليهما فيما تناولته الرسالة .

٦ - لقد أوضحت الرسالة أن كل معنى تقسمي جديد - باستثناء الخالفة - يتمدد معناه الوظيفي في السياق ، إما ضمن إطار وظيفته الأساسية وإما بخروجه عنها إلى وظيفة أخرى مغايرة لوظيفته ، إذ تقوم بعض المباني التفسيرية بوظيفة مبان أخرى في السياق على نحو ما ذكرنا في الفصل الثالث من الباب الثاني ، دون أن يتأثر التقسيم الجديد بهذه الظاهرة اللغوية الجديدة بالاهتمام ، وفي هذا تأكيد على أن البحث في مسألة تعدد المعنى الوظيفي لمباني الأقسام مجاله علم النحو لا علم البلاغة ، وفي هذا إشارة لتأييد فكرة جعل علم المعاني ضمن الدراسات النحوية لا البلاغية .

٧ - قدمت الرسالة الرأي في عدد من المسائل النحوية خلال عرضها لموضوعها إضافة إلى الفكرة الأساسية للبحث وهي تقسيم الكلام ، كتوضيح الفرق بين الزمن الصرفي والنحوي ، ودلالة الكلمات على كل منهما وتوضيح الوظائف الصرفية والنحوية لأقسام الكلم جميعها ، وتوضيح نفي الدلالة الزمنية عن فعل الأمر ، واستقراء تعدد المعاني الوظيفية لمباني الأقسام .

= ٤٠٢ =

٨ - هذا البحث دعوة علمية الزجوع إلى خط النهج الأصيل ، ووجهه  
المشرق المستمد من واقع اللغة ، ومساهمة في استخدام أفضل السبل الكفيلة  
بتيسير النحو العربي أمام المتعلم والباحث في إطار تطبيق المنهج الوصفي في  
معالجة المسائل النحوية واللغوية .

---



## مصادر البحث الواردة في الهامش

- ١ - أبنية الصرف في كتاب سيبويه - الدكتورة خديجة الخديشي ط ١٩٦٥، م .
- ٢ - إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩ م .
- ٣ - ارتشاف الضرب - أبو حيان الأندلسي - مخطوط دار الكتب ، ١١٠٦ هـ نحو .
- ٤ - أسرار العربية - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى - دمشق ١٩٥٧ م .
- ٥ - الأشباه والنظائر في النحو - جلال الدين السيوطي - حيدر آباد ، ١٣١٦ هـ .
- ٦ - الأصول - أ و بكر بن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلي ، رسالة دكتوراه مطبوعة بالرونيو - كلية الآداب / جامعة القاهرة .
- ٧ - أصول النحو العربي - الدكتور محمد عيد - نشر عالم الكتب ١٩٧٣ م
- ٨ - الأمالي - ابن الشجري ( هبة الله بن علي الشريف البغدادي ) الطبعة الأولى - حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .
- ٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف - ابن الأنباري - تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٥٥ م .
- ١٠ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ .

- ١١ - الإيضاح المضدى - أبو على الفارسي - تحقيق وتقديم د. حسن الشاذلى - الطبعة الأولى ١٩٦٩ ( دار التأليف / مصر ) .
- ١٢ - الإيضاح فى علم النحو - أبو القاسم الزجاجى - تحقيق مازن المبارك مطبعة المدنى / مصر ١٩٥٦ م .
- ١٣ - بغية الوعاة - جلال الدين السيوطى / ط ١ مطبعة السعادة ١٣٢٦ هـ .
- ١٤ - التسميل - ابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات / دار المكتاب العربى ١٩٦٧ م .
- ١٥ - التطور النحوى للغة العربية - برجستراسر - مطبعة الساج ١٩٢٦ م .
- ١٦ - تفسير الرازى - المطبعة العامرة ط ١ ، ١٣٠٨ هـ .
- ١٧ - تنمية اللغة العربية فى العصر الحديث - الدكتور إبراهيم السامرائى منشورات معهد البحوث والدراسات العربية - مطبعة الجيلاوى ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- ١٨ - الجمل - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى تحقيق ابن أبى شنب / الجزائر ، الطبعة الثانية / باريس ١٩٥٧ م .
- ١٩ - حاشية الصبّان على شرح الأشموني : محمد بن على الصبان ، دار إحياء المكتب العربية - هامش شرح الأشموني / عيسى البابى الحلبي .
- ٢٠ - الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل - أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطاوىسى . تحقيق سعيد عبد الكريم سهودى ، رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيو ، كلية الآداب - جامعة بغداد ١٩٧٢ م .
- ٢١ - حوليات كلية دار العلوم - م . جامعة القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ م .

- ٢٢ — الخصاص — أبو الفتح بن جنى — تحقيق محمد على النجار ، مطبعة دار المكتب المصرية / القاهرة ١٩٥٢ م .
- ٢٣ — دلائل الإعجاز — عبد القاهر الجرجاني — ط ٢ / مطبعة المنار ١٣٣١ هـ .
- ٢٤ — رسائل في النحو واللفظ ( منازل الحروف ) على بن عيسى الرمانى تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكونى نشر وزارة الثقافة والإعلام العراقية سلسلة كتب التراث رقم ١١ .
- ٢٥ — الزمان الوجودى — الدكتور عبد الرحمن بدوى ط ٢ .
- ٢٦ — شذا العرف فى فن العرف — الجلاوى ، ط ٣ : المطبعة الأميرية ١٣٢٣ هـ .
- ٢٧ — شرح الأشموني على الألفية — دار إحياء المكتب العربية / القاهرة .
- ٢٨ — شرح الأشموني على الألفية — ط ٢ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة البابى الحلبي ١٩٣٩ م .
- ٢٩ — شرح ألفية ابن مالك — بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق وتعليق وشرح طه محمد الزينى ، مطبعة محمد على صبيح / القاهرة / ١٩٦٥ م .
- ٣٠ — شرح التصريح على التوضيح — خالد الأزهرى — م مصطفى محمد / القاهرة / ١٣٥٨ هـ ، وعيسى الحلبي .
- ٣١ — شرح الجمل — أبو الحسن بن الصائغ — مخطوط دار المكتب ١٩ نحو .
- ٣٢ — شرح شذور الذهب — ابن هشام الأنصارى — تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
- ٣٣ — شرح الكافية — ابن الحاجب — دار الطباعة العامة ١٣١١ هـ .
- ٣٤ — شرح الكافية — الرضى الاستربادى — المطبعة العامة ١٣٧٥ هـ .

- ٤٠٦ -

- ٣٥ - شرح المفصل - ابن بعيش - المطبعة المنيرية .
- ٣٦ -- الصاحبي - أحمد بن فارس نشر المكتبة السلفية ١٩١٠ هـ
- ٣٧ - علم اللغة - محمود السمران دار المعارف / القاهرة ١٩٦٦ م .
- ٣٨ - الفعل : زمانه وأبنيته - الدكتور إبراهيم السامرائي - مطبعة  
العائى / بغداد ١٩٦٦ م .
- ٣٩ - فى النحو العربى : نقد وبناء الدكتور إبراهيم السامرائي
- ٤٠ - فى النحو العربى : نقد وتوجيه : الدكتور مهدي الخزومى  
بيروت ١٩٦٦ .
- ٤١ - فى النحو العربى : قواعد وتطبيق - الدكتور مهدي الخزومى -  
ط ١ - البابى الحلبي / مصر ١٩٦٦ م .
- ٤٢ - الكتاب سيبويه - المطبعة الأميرية - بولاق ١٣١٦ هـ .
- ٤٣ - الكتاب سيبويه - تحقيق عبد السلام محمد هارون .
- ٤٤ - اللغة : معناها ومبناها - الدكتور تمام حسان ، مطابع الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .
- ٤٥ - اللغة : ج . فندريس . ترجمة الدواخلى والقصاص ، مكتبة الأجلو /  
القاهرة ١٩٥٠ م .
- ٤٦ - مجالس ثعلب - أبو العباس ثعلب - تحقيق ونشر عبد السلام  
محمد هارون - القاهرة .
- ٤٧ - مدرسة الكوفة - الدكتور مهدي الخزومى - دار المرنا /  
بغداد ١٩٥٥ م .

- ٤٨ — معانى القرآن - أبو زكريا الفراء - تحقيق نجاتي والنجار دار  
الكتب المصرية .
- ٩ - - مغنى اللبيب - ابن هشام الأنصاري - تحقيق وتفصيل وضبط  
محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة المدني ج ١ بدون تاريخ . مطبعة الاتحاد  
العربي ج ٢ القاهرة ١٣٦٨ هـ .
- ٥٠ - - المفصل في علم العربية - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، ط ٢ :  
نشر دار الجيل - بيروت .
- ٥١ - - المتعصب - أبو العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة نشر  
الجلس الأهلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ٥٢ - - المقرّب - ابن عصفور علي بن مؤمن - تحقيق الدكتور أحمد  
عبد الستار الجوارى ويحيى الجبورى - مطبعة المعاني - بغداد
- ٥٣ - - المتع في التصريف - ابن عصفور الأشبيلي - تحقيق الدكتور  
نجر الدين قباوة - المكتبة العربية - حلب .
- ٥٤ - - مفاهيم البحث في اللغة - الدكتور تمام حسان - مكتبة الأنجلو -  
القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٥٥ - - من أسرار العربية - الدكتور إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو  
ط ٣ - ١٩٦٦ م .
- ٥٦ - - نحو الفعل - الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى - مطبوعات  
المجمع العلمى العراقى ١٩٧٤ م .
- ٥٧ - - نشأة النحو - الشيخ محمد الطنطاوى - دار المعارف / مصر ١٩٧٢ م .
- ٥٨ - - الوافى الحديث فى فن التصريف - الدكتور محمد محمود هلال .  
منشورات جامعة بنغازى ١٩٧٤ م .
- ٥٩ - - همع الموامع - جلال الدين السيوطى - تصحيح محمد بدر الدين  
النمسانى ، ط ١ - مطبعة السعادة / مصر ١٣٢٧ هـ .



## R E V I E W

This thesis is made of two parts, which together embody five chapters ; then comes a conclusion which exhibits the results of this research.

The first part of these two consists of two chapters, the first of which deals with the classification of the "Arabic parts of speech". It was preceded by a critical study which clarified the confusions apparent in the traditional classifications, and I could deduce from various quotations that the grammarians were by no means unanimous on the acceptance of the tripartite classification, then I could introduce my main argument of a seven partite one. To strengthen my findings. I exhibited Abd-el Qahir's argument on syntagmatic relations.

The second chapter introduces and criticizes the points of views of the traditional grammarians as far as their classifications are concerned, projecting whenever necessary their undenied excellence.

The second part has been divided into an introduction and three chapters. The Introduction contains the principles underlying my own classification of the Arabic parts of speech. And in the first chapter I clarified the two important principles of "form" and "function", applying the differentiation to the proposed parts of speech.

These parts of speech were elaborated in the second chapter with the formal and functional differences between each category and the other. I also tried to clarify the functional meaning of each class to show the importance of this meaning to the classification itself.

For this reason also, I found it necessary in the third chapter to insist the total of functional meanings relative to such classification, and to point out the the principle of the possibility of multiplicity of this functional meaning as far as one and the same class is concerned, to show the intricate interaction between morphological and syntactical considerations.

In the conclusion, I gave a concise account of the results arrived at in this research. These may be summed up as follows :

1 — Putting into focus the untidiness of traditional classifications of the Arabic Parts of Speech.

— ٤١. —

2 — Surveying almost all the attitudes of old grammarians towards this subject, and using this to introduce the proposed classification in ample light.

3 — Exhibiting the modern effort concerning this subject, and showing how far these efforts were unfruitful.

4 — It has been established here that there are seven parts of Speech in Arabic : These are :

ISM — SIFAH — FIEL — DAMIR — XALIFA — ZARF — IADAH.

5 — It was found that only through the joint regard of form and function that such classification could be carried out.

6 — The possible multiplicity of functional meaning of a given class has been shown clearly in this thesis.

7 — In this work a number of syntactical disputed points has been dealt with the intention of partaking in their clarification.

8 — This work hopes to be a kind of call to Arabic scholars to take linguistic usage as their aim as well as inspiration in their future research and not to be tied up to the old grammarian thoughts

**FADHIL AL-SAQI**

1975



# محتويات البحث

صفحة

مقدمة ... .. . ٢٣

## الباب الأول

٣٣	... .. .	الفصل الأول : اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلام
٣٥	... .. .	اختلاف النحاة في تحديد الاسم وعلاماته
٦٧	... .. .	اختلاف النحاة في تحديد الفعل وعلاماته
٨٢	... .. .	اختلاف النحاة في تحديد الحرف وعلاماته
٩٢	.. . . .	نتائج التقسيم المستخلصة من اضطراب أقوال النحاة
٩٤	... .. .	عبد القاهر الحرجاني ومعاني النحو
١٠٦	... .. .	الفصل الثاني : تقسيم الكلام في آراء الباحثين العرب المحدثين
١٠٦	... .. .	آراء الأستاذ ابراهيم أنيس، في تقسيم الكلام
١١٨	.. . . .	نقد تقسيم الأستاذ ابراهيم أنيس
١٢٦	... .. .	آراء الأستاذ مهدي المخزومي في تقسيم الكلام ونقدها
١٣٥	... .. .	آراء الأستاذ ابراهيم الساهراني فيما له مساس في تقسيم الكلام
١٣٧	.. . . .	آراء الأستاذ تمام حسان في تقسيم الكلام ونقدها

## الباب الثاني

١٧٤	... .. .	تمهيد / الأسس التي يقوم عليها البحث
١٧٩	... .. .	الفصل الأول : الشكل والوظيفة
١٨٠	.. . . .	معنى الشكل
١٨٠	... .. .	الصورة الاعرابية
١٨٦	.. . . .	الربطة
١٨٩	... .. .	الصيغة
١٩١	.. . . .	الجدول
١٩٦	... .. .	التضام
٢٠٠	... .. .	الرسم الاملائي
٢٠٣	... .. .	معنى الوظيفة
٢٠٣	... .. .	الوظائف الصرفية لأقسام الكلم
٢٠٩	... .. .	الوظائف النحوية







الناشر  
مكتبة الخانجي بالقاهرة